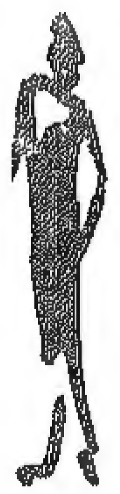
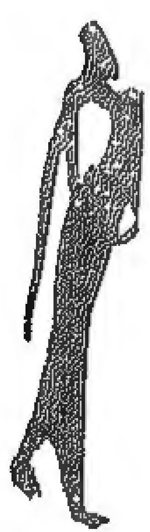
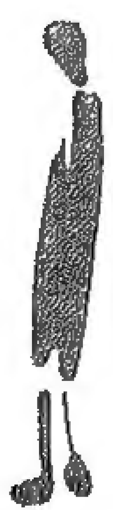
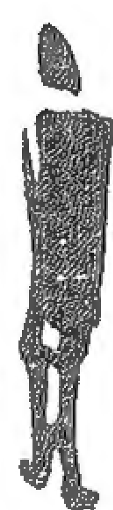
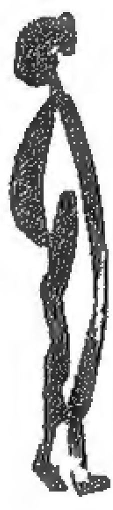
الله ابراهيم

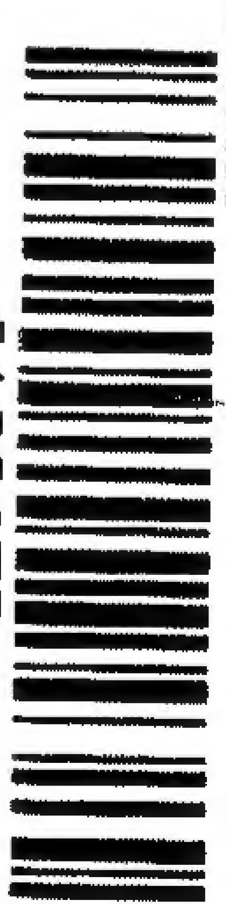
المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة في البلدان العربية

دراس لنهـج







المركز الثقافي العربي

المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة في البلدان العربية

• المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة

• د. عبدالله إبراهيم.

• الطبعة الأولى، 1994.

• الناشر: المركز الثقافي العربي

* العنوان:

□ بيروت/الحمراء ـ شارع جان دارك ـ بناية المقدسي ـ الطابق الثالث.

* ص.ب/113-5158/* هاتف/343701-352826/* تلكس/NIZAR 23297LE/

□ الدار البيضاء/● 42 الشارع الملكي ـ الأحباس * ص.ب/4006/* هاتف/307651-303339/

● 28 شارع 2 مارس * هاتف /271753 - 276838/ * فاكس /305726/ .

عبدالله ابراهيم

المسألة السُكانيّة وَقضيَّة تنظيم الأُسرة في البُلدان العربيَّة

دراسة في المنهج



المركز الثقافي العربي

منطق البحث في رؤية الأمور وقضاياه المنهجية

في الحقيقة ، يطمح البحث الى بناء وجهة نظرخاصة في فهم مسألة تنظيم الأسرة . وهو يجد في هذا الطموح المبرر العلمي للقيام بدراسة اضافية حول مسألة عرضت لها ، في اطار الهيئات الدولية والمنظمات الاقليمية والمؤسسات المحلية ، دراسات عديدة سابقة .

هل يضيف البحث الى المعرفة في ميدان المسألة السكانية وتنظيم الأسرة شيئاً جديداً؟ ان سؤالاً مثل هذا السؤال لا بد وان يطرح وان اجابة عنه لا بد وأن تقدم .

أولاً : حول نظرة البحث الخاصة الى قضية المنهج

يَقْبَع منهج الدراسة المهيمن على معالجة وقراءة وتحليل الوقائع الديموغرافية المختلفة في علاقتها بتنظيم الاسرة العربية داخل وجهة نظر تنظر الى المنهج وقضاياه نظرة شيئية ، فهو «السبيل الذي يتطرق منه الباحث الى الغرض الذي تهدف اليه تلك الدراسة أو ذلك البحث . وهذا واضح ، فكلمة المنهج ذاتها مرادفة للطريق او السبيل»(١) .

(١) ماجد فخري ، «اشكالية المنهج : منهج واحد أم مناهج متعددة» . مجلة الفكر العربي - بيروت - عدد ٤٢ - ١٩٨٦ ، ص ١٥ .

وبحسب هذا الفهم الشائع لقضية المنهج ، تَفْتَرض ممارسة منهج معين توضيح معالم الطريق وتبيان المحطات المنهجية التي ينبغي التوقف المتتالي عندها للوصول الى اليقين والايضــاح والاقناع . أما تحديد هذه المحطات فيتم بتتابع متناسق يؤدي في نهاية المطاف الى التعيين الدقيق للوائح الافعال الملموسة الواجب تنفيذها حتى يتحقق الموقف العلمي .

ان طرحاً لقضية المنهج بهذا الاتجاه يثير الاشكالات التالية :

* يتم فصل المنهج عن وجهة النظر التي تتبناه . واذا كانت خطوات التعريف والتحليل والاستقراء والاستدلال والاسناد موجودة في كل المناهج فهي تتخذ اشكالاً مختلفة وتراكيب متمايزة ومعان تختلف بحسب وجهة النظر التي ينتمي المنهج اليها ، والا كان تراكم الدراسات والأبحاث قد أدى الى قواسم مشتركة عملت على إبعاد الايديولوجية عن العلم وعلى ايصال المواجهات الفكرية بين المناهج الى نهايات نظرية سعيدة .

* لا تَمَكُنُ الاحاطة بالوضعيات الملموسة كافة . كما يكفي ان تطرأ تغيرات طفيفة على الشروط وعلى الظروف الأساسية التي أُعدَّتْ الوصفات الجاهزة في اطارها كي يَضيع الباحث عن «معالم الطريق» وعن « السلوك العلمي الجيد» . فيتحول المنهج الى تقنيات وبدل ان تكون التقنيات أدوات المنهج تصبح هي المنهج .

وبمواجهة هذه التساؤلات والاشكالات ، نحن نميل الى الفهم الفعلي للمنهج كمنحى أو منطق في رؤية الأمور ومعالجتها أو نظام من العادات الذهنية أو جملة المبادئ الأساسية التي ينطلق منها الباحث وتُكوِّن لديه ما يشبه العادات او المواقف الذهنية التي تُمكِّنهُ من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل وضعية ملموسة أو تُمكّنهُ من تحديد سلوكه الخاطئ عند الوقوع فيه .

«اذا كان هدف المنهجية العلمية هو تسطير «نماذج» للبحث العلمي تحتذى ، أو إرشادات نافعة كي يؤخذ بها ، فان عمل العلماء هو بالتأكيد بغنى عن ذلك كله . والعلماء في معظمهم لا يستندون ، في الحقيقة ، الى أية تعليمات أو

توجيهات جاهزة ومسبقة . وهم مع ذلك ليسوا أقل كفاءة أو ابداعاً من أولئك الذين يجري تعليمهم وتوجيههم ، هذا اذا لم نقل العكس . فالمهارة أو البراعة في حرفة ما ، أمر لا يمكن نقله أو تعلمه ، أما اذا كان ممكناً حقاً تعليمه ، فأية حاجة خاصة لنا بعد ذلك لتعلمه؟ ولا أدري اذا كان من الضروري التأكيد تكراراً ان العالم انما يتعلم من الممارسة العلمية اكثر مما يتعلم من «الاوراق-النماذج»[2] .

ان فهم المنهج كمنحى أو وجهة أو منطق في رؤية الامور يدفع بنا للاشارة الى واقع معين تعاني منه ، في سعيها للاحاطة بالواقع المجتمعي العربي ، كثرة من الأبحاث والدراسات . اذ لا يمكن الكلام على نظرية ما الا عبر الممارسة النظرية . وعندما نقول ممارسة نظرية ، نعني وجهة نظر تعمل على اعادة انتاج الواقع على مستوى الفكر . وبهذا المعنى ، لا يمكن فصل النظرية عن المنهج الذي انتجته وأنتجها . كما ان تعابير من نوع الاتجاه الفكري أو التوجه النظري أو المدرسة الفكرية تحوي ، اضافة الى نظام المفاهيم المجردة ، منهجاً محدداً يمارس الافكار منهجياً ويعيد انتاجها .

ما هو الواقع الذي تتم معاناته؟ .

يجري تعلم النظريات في الكتب التي تقدمها . وهذا التعلم يتفاوت بين حدّيْ السهولة النسبية والصعوبة النسبية .

* السهولة النسبية بمعنى تعلم الاشارة الى المفردات والمفاهيم الخاصة بالنظرية واكتساب طابعها الخاص على مستوى الشكل اللغوي .

* الصعوبة النسبية بمعنى الوصول الى المفاهيم وفهمها ضمن بناها الاصلية التي تولدت في أمكنة غريبة . ولا يعني فهمها ضمن بناها الأصلية اعتبارها مفاهيم غريبة وانما المقصود فهمها في العمق كي يكون ممكناً اعادة انتاجها في مجتمعاتنا العربية .

---

(٢) بيتر مدوّر ، الاستقراء والحدس في البحث العلمي - ترجمة د . محمد شيّا - بيروت - ١٩٩٢ - ص ١٧ .

تبدأ المشكلة الاولى اذن ، في ملاحظة اقتصار جزء كبير من التعلم الحاصل على الشكل اللغوي وعلى حفظ المفردات وعلى الاشارة الى المفاهيم ، كما تصبح هذه المشكلة اكثر تعقيداً عندما يكون شرط الاحاطة بالمفاهيم تَمَلُّك المنهج الذي لا تنفع معه القراءة والحفظ ، فالمنهج يُكتَسَب بنوع من الممارسة يَفتَرض تخطي العمل النظري الحرفي والانخراط في تيار فكري يعمل على بلورة المنحى المنهجي وعلى جعله عادات للتفكير والفهم . لهذا السبب ، نلحظ في واقع الابحاث العربية الملموسة المفارقات التالية :

* عدم الاحاطة الفعلية بالنظريات واقتصار الامر على الايحاء بتملك النظرية اكثر من تملكها الفعلي .

* غياب المنهج الذي بدونه تضيع الاشياء وتُختَزل وجهة النظر الى المفردات والتعابير الخاصة .

* ممارسة نتف من مناهج متعددة .

* عدم وعي قضية وجهة النظر وعدم تحول النموذج النظري الى وجهة نظر .

* التراشق بالنماذج النظرية وتحول هذه النماذج من أدوات عمل معرفية الى «أشياء» تصبح ادانتها أو تقليدها الأوسمة هي الهدف الرئيسي الواعي أو اللاواعي . وضمن هذا الاطار ، يكتسب النقاش النظري بين مختلف التيارات الفكرية العربية طابع المواجهة التي تفترض في كل مرة يدور فيها هذا النقاش الحسم المباشر ، الفوري والآني .

ثانياً : في كيفية تعاطي البحث مع الوقائع والمعطيات الملموسة

لقد واجه الباحث وقائع وظواهر مجتمعية ملموسة متعددة ، وباتجاهات متضاربة . فكل شيء موجود في الواقع المجتمعي الملموس . والملموس المجتمعي ، من هذا المنظار ،يتمثل في تَعَدُّد الروابط وتشابُك العلاقات المحسوسةالى درجة يصعب حصرها .

تنوجد ، إذن ، الوقائع كافة في الملموس المجتمعي . وكلها ، على الرغم من تضاربها ، صحيحة . فهل تُشَكِّل الاحصاءات والأرقام والنسب والمعدلات الحلول المنهجية الملائمة لهذا التضارب؟ كَأَنْ يتم السعي الى التفسير عن طريق معرفة مدى الانتظام أو التواتر المنتظم أو درجة التكرار والترداد في الوقائع الملموسة؟ .

ولقد كانت الاجابة التي قدمها الباحث على هذين السؤالين بسيطة وواضحة : لا يمكن حل المشكلة بواسطة الارقام والنسب والمعدلات التي تَقف جميعها ، على صعيد الفهم والتفسير ، عند درجة الاهمية ذاتها . وأكثر من ذلك ، اذا كانت معرفة الانتظام او التواتر المنتظم او التكرار لا تُعطي التفسير بذاته ، فان الكشف عن هذا التواتر المنتظم نفسه لا يتم الا على قاعدة «قضية بحث» تُحَدِّد العارض والاساسي في خصائص الملموس .

على هذا الاساس ، اتجه الباحث الى التفتيش عن خط الفهم الواحد الذي يجمع الملاحظات المحسوسة كافة ويفسّرها . كما تَمَثَّلَ هَدَفُهُ الاول في عرض القضية النظرية القادرة على استيعاب الظواهر والاحاطة بها ، بالرغم من تناقضها ، في الملموس .

وقد قام كل ذلك على نظرة لا ترى التفسير مجرد تجميع بسيط لوقائع ملموسة مُؤَيِّدة له تبقى ، كونها ملموسة ، مرتبطة بشروط وسطها الخاص ومحكومة به . وفي هذا السياق ، وضع الباحث نفسه خارج كل نقاش معه يقف عند حدود الخلاف على درجة انتشار وقائع معينة . ففي رأيه إن هذا النوع من النقاش ينتمي الى نمط من التعاطي مع الملموس المجتمعي يتحكم به الاستقراء الآلي والادراك الحسي البسيط والملاحظة المباشرة ، ولا يترك للحدس او للحظة المخيّلة عموماً أو للتصور التخيلي المسبق لما يمكن ان يكون صحيحاً دوره في دفع دينامية الفهم في الدراسة .

بتعابير أخرى ، يعي الباحث بأن المشكلة المنهجية التي تواجهها كل دراسة للملموس المجتمعي تتمثل في وجود وقائع ملموسة متعددة وفي اتجاهات متضاربة ، فحسب تغيّر الاوساط المحلية تتغير الوقائع وتتناقض وتتضارب . ولا

ينجح اللجوء الى الأرقام والنسب والمعدلات الاحصائية في تقديم الحلول الملائمة لأن تفسير نسبة الـ ١٠٪ على سبيل المثال هو على الدرجة نفسها من أهمية تفسير نسبة الـ ٩٠٪ الباقية . وعلى العكس من ذلك تماماً ، قد يكون تفسير النسبة الأصغر أكثر أهمية من تفسير النسبة الأكبر .

ارتكازاً على هذا الامر ، وضع الباحث نصب عينيه ، التفتيش عن «الانتظام البنيوي» الذي يحيط بالظواهر الملموسة كافة ويفسّرها . وليس في إمكان هذا النوع من التفتيش ان يجد مبتغاه الا اذا كانت وجهته محكومة بالمنطق التالي : ليس التفسير مجرد تجميع بسيط لوقائع ملموسة مؤيدة له ، تبقى على جميع الاحوال مرتبطة بشروطها الخاصة .

على هذا الاساس ، اذا كان صحيحاً ان الوقائع الملموسة المؤيدة للتفسير ليست معياراً لصحته ، فمن الصحيح ايضاً ان وجود وقائع غير مؤيدة له ليست معياراً لخطئه .

كيف يتسع التفسير ، اذن ، ليستوعب الوقائع الشاذة عليه؟ .

للاجابة على هذا السؤال ، ينبغي التمييز بين نوعين من الوقائع الشاذة :

* عندما يكون الشواذ محكوماً بشروطه الخاصة ، وعندما يقوم التفسيرالعام بتبيان خصوصية هذه الشروط وطابعها الاستثنائي ، يصبح الشواذ والحالة هذه جزءاً من التفسير ولو بدا ان العكس هو صحيح .

* عندما تكون شروط الشواذ الخاصة هي نفسها شروط التفسير العامة ، أي عندما تكون هذه الشروط الخاصة جزءاً من شروط التفسير العامة ، فلا بد للمشكلة المتمثلة في عجز التفسير عن تقديم الفهم المطلوب من ان تطرح بإلحاح شديد .

يبقى ان الشرط الضروري للحديث عن الوقائع الشاذة هو وعي شذوذها . فنحن نتعلم قواعد اللغة في الوقت نفسه الذي نتعلم حصر الحالات الشاذة عنها . وبهذا المعنى ، يأتي استخدام تعبير «لكل قاعدة شواذ» ليشير الى قاعدة

أخرى مفترضة تشمل الأصل اضافة الى الشذوذ عنه . وبهذا المعنى ايضاً يكون الشواذ ضمن القاعدة وهو ليس شواذاً يستدعي تغييرها . إنه الشواذ الذي يؤكدها . والنتيجة التي يؤدي اليها هذا المثل تتحدد بقبول الشواذ لكونه جزءاً من القاعدة ولو لم يرد في نصها الاصلي .

هذا هو الاشكال المنهجي الاول الذي تجدر الاشارة اليه ، والذي تتحدد امكانية حله بواسطة التفتيش عن « الانتظام البنيوي» المستوعب للوقائع الملموسة كافة ، مما يتيح التفلت من مأزقين منهجيين شائعين بدورهما :

* عدم رؤية الوقائع الملموسة الشاذة واحتجاب الواقع ، بالتالي ، عن الدراسة الفعلية بالرغم من ادعاء الكلام عليه .

* حل المشكلة عن طريق الأرقام والنسب والمعدلات .

أما كيف نجد «الانتظام البنيوي»؟ وكيف نتوصل اليه ؟ وما هو الفارق بين تنظيم وتصنيف المشاهدات الحسية و «الانتظام البنيوي» نفسه ؟ . . . فليس في متناول الاجابة على هذه الاسئلة سوى الاشارة التالية : اذا كان « الانتظام البنيوي» مفهوماً مجرداً يتوصل اليه الباحث ويستخلصه من ذلك الخليط المعقد المكوَّن من شتى أنواع السلوك والمشاعر والمعتقدات التي يتألف منها نسيج الحياة المجتمعية الواقعية . . . واذا كان «الانتظام البنيوي» يَستَخرِج ، انطلاقاً من الحقائق المدروسة ، عناصر يعتبرها معبرة ويبني بواسطتها صورة مفاهيمية عن الحقيقة المجتمعية . . .اذا كان الامر كذلك ، فان معرفة العنصر المعبّر او معرفة العلاقة والروابط بين عنصرين او أكثر تنتمي الى حدس الباحث ومنطقه أكثر مما تنتمي الى تحليل يرتكز على مقاييس واضحة يستخدمها للتوصل الى هذا العنصر او ذاك .

«ان المنهجية عند العلماء ، هي مسألة حدس شخصي داخلي ، بينما هي للناس الآخرين مسألة شرح واضافة»[1] .

---

(١) المرجع السابق – ص ٢٠ .

ان «الانتظام البنيوي» هنا هو نظام نظري تكمن وظيفته في التفسير . أما وعيه فيتطلب خطوة أخرى غير الملاحظة المباشرة ويَفْتَرض ترجمة الوقائع الملاحظة على مستوى آخر ، أي على تجريد آخر يتجاوز حدود تصنيف الوقائع المجتمعية الملموسة وتنظيمها .

في هذا السياق ، يعي الباحث ويضع في اعتباره ردة الفعل التي يمكن ان يُواجَهَ بها ، من قبل المعالجة الشائعة لمسألة تنظيم الاسرة . فهو يتوقع من وجهة النظر السائدة ان تُصنِّفَهُ على أنه «بحث نظري ، بعيد عن الواقع ، تَعَسُّفي ، يلوي الملموس المجتمعي» وان تُصنِّفَ نفسها على انها تنتمي الى عالم من الابحاث اللصيقة بهذا الواقع .

وفي مواجهة ردة فعل من هذا النمط ، يكتفي الباحث بالاشارة الى ان الملموس المجتمعي متنوع الى درجة كبيرة . وعندما ترى وجهة النظر السائدة ، أو لا ترى ، وقائع ملموسة معينة تكون في موقع اختيار ما هو مهم أي ضمناً ما تظن انه يحدد فتكون تلتزم في هذه الحالة نظرية ضمنية ويكون بحثها نظرياً ولو لم تكن تعي ذلك .

ولعل ايجابية البحث الاولى تكْمُن في وعي الباحث لقضيته النظرية وفي اعلانها والكشف عنها وعرضها للنقاش . كما ان ايجابيته الثانية تكمن في محاولة الباحث التفلت من ان تقف قضيته النظرية حائلاً دون رؤية وقائع ملموسة غير مؤيدة لها . وفي البحث اشارات متعددة الى هذا الوعي .

يعي الباحث اذن وجود وقائع ملموسة من نوع التوازن ، أوعدم التوازن ، بين الموارد وعدد افراد الاسرة في الملموس ، كما يعي دور القواعد الاسرية المتعلقة بالحمل والولادة في ايجاد التوازن ، أو في عدم ايجاده . وهو يعي كذلك اختلال التوازن الديموغرافي وتحول المسألة ، في الملموس ، الى مشكلة تزايد في أعداد السكان والى معضلة تنظيم في الاسرة تتطلب ، في الملموس ايضاً ، الحد من الولادات وتطويل الفترة بين حمل وآخر .

ولكن ، في المقابل ، اذا كان الباحث يعي وجود هذه الوقائع الملموسة فهو

يجهد في التفتيش عن مغزاها وعن موقعها النظري الصحيح . وهو في جهده هذا ، يضع نصب عينيه المرتكزين التاليين :

* يُعْتَبَر انتشار وسائل منع الحمل وتحديد الولادات وصغر حجم الاسرة من المؤشرات والانعكاسات والمظاهر الملموسة لتوجه تنظيم الاسرة في اتجاه معين ولكنها ليست بأي شكل من الاشكال أسباباً للوجهة التي يتخذها هذا التنظيم .

* ليس الانتشار ودرجة العمومية هما السبب في جعل تنظيم معين للاسرة يشكل قاعدة مجتمعية يسير على هَدْيها الافراد والجماعات في حياتهم الأسرية ، وعلى العكس من ذلك تماماً ، لقد انتشرت وسائل منع الحمل وعمّت لأن تنظيماً معيناً للأسرة كان قد أمسى قاعدة مجتمعية تُحَدّد سلوك الافراد والجماعات .

وفي اطار هذين المرتكزين فقط يمكن اعطاء مغزى لاستمرارالواقعتين المجتمعيتين الملموستين التاليتين : تزايد سكاني سريع يرافقه انتشار ضئيل لوسائل تحديد النسل ، وتزايد سكاني ضئيل يرافقه انتشار واسع لوسائل تحديد النسل . هذا بالطبع في حال تجنّب البحث او الباحث الخطأ المنهجي المُميت في اقامة تفسيره على الجوهر وعلى خصوصية مغروسة في ذات الشعب ! !

باختصار كلي اذن ، يطمح الباحث ، في تعامله مع الوقائع الملموسة ، الى ان يكون بحثه امبيريقياً . والنقاش بينه وبين وجهة النظر الشائعة يدور حول ما هو الامبيريقي؟ وما هي الامبيريقية؟ والباحث يطرح هذين السؤالين ، لان الامبيريقية الغالبة عندنا هي دون ما يوحي به هذا التعبير من اتجاه فكري محدد .

والامبيريقيةُ التي يقصدُها الباحث ويشير اليها ، تتطلّب ، في الدرجة الأولى ، وعيَ النَّقد كلّه الموجَّه إلىَ الامبيريقية من الاتجاهات غير الامبيريقية كافةً .

وما يجعلُ الباحث يرى نقد الامبيريقية في داخل الامبيريقية ولا يراه خارجها هو نظرة الباحث الخاصة الى معنى النقد ومغزاه : هل يؤدي نقدُ المنهج الى منهجٍ بديلٍ ؟ وهل يقع النَّقْدُ ، مهما كان جذرياً ، خارج المنهج الذي يتم نقده أم

يقع في داخله ؟ وهل يؤدّي نقد الامبيريقية الى دحضها ؟ ولماذا هي باقية بكلٍّ ركائزها وقواعدها المنهجية ؟ وما هو معنى النقد والحال هذه ، وحدوده ؟

في رأي الباحث ، إذن ، لا يمكن للنقد ، مهما كان جذرياً ، ان يدحض المنهج المنتقد او يهدمه او يجد المنهج البديل . فالنقد لا يكون مجدياً بين طرفين ما دام لا يدور داخل الاطار ذاته بلغته ومفاهيمه ، والقضايا التي تتم مناقشتها وتخضع للنقد ترتبط بالمنهج الذي يناقش وينقد ولا معنى لها خارجه . اما النتيجة الوحيدة للنقد في هذه الحالة فهي انتقال الوعي الى داخل المنهج الذي يتعرض للنقد . أي أن نقد الامبيريقية يسمح لها بوعي أكبر لمنهجها عن طريق نقل النقد الى الداخل (الموجود فيه اصلاً) عبر نقاش المنهج لذاته وعبر المواجهة الدائرة داخل المنهج نفسه .

وفي إطار هذه الوجهة في الفهم تتسع حدود الامبيريقية لتصل الى الفلسفة العقلانية الحديثة والى الموضوعية والى نظرية المعرفة الموضوعية . ويقلب اتساع الحدود هذا الأوضاع رأساً على عقب فيأخذ النقد وجهة مضادة . فتطرح التساؤلات حول قدرة الاتجاهات المنهَجية غير الامبيريقية على التفلت من العقلانية والموضوعية كلتيهما .

تشكل العقلانية والموضوعية إذن ، الإطار الواحد الذي يدور نقد الامبيريقية داخله .

أما بدائل النقد من هذا المنظار ، أي في حال لم تكن اللغة واحدةً ولم يكن الإطار نفسه ، فتتراوح بين حد أقصى هو حوار الطرش وحدٌّ أدنى هو الجمود العقائدي والتراشق النظري والشّتائم النظرية .

ثالثاً : حول فكرة مستويات التحليل في البحث

ان ما يقصده الباحث بفكرة مستويات التحليل هو التالي : تتم دراسة الواقع المجتمعي على مستويات متمايزة حيث يرتبط وجود الموضوع عند أي مستوى

منها بنَمَط محدّد من المقاربات يؤمن متطلبات معينة من الفهم والتفسير . وبالارتكاز على هذه الفكرة المنهجية ، يُميِّز الباحث بين مستويين في طرح مسألة تنظيم الأسرة :

أ- الصعيد الشمولي (Niveau synthétique)

ان ضرورة التفسير على المستوى الشمولي تنبع من كون المجتمع ليس مجموع الفئات والجماعات والأوساط المحلية الجزئية بمعنى رَصْفها مع بعضها البعض ، أو بمعنى تجميعها . فالمجتمع ، على هذا الصعيد ، هو التركيب الناتج عن تفاعل الاوساط والفئات فيما بينها ومع الشروط البيئية والمجالية . وكل ذلك ضمن مسار تاريخي محدد . وعند هذا المستوى لا يجد الباحث مسألة تنظيم الاسرة قضية قائمة بذاتها . كيف ؟

- في الانظمة الرأسمالية الغربية :

* لم يقتصر التغير الذي لحق بالاسرة الرأسمالية الغربية على صغر حجمها فقط ، بل أصاب الاوجه الاسرية جميعها .

* ولم يصب التغير الأوجُه الأسرية فقط ، بل العالم المجتمعي الرأسمالي الغربي كله الذي يسبق الافراد والجماعات والفئات والأوساط المحلية ويفرض عليهم العيش فيه .

يندرج التغير الذي أصاب قواعد تنظيمية أسرية محددة اذن ضمن نظام من الاتجاهات السلوكية وأنماط الفعل تجاه العالم والوقت والزمن ، نواجهه في الميادين والقطاعات الحياتية المختلفة (سيادة منطق الحساب والذهن الحسابي) . وعلى هذا الصعيد ، اذا كان تنظيم الاسرة لا يشكل قضية نظرية قائمة بذاتها فهو لا يشكل أيضاً مشروعاً مطروحاً للتنفيذ لانه ينخرط ضمن نظام من القواعد الأسرية تقدم نفسها وكأنها تنظيم عالمي عقلاني طبيعي بديهي لا تساؤل حوله .

- في البلدان العربية :

* لا يقف ما تعرفه الاسرة في هذه البلدان عند حدود ما أصاب حجمها فقط . بل ان ما أصاب الحجم أصاب ايضاً الاوجه الاسرية جميعها .

* ولا يقف الامر عند حدود ما تعرفه الأوجه الأسرية كافة ، بل يتسع الى ما يعرفه عالم البلدان العربية المجتمعي الذي يسبق الافراد والجماعات ويفرض عليهم العيش فيه .

تنخرط القواعد المتعلقة بالحمل والولادة ، اذن ، ضمن واقع عربي لا يمكن اعتباره نهاية تطور مستقل لمجتمع يتحول حسب منطقه الداخلي ، بل هو في جانب كبير منه تغير سريع مفروض حيث تبدو النماذج السلوكية الحديثة فيه مختلفة تمام الاختلاف عن تلك المنخرطة في حياة المجتمعات الصناعية الغربية ، وحيث تختلف الاتجاهات السلوكية التقليدية الحاضرة عن تقليدية الاتجاهات السابقة بسبب الهوة التي يخلقها وعي التحول المحسوس في البيئة وفي الاطار والوسط .

وعلى هذا الصعيد ، ما تشهده بعض الاوجه التنظيمية الأسرية من أزمة تحول ، تعرفه الأوجه المجتمعية كافة في الميادين والقطاعات كلها . ولا يمكن حل القضية عن طريق فهم الملموس في مجتمعاتنا العربية كسلسلة من الافعال يعود بعضها الى الانماط التقليدية ، ويعود البعض الآخر الى الانماط الحديثة . فلقد استوعب الواقع العربي الرسملة ومكوِّناتها بقدر ما استوْعبَته مما أُنْتِجَ بنية متميزة هي المسألة المطروحة بالفعل على هذا الصعيد الشمولي ، ولا ترتبط الخصوبة والولادات ، عند هذا المستوى ، بمدى انتشار أو عدم انتشار تنظيم النسل ، بل هي تقوم على تداخل وتعايش وتمفْصُل بُنى مجتمعية متنوعة .

من ناحية ثانية ، واذا لم يكن تنظيم الاسرة ، على هذا الصعيد ، يشكل قضية نظرية قائمة بذاتها فهو لا يشكل مشروعاً . ولا يكفي ان تطرح جمعيات تنظيم الاسرة أهدافها وبرامجها عند هذا المستوى كي يشكل تنظيم الاسرة مشروعاً مطروحاً للتنفيذ . بل ان طرحها لقضيتها على هذه الشاكلة جعلها تفقد خصوصية مشروعها وجعل قضايا نظرية أخرى تحل محله من نوع قضية التنمية .

ب-الصعيد المجهري الجزئي او صعيد المجتمع المحلي :(Niveau analytique)

عند هذا المستوى ، تبرز الخصائص النفسانية الكامنة بالتأكيد خلف جميع مظاهر السلوك .

وعند هذا المستوى ايضاً يتم البحث في الظروف والشروط المباشرة للفرد او لمجموعة الافراد او للجماعات : درجة التعلم - مستوى المعيشة - نمط الملكية- الدين - الوعي الفردي والجماعي - خروج المرأة الى سوق العمل . . . الخ .

كل هذه النقاط يمكن ان تحدد السلوك الانجابي في الاسرة . كل سبب يمكن ان يكون هو السبب حسب الحالة او الوسط المحلي المدروس . وبهذا المعنى ، يطلق تعبير المتغيرات (variables)على هذا النوع من المحددات (Determinants) . فيكون المتغير الاقتصادي هو المحدد في حالة معينة بينما يحدد المتغير الثقافي حالة أخرى ، والمتغير المهني أو الديني حالة ثالثة ، كذلك الامر ، قد يجتمع اكثر من متغير واحد لتقديم التفسير المطلوب .

تتنوع المُحدِّدات اذن ، بتنوع الملموس ، ويتعدُّد الاوضاع المحسوسة التي نستقيها منه . وعند هذا المستوى فقط ، يمكن ان نفتش ونجد تنظيم الاسرة كقضية قائمة بذاتها وكمشروع مطروحٌ للتنفيذ . وعند هذا المستوى فقط تصبح كل الاسئلة التي يطرحها مفهوم تنظيم الاسرة مبررة نظرياً ، فهو يتجه الى وسط مجتمعي محلي والى أسر معينة معروفة ويحاول العمل بوسائل متعددة ، تُحدّدها طبيعة الوسط وشروط الاسر المعنية ، على التوصل الى موازنة امكاناتها وعدد أفرادها . والاحتمالات النظرية كثيرة جداً في هذا المجال وتنتقل من تشجيع النسل الى الحد منه . ومن هذه الزاوية النظرية ، يتمتع تشجيع النسل بالاهمية ذاتها التي يتمتع الحد من الولادات بها .

ولا يمكن لاي اتجاه فكري ان يثير تحفُّظات حول مشروع من هذا النوع ، فالقضية خاصة وليست شمولية . ومن يحق له الرفض او القبول هو الوسط المحدد والاسر المعنية .

ولكن ، ينبغي الا يؤدي وعي التمييز الذي يُقيمه الباحث بين الصعيد

الشمولي والصعيد الجهري الجزئي الى منزلق توهم المجتمعي وكأنه واقع مجزأ مقسّم . ففي الحقيقة ، الحياة المجتمعية كلية ، بمعنى عدم امكانية دراسة وسط محلي معين الا بانخراطه واندراجه ضمن المجتمع الكلي . واذا كان الباحث يركز على وعي التمييز بين الصعيدين ، فلأن اللحظة الفكرية الدراسية العربية الراهنة ، حيث يسود الخلط بين المتغيرات كمحددات للوسط المجتمعي المحلي والمحددات الشمولية ، تتطلب ذلك .

وبالنتيجة ، قد تكون فكرة مستويات التحليل بديهية وأولية وقد تثير ردة فعل حول مبرر الكلام عليها وحول بساطتها الظاهرية المفرطة .

انها فكرة أولية بديهية تُسْتَخْدَم في معظم الدراسات ، ومن قبل جميع الباحثين . ولكن الاطلاع على واقع الابحاث العربية يظهر ان استخدام تعبير مستويات التحليل شيء واعتماده كمنهج في رؤية الامور شيء آخر . وهذا الاستخدام العربي يبقى شكلياً وهو لم يتحول الى «منطق بحث» كما يبقى ترداد التعبير صدى دون محتوى .

وعلى جميع الاحوال ، لو كان وعي التمييز بين المستويات ، في تحليل مسألة تنظيم الاسرة ، قائماً في الدراسات والابحاث العربية لما وجدنا الدافع العلمي للقيام بدراستنا ، أو على الاقل كنا قمنا بدراسة تفتش عن وعي تفاعل المستويات ، بدل التفتيش عن وعي التمييز فيما بينها ، مما يتيح للبحث ان يرتفع الى درجة فكرية أرقى من درجته الحالية .

رابعاً : حول سعي البحث للتفلت من أسر المنهج المالتوسي

اذا كان عدم وعي التمييز بين المستويات هو المسؤول عن عدم الكشف عن الصعيد النظري الحقيقي لمفهوم تنظيم الاسرة ، فان السيادة المطلقة للمنهج المالتوسي على النتاج الديموغرافي العربي تشارك في تحمل المسؤولية وعلى الدرجة ذاتها . ففي الحقيقة ، ما دامت معالجة العلاقة بين التزايد السكاني والانتاج تنوء تحت ثقل المنهج المالتوسي وما دامت تتخذ ، على صعيد المجتمع

ككل ، شكل المقارنة بين كميات معزولة عن محدداتها الشمولية فمن المستحيل ، نظرياً ومنهجياً ، على مفهوم تنظيم الاسرة اكتشاف عدم وجوده ، كمفهوم ، على هذا الصعيد .

والذي يثير الاستغراب بالنسبة لهذه النقطة هو انخراط المنهج المالتوسي ضمن نوع من تقسيم الفكر الدولي (نحن نستعير تعبير تقسيم العمل الدولي) حيث يبرز الواقع التالي اللافت للنظر :

أ- حين تجتمع الهيئات والمؤتمرات الدولية لتعالج المسائل المتعلقة ببلداننا العربية وبالبلدان الشبيهة بها يسود المنهج المالتوسي وتشكل المقارنة بين حجم الموارد وعدد السكان اساساً للمعالجة .

ب- أما حين تجتمع الهيئات والمؤتمرات الدولية نفسها لتعالج المشاكل الخاصة بالبلدان الرأسمالية الغربية فيغيب هذا المنهج كلياً ويتم استبداله بمنهج آخر ينقل البحث الى المحددات الشمولية التي يقوم عليها التوازن او عدم التوازن بين حجم الموارد الإقتصادية وعدد السكان . وحتى في الحالة حيث يتم عزل العرض والطلب عزلاً اكاديمياً تكون ترتكز المعالجة على تراكم معرفي سابق كبير جداً حول حركة الرأسمال والتراكم الرأسمالي . والخلاف الفكري لا يدور ، في هذه المؤتمرات والهيئات ، على قاعدة عزل العرض والطلب والمقارنة بينهما وانما يدور على قاعدة المحددات الشمولية للتوازن او عدم التوازن بين هذين العاملين .

وهكذا ، بالرغم من ملايين العاطلين عن العمل في البلدان الرأسمالية الغربية ، وبالرغم من البطالة الشديدة التي تعرفها اسواق عملها ، فنحن لا نجد مؤتمراً واحداً أو هيئة دولية واحدة تقع ، في معالجتها لوضع تلك البلدان ، اسيرة المنهج المالتوسي . بل ان أبحاثها تتجه على الدوام باتجاه المحددات الفعلية المرتبطة بالأزمة البنيوية الاقتصادية التي تُنتِج الخلل في أسواق العمل . ولا يَدْفع الى تغيير نمط المعالجة هذا انعكاس الأزمة على بعض الفئات والأوساط المجتمعية المحلية في البلدان الرأسمالية الغربية واتخاذ هذا الانعكاس شكل انخفاض معدل الزواج في الملموس أو ارتفاع درجة استخدام وسائل الحدّ من النسل أو انشاء أسر ذات أحجام أقل . كما لا يدفع الى تغيير نمط المعالجة أيضاً اتخاذ هذا الانعكاس

في البلدان الرأسمالية الغربية ذاتها شكل حركات سياسية ذات طابع عنصري تقف ، في تصورها للتشخيص وللمعالجة وللحلول ، عند حدود عزل عاملي عرض العمل والطلب عليه والمقارنة بينهما ، والدعوة ، بالتالي ، الى الحد من هجرة العمال الاجانب .

وكأن الهيئات الدولية خصصت بلداننا بالمنهج المالتوسي . واذا كنا لا ندري وظيفة هذا التخصيص وطبيعته فينبغي ان ندريه ونعيه .

خامساً :حول مفهوم تنظيم الاسرة في البحث

ماذا يتضمن تعبير تنظيم الاسرة؟ انه يتضمن ، في ما يتعلق بقواعد الحمل والولادة ، الاحتمالات النظرية كافة من تشجيع النسْل الى الحفاظ عليه الى الحد منه . أي يتضمن التوجهات جميعها التي يمكن لوجه تنظيمي أسري معين ان يتخذها في الملموس .

وفي مقابل هذا التحديد ، ما هو السائد؟ وما هو المطلوب ان يسود؟ .

أ - السائد :

تَستَخْدم الوجهة السائدة تعبيراً هو «تنظيم الأسرة»يحتوي ، على الصعيد النظري ، الإحتمالات التنظيمية الأسرية كافةً التي يمكن تصورها وفي الوقت نفسه تستخدم إحتمالاً تنظيمياً أسرياً واحداً هو تحديد النسل دون الإحتمالات النظرية التنظيمية الأسرية التي يتضمنها التعبير !!

ب - المرتجى :

ان المطلوب هو قاعدة فكرية تنهض عليها جميع الاحتمالات النظرية التي يتضمنها تعبير «تنظيم الاسرة» . ويتم تأمين هذه القاعدة عند طرح مسألة تنظيم الاسرة على المستوى المجهري الجزئي حيث تُحدّد طبيعة الوحدة المجتمعية المحلية

وشروط الأسَر المعنية تفاصيل المشروع الرامي الى موازنة الامكانيات مع حجم الأسرة وحيث يتخذ التنظيم الأسري المنشود وجهة تتكيف مع المجتمع المحلي وتنسجم معه .

وضمن هذا الاطار ، لا يمكن لأي كان أن يضع علامات استفهام نظرية وفكرية حول «اتحاد دولي لتنظيم الوالدية» أو حول «جمعيات لتنظيم الاسرة» اختارت لممارستها ، وهي تتمتع بالحرية المطلقة في تحديد خيارات ممارستها لوجودها ، احتمالاً واحداً بين الاحتمالات النظرية المختلفة التي يتضمنها تعبير تنظيم الاسرة .

والمشكلة لا تكمن في تحديد النسل بالذات ، كي يشعراصحاب مشروع تنظيم الاسرة بالاحراج النظري وبالتلبّك الفكري في كل مرة يشار اليهم فيها على انهم يدعون لممارسة الحد من الولادات . ان المشكلة بكاملها تقوم على التناقض التالي :

* من جهة ، تبنّي لغة ومفردات وتعابير ومفاهيم توحي بالاحتمالات النظرية التنظيمية الأسرية كافة : تنظيم أسرة (أشكال التنظيم كلها) ، تنظيم نسل (الأشكال جميعها) ، تنمية (توجهات التنمية المختلفة) ، قضية سكانية (النماذج السكانية على اختلافها) ، موازنة بين الامكانيات وعدد أفراد الأسرة (كل الموازنات الممكنة) . . الخ .

* ومن جهة اخرى ، تبنّي مضمون فكري لهذه اللغة والتعابير والمفردات والمفاهيم يقتصر على احتمال نظري واحد لا غير .

وهكذا يتحول تعبير تنظيم الاسرة ، عند استخدامه ، من قبل اصحاب المشروع ، الى تنظيم حسابي عقلاني للاسرة فقط ، كما يتحول تعبير تنظيم النسل ، عند استخدامه ايضاً ، الى الحد من الانجاب فقط ، ولا يُستَخدم من مضامين التنمية سوى المضمون السلبي فقط بمعنى فشلها في تحقيق أهدافها ، وتتحول القضية السكانية ، عند استخدامها ، الى مشكلة تزايد سكاني كبير فقط

، كما تتحول الموازنة بين الامكانيات وحجم الاسرة الى خلل يقوم على كبر حجم الاسرة . .الخ .

أما كيف يمكن لهذا التناقض ان يجد حله الملائم فلا نرى ، على الصعيد النظري والمنهجي ، سوى حلين لا ثالث لهما :

الحل الاول :

استبدال اللغة والمفردات والتعابير والمفاهيم السائدة بأخرى من النوع الذي يتطابق مع المضمون الفكري السائد بدوره : التنظيم الحسابي العقلاني للاسرة - تحديد النسل- التنمية بواسطة تخفيض معدل الولادات - التوازن السكاني عن طريق الحد من الانجاب . . الخ . وفي هذا السياق ، من البديهي ان يُستبْدَل اسم جمعيات تنظيم الاسرة بأحد الاسماء التالية : جمعية التنظيم العقلاني الحسابي للأسرة - جمعية الحد من الانجاب - جمعية التنمية بواسطة تخفيض معدل الولادات- جمعية التوازن السكاني عن طريق تحديد النسل - جمعية المباعدة بين الولادات . . الخ .

الحل الثاني :

الابقاء على اللغة والمفردات والتعابير والمفاهيم واستبدال المضمون الفكري بمضمون آخر يتخذ من «المجهري الجزئي والوحدة المجتمعية المحلية» عنواناً له ويضع الاحتمالات التنظيمية الأسرية المختلفة على قدم المساواة النظرية . وفي هذه الحالة لن تتعرض جمعيات تنظيم الاسرة ولن يتعرض مفهوم تنظيم الاسرة ولن يتعرض مشروع تنظيم الاسرة لمواجهة فكرية من أحد .

أما المواجهة الوحيدة الممكنة في هذه الحالة ، فليست من طبيعة نظرية ومنهجية . انها مواجهة الوحدة المجتمعية المحلية وممانعتها . وفي هذه الحالة أيضاً ، لا علاقة نظرية لنا بالموضوع ونترك لجمعيات تنظيم الاسرة وللهيئات الاقليمية والدولية التي تحمل راية المشروع ان تأخذ على عاتقها مهمة التعاطي مع هذه الوحدة المجتمعية المحلية وانتاج مشروعها الخاص بها .

القسم الأول

المسألة السكانية
وقضية تنظيم الأسرة

يدور هذا القسم حول فلسفة المشروع ، اي تحديد مفهوم تنظيم الاسرة واستخراج قضاياه النظرية واشكالياته وفرضياته الرئيسة والمتفرعة .

وعلى هذا الاساس ، لن تقتصر المعالجة على المجتمعات العربية او تلك الشبيهة بها فقط . فبمقدار ما يؤشّر استخدام تعبير تنظيم الاسرة على مواجهة محلية حاصلة بين اصحاب المشروع ومناوئيه فإنه يشير في الوقت نفسه الى مجتمعات اخرى حيث يعتبر التنظيم المقصود جزءا لا يتجزأ من البنية الاسرية فيها .

ويتضمن هذا القسم الفصول التالية :

الفصل الاول : تنظيم الإسرة : مفهوم ينتمي الى البنى الرأسمالية الغربية .

الفصل الثاني : المسألة السكانية قبل الرأسمالية وتنظيم النسل .

الفصل الثالث : المسألة السكانية الرأسمالية وتنظيم الاسرة .

تنظيم الأسرة : مفهوم ينتمي الى البُنى الرأسمالية الغربية

اي تنظيم لأية أسرة ؟

لا نشير بادئ ذي بدء الى ان مفهوم تنظيم الاسرة ينتمي الى نسق نظري معين يضبط نمط الانتاج الرأسمالي . فما هي الاسباب التي تدعونا الى هذه الاشارة؟ ولماذا اعتبار المفهوم وكأنه يحمل على الدوام اشكاليات تعود الى البنى المجتمعية الرأسمالية الغربية؟ ولماذا إقامة الربط المباشر بين تنظيم الاسرة ونمط الانتاج الرأسمالي؟ وإذا كان التنظيم لحظة نظرية موجودة في كل مؤسسة اجتماعية وفي كل نمط من انماط الاسرة المنتشرة في العالم فلماذا تخصيص نمط الاسرة الرأسمالي الغربي بهذا المفهوم؟ عن اي تنظيم أسري يجري الكلام عليه؟ .

من الملاحظ ان مفهوم تنظيم الاسرة يتضمن اشكالاً وقواعد تنظيمية تتم الدعوة اليها ، مداورة ، بواسطة التركيز على السلبيات الناتجة عن تطبيق اشكال تنظيمية اسرية محددة ، فتتبادر الى الذهن ، على الفور ، الاشكال التنظيمية النقيضة التي يشدد المفهوم على تبنيها والسير بها وممارستها .

ما هي ، في إطار هذا المفهوم ، الاشكال التنظيمية الأسرية السلبية؟ وما هي تلك الايجابية؟ انها تدور بمجملها حول العلاقة المباشرة بين نمو الطفل وصحة

الام وفرص بقائهما على قيد الحياة من ناحية ، وبين قواعد تنظيمية أسرية تتعلق بالحمل والولادة من ناحية ثانية . وفي هذا السياق ، يكشف مفهوم تنظيم الاسرة عن تلك العلاقة ويبينها ويرسم الطريق المؤدية الى استخلاص القواعد التنظيمية القادرة على تصحيح الخلل ومعالجة السلبيات وتحويلها الى ايجابيات خالصة .

الانجاب قبل الاوان ، الانجاب بعد الاوان ، الانجاب باكثر مما ينبغي ، تقارب الفترة بين الولادات .

تلك هي القواعد التنظيمية الاسرية التي تؤكد الدراسات الميدانية المنجزة محلياً واقليمياً ودولياً ، من قبَل مؤسسات الامم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى ، على فعلها المباشر فيَ وفيات الاطفال والامهات وفي الاعاقة الجسدية العقلية وغيرها .

وهذا هو الوجه التنظيمي الذي يتضمنه مفهوم تنظيم الاسرة اي وجود قواعد خاصة بتوقيت الحمل والانجاب والفترة الزمنية بين حمل وآخر . فمن خلال توضيح سلبيات الانجاب قبل الاوان تتم الدعوة الى الإنجاب عند الاوان ، وبواسطة التركيز على مخاطر الانجاب المتكرر تظهر فكرة التباعد بين الولادات ، ومن خلال شرح مخاطر الانجاب باكثر مما ينبغي تبرز ، في اطار المفهوم ، الاهمية القصوى لتطبيق القواعد التنظيمية المؤدية الى الانجاب بما ينبغي .

يحق لنا اذاً ، انطلاقا من تحديد هذا الوجه التنظيمي الاسري ، التساؤل حول هوية البنية التي استخرج مشروع تنظيم الاسرة منها قواعده المتعلقة بالحمل والانجاب . واذا كنا اشرنا ، منذ البداية ، الى انتماء المفهوم ، على الصعيد النظري ، الى نمط الانتاج الرأسمالي ، فيبقى المجال متاحا لتوضيح اسباب هذه الاشارة ومحدداتها ومبرراتها في الملموس :

أولاً – لا ينتمي مفهوم تنظيم الاسرة ، بالتأكيد ، الى نمط الانتاج الخاص بالبلدان «النامية» او «المتخلفة» او «في طريق النمو» . ولسنا في حاجة ماسة للتدليل على عدم الانتماء هذا ، فاهداف مشروع تنظيم الأسرة واستراتيجيته وبرامجه مركزة على تلك البلدان وتدور في الاساس حول تحقيق هدف نقل التنظيم الى أسرها !!

ثانياً - لا ينتمي مفهوم تنظيم الاسرة ، بالقدر نفسه ، الى المجتمعات ذات الانظمة الشيوعية السابقة او الحالية . لماذا ؟ .

أ- تقف وجهة النظر الماركسية موقفاً عدائياً تجاه مفهوم تنظيم الاسرة ، فهي ترى فيه محاولة لطمس حقيقة الاوضاع الاجتماعية والطبقية عن طريق إرجاع المشاكل التي تعاني البلدان منها إلى ارتفاع وتيرة النمو السكاني .

وقد عبّر غورباتشيف ، في حديث وجهه الى الشبيبة عام ١٩٥٥ ، عن نظرة الإتحاد السوفياتي إلى ظاهرة الحد من الولادات .(١)

«يصبح بلدنا اكثر قوة بمقدار ما يزداد عدد سكانه . لقد تبنى الايديولوجيون البورجوازيون نظرية الاكتظاظ السكاني وهم يتساءلون عن الطريقة للحد من الولادات . إن المشكلة عندنا ايها الرفاق هي غير ذلك . فحتى لو تضاعف عددنا مرتين فيكون ذلك قليلاً» .

كما شرح مندوبو الاتحاد السوفياتي عام ١٩٥٤ ، بمناسبة انعقاد المؤتمر السكاني العالمي في روما ، النظرية الماركسية-اللينينية السكانية واعلنوا ان الظواهر الديموغرافية تتبع هوية النظام المجتمعية ورفضوا الإقرار بوجود قانون طبيعي عالمي يحدد الحركات السكانية ، وأكدوا على ان الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والثروات الوطنية يمكن ان يؤمن ، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة ، مستوى معيشياً مقبولاً لعدد من سكان الأرض يوازي ثلاثة أضعاف العدد الحالي . كما أدانوا اللجوء الى تحديد الولادات ودعوا الى اتخاذ الاتحاد السوفياتي نموذجاً ومثالاً .

وبالرغم من ان الوقائع الملموسة عندهم أتت لتكذب الطروحات الفكرية السابقة ، عبر تشريع الإجهاض وتصنيع وسائل منع الحمل وتشجيع استهلاكها في العديد من البلدان الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ، فقد بقيت الوجهة الماركسية النظرية نفسها . وفي كل مرة ، كانت التبريرات المقدمة تسعى الى حجب التناقض بين الممارسة الواقعية في البلدان الشيوعية والنظرية الماركسية ذاتها .

---

(١) Cité par A.Sauvy: La population de L'Union Sovietique, dans Population, 1956, no. 3 P. 475.

وهكذا ، في مجال تبرير الخطة الخمسية (١٩٥٦-١٩٦٠) التي وضعتها أكاديمية الاتحاد السوفياتي الطبية وطرحت فيها برنامجاً مكثفاً لتصنيع وسائل منع الحمل ، جرى التشديد على ان هدف الخطة الاساسي يندرج ضمن الجهود المبذولة لتجنيب النساء مخاطر الاجهاض والعمليات الجراحية !! .

كذلك الامر ، تم تبرير القانون الذي شَرَّعَ الاجهاض في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٠ على اساس اهمية المرأة وضرورة الحفاظ عليها وعدم تعريضها لمخاطر الاجهاض غير الشرعي !! .

ب- حين يرتكز مفهوم تنظيم الاسرة على ان جميع الافراد يتمتعون بالحق الاساسي ليقرروا بحرية ومسؤولية عدد اطفالهم والتباعد بينهم و يحصلوا على المعرفة والثقافة حول هذا الحق وعلى المعلومات والتربية والوسائل المناسبة في ما يتعلق بالوالدية والمسؤولية . . . وحين يرتكز هذا المفهوم ايضاً على ان لكل زوجين ان يقررا بحرية وقت الانجاب والفترة الفاصلة بين ولد وآخر . . . حين يرتكز مفهوم تنظيم الاسرة إذن ، على هذه الخلفية الحقوقية يكون يقع بالضرورة خارج كل نظام ينظر الى الاسرة نظرة وظائفية ويتعامل معها كتعامله مع اية وحدة اقتصادية إنتاجية . وقد وصل الامر بالفعل ، في بعض الانظمة الشيوعية ، الى اتخاذ قرارات إدارية ، على صعيد المجتمع ككل او على صعيد المصنع والمزرعة والتعاونية ، ترسم حداً أقصى لعدد أولاد العمال والمزارعين فيها والمدة الفاصلة بين حمل وآخر . كما لجأت بعض الحكومات الشيوعية الى اتباع سياسات سكانية تتشابه وتتماثل الى حد كبير مع ما كانت تضعه من خطط اقتصادية خمسية او عشرية .

ثالثاً - اذا وضعنا البلدان المسماة «نامية» جانباً ، وكذلك البلدان الاشتراكية والشيوعية ، فمن البديهي الا يبقى في متناولنا سوى النسق الفكري الذي يضبط نمط الإنتاج الرأسمالي كي يكون هو النسق الفكري الذي ينتمي مفهوم تنظيم الاسرة اليه .

واذا كان القسم الأول من البحث بكامله مخصصاً لتفحص المضمون النظري لهذا الانتماء ، فيبقى المجال متاحاً هنا كي نقدم لمحة موجزة ترسم الخطوط العامة

لتاريخ مفهوم تنظيم الاسرة[٢] . وفي هذا الإطار ، يمكن التمييز ، في عملية بناء المفهوم ، بين مرحلتين تاريخيتين تختص الاولى بالبلدان الرأسمالية الغربية وتتمحور الثانية حول السعي لنقل تنظيم الاسرة الى البلدان المسماة «متخلفة» .

تبدأ المرحلة التاريخية الاولى عام ١٨٧٧ مع تأسيس «الرابطة المالتوسية الانكليزية» من قبل (Annie Besant) و (Charles Bradlaught) . وقد نشطت هذه الرابطة في وضع الكتب حول الحد من الولادات وتنظيم المحاضرات واللقاءات في الاحواض الصناعية والمنجمية الانكليزية بشكل خاص . ومن الافكار المعتمدة في الكتب واللقاءات والندوات ما يلي :

* «مؤسسة الزواج هي أحد أسباب تدهور وضع المرأة ، وينبغي الا تقتصر الواجبات الجنسية الزواجية على الإخلاص المتبادل وتجنب الخيانة الزوجية ، بل ينبغي الاتيان بعدد قليل من الاطفال لان الفقر هو مسألة جنسية وليس مسألة سياسية ولا يمكن معالجته الا بوسائل وأساليب جنسية » .

اما العيادة الطبية الاولى لتنظيم الاسرة فقد انشئت في امستردام عام ١٨٨٠ واستمر العمل فيها حتى سنة ١٩١٠ حين صدر قانون يمنع انشاء مثل هذه العيادات . وفي انكلترا ، تطلب الامر انتظار عام ١٩٢١ كي تنشئ الطبيبة (Marie Stopes) العيادة اللندنية الاولى . ويعود في السنة ذاتها الى الممرضة (Margaret Sanger) فضل انشاء «عيادة حماية صحة الام » في الولايات المتحدة الاميركية . ولم تستمر هذه العيادة طويلاً لانها اقفلت بعد اسبوع من افتتاحها وتم القاء القبض على مؤسستها واحيلت الى القضاء وسجنت لمدة شهر واحد . وبعد الافراج عنها بسنتين افتتحت عيادة اخرى ، وقد نجحت في ابقاء ابوابها مفتوحة .

وفي موازاة انشاء عيادات طبية من هذا النوع ، تم تأسيس «اتحاد تنظيم

---

(٢) تعتمد هذه اللمحة الموجزة على كتابي :
- LESTARIS, S.La Limitation des Naissances, SPES, Paris 1960, p. 18.
- Mattelart, A. Géopolitique du Contrôle des Naissances-Editions Universitaires, 1967, P. 15.

الوالدية في اميركا» (Planned Parenthoad Federation of America) ، و«اتحاد تنظيم الاسرة» (Family planning Association) في انكلترا ، ثم اخيراً «الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية» (I.P.P.F) الذي يجمع اتحادات وجمعيات تنظيم الاسرة في كل البلدان .

وعشية الحرب العالمية الثانية كان وضع تنظيم النسل على الوجه التالي : السويد والبلدان الانغلوساكسونية هي البلدان الوحيدة التي اعلنت انتماءها الى التنظيم في النسل ، في حين وضعت دول المحور سياسات سكانية تشجع على تكوين اسر كبيرة الحجم . وما بقي من بلدان غربية كان يمارَس فيها تحديد الولادات في الخفاء .

اما غداة الحرب فقد عاش الاقتصاد الرأسمالي الغربي حتى بداية السبعينات فترة ازدهار كبيرة ، في الوقت نفسه الذي كان «العالم الثالث» يعاني من زيادات سكانية كبيرة . وفي هذا السياق ، شكلت برامج المساعدات الغذائية والتقنية والاقتصادية المقدمة الى الدول الفقيرة المبرر كي تطرح الدول الغنية تصورها الخاص لتشخيص مشكلة البلدان المسماة «متخلفة» وللحلول التي ينبغي ان توضع .

وهكذا ، أُضيفَتْ الامم المتحدة وهيئاتها المتعددة الى الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية وجمعيات تنظيم الاسرة في الدعوة الى تنظيم النسل والحد من الولادات . وبين الأفكار المعتمدة من قبل هذه الهيئات ما يلي :

* «في أساس الصعوبات التي نواجهها ، نجد معدلاً مذهلاً من التزايد السكاني . إن خلق اعمال ووظائف جديدة ، بفعل النمو الاقتصادي ، تبقى على الدوام اقل بكثير من التزايد الديموغرافي . واذا كانت هذه الظاهرة عامة . إلا انها تتخذ ابعاداً ضخمة وخطيرة في مناطق من العالم حيث مستوى المعيشة هو الاكثر انخفاضاً»[٣] .

* «يحمل التزايد الديموغرافي السريع تهديدا جدياً لسعينا في سبيل رفع

---

(٣) Organisation mondiale de la Santé (O.<.S) Actes officiels no. 42, 1952. cité in Géopolitique du contrôle des naissances. op. cite. P. 18.

مستوى معيشة عدد كبير من البلدان . لقد وصلنا الى وضع ، حيث المتفائل يكون من يعتقد بإمكان الحفاظ على مستويات المعيشة الحالية فيها . علينا استيعاب التزايد السكاني في آسيا والشرق الاوسط والحد منه»[٤] .

ما يهمنا في هذه اللمحة التاريخية الموجزة هو ارساء الاستنتاج النظري التالي على ركائز صلبة : تنتمي عملية إنتاج مفهوم تنظيم الاسرة الى البنى المجتمعة الرأسمالية الغربية وهي تعرف في المرحلة التاريخية الحالية عملية اعادة انتاجها في البلدان المسماة «متخلفة» .

رابعاً - نحن ننطلق من التمييز بين ثلاثة انواع من التعابير والمفاهيم : الحد من الانجاب ، تنظيم النسل ، تنظيم الاسرة . واذا كان التعبيران الاولان لا يوحيان بالمجتمعات الرأسمالية الغربية فان التعبير الثالث يختص بنمط الانتاج الرأسمالي ويرتبط به .

- الحد من الانجاب

لقد وُجِدَتْ هذه الظاهرة منذ وجدت البشرية وتتعدد الدراسات التي تستعرض ، قَبل التاريخ المكتوب ، التقنيات المختلفة المتبعة في المجتمعات والقبائل البدائية ، وتبحث كذلك في التوراة وعند الكتاب الاغريق والرومان ، ثم تنتقل الى الحضارة الفرعونية والصينية واليابانية والهندية وتحط اخيراً عند اوروبا في العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة[٥] .

- تنظيم النسل

لقد وُجِدَتْ على مر التاريخ أسر عديدة تنتمي الى فئات اجتماعية محددة

---

(٤) - Conseil Economique et social (ECOSOC), Actes officiels, 3 le session Avril 1961. cité in, Géopolitique du controle des naissances op. cite. p. 19.

(٥) لمزيد من التوثيق حول هذه النقطة :
NORMAN HIMES, Medical History of Contraception - Baltimore the Williams Company 1936 Vo. I.

كانت لها خصوصية شديدة تطلبت التخلص من عبء الاولاد ، كما تطلبت تطويل الفترة الفاصلة بين حمل وآخر . ان اهم ما يميز تنظيم النسل في هذا الوضع هو الوعي ، أي وعي مشروع فردي خاص ووعي اهدافه ، وعلى هذا الاساس ، يجد تعبير تنظيم النسل معناه وتفسيره في سمات فردية خاصة او في سمات وسط مجتمعي محلي معين . ولم تقف حدود هذه الظاهرة ، كما يحلو للبعض ان يؤكد ، عند بعض الاسر البورجوازية او الوسطى او الارستقراطية ، وانما امتدت الى أسر اخرى ذات اصول مجتمعية متباينة .

– تنظيم الاسرة

يعني تعبير تنظيم الاسرة ان تحديد النسل وتنظيمه لم يعد يشكل مشروعاً خاصاً يعي ذاته ، بل اصبح جزءاً لا يتجزأ من البنية التنظيمية الاسرية ، ومن البنية الاسرية عموماً . واذا كان الحد من الانجاب وتنظيم النسل قد وجدا على مر التاريخ فإن تنظيم الاسرة رافق نشأة نمط الانتاج الرأسمالي والمجتمعات الصناعية وانخرط في بنية أسرية غربية تطورت في أوجهها وجوانبها المختلفة .

الإشكالية – الفرضية

تحت هذا العنوان ، نطرح فرضيتنا التفسيرية ومنطقنا في فهم قضية تنظيم الاسرة في نمط الانتاج الرأسمالي . ولن نكرر ، في هذا الخصوص ، ما كتب ويكتب حول دور تحديد النسل والحد من الولادات في تخفيض الخصوبة الرأسمالية ومعدل الولادات في الغرب .

ان فرضيتنا التفسيرية تذهب باتجاه مختلف تماماً ، فهي تحاول تقديم اجابات على نوع من الاسئلة يثير ، للوهلة الاولى ، الحيرة النظرية كونه يتعلق بنقاط محددة معتبرة من البديهيات ولم تجر العادة الفكرية العربية على احاطتها بتساؤلات من اي نوع .

هل يرتبط تنظيم الاسرة بالمسألة السكانية؟ وهل هو ارتباط مباشر؟ وعلى اي صعيد نظري؟ هل كان تنظيم الاسرة السبب في انخفاض الخصوبة؟ اليس بحاجة للتفسير هو بذاته؟ هل وجد تنظيم الاسرة كي يحل مشكلة سكانية محددة؟ وهل وجدت مشكلة سكانية في الاصل؟ ولماذا انتشرت كما وكيفاً الوسائل المانعة للحمل؟ وهل يرتبط مفهوم تنظيم الاسرة بالحد من الولادات؟ واذا كان الانخفاض في الخصوبة هو السمة المميزة للنموذج الديموغرافي الغربي ، فما هو موقع تنظيم الاسرة في مسار النموذج؟ هل أُنْتِجَ تنظيم الاسرة الغربي كمشروع؟ هل طُرِحَ كمشروع؟ ام انه مطروح كمشروع في مجتمعاتنا فقط؟ هل كان تحديد النسلَ ضرورة في المجتمع الرأسمالي الغربي؟ ام ان العكس هو الصحيح؟ وما هو معنى ان يسود تنظيم الاسرة في الوقت عينه الذي يدعو الفكر السائد في المجتمع الرأسمالي الغربي الى عكس ذلك؟ وما معنى ان تتم ادانة الحد من الولادات في المرحلة التاريخية التي انتشر فيها؟ هل تتطلب الظرف الرأسمالي الماضي تحديد النسل؟ وهل يتطلب الظرف الحالي ذلك؟ واذا تطلب الظرف المستقبلي تشجيع النسل فهل يتغير تنظيم الاسرة؟ وما هو معنى افتراض تنظيم الاسرة في الظرف (Conjoncture)؟ وهل موقعه النظري الحقيقي في الظرف ام في البنية (Structure)؟ .

توحي طبيعة الاسئلة بفرضية تفسيرية نطرحها لا تعتبر العلاقة بين تنظيم الاسرة والمسألة السكانية علاقة مباشرة وآلية . فبالنسبة لها ، تندرج القضية السكانية وتنظيم الاسرة في سياق واحد يفسرهما معاً . ولهذا السبب بدأنا تحديد المفهوم بالاشارة الى ارتباطه بنمط الانتاج الرأسمالي .

ويكمن في أساس الوجهة التي يتخذها بناء فرضيتنا التفسيرية وعي ضرورة التفلت من أسْر المنهج المالتوسي في النظر الى العلاقة بين المسألة السكانية وتنظيم الاسرة . كيف؟ .

لا يمكن اختزال وجهة نظر مالتوس الى القول بان الديموغرافيا هي المحدد عنده . كما لا يكفي اختيار عامل مُحَدَّد من نوع آخر كي تكون وجهة النظر مغايرة .

بناء على ذلك ، نحن نتساءل : ماذا يقول مالتوس؟ ما هي ركائز وجهة نظره؟ ما هو منهجه؟ وما هو منطق نظريته في رؤية الامور؟ .

* عزل عاملي الولادات والوفيات .

* عزل عاملي السكان والانتاج .

* البحث في كل عامل على حدة .

* العودة لاستكشاف مدى التقاء حركات كل عاملين معزولين مع افتراض حالة التوازن بين كل اثنين منهما ، اي التوازن بين الولادات والوفيات من ناحية والتوازن بين عدد السكان وكمية الانتاج من ناحية ثانية . أما التقاء العاملين فهو من طبيعة ذهنية ويحصل بالنسبة لمعطية قياس : لكل انسان صحنه على مائدة الطبيعة .

ولقد سمح تطبيق هذا المنهج بالتوصل الى الطرح النظري المالتوسي والى منح قانونه السكاني الطابع العالمي .

وبعد هذا التوضيح ، ما هو البديل المنهجي لوجهة نظر مالتوس؟ إنه يرتكز على وعي التمييز بين نوعين من ردود الفعل يتعرض لهما النموذج المالتوسي :

١- النوع الاول من النقاش يدور ضمن النموذج المالتوسي نفسه وعلى قاعدة العزل المنهجي ذاته . ومن الملاحظ في هذا الاطار السيادة المطلقة للمنهج المالتوسي على النتاج الديموغرافي في الوقت نفسه الذي اصبح مالتوس فيه اشبه بكبش المحرقة النظرية واصبحت المالتوسية فيه اشبه بوصمة نظرية يتنصل ويتبرأ الباحثون منها . كيف؟

تتعرض وجهة نظر مالتوس للعديد من الانتقادات :

* « . . . والواقع انه بإمعان النظر في الإطار الخلفي الذي انبثقت منه هذه الرؤية اللاإنسانية لمالتوس حول مشكلة زيادة السكان ، يمكن العثور بشكل واضح على مرتكزين فكريين أقام عليهما مالتوس هذه الرؤية . أما عن المرتكز الاول ،

فهو يتمثل في تلك النظرة الخاطئة للتكاثر البشري على انه عملية بيولوجية محضة ، مستقلة تماماً عن الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإنسان . وهي الفكرة التي تجد تعبيرها عند مالتوس بشكل جلي في مقولة «المتوالية الهندسية» للزيادة السكانية وفي النظر الى عنصر السكان على انهم عنصر مستقل وغير تابع . . . وقد اثبتت البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بعد مالتوس خطأ هذه النظرة ، على أساس ان النمو السكاني هو دالة في الاجل الطويل في درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمحيط الذي يعيش فيه الإنسان . وبعبارة أدق ، ان السكان في اي مجتمع هم متغير تابع ولا يجوز معالجته بمعزل عن سائر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية . أما عن المرتكز الثاني فيتمثل في إيمان مالتوس الخاطئ بما يسمى «قانون تناقص الغلة» الذي وضع فكرته الاولى ترجو (Turgot) ، وهذا القانون الذي لعب دوراً هاماً في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي ولا زالت له حتى الآن غلبة على كثير من الكتابات الاقتصادية البورجوازية المعاصرة ، ينص على ان الزيادة التي تحدث في الانتاج لا تتناسب مع الزيادة المستخدمة من عنصري العمل او رأس المال . ذلك ان الاراضي بعد حد معين تصل الى حد «التشبع» ولا تؤدي الزيادة في استخدام عنصري العمل او رأس المال الى زيادة الناتج بنفس النسبة ، وانما بنسبة متناقصة . بل وبعد حد معين تكون الزيادة بالسالب . انطلاقاً من هذا القانون ، كان مالتوس يرى ان قدرة الاراضي الزراعية على الانتاج إنما هي قدرة محدودة للغاية ، وتشكل بالتالي قيداً رئيسياً على النمو السكاني . وليس بخفي ، ان الإيمان بهذا القانون كان يعني ، بشكل مباشر ، إهمال عنصر التقدم الفني ومدى امكانية زيادة الانتاج عن طريق التقدم العلمي والتكنولوجي . واهمال هذا العنصر الهام يهدم ، من الناحية النظرية والتاريخية ، الاساس التي قامت عليه نظرية مالتوس في السكان»[٦] .

* « تصلح مقولة مالتوس في بعض الاحيان ، ولكنها لا تأخذ بعين الاعتبار

---

(٦) رمزي زكي - المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة - عالم المعرفة - الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٣١-٣٢ .

مجموع الحالات ، واذا كان صحيحاً انه بفضل الضغط الديموغرافي يمكن للمداخيل الحقيقية ، التي كانت قد عرفت ارتفاعاً سابقاً متصاعداً ، ان تهبط وتعود الى مستواها الاول ، او تهبط اكثر ، فمن الصحيح ايضاً امكانية ارتفاع مستوى المعيشة بشكل محسوس بفعل التطور التقني . . . وبما ان انتاج السلع ، بعد ثورة صناعية ، يمكن ان يزيد بسرعة كبيرة فإن السقف الديموغرافي النظري يمكن ان يعرف ارتفاعاً تتجاوز سرعته سرعة ارتفاع اعداد السكان نفسها في الملموس ، كما يمكن للمداخيل الحقيقية ومستويات المعيشة ان ترتفع ، وهذا ما حصل في القرن التاسع عشر »(٧) .

* «مع ذلك لم يحصل هذا «الانهيار » حتى الان . وعلى اي حال ، في البلدان المتطورة المتوفر لديها معطيات احصائية لا اثر لميول بعيدة الامد تخفض مردودات التوظيفات الزراعية . ولا تمتص هذه التوظيفات من المجموع المهيأ في زمن ريكاردو الا جزءاً اضعف بكثير ، ولكنها تعطي مردوداً اعظم . وتفسر عوامل كثيرة قدرة البلدان المصنعة على توفير الغذاء لنفسها بسهولة نسبية . لذلك تبين خطأ تنبؤات مالتوس وريكاردو . وانخفضت معدلات الولادة ، وارتفعت مستويات المعيشة . واستُعْمِرَت مناطق الانتاج الغذائي ، وسمحت التغيرات التكنولوجية - الطارئة عَلى طرق الانتاج الزراعي وطرق النقل والتخزين- لاوروبة ان تنتج المزيد بنفسها ، وان تستهلك ما تنتجه المناطق الزراعية الغنية المستعمرة حديثاً في امريكا الشمالية وامريكة الجنوبية وروسية واوستراليا »(٨) .

* «ان العيب الاساسي في نظرية مالتوس هو من طبيعة منهجية ، وقد بيّنت الكلاسيكيات الماركسية اللينينية ان البشرية تمتلك قوى انتاجية ضخمة وبشكل خاص بالامكان مضاعفة انتاجية الارض بواسطة العمل والعلم »(٩)

---

(٧) WRIGLEY E.A. Population et Histoire - Hachette - Paris 1969 - p.51.

(٨) مكول ، فريمن ، جاهودة ، بافيت - الرد على مالتوس - منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي - دمشق ١٩٧٨ ترجمة ابراهيم خوري ص . ١١١ .

(٩) ANANEIV et autres-les Fondements de la Théorie de la Population, Editions du Progrés-Moscou - 1980 p.69.

وهكذا ، يؤدي تفحص المضمون النظري لهذا النوع من ردود الفعل الى كون القاعدة المنهجية المشتركة التي تشكل إطاراً للنقاش هي القاعدة المنهجية المالتوسية ذاتها . فإذا كان مالتوس قد عزل عاملي السكان والإنتاج ودرس كل عامل على حدة ثم اقام المقارنة بينهما فإن النقاش معه يدور على قاعدة العزل المنهجي ذاته .

ولا ينتقل النقاش الى حقل منهجي آخر عن طريق مواجهة مالتوس بالقول ، على سبيل المثال ، أن وجهة نظره لا تأخذ بعين الاعتبار دور التقدم التقني او القوى المنتجة في جعل الإنتاج يتضاعف عشرات او مئات المرات ، اذ نبقى بصدد نظرية العوامل نفسها (Théorie des facteurs) التي تحكم النقاش . انها نظرية المتغيرات ذاتها (Théorie des variables) . إنها النظرية التي تقتصر ملاحظتها ، في تفحصها للواقع ، على المحددات الظاهرة للعيان في الملموس : عرض سكاني وولادات ووفيات في جهة وإنتاج اقتصادي في جهة أخرى ، فتكون نتيجة هذه النظرة عزل السكان والانتاج والبحث في علاقتهما على اساس نقطة توازن مفترضة اي كعلاقة تتحدد بذاتها .

بمعنى آخر ، يصبح عزل السكان والإنتاج عزلاً لهما عن محدداتهما الضرورية (Rapports nécessaires) البنيوية ، اي عن السياق البنيوي الواحد الذي يحدد العاملين معاً كما يحدد التوازن او عدم التوازن بينهما . ولا يبقى متاحاً ، بالتالي ، سوى التفتيش عن المحددات في داخل كل عامل معزول على حدة . وفي هذه الحالة ، يحصل خلط منهجي مزدوج :

* الخلط بين ملموسين : الملموس العيني ، الواقعي ، (Le concret) حيث تتشابك كليات غنية بمحددات متنوعة وحيث تتعدد الروابط والعلاقات بين خصائص الموضوع إلى درجة يصعب حصرها ، والملموس كنتاج للتحليل العلمي (Le concret Pensé) اي إعادة انتاج الملموس العيني عن طريق اشكاليات نظرية تسمح بتجاوز الظاهر او الظواهر على هذا المستوى من البحث والتحليل .

* الخلط بين نوعين من المحددات : العوامل والمتغيرات كمحددات للمجهري الجزئي (micro) ، حيث يكون العامل او المتغير الاقتصادي هو المحدد في حالة معينة بينما يحدد المتغير الثقافي حالة اخري والمتغير الديموغرافي حالة ثالثة . . . . وحيث الامكانية لاجتماع اكثر من عامل واحد لتقديم التفسير المطلوب . . . وحيث تتنوع العوامل والمتغيرات بتنوع الملموس العيني وتتعدد بتعدد الاوضاع التي يمكن ان نستقيها منه ، والروابط الضرورية (rapports nécessaires) كمحددات للشمولي العام (macro) .

وإذا كان الكلام على الروابط الضرورية الشمولية يتضمن معنى الحتمية فإنه لا يعني بأي شكل من الاشكال حتمية ميكانيكية جامدة تنزلق نحو موقف تنظر من خلاله الى الوقائع الاجتماعية وكأنها قوة خارجية منفصلة عن الافراد والجماعات الذين يكونون المادة الاساسية في المجتمع ، او حتمية لا ترتكز على نظرة ترى الوقائع المجتمعية متنافرة متناقضة في حركة دائمة وصيرورة تتفاعل ضمنها القوى المجتمعية المتصارعة والمتكاملة .

إن القاء نظرة على النتاج الفكري لمختلف العلوم الانسانية تجعلنا نلاحظ اهمية فكرة الروابط الضرورية (rapports nécessaires) مهما كانت طبيعة الحقل النظري الذي ننتمي اليه . وتشترك في هذه الفكرة مدرسة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وعلم الاقتصاد الحديث والماركسية ، ومختلف مدارس علم الاجتماع عند دوركايم وڤيبر وبارسونز والمدرسة البنيوية عند ليڤي ستروس والتوسير ولاكان وبورديو . . .الخ .

يقوم التحالف المنهجي ، إذن ، بين وجهة نظر مالتوس من جهة وبين ردود الفعل السلبية حيالها من جهة أخرى على النظر الى العلاقات الاحصائية بين خاصتين من خصائص الملموس العيني (عدد السكان وكمية الانتاج) على انها الضروري في التفسير ، فيحل الخلط محل التمييز وتتحول روابط العالم المجتمعي الضرورية الى علاقات احصائية غير كاملة .

٢- النوع الثاني من النقاش هو نقاش النموذج المنهجي المالتوسي نفسه

ومواجهته بنموذج منهجي آخر . وفي هذه الحالة ، يعتمد النقد وجهة مختلفة تنظر الى حجم السكان وكمية الانتاج لا كعلاقة قائمة بذاتها بل الخلل موضوعي في التوازن مرتبط باواليات دينامية معينة (processus) يمكن تحديدها والتفتيش عنها .

بمعنى آخر ، تفترض مواجهة المالتوسية كمنهج اندراج دراسة المعطيات السكانية وحجم الانتاج في اطار الضبط النظري لعلاقة الظرف (التوازن او عدم التوازن بين حجم السكان وكمية الانتاج) بالبنية .

ما هو معنى اندراج دراسة المعطيات السكانية وحجم الانتاج في اطار الضبط النظري لعلاقة الظرف بالبنية؟ . إنه يعني تفسير المعطيات السكانية ومعطيات الانتاج في نمط انتاجي محدد من خلال أواليات (processus) تطوره الرئيسة . فما هي هذه الاواليات في نمط الانتاج الرأسمالي؟ انها التراكم الرأسمالي ذي الاتجاهات المتناقضة .

من هذا المنظار ، لا يمكن طرح المسألة السكانية الرأسمالية بتعابير التزايد او النقصان السكاني ، بل هما ظواهر ومظاهر خاضعة للتفسير ؛ فما الذي يفسرهما؟ إنه قانون السكان الرأسمالي وما ينتجه من فائض نسبي في السكان . وحسب هذا القانون ، لا تشكل الزيادة السكانية او النقصان السكاني ، على الصعيد الشمولي ، قضية نظرية قائمة بذاتها . كما ان صفة النسبية تطلق على الفائض لانه لا ينوجد الا بالنسبة للاستثمار الرأسمالي ، فهو يستطيع ان يتضخم او يتقلص او يختفي على نحو مفاجئ حسب الظرف اي حسب الاستثمار الرأسمالي .

ليس من الضروري اذن ، عندما يتطلب نمو الرأسمال تشغيل كل الناس ، ان يتخذ الفائض السكاني النسبي شكل زيادة سكانية تطرح مشكلة خاصة (والا اسميناه فائضا دون صفة النسبية) . ولكن ، في المقابل ، لا ينفي التشغيل الكامل للسكان القانون أي لا ينفي وجود الفائض النسبي .

ان معالجة المسألة السكانية الرأسمالية على الصعيد الشمولي تتيح لنا تجنب

الانطلاق من حركة للسكان تتحدد تبعاً لها حركة رأس المال ، كأن نقول على سبيل المثال انه بسبب التزايد الديموغرافي السريع او البطيء تكفي كمية الإنتاج او لا تكفي .

كذلك الامر ، يتيح التفلت من أسر المنهج المالتوسي تجنب المقارنة الكمية ما بين وتيرة تزايد السكان ووتيرة نمو الانتاج ، كأن نقول أيضاً انه بسبب وتيرة ازدياد السكان بأسرع من وتيرة نمو الإنتاج يبرز الفائض السكاني وتتوجد المشكلة السكانية .

كما يتيح لنا وعي التمييز بين مستويي طرح المسألة السكانية تجنب المنزلق المنهجي المتمثل في عزل السكان والانتاج على اساس علاقة ذاتية مستقلة بين عرض السكان والطلب على الانتاج .

ولكن ، ينبغي ألا يؤدي الهم الاساسي الذي يتملكنا في الرد على سيادة مختلف الطروحات المالتوسية الى اهمال اهمية المتغير الديموغرافي النسبية والاهمية النسبية لتزايد عدد السكان والتغيرات التي تصيب الديموغرافيا في علاقة السكان بالإنتاج .

لهذا السبب ، لا بد من اعادة الاعتبار للمتغير الديموغرافي عبر تفحص الروابط ما بين نمو السكان ونمو الانتاج ، ولا يمكن لاعادة الاعتبار هذه ان تحصل إلا على الصعيد المجهري الجزئي اي على صعيد الملموس العيني حيث تتوجد هذه الروابط بالفعل ، وحيث العلاقة بين العاملين علاقة مباشرة وآلية .

بتعابير أخرى ، يمكن القول انه اذا لم تكن العلاقة بين تنظيم الاسرة والمسألة السكانية ، على الصعيد الشمولي العام ، علاقة مباشرة ، حيث تندرج قضايا السكان والانتاج وتنظيم النسل في سياق واحد يفسرها جميعاً وهو سياق التراكم الرأسمالي ، فإنه في مقدرة المنهج المالتوسي أن يكشف ، على صعيد الملموس العيني ، عن غنى الروابط بين عوامل ومتغيرات الديموغرافيا والانتاج وتنظيم الاسرة . وعلى هذا الصعيد فقط ، اي الصعيد المجهري ، تتنقل الاحتمالات النظرية بين المتغيرات الفاعلة في زيادة الانتاج والمتغيرات الفاعلة في تخفيض

التزايد السكاني . وقد يكون بين المتغيرات الاخيرة عامل تنظيم النسل او تنظيم الاسرة .

ولكن بما ان عنوان الفصل الحالي قد أخذ على عاتقه ، عبر اشارته الى نمط الانتاج الرأسمالي ، مهمة طرح العلاقة بين المسألة السكانية ومفهوم تنظيم الاسرة على الصعيد الشمولي العام ، فإن التفلت من اسر المنهج المالتوسي ، بالاضافة الى عدم الخلط بين العوامل والمتغيرات (facteurs et Variables) وبين الروابط الضرورية (rapports necessaires) يشكلان القاعدة المنهجية الاساسية للوجهة التي يتخذها بناء الاشكالية –الفرضية النظرية في هذا الفصل .

المسألة السكانية

ما قبل الرأسمالية وتنظيم النسل

تحت هذا العنوان ، يظهر أمامنا على الفور النموذج الشائع الموجّه لفهم المسألة السكانية قبل الرأسمالية في علاقتها بتنظيم النسل . ونحن نجد ضرورة قصوى في عرض مرتكزات ومحاور هذا الفهم الرئيسية .

نموذج الفهم الشائع للمسألة
عند الباحثين العرب

١- ارتفاع معدل الوفيات في المرحلة قبل الرأسمالية

تواجهنا عند اطلاعنا على الكتب باللغة العربية حول المسألة السكانية قبل الرأسمالية اللازمة البديهية التالية التي نجدها ونصطدم بها على الدوام : بسبب انخفاض مستوى العلم والفنون الانتاجية . . . وبسبب انتشار الامراض والاوبئة وصعوبات مكافحتها . . وبسبب الحروب والكوارث الطبيعية . . . كان معدل الوفيات ، قبل الثورة الصناعية ، مرتفعاً .

كما تتعدد الاشكال التي يتخذها تبني تلك اللازمة في النصوص المختلفة :

* « كانت سلطة الموت تَفْرض نفسها بشكل مزدوج . ففي كل الاوقات ، وحتى في السنوات التي لم تكن تعرف كارثة ضخمة ، كان معدل الوفيات مرتفعاً»[1] .

* « فيما يتعلق بتطور عدد السكان في انكلترا خلال القرن ١٨ ، تقدم الدراسات الديموغرافية الكلاسيكية معدلات محسوبة كل عشر سنوات : ٦ ,٣١ ٠/ ٠٠ عام ١٧١٠ ، ٥ ،٠٣٨/ ٠٠ عام ١٧٤٠ ، ٧ ,٠٣١/ ٠٠ عام ١٧٦٠ . وفي السويد حيث المعطيات اكثر دقة بفضل التعددات ، فقد حصل انتقال من ٢٨-٢٩ ٠/ ٠٠ عام ١٧٥٠ الى ٢٤-٠٢٥/ ٠٠ عام ١٨٠٠ . وفي فرنسا ، اذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات حسب المناطق ، فيمكن تقدير معدل الوفيات بين ٠٢٨/ ٠٠ و ٠٣٨/ ٠٠ . ان نتيجة تفرض نفسها : كان الموت يضرب بقوة أكبر من الوقت الحاضر . ولم تكن الشيخوخة سوى حدثاً عارضاً سعيداً»[2] .

* «بادئ ذي بدء نقول ، ان حركة التغير السكاني في اي مجتمع من المجتمعات هي عبارة عن المحصلة النهائية للعلاقات القائمة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات (مع اهمال مشكلة الهجرة) . . . ففيما يتعلق بارتفاع معدل الوفيات ، فان ارتفاعه كان عاملاً هاماً في التحكم في سرعة نمو السكان ، على النحو الذي يتناسب مع ركود أو جمود مجتمعات اوروبا آنذاك . . ومع ذلك تنبغي الاشارة الى ان معدل الوفيات كان يتذبذب هبوطاً أو ارتفاعاً من فترة لأخرى . فاذا كانت الامراض ونقص الغذاء والحروب هي العوامل المسؤولة عن ارتفاع معدل الوفيات ، فان هذا المعدل كان يتأرجح بين الانخفاض والتزايد من سنة لأخرى تبعاً للعوامل المسببة له . ففي السنوات التي كانت تخلو من الامراض والاوبئة وتتميز بمحاصيل وافرة ، وتقل فيها الحروب ، فان معدل

---

(١) ARMENGAUD, A - Démographie et Socétés - Stock - Paris 1966, p. 14.

(٢) GUILLAUM, P et Poussou, j-Demographie Historique - Armand Colin - Paris, 1970, P. 136.

الوفيات يكون منخفضاً . بيد ان هذا الانخفاض في معدل الوفيات ، كان يقابله ارتفاع واضح في هذا المعدل في سنوات أخرى . ومن هنا ، كان معدل الوفيات في المتوسط ، في المرحلة السابقة على الرأسمالية مرتفعاً » . (٣)

ومن الملاحظ بالنسبة لهذه النصوص الثلاثة اختيارنا المتعمّد لها وترتيبها المقصود الذي يحمل منطقاً معيناً في تدرجها ، فنحن نواجه في النص الأول حكماً اطلاقياً بارتفاع معدل الوفيات ، في حين نواجه في النص الثاني الحاجة الى مقياس لاصدار الحكم الاطلاقي ويتمثل هذا المقياس في اقامة المقارنة بين معدل الوفيات قبل المرحلة الرأسمالية ومعدل الوفيات في الوقت الحاضر ، اما في النص الثالث فبعد النجاح في ملاحظة تذبذب معدل الوفيات ، خلال المرحلة قبل الرأسمالية ، صعوداً وهبوطاً ،يتم اللجوء الى مفهوم المتوسط الحسابي كي يصْدر ، من جديد ، الحكم الاطلاقي بارتفاع معدل الوفيات في المجتمعات الاوروبيةَ قبل الصناعية .

وقد تبدو الملاحظة التي نبديها مستغربة للوهلة الاولى ، وقد يبدو انها تقع خارج سياق عرض النموذج . الا ان الصفحات التالية ستبين اهميتها القصوى وضرورة ابدائها .

٢ - ارتفاع معدل الولادات في المرحلة قبل الرأسمالية :

ترافق اللاّزمة المتعلقة بالوفيات قبل الرأسمالية لازمة ثانية ، لا تقل انتشاراً عن اللازمة الاولى ، وتتعلق بارتفاع معدل الولادات في المجتمعات الاوروبية قبل الصناعية . ومن النصوص التي تشير الى تلك اللازمة ما يلي :

* «في ظل الظروف التي يرتفع فيها معدل الوفيات ، فان وجود المجتمع البشري وتأمينه ضد خطر الزوال يكون مرتهناً بارتفاع معدل المواليد . وهذا ، بالفعل ، ما كان عليه هذا المعدل في دول اوروبا في تلك المرحلة»(٤) .

---

(٣) مد . رمزي زكي - مرجع مذكور ، ص ٢٨١ .
(٤) د . رمزي زكي - المرجع نفسه ، ص ٢٨٣ .

* «وكما كانت الوفيات ، قبل المرحلة الرأسمالية ، تقع على مستويات لا يمكن مقارنتها بمستوياتها الحالية ، كذلك الامر بالنسبة للولادات . . . ويشكل عام ، يمكن القول ان معدل الولادات في تلك الفترة يوازي ضعف معدل الولادات الحالي»(٥) .

٣- الحجم الكبير للأسرة في المرحلة قبل الرأسمالية .

في نصوص كثيرة ، تتم ملاحظة حجم الأسرة الكبير في المرحلة قبل الرأسمالية :

* « من الطبيعي ان يكون الانتاج الزراعي معتمداً ، في المقام الاول ، على وفرة العمل اليدوي . ان وفرة الايدي العاملة كانت أمراً حتمياً لضمان وفرة الغذاء للسكان ، وحتى يمكن ان يكون هناك تعويض مستمر وكاف للقوى العاملة التي تخرج من مجال العمل الزراعي نتيجة للوفاة او لعدم القدرة على العمل . وهنا يكون الحجم الكبير للعائلة ، في ظل هذه الظروف ، شرطاً ضرورياً لاستمرار حياة المجتمعات الزراعية . . . ولم تكن طبيعة العمل الزراعي تستلزم مؤهلات او أعداداً مهنياً شاقاً وطويلاً . ومن هنا سرعان ما كان الاطفال يعملون بالزراعة ولا يشكلون عبئاً اقتصادياً على عائلاتهم»(٦) .

* « كانت الخصوبة قبل الرأسمالية مرتفعة بالمقارنة مع اوروبا الغربية الحالية . فلقد تراوح العدد المتوسط للاولاد ، بالنسبة للنساء اللواتي عشن مع أزواجهن حتى العمر حيث يفقدن الامل بان يصبحن أمهات ، بين ٦ ، ٨ ، ١٠ . وذلك حسب تنقل متوسط عمر المرأة عند الزواج الاول وانتقاله بين ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٠ عاماً»(٧) .

---

(٥) Démographie Historique. Op. cité P.170.

(٦) د .رمزي زكي – المرجع نفسه ، ص ٢٨٤ .

(٧) ARMENGAUD, A-Démographie et Sociétés, Op. cité, P.27.

٤- انخفاض متوسط عمر الزواج الاول

يُعْتَبَر هذا المتغير من المتغيرات الاساسية القائمة على ارتباط خصوبة المرأة بالعمر . وفي هذه الحالة ، يتخذ التفاوت في متوسطات عمر الزواج الاول ابعاداً كبيرة تعود بمجملها الى احتلال ظاهرة الزواج موقعاً مميزاً في قلب السلوك المجتمعي وفي قلب القواعد السلوكية التي يحددها المجتمع .

وبما ان الاسرة في المرحلة السابقة على الرأسمالية كانت وحدة انتاجية واستهلاكية في الوقت نفسه . . . وبما ان المرأة كانت جزءاً رئيسياً من القوى العاملة ، اذ كانت تساهم بشكل مباشر في العمل المنتج المؤدي الى اشباع الحاجات الشخصية للعائلة ، وكان عملها الاقتصادي وعملها المنزلي لا ينفصل أحدهما عن الآخر . ففي الوقت الذي كانت تشارك فيه الرجل عمله في الارض ، كانت تُعنى بشؤون المنزل وتربية الأطفال . . . بما ان الامر هو كذلك ، فمن الطبيعي ان يكون الزواج مبكراً .

وهكذا ، كان من الطبيعي ان تنعكس الضرورات التي أملتها ظروف الانتاج في ما يتعلق بارتفاع معدل المواليد على سلوك وقيم المجتمع في ذلك الوقت . فقد «ساد الاعتقاد» بأفضلية الزواج المبكر ، وعدم رضى المجتمع على من لا يتزوجون أو يؤخرون زواجهم أو يكونوا عقماء»[٨] .

٥- غياب تنظيم النسل

تؤدي ملاحظة ارتفاع معدل المواليد الى الاستنتاج بغياب ظاهرة الحد من الولادات في اوروبا الغربية قبل الثورة الصناعية .

* « لقد كان الجو العام الاقتصادي والاجتماعي والفكري يحبذ كثرة الانجاب وارتفاع درجة خصوبة المرأة . ولم يكن أحد آنذاك يفكر في ضرورة ان تكون هناك حدود لهذا الانجاب او لتلك الخصوبة»[٩] .

---

(٨) د . رمزي زكي - المرجع نفسه ، ص ٢٨٤ .
(٩) المرجع نفسه ، ص ٢٨٤ .

٦- استقرار العلاقة بين الوفيات والولادات

كان للمجتمعات الزراعية نموذج سكاني معين . ومن خصائص هذا النموذج ، ارتفاع معدل الوفيات . بيد ان هذا المعدل المرتفع للوفيات كان يقابله معدل مرتفع للمواليد ، حتى يمكن الحفاظ على بقاء المجتمع واستمراره . ومن النصوص التي تشير الى هذا الواقع ما يلي :

* « كان النموذج الديموغرافي في المجتمعات قبل الصناعية مستقراً . وقد كان كل تغير في وجه من الاوجه الديموغرافية يحدث تغيرات موازية في الاوجه الاخرى ترمي الى اعادة التوازن والاستقرار الاصليين»(١٠) .

* «أما المرحلة الثانية للنمو السكاني في دول اوروبا فتبدأ تقريباً منذ عام ١٧٥٠ ،وفي هذه المرحلة حدث اختلال جوهري هز العلاقة المستقرة التي كانت قائمة من قبل بين المعدل العالي للمواليد والمعدل العالي للوفيات»(١١) .

نموذج فَهْم البحث البديل المُقْتَرَح للمسألة السكانية
قبل الرأسمالية وتنظيم النسل

كيف نرى المرتكزات السابقة ؟ .

اذا كنا نتفق معها على حضور الظواهر التي تشير اليها في الملموس ، فان تفتيشنا عن المحددات يدفع بنا باتجاه تفسيرات من نوع آخر ويجعلنا نسير في وجهة مختلفة من الفهم والتحليل . كما يقودنا الى الكشف عن ظواهر اخرى حاضرة في الملموس ايضاً . ولم يكن باستطاعة تلك الظواهر ان تشد الانتباه اليها كونها تتناقض مع المرتكزات السابقة وترسم حدود نظرتها الضيقة .

---

(١٠) WRIGLEY E.A. Population et Histoire-Op. Cité P.15.

(١١) د .رمزي زكي - المرجع نفسه ،ص ٦٤ .

١-الوفيات في المرحلة قبل الرأسمالية

ليس صحيحاً الربط المباشر بين ارتفاع معدل الوفيات وارتفاع معدل المواليد ، فالوفيات لم تكن ، بالمقارنة مع الولادات ، مرتفعة . ولو أتيح للفارق بين المعدلين ان يتجسد على الدوام في الواقع الملموس لكانت الزيادة السكانية كبيرة . الا ان ما ميّز النموذج الديموغرافي قبل الصناعي هو التغيرات الظرفية التي كانت ، في كل مرة ، تزيل الفارق بين المعدلين وتقضي على مفاعيله لسنوات عدة قادمة .

واذا كان لا يهمنا في الوقت الحاضر ، طبيعة التفسير لآلية اشتغال النموذج الديموغرافي الا اننا نشدد على ما يجدر بالتفسيرات كافة تجنبه اي الربط المباشر بين معدل الوفيات المرتفع ومعدل الولادات المرتفع ايضاً .

وفي مواجهة هذه النظرية وهذا التفسير ، نحن نقول بانخفاض معدل الوفيات وليس بارتفاعه . فالحكم بالارتفاع او الانخفاض لا يمكن ان يحصل الا بالنسبة لوحدة قياس . فما هي هذه الوحدة القياسية؟ انها نقطة توازن نظرية مفترضة بين الولادات والوفيات . ومن هذه الزاوية ، كانت الوفيات قبل الثورة الصناعية ، على الصعيد البيولوجي والفيزيولوجي المرتبط بطبيعة الانسان من حيث هو كائن حي ، أقل من الولادات على الدوام . ولو قدر لهذه الطبيعة ان تتجسد في الواقع الملموس لبرزت مشكلة تزايد سكاني في كل الازمنة والامكنة .

ولكن الشيء الاساسي هو ان محيط الانسان ليس الوسط الطبيعي انه وسط اصطناعي أوجده عمل الجنس البشري خلال آلاف السنين ، وهكذا ، «فان المحددات البيولوجية كالانجاب والوفاة واستمرار النوع لا تتجسد الا من خلال الاشكال الاجتماعية التي أصبحت مهمة جداً خلال التاريخ فاذا دخلت في صراع مع المحددات البيولوجية فان هذه المحددات الاجتماعية هي التي تتغلب . . . انها المحددات الاجتماعية الناتجة عن التنظيم الاجتماعي للمجتمعات الانسانية»[١٢] .

---

(١٢) دانيال برتو - المنهجية في العلوم الاجتماعية - ترجمة د . زهير حطب - مجلة الفكر العربي - عدد (٦) ١٩٧٨ ، ص ٢١ .

يجدر بنا اذن ، تجنّب المقارنة الاحصائية المجردة بين معدلين والبحث في التنظيم المجتمعي عن المحددات التي عملت على اقامة التوازن السكاني . وفي هذا المجال ، اذا كان البعض يلاحظ ارتفاع معدل الوفاة قبل الرأسمالي فمن المتاح ايضاً ملاحظة انخفاضه لانه كان يتذبذب هبوطاً وارتفاعاً من فترة لأخرى . فاذا كانت الامراض ونقص الغذاء والحروب هي العوامل المسؤولة عن ارتفاعه ، فان السنوات التي كانت تخلو من الاوبئة وتتميز بمحاصيل وافرة وتقل فيها الحروب مسؤولة عن انخفاضه .

* «هي سمة لمعدلات الوفيات في المجتمعات الاوروبية قبل الصناعية كونها ، بشكل عام ، وفي غالبية السنوات ، منخفضة كثيراً عن معدل الولادات الى درجة ان السكان ، خارج الازمات الدورية ، كانوا يزدادون سريعاً بما يوازي ٥-١٠/٠٠ كل سنة»(١٣) .

وتتطابق وجهة نظرنا هذه في التعاطي مع ظاهرة الوفيات قبل الرأسمالية مع أوراق العمل والابحاث التي قُدِّمَتْ خلال انعقاد مؤتمر الديموغرافيا التاريخية العالمي في بلجيكا عام ١٩٦٣ . وقد شارك في المؤتمر ، الذي اتخذ من قضايا الوفيات الاوروبية بين القرون الوسطى وبين منتصف القرن التاسع عشر موضوعاً له ، مؤرخون ينتمـــون الى أشهر الجامعات الغربية بالاضافة الى أشهـــر مؤرخـــي دول اوروبا الشرقية . وقد طغى على المؤتمر مفهوم وفيات الازمة الديموغرافيــة (La Mortalité de crise)" محل «معدل الوفيات قبل الرأسمالي» . ولم نجد بين أوراق المؤتمر كافة ورقة واحدة تعالج ظاهرة الوفيات عن طريق ارتفاع معدلها . ان ما نجده بالفعل هو معالجة الظاهرة عن طريق الدراسة المنهجية للازمات الديموغرافية الاوروبية قبل الثورة الصناعية .

وبعد ثلاثة أيام من المداولات والمناقشات خَلُصَ المؤتمرون الى التمييز بين عدة أنماط من الازمات الدورية التي عرفتها المرحلة قبل الرأسمالية في أوروبا :(١٤) .

---

(١٣) Population et Histoire-Op. cité P. 165

(١٤) HELIN, ETIENNE et HARSEN, PAUL - Actes du Colloque International de Démographie Historique. Liège - 18-20 Avril 1963 - Editions Gensin - Paris 1963. P. 88 - 89.

* الازمة الديموغرافية الناتجة عن ارتفاع اسعار الغذاء الشعبي الرئيسي . ويختص هذا النمط بمناطق زراعة القمح وببلدان «الخبز» والبلدان التي تجمع أريافاً ومدناً كثيفة السكان .

* الازمة الديموغرافية الناتجة عن الاوبئة كالطاعون والدزنتيريا (Dysenterie) . ويختص هذا النمط ، في الاساس ، بالمناطق البحرية .

* الازمة الديموغرافية الناتجة عن مرض الملاريا الذي يستيقظ ، بشكل دوري ، في الصيف .

* الازمة الديموغرافية ذات النمط المختلط بين الانماط الثلاثة السابقة .

ما يميز النموذج الديموغرافي قبل الصناعي وما يشكل سمته البنيوية اذن ليس ارتفاع معدل الوفيات بل التغيرات الفجائية او التذبذب في صعوده وهبوطه . ولا يمكن حل المشكلة بالقول «كان معدل الوفيات في المتوسط مرتفعاً» ، لان هذا الاستنتاج يحجب سمة النموذج البنيوية .

٢-الولادات في المرحلة قبل الرأسمالية

اذا كان متاحاً ملاحظة ارتفاع معدل الولادات في المرحلة قبل الرأسمالية ، فمن المتاح ايضاً ملاحظة انخفاضه . ولا يحل ، على الصعيد النظري ، مفهوم «الازمة الديموغرافية» محل مفهوم «معدل الوفيات» فقط ، بل محل مفهوم«معدل الولادات» أيضاً . والسبب في ذلك ان التغيرات الظرفية الفجائية التي كانت تحكم الوفيات كان يرافقها على الدوام ، صعوداً أو هبوطاً ، تغيرات ، فيما بعد ، في معدل الولادات . ولن تحل القضية بالتأكيد أيضاً عن طريق القول : لقد كان متوسط معدلات الولادة مرتفعاً . اما المؤشرات الواقعية على هذه الملاحظة فعديدة ومتنوعة :

* «بعد سنوات الازمة ، ينتج عن وجود مزارع عديدة دون أصحابها ، وعن

وجود مهن كثيرة غاب حرفيّوها ، وعن تأجيل عدد كبير من الزيجات دفعة قوية جداً من الولادات»[١٥] .

* «ان الرابط وثيق جداً بين الشروط الاقتصادية وبين الزواجية (nuptialité) . فالأزمة يرافقها انخفاض واضح في عدد الزيجات ، وبالتالي في عدد الولادات . . . الازدهار يشجع الولادات والأزمة تقلص منهم»[١٦] .

على هذا الاساس ، ينبغي التفتيش عن محددات التوازن الديموغرافي البنيوية للمرحلة قبل الرأسمالية في خارج المقارنة الاحصائية المجردة بين معدلين احصائيين .

٣- الزواج في المرحلة قبل الرأسمالية

ليس صحيحاً الكلام على الزواج المبكر لان عدداً من الظواهر عمل ، قبل المرحلة الرأسمالية ، على ابقاء سن الزواج عند حد مرتفع نسبياً . واذا كان معيباً او مثيراً للاستغراب استمرار المرأة عزباء ، في مجتمعات افريقيا وأسيا ، بعد وصولها الى سن البلوغ ، فان وضع اوروبا ، من هذه الناحية ، كان يختلف بجلاء ووضوح :

* «حتى أواسط القرن السابع عشر ، كان الرجال والنساء يتزوجون عند عمر ٢٧ عاماً في المتوسط . وبالنسبة للنساء ، هو عمر متأخر الى حد كبير لأن فترة طويلة من خصوبتهن تكون قد أنقضت»[١٧] .

* «كان متوسط العمر عند الزواج الاول ٢٤ عاماً للنساء و٢٧ عاماً للرجال . ولم يكن الزواج ، بالتالي ، مبكراً» [١٨] .

---

(١٥) Population et Histoire. Op. cité P. 69.
(١٦) FROMONT, P Démographie Economique, Payot - Paris 1947, P. 69.
(١٧) Population et Histoire. Op. cité. P. 86.
(١٨) Démographie et Sociétés. Op. cité P. 26.

* «واحدة من الآليات الديموغرافية التقليدية في الارياف الاوروبية ، هي تأجيل الزواج حتى تسمح الشروط بذلك . ولهذا السبب ، لم يكن الزواج الاول ، في اوروبا الغربية ، مبكراً . وقد ارتفع هذا العمر أكثر خلال القرن ١٩»(١٩) .

لقد وُجدَ في أوروبا قبل الثورة الصناعية اذن عدد من الظواهر عمل على ابقاء العمرَ عند الزواج الاول على مستوى معين مرتفع نسبياً . فالعادة كانت تقضي ، عند من يرغب بالزواج ، بتوفر القدرة المادية على العيش في مسكن مستقل . ولم تكن فكرة الاقامة عند الاهل محبذة او مقبولة اجتماعياً .

بالاضافة الى ذلك ، كان العديد من الاولاد الذكور والاناث يمضون سنوات كثيرة في خدمة أسر غير أسرهم الاصلية . ولم يكونوا أحراراً في الزواج أو ترك الخدمة الا متى أصبحوا يملكون القدرة على إنشاء أسرة مستقلة بشرائهم او بوراثتهم لقطعة أرض زراعية أو بانتقالهم الى وضع يتيح الاستقلال المادي لهم . وهكذا ، كان تنظيم الزواج هو الوسيلة الرئيسية لضبط الخصوبة .

٤-حجم الأسرة في المرحلة قبل الرأسمالية

ليس صحيحاً ان حجم الاسرة قبل الرأسمالية كان كبيراً ، فنحن نميّز بين حجم الأسرة الواقعي ، أي عدد الأولاد الذين يعيشون بالفعل مع أهلهم تحت سقف واحد ، وحجم الاسرة النظري أي عدد الذين أُنجبوا في الاسرة وبقوا على قيد الحياة . وهذا المعيار هام جداً وينعكس بالتأكيد في كل تفسير لاحق .

لقد أدى الانخراط المبكر في عالم العمل الى انتزاع الاولاد من أسرهم . ففي المناطق الاوروبية المختلفة ، كان أبناء المزارعين يتركون المنزل العائلي في عمر ٧ أو ٨ سنوات . ويمكن رسم صورة الوضع وتظهيرها على الوجه التالي : كان الاولاد

---

(١٩) OHLIN. C, Régulation Démographique et Développement Economique (CO-OCDE), Paris 1967. P. 73.

الذكور ، في بداية الامر ، يذهبون للعمل كخدم أو رعاة أو صبيان حرفة ويتجهون في غالبيتهم الى كبار المزارعين والحرفيين المحليين . اما الفتيات فكن يسكن لدى أسر موزعة على مسافات شاسعة ويعملن في خدمتها . ولقد أجريت عدة دراسات بيّنت هذا الواقع :

* «يبقى الصبي- النموذج في المنزل حتى التاسعة من عمره . وكان يملك ٢٥٪ من احتمالات ترك المنزل بين ١٠-١٤ عاماً و ٤/ ١من الاحتمالات بين ١٤-١٩ عاماً . وكان ٢٥٪ من الفتيات يتركن المنزل بين ١٥-١٩ عاماً »[٢٠] .

وتؤكد على هذا الواقع الدراسات المونوغرافية الانتروبولوجية التاريخية التي تتخذ ، في العادة ، أسرة معينة موضوعاً لها فتتابعها وتدرس تاريخها الخاص . وفي هذا الاطار ، نقدم الجدول التالي الذي يرسم مصير أفراد عائلة مزارع انكليزي في القرن السابع عشر [٢١] .

جدول رقم (١)

الاســم	تاريخ ترك المنزل	العمر عند ترك المنزل	الوجهة والهدف
توماس	٢٥ أيار ١٦٥٩	١٥ و٥ أشهر	لندن – صبي حرفة
جين	٢١ نيسان ١٦٦٦	١٠ و ٦ أشهر	كولشستر ، دراسة
جون	٩ كانون (٢) ١٦٦٧	١٥ و٤ أشهر	لندن – صبي حرفة
آن	٢٤ حزيران ١٦٦٨	١٤	لندن – خادمة منزل
ماري	٢ شباط ١٦٦٨	١٠	وايت كولن – دراسة
اليزابيث	٢٣ نيسان ١٦٧٤	١٣ و٩ أشهر	سان ادمون – دراسة
ريبكا	١٧ نيسان ١٦٧٧	١٣ و٥ أشهر	لندن – خادمة منزل

(٢٠) SCHOFIELD. R. Annales de Démographie Historique, Paris 1970. P. 265..
(٢١) MACFARLANE. A. The Family Life of Ralph Josslin, a Seventeenth Century; an Essay in Historical Anthropology, New York, C.U.P. 1970. P. 93.

ومن الجدير بالملاحظة ، بالنسبة لهذا الجدول ، ان الاسرة المعنية تنتمي الى الطبقة الوسطى . وهذا يدل على ان الظاهرة لم تكن تقف عند حدود الطبقات الفقيرة فقط .

٥- تنظيم النسل في المرحلة قبل الرأسمالية

ليس صحيحاً ايضاً الربط المباشر بين عدم التفكير بضرورة الحد من الانجاب وتحبيذ المناخ العام الفكري والاقتصادي والاجتماعي لكثرة الانجاب . فكما ستبين الصفحات اللاحقة ، لقد انتشر الحد من النسل وعمّ في الوقت نفسه الذي كان المناخ الفكري والاقتصادي والاجتماعي يحبذ كثرة الانجاب .

كذلك الامر ، ليست صحيحة الاشارة الى ان أحداً لم يكن يفكر آنذاك بضرورة الحد من الانجاب والخصوبة . فلقد أوضحت الدراسات التاريخية الديموغرافية اختلاف الاوضاع بين البلدان الاوروبية وفي البلد الاوروبي الواحد . وتوصلت جميعها الى الكشف عن التفاوت الجلي في حجم الاسرة وتركيبها . فكلما ارتفع الدخل وتحسّن الموقع الاجتماعي تكون الاسرة أكثر عدداً . في حين تقابل الدخول المنخفضة والفقر والعمل المأجور أسراً ذات أحجام أقل :

* «بلغ متوسط عدد الاولاد في المنزل لدى عمال باريس عام ١٧٩٥ ١,٨ ، وتجاوز الرقم ٣ أولاد عند التجار . وفي فلورنسا كان حجم الاسرة يعتبر نتيجة مباشرة لغنى الزوج حيث بلغ متوسط حجم اسرة الفقراء ٥ ,٢ من الاولاد في المسكن العائلي وتراوح بين ٥-٦ عند الاغنياء و ٥ ,٥ لدى العمال المهرة والطوائف الحرفية و ٧ ,٣ لدى العمال بشكل عام . أما في ستراسبورغ فتوقف المتوسط عند ١,٥ في أسر طبقات المدينة والريف الوسطى»[٢٢] .

ولكن ، هل يعود التفاوت الى ارتفاع اكبر في معدل وفيات اطفال الطبقات الدنيا والفقراء؟ .

---

(٢٢) EDWARD SHORTER - Naissance de la Famille Moderne - XVIIIe - XXe siècle Ed. Seuil 1981. P. 33.

تجيب الدراسات حول مقاطعات المانيا وفرنسا بالنفي القاطع . فبالنسبة لها ، من الصحيح ان وفيات الاطفال كانت تصيب ، بمعدلات اعلى ، الفئات الاكثر فقراً ، ولكن من الصحيح ايضاً ان الاغنياء والميسورين كانوا يأتون بأطفال أكثر . وقد توصلت الاستقصاءات التاريخية الى ان الفئات الاجتماعية عند درجات السلم الاجتماعي العليا كانت تملك بالفعل معدل ولادات اكثر ارتفاعاً .

يتجه البحث اذن الى محددات ارتفاع معدل المواليد لدى اسر الطبقات العليا . وتتراوح الاحتمالات التي يمكن تصورها في هذا المجال بين خصوبة طبيعية اكبر وعلاقات جنسية اكثر ووسائل منع حمل اقل ومعدل اجهاض منخفض .

وبين هذه الاحتمالات ، نضع جانباً الاحتمال الثاني لافتقاده الواقعية والاحتمال الثالث لأن ممارسة الحد من الولادات ، في الطبقات العليا ، كانت أوسع انتشاراً ، فيبقى في متناولنا الاحتمالان الاول والرابع ، أي تمتع الامهات بغذاء أوفر وصحة افضل ، وبالتالي ، حظوظ حمل أكبر وحظوظ اجهاض أقل .

وللتدليل على ارتباط تنظيم النسل في المرحلة السابقة للرأسمالية ، بنوع من الفهم والتحليل يضعه على مستوى اختلاف الاوساط المجتمعية المحلية وتمايزها ، نعرض لنتائج دراستين هامتين تتصدّران كلاسيكيات الديموغرافية التاريخية[٢٢] .

جدول رقم (٢) الخصوبة الزواجية عند بورجوازية جنيف

عدد الولادات حسب ١٠٠٠ سنة من عيش المرأة

عمر الزوجة	١٥-١٩	٢٠-٢٤	٢٥-٢٩	٣٠-٣٤	٣٥-٣٩	٤٠-٤٤
ولادة الزوج قبل ١٦٠٠	٢٦٤	٣٨٩	٣٦٢	٣٢٧	٢٧٥	١٢٣
ولادة الزوج ١٦٠٠-١٦٤٩	٤١٩	٥٢٥	٤٨٥	٤٢٩	٢٨٧	١٤١
ولادة الزوج ١٦٥٠-١٦٩٩	٣٤٨	٤٩٣	٢٢٤	٢٢٤	١٣٠	٣٥

(٢٣) WRIGLEY, Dans Economic History Review 1966 Cité in. Population et Histoire. Op. cité P. 87.

يرسم الجدول رقم (٢) التغيرات الملموسة التي لحقت بالخصوبة الزواجبة حسب العمر خلال قرن ونصف قرن . ففي البداية ، كانت الزوجات في جنيف يمتلكن خصوبة مرتفعة نسبياً . وهي ارتفعت اكثر في القرن السابع عشر ولم تنخفض الا عند نهاية القرن .

وقد رافق الارتفاع المفاجئ في الخصوبة الزواجية بعد ١٦٠٠ انخفاض موازي في متوسط الفترة الفاصلة بين الولادات حيث انتقل هذا المتوسط ، فيما يتعلق بالاسر الكاملة (٤ أولاد وأكثر) ، من ٤٤ ,٢ الى ٢ فقط . ويعتقد واضعو الدراسة ان السبب في التغير هو ما استجد لدى بورجوازية جنيف من عادات اجتماعية تركت للمربيات مهمة إرضاع المولودين الجدد ، مما خفف من مفاعيل فترة الخصوبة المنخفضة الملازمة للرضاعة وخفض من متوسط المدة الفاصلة بين الولادات .

ونتج عن الارتفاع في الخصوبة بعد ١٦٠٠ زيادة في حجم الاسرة مما أحدث ضغوطات فردية ، اجتماعية ، اقتصادية جعلت من غير المستبعد ايجاد روابط بين موجة الخصوبة المرتفعة لبداية القرن وممارسات اسرية ، بعد نصف قرن فقط ، هدفت الى الحد من الولادات ومن الخصوبة الزواجية .

جدول رقم (٣)

متوسط الفترة بين الولادات (بالأشهر)

لدى الأسر الكاملة (٤ أولاد أو أكثر)

الفترة الفاصلة بين الولادات	١ – ٢	٢ – ٣	٣ – ٤
ولادة الزوج قبل ١٦٠٠	٢٨, ٥	٢٩, ٤	٢٧, ٤
ولادة الزوج ١٦٠٠–١٦٤٩	٢٣, ٥	٢٥, ٤	٢٣, ٥
ولادة الزوج ١٦٥٠–١٦٩٩	١٩, ٧	٢١, ٦	٣٠, ١

ويشرح الجدول رقم (٣) ان تنظيم النسل عند بورجوازية جنيف ارتكز على اطالة الفترة الفاصلة بين الولادة الثالثة والرابعة في حين انخفضت بشكل واضح المدة بين الولادتين الاولى والثانية والثانية والثالثة . كذلك الامر ، تظهر الدراسة في مكان آخر منها انخفاض متوسط عمر المرأة عند الولادة الاخيرة لها من ٣٨,٥ عاماً قبل ١٦٥٠ الى ٣٤,٣ بين ١٦٥٠-١٦٩٩ .

واذا كان الوضع كذلك في جنيف ، فليس متاحاً لكل الامهات اللواتي ينتمين الى فئات اجتماعية مختلفة مربيات خصوصيات لاولادهن . كما ان البورجوازية المثقفة قادرة أكثر من غيرها على كشف العلاقة الضمنية بين عدد الاولاد ومستوى المعيشة واتخاذ اجراءات لتجنب الاسر ذات الاحجام الكبيرة .

وعلى جميع الاحوال ، من الخطأ الفادح حصر التغيرات التفصيلية في الخصوبة بالبورجوازية او بالارستقراطية والطبقة الوسطى كفئات اجتماعية محددة وذلك لسببين :

* لا تتماثل السمات السكانية الخاصة بهذه الفئات الاجتماعية في المناطق الاوروبية كافة ، كما لا تتماثل ايضاً ضمن الفئة الاجتماعية الواحدة .

* وجود مظاهر الحد من الولادات وتنظيم النسل عند أفراد وجماعات وأسر في كل درجات السلم الاجتماعي من أدناه الى أعلاه .

ومن جهتها ، تَبَيَّنَ دراسة بلدة (Colyton) المونوغرافية بجلاء ووضوح امكانية وجود وحدات مجتمعية أوروبية عرفت ، لأسباب خاصة بها ، انخفاض الخصوبة الزواجية بفعل الحد الارادي من الولادات وذلك في المرحلة التاريخية قبل الرأسمالية . وتشرح هذه الدراسة المونوغرافية الوضع الديموغرافي في البلدة الانكليزية بين عامي ١٥٦٠ و ١٨٣٧ .

جدول رقم (٤)

التطور الديموغرافي في (Colyton)

السنة	متوسط العمر عند الزواج الأول		عدد أولاد النساء المتزوجات عند ٣٠ عاماً (أسر كاملة)
	رجال	نساء	
١٥٦٠ - ١٦٤٦	٢٧	٢٧	٦, ٤
١٦٤٧ - ١٧١٩	٢٨	٣٠	٤, ٢
١٧٢٠ - ١٧٦٩	٢٦	٢٧	٤, ٤
١٧٧٠ - ١٨٣٧	٢٧	٢٥	٥, ٩

حسب الجدول رقم (٤) ، وحتى أواسط القرن السابع عشر . كان متوسط سن الزواج الاول مرتفعاً ويدور حول ٢٧ عاماً . وهذا يعني ان فترة كبيرة من خصوبة المرأة تكون قد أنقصت قبل زواجها الاول . وعلى العكس من ذلك ، كانت الخصوبة الزواجية في (Colyton) مرتفعة وكانت أسر عديدة تأتي بستة أولاد أو أكثر . وبشكل عام ، كانت نسبة الاسر التي تعد ستة أولاد على الاقل تصل الى ٥٥٪ .

واذا كان وضع (Colyton) ، بين ١٥٦٠ و ١٦٤٦ ، على هذه الشاكلة ، فان النموذج الديموغرافي فيها عرف تغيرات ملموسة بين ١٦٤٧ و ١٧١٩ . فقد انخفضت الخصوبة بوضوح ، مما يعني وجود ظاهرة الحد الارادي من النسل . والدليل على ذلك انخفاض عدد النساء اللواتي تزوجن قبل سن الثلاثين وأتين بستة أولاد أو أكثر بالمقارنة مع العدد نفسه في المرحلة التاريخية السابقة . فبعد ان كانت النسبة ٥٥٪ انخفضت الى ٢٠٪ .

انطلاقاً من هذا العرض الموجز لسمات النموذج الديموغرافي المميزة ، تجتمع

العناصر البنيوية المجتمعية المتعلقة بالازمة الديموغرافية الدورية وارتفاع متوسط سن الزواج الاول و ترك الاولاد لمنازلهم ودخولهم المبكر الى عالم العمل ، بالاضافة الى وفيات الاطفال الرضع القياسية لتجعل الاستنتاج النظري التالي يقوم على ركائز صلبة ومتينة : لم يَطْرَحْ حجم الاسرة الاوروبية قبل الثورة الصناعية أي مشكلة تتطلب الحل ، والتوازن الديموغرافي لم يكن يحصل على مستوى الوحدة الاسرية ، وانما على صعيد المجتمع ككل . ولهذا السبب ، لا نواجه ، على الصعيد الشمولي العام ، (Niveau Synthétique)قضية تنظيم النسل كقضية نظرية خاصة بمجتمعات اوروبا في هذه المرحلة التاريخية .

ولكن الصورة تختلف تماماً عند الانتقال الى الاوساط المجتمعية المحلية الاوروبية الجهرية الجزئية (Niveau Analytique) . فعند هذا المستوى يختل التوازن الديموغرافي وتتحول المسألة في بعض الاوساط والأسر ، الى مشكلة تزايد في اعداد السكان والى معضلة توازن وتنظيم في الأسرة تتطلب الحد من الولادات وتطويل الفترة الفاصلة بين حمل وآخر كحل ملائم لتصحيح الخلل ومعالجته . وعند هذا المستوى النظري والمنهجي فقط نواجه قضية تنظيم النسل كقضية مطروحة على الفهم والتفسير . وما يميز القضية هنا هو الوعي ، أي وعي مشروع خاص في وسط مجتمعي محلي معين ينفذ لأهداف خاصة من قبل جماعات وأفراد وأسر لها خصوصيات محددة .

المسألة السكانية

الرأسمالية وتنظيم الأسرة

لا يمكن التقليل من أهمية الثورة الصناعية ففي ملامحها نواجه تغيرات جذرية في آليات اشتغال النموذج الديموغرافي وصلت الى حد إظهار عجز الطرق التحليلية السابقة وعدم قابليتها للتطبيق العملي .

ويحاول العديد من الباحثين استخدام تعبير الثورة الديموغرافية للدلالة على التحولات السكانية بعد نشأة الرأسمالية . وعلى الرغم من عدم دقة التعبير المستخدم ، في حال اقتصر فهمنا له على ما توحي به كلمة ثورة من طابع فجائي لتغيرات سريعة في كل مناطق وطبقات المجتمع ، الا ان التحول الديموغرافي ، في حال تمت المقارنة على المدى الطويل بين السمات السكانية الاوروبية الحالية وتلك التي كان سائدة عشية الثورة الصناعية ، يبدو كبيراً جداً . فما هي مظاهر التحولات السكانية بدءاً من القرن التاسع عشر؟ .

١- ظاهرة الوفيات والنموذج الصناعي

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أخذ النموذج الديموغرافي يتغير بوضوح ، على الاقل في أوروبا الغربية . فتبعاً للتطور العلمي والطبي

والاقتصادي بدأ التعرف على ظاهرة انخفاض الوفيات . وقد اتخذت هذه العملية ، في بداية الامر ، صفة التراجع البطيء ، فبقي معدل الوفاة ، لفترة طويلة ، مرتفعاً بالمقارنة مع معدلاته الحالية . ويظهر الأمر بوضوح من خلال الارقام والنسب الاتية :

* «وتسمح بعض الارقام والنسب باعطاء صورة عن انخفاض معدل الوفيات الغربي : ٠٣٣/ ٠٠ ، في فرنسا عام ١٧٥٠ ، ٠٢٦/ ٠٠ عند بداية القرن التاسع عشر ، ٣, ٠٢٣/ ٠٠ بين ١٨٤١-١٨٥٠ ، ٣٣-٠٣٤/ ٠٠ في بريطانيا عام ١٧٣٠ ، ٠٢٨/ ٠٠ عام ١٧٨٠ ، ٠٢٣/ ٠٠ في منتصف القرن ١٩» [١] .

وما يهمنا في ظاهرة الوفيات هو السمات المشتركة المميزة لنموذج الوفيات الرأسمالي الغربي في المناطق والبلدان الاوروبية كافة .

السمة المشتركة الاولى :

اذا كان مفهوم «الازمة الديموغرافية» يشكل العنوان الرئيسي لظاهرة الوفيات في المرحلة قبل الرأسمالية فان اختفاء التذبذبات الحادة والفجائية في الخط البياني المتعلق بالوفيات في المرحلة الرأسمالية هو الذي يميز اوروبا الغربية بعد الثورة الصناعية .

وبالرغم من اتصاف المرحلة الانتقالية بتفاوتات كبيرة في معدلات الوفيات حسب الاوساط الاجتماعية- الاقتصادية ، الا ان الوجهة العامة التي اتخذتها الظاهرة في اوروبا كانت تحدد سقفاً مشتركاً تعيش التفاوتات تحته وتتجدد :

* «لقد حصلت بالتأكيد بعض الاستثناءات على هذه القاعدة كوباء الكوليرا او المجاعة الكبيرة في ايرلندا عام ١٨٤٥ (بلغ عدد سكان ايرلندا عام ١٨٤١ / ٨٢٠٠ ٠٠٠ وقد انخفض العدد عام ١٨٥٠ الى ٦٥١٤٠٠٠ ، أي أقل ٢٠٪ بفضل الهجرة والوفاة) . . . وتُقَدّم الصورة البيانية منحنى وفيات جديداً ، واذا

---

(١) Démographie et Sociétés - Op. cité P. 50.

لم يكن هذا المنحنى البياني الجديد أقل انخفاضاً من المنحنى العائد للقرن الثامن عشر الا انه أصبح خطاً أفقياً ومستقيماً الى حد كبير بدون انكسارات وارتفاعات وتذبذبات فجائية . وفي بلدان اوروبية عديدة اتخذ تغير الشروط الديموغرافية قبل الصناعية شكل القضاء على القفزات الفجائية في الوفيات»(٢) .

وقد اجتمعت جملة من العوامل أدت الى التغير في ظاهرة الوفيات قبل الرأسمالية :

* مع تحسن المواصلات في اوروبا ، تضاءل خطر الحصاد الزراعي السيء في إحداث المجاعات .

* أدى إدخال زراعة البطاطا في مناطق اوروبية واسعة الى مضاعفة كمية المنتجات الغذائية بالمقارنة مع انتاجية الهكتار الواحد من الحبوب .

* أدى القضاء على العقبات المصطنعة بين المناطق كالرسوم الجمركية والنهرية والرسوم الجمركية بين المقاطعات ضمن البلد الواحد الى انخفاض واضح في اسعار المواد الغذائية مما جعل امكانية استهلاكها أكبروأكثر اتساعاً .

وعلى جميع الاحوال ، تشكل هذه السمة المشتركة الاولى مدخلاً للاحاطة بخصوصية ظاهرة الوفيات ضمن النموذج الرأسمالي الغربي . كيف؟ .

يَفْترض الكشف عن خصوصية النموذج الرأسمالي البنيوية عدم الاكتفاء بالقول : لقد انخفض معدل الوفيات بفعل تطور الطب وإدخال التقنيات في الزراعة وتحسين المواصلات والغاء الحواجز الجمركية بين المناطق . . الخ . ففي هذا القول يكمن المنهج المالتوسي في عزل عامل الوفيات وفي التفتيش ضمنه على التفسير .

واذا كان في مَقْدرة هذا النوع من العزل المنهجي التوصل الى تفسيرات صحيحة على مستوى الملموس العيني ، فمن الجدير بالملاحظة ايضاً ان تلك التفسيرات لن تحيط ، بالتأكيد ، بخصوصية النموذج الرأسمالي البنيوية . ففي كل المجتمعات ، مهما كانت طبيعة أنماط انتاجها ، يلعب تطور الطب وتحسين

---

(٢) Population et histoire. Op. cité P. 165.

المواصلات وتقدم التقنيات الدور نفسه . ولا يمكن للاحاطة بخصوصية النموذج الرأسمالي أن تتم الا اذا انتقلت المعالجة الى صعيد نظري آخر ، شمولي هذه المرة ، حيث تتفلت هذه المعالجة من أسر نظرية العوامل والمتغيرات لتفتش في هذه السمة المشتركة الاولى للوفيات عن سعي الرأسمال الى بناء المجال (L'Es-pace) الرأسمالي الواحد . وفي هذه الحالة يكون التراكم الرأسمالي هو العنوان الرئيسي للمشروع الرأسمالي المُنتج لوحدة المجال الرأسمالية ، كما يكون انخفاض معدل الوفيات مؤشراً على الوجهة الخاصة في عملية بناء وحدة المجال الرأسمالية .

من جهة أخرى ، وبكشفه عن المضمون البنيوي الكامن في انخفاض معدل الوفيات ، يؤمن نقل معالجة ظاهرة الوفيات الى الصعيد النظري الشمولي الشروط الضرورية للمقارنة ، على سبيل المثال ، بين انخفاض معدل الوفيات في النموذج الرأسمالي الغربي وبين انخفاض المعدل نفسه من البلدان المسماة «متخلفة» . ففي الحالة الاولى يكون الانخفاض مؤشراً على بناء وحدة مجالية تتصف بالانسجام وبالتكامل الوظيفي في حين نتوقّع أن تؤدي دراسة تفاصيل الانخفاض ، في الحالة الثانية ، الى اعتباره مؤشراً على بناء وحدة مجالية تتصف بالتخلع وبالتفتت وبعدم الانسجام الوظيفي .

السمة المشتركة الثانية :

تتعلق السمة المشتركة الثانية بارتفاع المعدل الوسطي لتوقع الحياة عند الولادة (L'espérance de vie à la naissance) . وقد أخذ هذا المعدل بالزيادة البطيئة في أول الامر لترتفع سرعته عند نهاية القرن التاسع عشر .

جدول رقم (٥)
توقع الحياة عند الولادة في أوروبا الغربية
خلال القرن التاسع عشر (بالسنوات) (٣)

السنة	رجال	نساء	السنة	رجال	نساء
١٨٤٠	٣٩, ٦	٤٢, ٥	١٨٨٠	٤٣, ٩	٤٦, ٥
١٨٥٠	٤٠, ٣	٤٢, ٨	١٨٩٠	٤٥, ٨	٤٨, ٥
١٨٦٠	٤١, ١	٤٣, ٤	١٩٠٠	٤٨, ٩	٥٢, ١
١٨٧٠	٤٢, ٣	٤٤, ٧	١٩١٠	٥٢, ٧	٦٠

وما يهمنا في هذه السمة المشتركة الثانية للوفيات الرأسمالية هو اعتبارها من المؤشرات على زوال العلاقة المباشرة التي ميزت تاريخ أوروبا الديموغرافي السابق بين تزايد الأعداد السكانية وانخفاض الدخل الفردي الحقيقي . ولقد كُسرَت هذه الحلقة المقفلة اخيراً بفعل زيادة القدرة الانتاجية وأصبح بالامكان إنجازَ المصالحة التاريخية بين الزيادة الديموغرافية وارتفاع مستوى معيشة الافراد والجماعات . وقد حصل التغير الجذري ضمن الشروط التالية : كانت البنى الاقتصادية التقليدية تعاني من الحدود الضيقة جداً التي يقيمها اعتماد الصناعة المطلق على مصادر الانتاج الداخلية لتأمين السلع الانتاجية اللازمة لها . وفي غالبية الاحيان ، كان الانخفاض في هامش الربح يرافق كل محاولة لزيادة انتاج المواد الصناعية الخام . ولقد تضاعف ارتباط الصناعة بانتاجية الارض وتبعيتها لها . وبامكاننا اعطاء العديد من الامثلة على هذا المأزق الانتاجي الصناعي ، فلو افترضنا

(٣) ONU : Determinants and Consequences of Population ends 1950. tab. 5.

احتمال استثمار اراضي زراعية اضافية أو تكثيف أكبرفي استثمار المساحات المزروعة لبرز اتجاه يؤدي في النهاية الى انخفاض الدخل الحقيقي وتدني في هامش الربح .

* «خلال القرن ١٣ ، وبفعل الزيادة السريعة في اعداد السكان ، ارتفع الطلب على الاراضي الزراعية في انكلترا . وكان الاحتمال الوحيد الممكن والمتاح هو توسع الزراعة على حساب المراعي مما أدى الى تراجع في تربية الماشية والى ندرة في انتاج الجلود اللازمة للصناعة . كذلك الامر في ما يتعلق بزيادة الطلب على الخشب وما نتج عنه من انخفاض الانتاج الصناعي بسبب تجاوز كمية الخشب المنتزعة سنوياً امكانية التجدد الطبيعي للغابات . ويكفي حساب بسيط لتبيان الحدود الضيقة التي واجهتها الصناعة في تلك المرحلة التاريخية ، فمن المفترض توفر ٤٠٠ ٠٠٠ هكتاراً من الغابات للحصول على الطاقة.اللازمة لانتاج ١٠ ٠٠٠ طناً فقط من الصلب . كما ان انتاج الحديد ، بكميته المتواضعة في الوقت الحالي ، كان يفترض في الماضي ازال غابات اوروبا كلها لتوفير الطاقة اللازمة له[٤] .

كيف واجهت الثورة الصناعية قنوات الاختناق هذه؟ وكيف نجحت في ازالتها؟ :

أ- تحرير الانتاج الصناعي من تبعيته لانتاجية الارض بواسطة احلال المواد غير العضوية محل المواد الحيوانية والنباتية العضوية : الفحم الحجري محل الخشب ، وخيوط النسيج الاصطناعي محل الصوف .

ب- موجة كثيفة من الابتكارات والاختراعات واستخدام افضل لليد العاملة وعمال يملكون مهارة مهنية أفضل «فبواسطة عدد من العمال يصل الى ٨٠٠٠٠٠ على سبيل المثال ، يلبي المزارعون الانكليز في الوقت الحاضر ٥٠٪ من الحاجات الغذائية لـ ٥٥ مليوناً من الاشخاص ، في حين عمل ١,٥ مليوناً عام ١٨٠١ لتغذية ١٠ ملايين من السكان»[٥] .

---

(٢) Population et histoire. Op. cité P. 56.

(٢) Deane et Cole : Britch Economic growth. P. 143. Cité in Population et histoire Op. cité P. 175.

ج- كل تطور في وسائل النقل ، وكل آلة جديدة كانت تؤدي الى تخفيض في حجم اليد العاملة الزراعية وفي أسعار المواد الغذائية .

٢- الخصوبة والنموذج الديموغرافي الصناعي

عرفت البلدان الاوروبية في بداية الامر ، بفضل انخفاض الوفيات ، فائضاً كبيراً في السكان . فاستمر معدل الولادات على حاله ولم ينخفض الا بنسبة ضئيلة جداً . وفي بعض الحالات ارتفع ولم ينخفض . وهكذا ، شهدت فرنسا النصف الثاني في القرن ١٨ زيادة سريعة في سكانها وموجة ضخمة من الشباب رأى البعض فيها سبباً من أسباب الثورة الفرنسية . وقد عاشت انكلترا بين ١٨٤٠-١٨٨٠ الظاهرة نفسها فلم ينخفض معدل ولاداتها ووصلت زيادتها السنوية الى ١٤٪ وتمثل هذه النسبة فائضاً للولادات على الوفيات يتجاوز ٣٤٠٠٠٠ نسمة . أما في المانيا فقد وصل الفائض السنوي الى ٨٦٦٠٠٠ نسمة .

جدول رقم (٦)

زيادة السكان في أوروبا خلال القرن ١٩

	عدد السكان (بالملايين)			معدل الزيادة السنوية (٪)	
	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٨٠٠ - ١٨٥٠	١٨٥٠ - ١٩٠٠
روسيا	٤٠	٥٧	١٠٠	٠,٧٠	١,١٤
المانيا	٢٢,٥	٣٢,٥	٥١	٠,٨٤	٠,٩٥
ايطاليا	١٨	٢٥	٣٣	٠,٦٦	٠,٥٣
فرنسا	٢٨	٣٦	٤١	٠,٤٧	٠,٢٥
بريطانيا	١١	٢١	٣٧,٥	١,٢٠	١,١٤

جدول رقم (٧)
معدل الزيادة السنوية محسوباً
على مدى ٥٠ عاماً

	١٨٠٠ - ١٨٥٠	١٨٥٠ - ١٩٠٠
المانيا	٪ ٤٤	٪ ٥٧
بريطانيا	٪ ٩٢	٪٧٨
فرنسا	٪ ٢٩	٪١٢

حسب الجدولين رقم (٦) و (٧) ، كانت المملكة المتحدة تعد ١١ مليوناً عام ١٨٠٠ فارتفع الرقم الى ٢١ مليوناً في منتصف القرن والى اكثر من ٣٧,٥ مليوناً عام ١٩٠٠ . وفي المانيا ، انتقل العدد من ٢٢,٥ الى ٣٢,٥ والى ٥١ مليوناً خلال القرن نفسه . كذلك الامر ، استقر معدل الزيادة فيها على ١٪ تقريباً (مما يضاعف عدد السكان على مدى ٧٠ عاماً)[٦] .

من ناحية أخرى ، لقد أنتج الدمج الحاصل بين خصوبة الى ارتفاع ووفيات الى انخفاض أسراً أوروبية كبيرة الحجم نسبياً . وما كان يكبر في الحقيقة ليس حجم الاسرة النظري أي عدد الاولاد الاحياء عند نهاية فترة خصوبة الام ، وانما حجم الاسرة الواقعي أي عدد الاولاد الاحياء الذين يعيشون مع أهلهم .

وهكذا ، مع عدد أقل من الزيجات المبتورة لوفاة احد الزوجين ومع فك الارتباط بين دخول الاولاد المبكر الى عالم العمل وتركهم لمنازل الاهل ، ومع خصوبة مرتفعة ، أصبحت الاعداد التي تسكن في المنزل العائلي أكبر من السابق .

ولم يستمر هذا الوضع طويلاً ، فما ان انقضى جيلان من الزمن فقط ، او

(٦) M. REINHARD, A. ARMENGAUD, j. Dupaquier, Histoire Générale de la Population Mondiale, Paris, Mont Chrestien, Paris, 1968. P. 226.

أكثر من ذلك بقليل ، حتى أخذ معدل الخصوبة الزواجية وحجم الاسرة يميلان الى الانخفاض الواضح :«عام ١٨٥٠ ، بلغ متوسط انجاب ١٠٠٠ امرأة اوروبية ١٧٩ طفلاً سنوياً . وقد انخفض الرقم عام ١٩٠٠ الى ١٥٥ طفلاً فقط»(٧)

جدول رقم (٨)

انخفاض عدد الاولاد في الأسرة البريطانية

حسب الفئات الاجتماعية - الاقتصادية (٨)

	١٨٩٩-١٨٠٠	١٩٠٩-٩٠٠	١٩٢٥
مهن حرة	٢,٨	٢,٣٣	١,٦٩
أرباب عمل	٣,٢٨	٢,٦٤	١,٧١
حرفيون	٣,٧	٢٩٦	١,٨٢
موظفون	٣,٠٤	٢,٣٧	١,٤٨
عمال يدويون	٤,٨٥	٣,٩٦	٢,٢٨
عمال غير يدويين	٣,٥٣	٢,٨٥	١,٧٧
مزارعون	٤,٣٠	٣,٥	٢,٢٢
عمال زراعيون	٤,٧١	٣,٨٨	٢,٦٢
مياومون	٥,١١	٤,٤٥	٣,٠٥
كل الفئات	٤,٣٤	٣,٥٣	٢,٥٤

يلقي الجدول رقم (٨) الاضواء على التغيرات التي لحقت بحجم الاسر البريطانية . فقد عرف عدد الاولاد انخفاضاً واضحاً في الجماعات كلها ، وذلك على الرغم من استمرار الفروقات النسبية بينها . وكما يبين الجدول ، عرفت فئة العمال الانخفاض الاقل سرعة في حين بقيت فئة المهن الحرة تدور حول المتوسط .

أما اذا أجرينا مقارنة سريعة بين الارقام الواردة في الجدول وتلك التي توصل

(٧) REINHARD et ARMENGAUD : Histoire Générale... Op. Cité. P. 226.
(٨) ROYAL Commission on Population VI, 1e Partie, P. 110, tab 40.

اليها احصاء ١٩٦١ في بريطانيا فنلاحظ اضمحلال الفارق بين الجماعات الاقتصادية الاجتماعية الى حد كبير . ولم تعد الاسر ذات الاحجام الكبيرة ، في الوقت الحاضر ، تقع في فئة المداخيل الوسطى بل أخذ توزيعها يقتصر على طرفي السلم الاجتماعي ، أي الفئتين الاكثر غنى والاكثر فقراً .

جدول رقم (٩)

توزع عدد الاولاد على الزيجات

في بريطانيا بين ١٨٧٠ - ١٩٢٥

عدد الأولاد	١٨٧٠ - ١٨٧٩	١٨٩٠ - ١٨٩٩	١٩٠٠ - ١٩٠٩	١٩١٥	١٩٢٥
صفر	٨٣	٩٩	١١٣	١٥٠	١٦١
١	٥٣	٩٥	١٤٨	٢١٢	٢٥٢
٢	٧٢	١٣٦	١٧٨	٢٣٥	٢٥٤
٣	٨٦	١٣٦	١٥٧	١٥٩	١٤٤
٤	٩٥	١٢٢	١٢٠	٩٥	٧٧
٥	٩٥	١٠٠	٨٤	٥٩	٤٥
٦	٩٤	٨٣	٦٣	٣٥	٢٧
٧	٨٩	٦٥	٤٥	٢١	١٨
٨	٨٣	٥٢	٣٢	١٥	١٠
٩	٧٣	٤٠	٢٢	٩	٦
٠١	٦٢	٣٠	١٥	٦	٤
١١ وأكثر	٢٢٥	٤٢	١٤	٤	٢
	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

حسب الجدول رقم (٩) كانت النسبة العائدة الى الطفل الوحيد من الزيجات بين ١٨٧٠-١٨٧٩ أقل بكثير من النسبة العائدة الى فئة ١١ وأكثر .

كما ان زوجين من أصل تسعة أنجبا ١١ ولداً وأكثر . وقد تضاعف ٦٠ مرة عدد الاسر التي أنجبت ولداً واحداً عام ١٩٢٥ وذلك بالمقارنة مع الأسر ذات ١٠ أولاد . أما فئة الـ ١١ ولداً فقد اختفت وغابت على وجه التقريب .

وبمقدار ما أخذت وتيرة سلوك الحد من الولادات تتسارع ، انخفض عدد افراد الاسرة ٧٠٪ في المتوسط . وكل ذلك حصل على مدى جيلين فقط .

أما بالنسبة لفرنسا فهي تحتل موقعاً على حدة في التاريخ الديموغرافي الاوروبي للقرن التاسع عشر . ويبين الجدول رقم (١٠) انخفاض معدل الولادات الفرنسي . وبعد ان تربع هذا البلد طويلاً في صدارة البلدان الاوروبية من حيث عدد سكانه اكتفى بالمرتبة الرابعة عند نهاية القرن .

جدول رقم (١٠)(٩)

انخفاض عدد الاولاد في الأسرة البريطانية

حسب الفئات الاجتماعية - الاقتصادية

	المانيا	انكلترا	فرنسا
١٨١١ - ١٨٢٠	-	-	٠٠/٠٣١, ٨
١٨٤١ - ١٨٥٠	٠٠/٠٣٦, ١	٠٠/٠٣٢, ٦	٠٠/٠٢٧, ٨
١٩٠١ - ١٩١٠	٠٠/٠٣٣	٠٠/٠٢٧, ٢	٠٠/٠٢٠, ٦

تختص فرنسا ، حسب الجدول رقم (١٠) بمعدل ولادات يقل بوضوح عن معدلي المانيا وانكلترا . ولقد حصل انخفاض الخصوبة الفرنسي في الوقت نفسه الذي بدأ فيه انخفاض معدل الوفيات فلم يعرف هذا البلد بالتالي ما عرفته البلدان الاوروبية الاخرى من فارق زمني بين المعدلين امتد على مدى نصف قرن تقريباً .

(٩) Démographie et Sociétes - Op. Cité - P. 52.

وتتمثل الظاهرة اللافتة التي رافقت انخفاض معدل الخصوبة الفرنسي بتحوّل في عادات الزواج . فالمناطق التي عرفت انخفاضاً في الخصوبة الزواجية هي نفسها التي انخفض فيها متوسط سن الزواج الاول .

وقد أجريت دراسة مقارنة هامة بين الخصوبة الزواجبة في فرنسا قبل عام ١٧٨٠ وبعده فتوصلت الى انخفاض معدل ولادات الاسر الكاملة (٤ أولاد وأكثر) من ٦,٧ ولادات الى ٣ ,٥ . كما انخفض متوسط عمر المرأة عند آخر ولادة لها . وقد وقع التغير بين ١٧٨٥-١٧٩٠ وهو تطابق مع الثورة الفرنسية ولم يقتصر على الطبقة الغنية في المجتمع او على المزارعين والعمال انما ايضاً الفقراء والمياومين والعمال اليدويين .

٣- المسألة السكانية الرأسمالية

هل يكفي طرح المسألة السكانية الرأسمالية الغربية من منظار التزايد او النقصان السكاني؟ أي من منظار المقارنة بين معدلي الولادات والوفيات؟ وهل تكفي المقارنة بين الوفيات والولادات كي نحيط بخصوصية النموذج الرأسمالي البنيوية؟ واذا كان الانخفاض في معدلي الولادات والوفيات وتباطؤ التزايد الديموغرافي هو ظاهرة صحيحة بالتأكيد تعرفها المجتمعات الغربية على صعيد ملموسها المجتمعي ، فهل يختلف النموذج الديموغرافي الرأسمالي عن غيره في درجة الانخفاض فقط؟ أليس الانخفاض هو ظاهرة خاضعة للتفسير ؟ فما الذي يفسرها؟ وهل يكفي لتفسيرها الغوص في عامل الوفيات ثم في عامل الولادات والتفتيش ضمن كل عامل على حدة عن التفسير؟ وما هي طبيعة التفسير الذي نتوصل اليه في هذه الحالة؟ اليس تفسيراً على شاكلة الذي توصلنا اليه عند تحليلنا لظاهرة الوفيات الرأسمالية؟ والذي وجدناه يصلح للنماذج الديموغرافية كافة؟ .

من ناحية أخرى ، لماذا لا وجود لمشكلة تزايد سكاني في المجتمعات الغربية؟ وهل تكفي المقارنة بين كمية الانتاج وعدد السكان كي نحكم بوجود مشكلة

تزايد سكاني أو بعدم وجودها؟ وما هو مقياس المقارنة في هذه الحالة؟ وما هي آليات تكوين الفائض السكاني في نمط الانتاج الرأسمالي؟ .

ترتكز هذه الاسئلة على وعي التمييز بين أكثر من مقاربة في معالجة المسألة السكانية الرأسمالية . فكل مقاربة تؤمن متطلبات معينة من الفهم والتفسير . والقضية ليست مطروحة بتعابير الصح والخطأ . فما هي المقاربة الممكنة التي تؤمن الاجابات الملائمة على الاسئلة المطروحة؟ .

أ- قانون السكان الرأسمالي :

ان تزايد الرساميل يميل الى زيادة القدرة الانتاجية وذلك عن طريق جعل كمية أصغر من العمل تنتج كمية من المنتوج اكبر .

ولا يؤدي تقدم التراكم الى تزايد كمي لمختلف عناصر رأس المال فقط ، بل ان ما ينتج عنه أيضاً يظهر بتغيرات كيفية في التركيب التقني لرأس المال حيث تزداد كمية الادوات والمواد الاولية أكثر فأكثر بالمقارنة بمجموع القوة العاملة الضرورية لتشغيلها .

هذه التغيرات في التركيب التقني للرأسمال تنعكس في تركيبه القيمة وذلك بالنمو التدريجي لجزئه الثابت على حساب جزئه المتغير :

الحالة الاولى	٥٠٪ من القيمة الرأسمال وسائل انتاج .
	٥٠٪ من القيمة الرأسمال عمل .
الحالة الثانية	٨٠٪ من القيمة الرأسمال وسائل انتاج .
	٢٠٪ من القيمة الرأسمال عمل .

ولا يستبعد تقدم التراكم ، بقيامه بانقاص القياس النسبي للرأسمال المتغير ، نموه المطلق .

الحالة الاولى : ٣٠٠٠+ ٣٠٠٠ = ٦٠٠٠ (٥٠٪+٥٠٪) .

الحالة الثانية : ١٦٠٠٠ + ٤٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ (٨٠٪ + ٢٠٪) .

ولكن ، يصل تقدم التراكم الى لحظة يسبب معها تدنياً ليس نسبياً فقط (مع ازدياد مطلق) وانما في الغالب تدنياً مطلقاً في عدد العمال والمستخدمين في فروع كبرى معينة من الصناعة .

هل يعني ذلك ان عدد الاجراء والعمال ينقص بشكل عام بالمطلق؟ ان النمو في هذه الفروع يمكنها من تقديم كمية متزايدة دوماً من المنتوجات بسعر زهيد ، فهي تحرّض على نمو صناعات أخرى وبالتحديد تلك التي تقدم لها وسائل انتاج أو تلك التي تستمد منها المواد اللازمة .

إن تأثير هذه الصناعات الجديدة على سوق العمل سيكون كبيراً جداً وستمتص جزءاً كبيراً من اليد العاملة لانها لم تبلغ بعد درجة الآلية والتقدم التقني الذي بلغته الصناعات الاولى . وعندما تتأصل جذور الصناعات الثانية سيتدنى الرقم النسبي للقوى العاملة .

ان قانون التناقص النسبي للرأسمال المتغير والتناقص في طلب العمل النسبي له اذن اللازمة التالية : تزايد مطلق لطلب العمل حسب نسبة متناقصة . وهذا القانون يؤدي الى انتاج الفائض النسبي من السكان .

بالارتكاز على هذا القانون اذن ، تتوجد مشكلة تزايد سكاني رأسمالية غربية في الملموس المجتمعي ، أو لا تتوجد ، حسب الحاجات المؤقتة للاستثمار الرأسمالي . وهكذا يكون الفائض النسبي من السكان هو المقياس البنيوي للمقارنة بين الولادات والوفيات في نمط الانتاج الرأسمالي .

ومن الملاحظ في هذا الاطار انه عندما تعزل الدراسات الديموغرافية الغربية ، بتياراتها النظرية والمنهجية المتعددة ، عاملي الولادات والوفيات عزلاً اكاديمياً تكون ترتكز على تراكم معرفي سابق كبير جداً حول حركة الرأسمالي والتراكم الرأسمالي . والخلاف بينها لا يدور حول قانون السكان الرأسمالي أو حول مفهوم الفائض النسبي من السكان . بل ان التباين يتمحور حول الوجهة التي ينبغي لهذا التراكم ، في تحديده لتوازن العلاقة بين الموارد الاقتصادية والسكان ، ان يتخذها .

وهكذا تسود في الغرب الرأسمالي ، على الصعيد الشمولي العام ، مفاهيم من نوع : «الدورة الاقتصادية الرأسمالية» و «الازدهار الاقتصادي» و «الازمة الاقتصادية» و «الانكماش الاقتصادي» محل افكار من نوع : «مشكلة ديموغرافية» أو «مشكلة عدم توازن بين عدد السكان وكمية الانتاج» .

ب- الاحتياط السكاني الرأسمالي :

ينبغي على الرأسمال ان يحافظ على جيش احتياطي من العمال غير العاملين ، وذلك لانتاج كميات البضائع المطلوبة خلال اشهر الطلب المرتفع وللمحافظة على مستوى معين من شروط العمل والاجور .

ان فائض السكان العاملين ليس نتاجاً للتراكم الرأسمالي وارتفاع انتاجية العمل المرافق له فقط ، وانما يمثل شرط وجود النمط الرأسمالي بالذات . ولقد اتخذ الاحتياط السكاني شكله التقليدي عبر الرجال المنتزعين من عملهم بسبب العقلنة والازمات الدورية المتلاحقة بحيث عرف الانتاج الرأسمالي على الدوام ، فيما عدا بعض فترات الازدهار الاقتصادي القصيرة ، بطالة مهمة واحتياط سكاني كبير .

أما في الوقت الحاضر من تطور الرأسمالية ، فلم يفقد الاحتياط السكاني أهميته ولكن الاسلوب الذي يتحقق به عرف تغيرات كبيرة . وهو أصبح يتم عن طريق استخدام العمال الاجانب ، حيث انخرطت حركة الاستيطان العمالي الاجنبي في البنية الاقتصادية الرأسمالية ، وعن طريق النزوح من الارياف الزراعية وعن طريق مشاركة النساء في العمل خارج المنزل .

يشكل الشباب الريفيون والنساء المتزوجات والعمال الاجانب جيش الاحتياط السكاني الرأسمالي الغربي المعاصر . وتتحدد سمتهم المشتركة بوجودهم على حدود النشاطية الرأسمالية وبخضوعهم للجذب الذي يمارسه الرأسمال على يد عاملة خارج سيطرته المباشرة .

٤ - تنظيم الاسرة الرأسمالي الغربي

ليس باستطاعتنا ، بسبب السرعة الكبيرة في انخفاض الخصوبة ، تفسير انخفاض معدل الولادات بالتغيرات التي تكون طرأت على التوزيع العمري للنساء الاوروبيات ، ولا يبقى في متناولنا سوى التفسير على قاعدة الانتشارالواسع لاستخدام أساليب منع الحمل والحد من الولادات .

وعلى هذا الاساس ، يعتبر انخفاض الخصوبة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بمثابة عودة الى صورة قديمة جداً . فحتى الثورة الصناعية ، لم يختلف حجم السكان بين مرحلة تاريخية وأخرى . والعدد نفسه تقريباً من الاولاد كان يصل الى عمر الزواج . ومن هذا المنظار ، أعاد توسع استخدام أساليب الحد من الولادات الوضع الى سابقه . ومن الملاحظ ان الوسائل المتبعة للحد الارادي من النسل في اوروبا في القرن التاسع عشر كانت هي ذاتها المعروفة قبل المرحلة الرأسمالية . ولم تنتشر الوسائل الحديثة حتى القرن العشرين على الاقل . ويوجد دراسات عدة بينت على سبيل المثال ان ١٦٪ فقط من النساء المتزوجات عام ١٩١٠ اللواتي كن يمارسن تحديد النسل ، استخدمن الوسائل الحديثة في انكلترا . وقد ارتفعت النسبة ببطء شديد الى ٣١٪ عند النساء المتزوجات بين ١٩٢٠-١٩٢٤ ووصلت الى ٥٧٪ عند المتزوجات بين ١٩٤٠-١٩٤٧[١٠] .

واذا كنا نرى بوضوح دور الثورة الصناعية في انتشار تحديد النسل وانتقاله من رأس الهرم الاجتماعي الى قاعدته وشموله الفئات الاجتماعية كافة ، فمن الخطأ الظن بان الظاهرة تشكل قطيعة مع الماضي . والذي تغير بالفعل هو اختلاف الشروط المحيطة بتحديد الولادات من شروط خاصة بافراد وأسر وجماعات محددة الى قواعد اجتماعية عامة وأنماط وأنظمة توجه السلوك والتفكير والمشاعر في الحياة المجتمعية بأسرها .

وعلى جميع الاحوال ، تبقى الاسئلة التالية قائمة وتتطلب ، بالحاح شديد ،

---

(١٠) Royal commission on Populations Op. Cité Vol. 18 P. 5.

تقديم اجابات مقنعة عليها : لماذا توسع استخدام وسائل منع الحمل الى درجة أحدث معها تأثيراً كبيراً في معدلات الخصوبة الوطنية لبلدان اوروبا؟ ولماذا شملت الظاهرة الاوساط المحلية المجتمعية كافة؟ ولماذا تضاءلت أهمية التفاوتات بينها؟ ان فارقاً زمنياً لا يتعدى عشرين عاماً يعتبر ضئيلاً جداً في التطور الاقتصادي الاجتماعي ، فما الذي أدى الى سرعة الانتشار هذه؟ .

وقبل الدخول الى عالم التفسيرات المختلفة لظاهرة الحد من الولادات ، نشير الى المناخ الفكري الذي كان سائداً في اوروبا آنذاك . وهو اتصف ، في نصوصه المكتوبة ، بادانة صريحة لتنظيم النسل وتصويره على انه شر مطلق . وقد تأثر الكتّاب في غالبيتهم بتيارالافكار الاقتصادية والاجتماعية التي شددت على الاهمية السياسية لحجم السكان . ومع هذه الافكار الجديدة ، لم تعد مواجهة تحديد الولادات تقتصر على الاحكام الاخلاقية المسيحية بتصويرها اياه على انه نتيجة الرذيلة المباشرة بل غدا خطراً سياسياً واجتماعياً داهماً [١١] .

Rousseau Jean- Jacques

œuvres politiques- Tome I p. 24.

كم من الوسائل المخجلة للحؤول دون ولادة الرجال وخداع الطبيعة؟ إما عن طريق هذه الوسائل العنيفة والمنحرفة التي لا تعرفها الشعوب البدائية ولا الحيوان ، وإما بواسطة الاجهاض المتعمد وإما بقتل الاولاد ضحايا بؤس آبائهم أو عار أمهاتهم . ان الجنس البشري يُضْرَب في صميمه وحتى في أقدس روابطه ، فالطبيعة لا يُصْغى اليها الا بعد استشارة الثروة او الفوضى المدنية التي تخلط بين القيم الاخلاقية وبين المفاسد الى درجة يصبح معها الامتناع عن منح الحياة فعلاً انسانياً .

---

(١١) Hélène Bergues et autres - La prevention des naissances dans la famille. Travaux et documents - cahier No 35 P.U.F. Paris 1960. P. 253.

Voltaire

œuvres complètes de Voltaire Tome 29 de l'imprimerie de la société littéraire (1785)

بعد ان وُضِعَ موضع التنفيذ ، كان للقرار الذي اتخذه ملك فرنسا هنري الثاني والقاضي باعدام كل فتاة او امرأة تتكتّم على حملها وتلد طفلاً يتم العثور عليه فيما بعد ميتاً صدى ايجابياً كبيراً . ولقد كان من الافضل اتخاذ القرار بتجهيز مستشفيات خاصة تأخذ على عاتقها مساعدة كل امرأة تريد ان تحيط ولادتها لمولودها بالسرية المطلقة . وهكذا نكون قد أنقذنا شرف الأمهات وحياة الاطفال .

Plumart ou Plumard de Dangeul

Remarques sur les avantages et les desavantages de la France et de la grande-Bretagne par rapport au commerce et autres sources de la puissance des Etats Leyde (1754), in - 12, XIV- 408 P

لقد أدت زيادة الرفاهية الى نقصان في عدد الزيجات ، والكثير من الاشخاص يفضلون حياة العزوبية ووجود ستة أحصنة في الاسطبلات التي يملكونها على اتيانهم بأطفال تستولي عليهم ، فيما بعد ، المؤسسة العسكرية للدولة ، فتجنّدهم وتجعلهم يعيشون في شروط سيئة للغاية . أما فيما يختص بالارياف ، فان المزارع الذي لا يملك الحد الادنى الضروري للحياة اللائقة لا يحبذ العدد الكبير من الاولاد في أسرته . ويؤدي الخوف من شقاء لا يمكن تحمّله الى منع زواج الكثيرين . وحتى في هذه الطبقة اصبحت الزيجات أقل خصوبة . وهكذا يجتمع الفقر والغنى والتفاوت الشديد في توزيع الثروات وضعف دور الدين وتنظيم الدولة العسكري للحؤول دون توسع الجنس البشري .

Coyer Gabriel- François (Abbé)
Bagatelles morales (1754)
Londres P. Walliant et Paris chez Duchesse, 249 p.

ما يزال المزارعون يتزوجون وانما بأعداد أقل لانهم يخافون ان يتكاثروا ، وتنتشر الشائعات ، وهي صحيحة على الارجح ، ان الزوجين وجدا داخل المخدع الزوجي فن خداع الطبيعة : انه درس مشؤوم من دروس الشقاء .

Goudar Ange
Les intérêts de la France mal entendus
Amsterdam, Jaques cœur (1756) 3 Vol.

أصبح المجتمع مقتصراً على السلع ، والرباط الزوجي على الثروة . والشروط اصبحت محضرة وجاهزة في فرنسا كي يأتي الزواج بعدد أقل من الاولاد . ولم يعد ينقص سوى ادخال بند انفصال الزوجين جسدياً في عقد الزواج . وفي هذا المجتمع ، حيث الرغبة في اثارة اعجاب الآخرين عن طريق الحفاظ على جمال الجسد ، يَبْرُز اتجاه سلوكي جنسي هدّام . والعديد من النساء الفرنسيات يعتقدن انهن يخسرن ، كثيراً اذا أتين بالاطفال . وحتى في حالة الحمل والولادة كم من النساء ما يزلن يرضعن اطفالهن؟ .

يجد الرخاء المادي عندنا مناصرين عديدين ، وبين هؤلاء من يمسك بزمام الحكومة السياسية والمدنية ، وهو يؤدي الى انقاص عدد المواطنين والى افراغ فرنسا التدريجي من السكان . ويقال في العادة : كيف بامكاننا ، اذا لم نكن نملك دخلاً كبيراً ، تأمين التعليم الجيد لستة أولاد؟

ولان الدخل ليس كبيراً ، يتم حرمان الدولة من ستة أولاد . . . لقد وجد في الزواج ما أصبح يحول دون الزواج .

Novi de Caveirac (Abbée Jean)
Mémoire politico-critique (1756)

تثير الثروة الانسان والبؤس يحبط عزيمته . . فهذا الشخص لا يتزوج لانه يجد صعوبات في معيشته والآخر لا يتزوج ايضاً لانه لا يهتم سوى بمصلحته الخاصة . الاول يخشى الا يكون في مقدرته تأمين الغذاء لأطفاله والثاني يخشى الا يكون في مقدرته الحفاظ على ثروته . وهكذا ، لم يعد يوجد في اوروبا سوى الملوك وبعض الشحاذين الذين يتكاثرون ، وبالتأكيد لان مستقبلهم غير هام بالنسبة لهم .

Tissot Simon-André
Traité des maladies les plus fréquentes
Paris, P.F. Didot le Jeune (1762) 2 tomes en 1 Vol (576)P.

في غالبية بلدان اوروبا ، يشكل نقصان عدد السكان واقعة حقيقية تثبتها الاحصاءات ويشكو الجميع منها . فبالامكان ملاحظة هذا الانخفاض بشكل خاص في الارياف . واذا كنت ، كطبيب ، أساهم في معالجة أحد الاسباب ، عن طريق مواجهة الاساليب المتبعة في العادة لمعالجة الامراض ، فانني أسمح لنفسي بأن أشير الى سبب آخر هو الإتيان بعدد أقل من الاولاد في الاسرة . فبالنسبة للعدد نفسه من السكان أصبح عدد الزيجات أقل ، كما ان العدد نفسه من الزيجات أصبح يأتي بعدد من الاولاد أقل . ان الثروة ، كما فقدانها وافتقادها ، تفرض على الغني وعلى الفقير الخشية من الاسرة الكبيرة الحجم . ومن هنا عدد أقل من الزيجات والاولاد حين يكون المرء غنياً وعدد أقل كذلك حين يكون المرء فقيراً .

Linguet Nicolas-Simon-Henri
Théorie des loix civiles ou principes fondamentaux de la société
Londres (1767) 2 Vol. in- 12 0

كم من الاحتياطات المجرمة تُتَّخَذْ على حساب الخصوبة في حين تبقى اللذة الجنسية التي يفترض ان تشكل مردود الخصوبة ذاتها وثمنها ! وكم من الوسائل تُتَّبَعْ للقضاء على هدف الزواج في الوقت نفسه الذي تبقى وظائفه ! انهم يرتكبون جريمة بحق الخصوبة . وما دامت خادمة المنزل جميلة فهي تجد عشاقاً بسهولة . أما حين تتكلم عن الزواج فلا تجد امامها سوى الطرد .

Campagne Alexandre-Auguste
Principes d'un bon gouvernement
Berlin, Winter (1768) 2 tomes en 1 Vol. 788p.

تتعدد أسباب الخصوبة المنخفضة عند النساء : زيجات قصيرة الامد ، جرائم ترتكبها الفتيات بواسطة الاجهاض المتعمد ، تطويل الفترة الفاصلة بين حمل وآخر عن طريق ارضاع الطفل الواحد لسنوات عدة . وهكذا ، تتنوع الجرائم ضد الطبيعة وتتعارض مع الهدف الذي وضعه الخالق حين صنع الذكر والانثى .

Moheau
Recherches et considérations sur la population de la France
Paris, Moutard (1778) 2 parties en I Vol. France

يؤمن الدين فوائد جمة ، كما يؤدي اتباع تعاليمه ، في نواحي كثيرة ، الى الحفاظ على الجنس البشري والى توسعه . فهو ، بواسطة التهديد بالعقوبات

الابدية ، يواجه كل افراط مضر بالصحة ويمنع الانسان من استخدام طاقاته في غير وجهتها الطبيعية . انه يدخل في تفاصيل الزواج ويدين كل فعل يتخذ اللذة الجنسية هدفاً له في حال لم تتجه تلك اللذة في اتجاه التكاثر .

ان اتباع تعاليم الدين ضرورة لمضاعفة عدد الزيجات . كما انه يقضي على ظاهرة الزيجات حيث الزوج والزوجة يحتثان بقسمهما ويسلكان عكس الطبيعة ويعيشان حالة العزوبية بالرغم من زواجهما . ولم يعد اعتبار اللذة على انها الهدف والنظر الى التكاثر على انه خديعة يقتصر عى النساء الميسورات فقط . لقد دخلت العادات نفسها الى الارياف : انهم يخدعون الطبيعة حتى في القرى .

Anonyme
L'art d'être heureux sur la terre
mis à la portée du peuple de toutes les nations
Paris, PH.D (1785) 208.P.

هذه الرغبة التي تسمى الحب ؛ ان اتحاد الجنسين في الحب واللذة الجنسية المرتبطة بهذا الاتحاد هما ، بذاتهما ، بين الاشياء المقدسة . فقد رأى خالق الطبيعة ان يستخدمهما معاً لانتاج الجنس البشري . ويستتبع ذلك ان الشخص الذي يبحث عن اللذة في الحب ويترك التكاثر البشري جانباً يكون يخرق قانون الطبيعة ويعرقل أهداف خالقها .

Pluquet François - André- Adrien
Traité philosophique et politique sur le Luxe
Paris Barrois (1786) 2Vol.

يرتبط عدد سكان كل مجتمع بعاملين أساسيين : قدرة الوسائل التي يملكها على إطعام أفراده ، ودوافع الافراد في تكوين أسر كبيرة الحجم . ان قسماً من

المزارعين والعمال اليدويين والحرفيين المطرودين في الارياف يلجأون الى المدن حيث يرفض الكثير منهم فكرة الزواج . اما الذين يتزوجون فينجبون عدداً قليلاً من الاطفال . وكل ذلك بسبب فقرهم الشديد . أما عندما يمتد الرخاء الاقتصادي ويغطي أرجاء المجتمع كله ، فان الفرد يعيش حالة لا يعود معها يسمح بزيادة عدد اولاده . والسبب في ذلك ان الاطفال الذين يأتي بهم يكتسبون ، في البيت الابوي ، عادات معينة سوف يفتقدونها بالتأكيد في حال كان عددهم كبيراً وتم توزيع الميراث بينهم .

Anonyme
Essais sur l'administration
S.I (1787) 2 Vol.

أصبح شائعاً ، في مختلف الطبقات التي تحصل على قوتها بواسطة العمل اليدوي وعلى الاخص عند أبناء الريف ، ان تُرسَم الحدود الضيقة لزيادة حجم الاسرة عن طريق استخدام وسائل تُعتَبر ضارة بالمجتمع ويدينها القانون الالهي . ولانهم لا يثقون ثقة كافية بقدرة الخالق وطيبته وقوته فهم يلجأون الى ارتكاب انواع من الجرائم تبقى سرية ومجهولة فلا يعاقبون عليها . ولا تغير في الواقع شيئاً يذكر التحذيرات الموجهة اليهم ولا النصائح التي يتلقونها من رجال الدين .

تلك بعض نماذج الافكارالتي حفلت بها كتابات القرنين الثامن والتاسع عشر . وهي تؤكد على أهمية التفتيش عن تفسير التناقض الظاهري بين الانتشار الملموس لوسائل منع الحمل وادانته من قبل الكتاب والمفكرين .

لنستعرض أولاً ما نجده من تفسيرات في غالبية الكتب حول هذا الموضوع :

أ- يكون انتشار وسائل الحد من الولادات نتيجة مباشرة للاكتظاظ السكاني .

« لقد شارفت فرنسا على دخول القرن الثامن عشر بعد مرحلة طويلة من الاكتظاظ السكاني الذي كان قد أصبح حالة مزمنة فيها منذ القرن الثالث عشر أو

حتى منذ القرن الثاني عشر ، فهي عاشت خلال أربعة أو خمسة قرون ، ما عدا فترة حرب المئة عام ، وضعاً شبيهاً لما تعيشه الهند حالياً . وبالتأكيد ، كانت فرنسا تعد سكاناً بأقل من عدد سكانها الحالي ولكن الزراعة فيها كانت أقل انتاجية كذلك . ومن هنا ، عمدت فرنسا الى تخطي هذا الاكتظاظ عن طريق الحد من عدد الولادات وهي نجحت في ذلك حين لم يعد ضغط الرأي العام والكنيسة يحولان دون ذلك»(١٢) .

وقد أكدت بعض الدراسات المونوغرافية على هذا الاتجاه في التفسير . ففي دراسة مونوغرافية شملت ثلاث قرى في منطقة Ile-de-France عند نهاية القرن الثامن عشر ١٣ . يتم تفسير انخفاض الخصوبة على قاعدة «ردة فعل غريزية بعد ٦٠ عاماً من النمو الديموغرافي والتزايد السكاني» .

ب- يرى البعض ان انخفاض الخصوبة في الريف الفرنسي يعود الى القانون المدني للثورة الفرنسية الذي أجبر المزارع على التوزيع المتساوي لملكيته على أولاده . ويفترض هذا التفسير ان المزارعين الفرنسيين كانوا يرفضون تفتيت ملكياتهم وتقسيمها مما دفعهم الى الاتيان بعدد أولاد أقل .

ج- يؤكد البعض الآخر ، ان تبني تحديد النسل وانتشاره في بريطانيا تم تحت ضغط الازمات الاقتصادية ، فعلى امتداد مرحلة تاريخية سابقة عرفت انتعاشاً اقتصادياً أكيداً ، اتخذ البريطانيون عادات استهلاكية معينة ، ولـم يكن باستطاعتهم الاستمـرار بها والحفاظ عليها ، بعد الركود الذي عرفته الاجور في مرحلة تاريخية لاحقة ، الا بالحد من الولادات .

د- أدى ضعف سلطة الكنيسة على رعاياها الى تطبيق وسائل وأساليب كانت وما تزال تناصبها العداء . ويرفع لواء هذا التفسير (Alfred Sauvy) الذي يبحث عن انتشار تحديد النسل في التاريخ الديني . وفي رأيه ، لم ينجح الاصلاح الديني في فرنسا . ولهذا السبب ، فهو يعتبر انتشار وسائل الحد من الولادات بمثابة ثورة على اطلاقية دينية كاثوليكية غير زمنية .

---

(١٢) F. BRAUDEL : La Démographie et les Dimensions des Sciences de l'Homme - Annales E.S.C.1960. cité in Démographie de Sociétés Op. cité. P. 58.

هـ- يُحَضِّر انخفاض الوفيات ، على الصعيد النفسي ، لانخفاض موازي في الولادات . ولفهم هذا السبب ، يكفي التذكر بان امرأة واحدة كانت تضع قبل القرن التاسع عشر ستة من الاولاد يسلم منهم ثلاثة فقط . وعام ١٩١٤ أصبحت تحتفظ بأربعة أو خمسة . يوجد اذن حلقة نفسية بين الولادات والوفيات ، فالرغبة والامكانية في مواجهة الموت ومحاربته فتحت الطريق لمقاومة أخرى هي الحد الارادي من النسل .

و- لقد خلقت الثورة الصناعية حاجات جديدة . فالصناعة الناشئة واستيراد المنتجات عبر البحار وضعا فئتين من فئات المجتمع في المأزق : النبلاء الذين تركوا الارياف في القرن السابع عشر وانتقلوا الى العواصم والمدن حيث نمط الحياة يفرض عادات استهلاكية مُكْلفَة والبورجوازيون ، الذين كان يتملكهم همّ الترقّي الاجتماعي .

وهكذا ، على قاعدة ان التطور الاقتصادي يمكن ان يرفع مستوى المعيشة موضوعياً ، في الوقت نفسه الذي يجعل الافراد والجماعات تواجه عدم التوازن بين الدخل والمصروف ، كانت عائلات كثيرة تعمد الى انجاب أطفال أقل .

ز- يتمتع المثقفون بحساسية ظاهرة تجاه المساوئ التي يؤدي اليهاالعدد الكبير من الاولاد في الاسرة . ولقد أوجدت الثورة الصناعية عندهم الامل في تحسن مستمر ودائم لمستوى معيشتهم وذلك عن طريق انجاب اولاد أقل من السابق .

ح- أدى توافر فرص العمل الكثيرة للمرأة الى حدوث تغير واضح في وضعها الاجتماعي وفي الوظائف التي تؤديها . وأصبح هذا الوضع يتعارض مع الاسرة ذات الحجم الكبير فثمة وظائف اقتصادية اجتماعية بات بمقدور المرأة مزاولتها غير ان تكون أماً لعدد كبير من الاطفال .

ط- حدث الانفصال بين عملية التعلم والتدريب المهني والعمل المنتج . ونتيجة لهذا الانفصال أصبح الاطفال والاولاد والشباب في عمر التعلم خارج دائرة العمل وأصبحوا يمثلون كلفة ينبغي على الاسرة تدبيرها . بخلاف الوضع قبل الصناعي حيث كانوا يعتبرون ثروة منتجة لانهم يتدربون ويعملون في

الوقت نفسه . وهذه الكلفة أصبحت أحد العوامل المحددة لمستوى رفاهية الاسرة وهذا ما جعل الاسر تميل ، بوعي ، الى تخفيض عدد الاطفال .

كيف ننظر الى هذه التفسيرات؟ .

اذا كنا استوحيناها من بعض الكتب التي تعالج قضية الحد من الولادات في الغرب ، فمن المفيد ايضاً اللجوء الى كتب غيرها ، تعالج الموضوع ذاته ، وتقف موقفاً ناقداً من التفسيرات السابقة وتقوم بتفنيدها الواحد بعد الآخر :

أ- من قبيل تحميل الامور أكثر مما تحتمل القول بان الفرنسيين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانوا واعين لنموهم الديموغرافي . وعلى العكس من ذلك تماماً ، لقد كان الاعتقاد السائد آنذاك ، يقول بان عدد سكان فرنسا ينقص تدريجياً ولا يزداد .

كذلك الامر ، لم يكن الاكتظاظ السكاني ، مع ما ينتج عنه من انخفاض في مستوى المعيشة ، هو المسؤول عن انتشار ظاهرة الحد الارادي من الولادات والسبب في ذلك ان الفئات الميسورة كانت السباقة الى اتباع هذه الوسائل .

وعلى جميع الاحوال ، ان مفهوم الاكتظاظ السكاني هو مفهوم معقد اكثر مما يبدو للوهلة الاولى . ففرنسا التي كانت تعرف في القرن الثامن عشر مؤشرات الاكتظاظ السكاني الكلاسيكية من نوع الفقراء العاجزين عن كسب معيشتهم والشحاذين كانت تعرف ايضاً ظاهرة المترفين والميسورين من أصحاب الاملاك والاموال .

اكثر من ذلك ، لقد عاشت بلدان اخرى وضع فرنسا نفسه ولم تكن النتيجة المباشرة لهذا العيش اللجوء الى الحد الارادي من النسل . ففي انكلترا على سبيل المثال ، وخلال فترة طويلة من بؤس العمال وشقائهم عند بداية الثورة الصناعية ، لم يتغير معدل الولادات لديهم . ولم يبدأ هذا المعدل بالانخفاض الا مع ارتفاع مستوى المعيشة والاجور بعد ١٨٧٥ .

ب- لا يتطابق السبب المتعلق بقانون الثورة الفرنسية المدني تطابقاً كليا مع

الوقائع الملموسة . والدليل على ذلك ان الحد من الولادات ظهر في بعض المناطق الريفية الفرنسية قبل صدور القانون وقبل العمل به . وعلى العكس من ذلك ايضاً ، لم تعرف مقاطعات فرنسية عدة انخفاضاً في الخصوبة الا بعد عشرات السنين في تطبيق القانون المدني .

ج- ليس من مبرر لاعتبار الصعوبات التي واجهتها الطبقات الوسطى البريطانية بعد ١٨٧٥ استثنائية بالمقارنة مع صعوبات سابقة لم تؤد مواجهتها ، من قبل الطبقات الوسطى ذاتها ، الى تغيير في سلوكها الانجابي .

يبقى السؤال قائماً اذن : لماذا حدثت ردة الفعل عام ١٨٧٥ وليس قبل هذا التاريخ؟ .

د- لقد ضغطت الاصلاحات المسيحية المتتابعة في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، بروتستينية ثم كاثوليكية ، باتجاه ضبط اكبر للغرائز الجنسية وباتجاه التضييق على السلوك الجنسي . وبهذا المعنى ، تبعت ظاهرة الحد من الولادات كل اصلاح مسيحي سبقته أزمة كنسية .

من ناحية أخرى ، ينبغي التمييز بين الالحاد وبين ضعف سلطة الكنيسة ، فلم يناصر الملحدون في القرن الثامن عشر ، كما يفعلون اليوم ، استخدام وسائل الحد من الانجاب . لقد أحلوا عبادة الطبيعة محل الدين .

هـ- تثير اقامة الربط النفسي المباشر بين انخفاض معدل الوفيات وبين انخفاض معدل الولادات العديد من علامات الاستفهام . ولم يكن لهذا الربط ، الذي يفترض الوعي عند أرباب الاسر ، الدور الذي ينسبه البعض له في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر . والدليل على ذلك ان انخفاض الوفيات رافقه في المرحلة الاولى بقاء معدل الولادات مرتفعاً .

و- اذا كان الميسورون والمثقفون والنساء العاملات يلجأون ، بفعل الوعي والثقافة وارتفاع مستوى المعيشة والعمل ، الى تنظيم نسلهم والحد من ولاداتهم واطالة الفترة الفاصلة بين حمل وآخر ، فكيف نفسّر لجوء غير المثقفين وغير

الميسورين والنساء غير العاملات خارج المنزل الى الوسائل ذاتها؟ . ان مجرد وجود هؤلاء وأولئك في الملموس المجتمعي يكفي كي يجعلنا نتجنب التفسير المرتكز على العوامل المذكورة . وكذلك الامر ، فيما يتعلق بانتقال الطفل من موقع «الثروة المنتجة» الى موقع «الكلفة» التي ينبغي تدبرها .

لقد بدأنا ، اذن ، بطرح السؤال حول رأينا في تفسيرات معينة وننتهي الآن الى طرح السؤال حول رأينا في تلك التفسيرات بالاضافة الى رأينا في التفسيرات والحجج المعارضة والمفندة لها .

أية تفسيرات هي الصحيحة وأية تفسيرات هي الخاطئة؟ .

هل نكتفي بالاشارة الى التفسيرات والى تعارضها؟ .

هل نشارك في التراشق النظري الدائر بينها؟ .

لقد تفحصنا المراجع والكتب جيداً فوجدنا مواجهة بين التفسيرات المتعارضة تقوم على تراشق بينها يستخدم الاسلحة النظرية التالية :

* « انها تفسيرات خاطئة» (Des Fausses explications)

* « ينبغي التفتيش عن الاسباب الاساسية وليس الثانوية»

(Les causes fondamentales)

* «الاجابة الكاملة على السؤال هي معقدة بالضرورة ولا يتعلق الامر فقط بالضغط الاقتصادي» .

(La réponse complète à cette question est inévitablement complexe et il est invraisemblable qu'il s'agisse uniquement de pression économique)

* « من الصعوبة بمكان وضع هذه الحجج جانباً لانها تتضمن بالتأكيد قدراً كبيراً من الحقيقة» .

(Ces arguments sont difficiles `a repousser, ils comportent sûrement une bonne part de Vérité).

* « علينا الا نعمد الى تضخيم أهمية القانون المدني»

(il ne faut pas exagérer l'importance de la legislation)

* « في الحقيقة ان تفسيراً اكثر بساطة ايضاً هو تفسير ممكن»

(Il est vrai qu'une explication plus simple encore est possible)

* « هذا التفسير لا يكفي ، بل ينبغي التفتيش عن الاسباب العميقة»

(Les causes profondes)

* « لا نستطيع الاحاطة بالعوامل كافة ، لهذا السبب ، سنستبقي الاكثر تعبيرا منها» .

(Nous nous bornerons à ne retenir que les plus significatifs)

ما رأينا في هذا النمط من النقاش ، بين التفسيرات المتعارضة ، الدائر في الكتب والمراجع؟ وما رأينا في التجاذب الحاصل بين التفسيرات السابقة؟ وكيف يمكن لاي تفسير من التفسيرات الواردة ان يكون خاطئاً؟ وهو قد اعتمد في صياغته على وقائع ملموسة كانت قائمة بالفعل في الواقع المجتمعي الرأسمالي لاوروبا الغربية؟ .

من ناحية أخرى ، ما هو المقياس للتمييز بين الاساسي والثانوي في التفسير؟ وما هو معنى الاساسي والثانوي في الاصل؟ وما هو معنى التفسير الكامل وغير الكامل؟ والتفسير المعقد والبسيط؟ وهل هناك تفسير مهم وآخر أقل أهمية؟ وتفسير بسيط وأقل أو أكثر بساطة؟ او أسباب سطحية وأسباب عميقة؟ وما هو معنى التفسير المعبر والاقل تعبيراً؟ وهل تنتمي هذه التعابير الى عالم التفسير بالاصل ؟ .

للوهلة الاولى ، تبدو الاسئلة التي نطرحها ، بريئة وحيادية ، الا انها تقوم على وجهة نظر غير حيادية تعتبر التفسيرات السابقة ، على الرغم من تعارضها وتناقضها ، صحيحة بكاملها . فكل واحد منها يلجأ الى عامل محدد او متغير

معين للاشارة الى شكل خاص من الاشكال الملموسة للعلاقة بين انتشار وسائل الحد من الولادات وبين الشروط المجتمعية الواقعية .

أما تنوع العوامل والمتغيرات وتعددها وتناقضها فيعبر عن وجود وقائع ملموسة متعددة وباتجاهات متضاربة . فكل شيء كان موجوداً في ملموس اوروبا الغربية المجتمعي ، وحسب تغير الاوساط المجتمعية المحلية كانت العلاقة تتغير في الملموس وتتناقض وتتضارب ، وهي كانت تتنقل بين الاحتمالات التالية :

* وجود تنظيم أسري غربي ملموس أدى الى انخفاض حجم الاسرة والى اقامة توازن معين بين دخلها وانفاقها ووجود أوساط أسرية غربية ملموسة ايضاً غاب عنها تنظيم النسل والحد من الولادات .

* اكتظاظ سكاني اوروبي غربي أدى الى تنظيم النسل واكتظاظ سكاني اوروبي غربي لم يؤد الى تنظيم النسل .

* كان لضعف سلطة الكنيسة الدور الحاسم في لجوء أفراد وجماعات الى الحد من الولادات ، ولم يكن لضعف سلطة الكنيسة أي دور في لجوء أفراد وجماعات الى تنظيم النسل .

* كان للقانون المدني الذي أتت به الثورة الفرنسية الدور الاساسي في دفع مزارعين من مالكي الارض الى الاتيان بعدد أولاد أقل ، ولم يكن للقانون المدني ، بالنسبة لمزارعين آخرين ، أي دور في هذا المجال .

وكذلك الامر بالنسبة لعوامل الثقافة والدخل والعمل . . الخ . . فبامكاننا تقديم وقائع ملموسة تؤكد على دورها في تفسير ظاهرة الحد من الولادات كما في امكاننا ايضاً ، تقديم وقائع ملموسة أخرى تسلبها هذا الدور .

ما هو الحل النظري المتاح اذن؟ .

لقد تكلم الباحثون وحللوا العديد من العوامل التي اعتبروها محددة فشدد بعضهم على عامل او عوامل معينة ، وشدد غيرهم على عوامل أخرى : العامل

الاقتصادي كمحدد لتنظيم الاسرة ، والعامل الثقافي والديني وتزايد الاهتمام بالطفل . . الخ . .

ان قضية البحث عن العامل المحدد موجودة على السطح وعلى مستوى الظواهر ، بينما الخلاف الاساسي يدور حول السؤال التالي : هل تعطى الافضلية والاولوية في التفسير للوعي الفردي والجماعي ، للافكار والشروط الفكرية ، ام للاشياء وللقاعدة المادية؟ .

وفي ظل هذا الخلاف ، انصبّ النقد على كل عامل وبرزت المشكلة بكاملها ، كل مرة ، في عزل عوامل معينة ورؤية تنظيم الاسرة من خلالها . ووصل النقاش والمواجهة ، كل مرة ايضاً ، الى قاعدة الخلاف الاساسية اي الى طرح القضية على المستوى الشمولي العام . على جميع الاحوال ، ليس في امكان التفسير عن طريق العوامل ، بسبب اقتصار معالجته على الظواهر الملموسة وعلى التفتيش عن علاقات محددة بين خصائص الملموس العيني ، سوى تقديم تفسيرات تصلح للبلدان كافة على السواء ، مهما كانت أنظمتها وبناها الاقتصادية وأنماط انتاجها . ففي كل حالة وفي كل وضع ، لا وجود لامكانية الحد من الولادات بشكل آلي . ولا يمكن لهذا الامر ان يتحقق الا بعد دخول عدد من المتغيرات ، كارتفاع مستوى المعيشة والثقافة وضغط الوضع الاقتصادي والدين . . الخ . وبهذا المعنى ، يتحدد الوعي الفردي في كل مجتمع بأوضاع ومواقع وأدوار اجتماعية نسبية ترتبط بالعمل والملكية والتعلم .

وهكذا ، اذا كنا نقول بأن التفسيرات السابقة هي صحيحة بمجملها فيمكن القول ايضاً بان خصوصية النموذج الرأسمالي الغربي البنيوية تغيب عن كل تفسير يقف عند حدود الاشارة الى عوامل من نوع الاكتظاظ السكاني وتفتيت الملكية الزراعية بالارث والانتعاش الاقتصادي وضعف الانتماء الديني والثقافة وعمل المرأة خارج المنزل وطبيعة النظرة الى الطفل . . الخ .

ينبغي ، اذن ، التفتيش عن الخط الواحد الذي يجمع ويفسر الوقائع في الملموس المجتمعي الرأسمالي الغربي كافة بالرغم من تضاريبها ، بمعنى آخر ،

ينبغي التفتيش عما يمكن تسميته «بالانتظام البنيوي» الذي يحيط بالظواهر الملموسة في الاوساط المجتمعية المحلية المختلفة . وعلى هذا الصعيد ، ليست العلاقة بين المسألة السكانية وتنظيم الاسرة علاقة مباشرة . وما يفسر تنظيم الاسرة من ناحية والظواهر الديموغرافية من ناحية ثانية هو الانتظام البنيوي نفسه .

على هذا الاساس ، يجدر بنا التمييز بين مستويين في طرح العلاقة بين المسألة السكانية الرأسمالية وتنظيم الاسرة : مستوى الانتظام البنيوي اي المستوى الشمولي ومستوى الوسط المحلي المجتمعي المجهري والجزئي . ولهذا السبب ، بدأنا القول بان التفسيرات السابقة صحيحة ، وهي صحيحة بالفعل وانما في اطارمقاربتها الخاصة والمتميزة للموضوع . واذا كان باستطاعتها تقديم اجابات وافية على مستوى الفرد والوسط المحلي ، فان المجتمع ليس مجموع الافراد والجماعات والاوساط بمعنى رصفها مع بعضها البعض او بمعنى تجميعها . ولهذا السبب تبرز ، عندما نعرض لتنظيم الاسرة في النموذج الرأسمالي ، أهمية التركيز على الاشكاليات المميزة لهذا النموذج . ولا يمكن ان نواجه تلك الاشكاليات الا على المستوى الشمولي العام .

وفي الحقيقة ، نحن نجد في المرتكزات التالية نقطة انطلاق ضرورية للبحث في تنظيم الاسرة كمفهوم ينتمي الى نمط الانتاج الرأسمالي وكمشروع أنتج في المجتمعات الصناعية الغربية .

أ- على الصعيد الشمولي العام

ان تنظيم الاسرة غير مطروح على هذا الصعيد كقضية نظرية وكمشروع . كيف؟ ولماذا؟ .

ما هو معنى المشروع في الاصل؟ معناه أهداف محددة وغايات مستهدفة وطريق معينة ومحطات على هذه الطريق وأدوات وأساليب وتقنيات لتحقيق الأهداف وتنفيذ المشروع . كذلك الامر ، ما يحدد المشروع هو الوعي الملازم له اي وعي تصوره وبلورته وتنفيذه وتحقيقه .

انطلاقاً من هذا التحديد ، لا يمكن لتنظيم الاسرة في النمط الرأسمالي ان يشكل مشروعاً لانه ينخرط ضمن نظام من القواعد الاسرية يأتي الفرد ويجدها قائمة وتامة التكوين . كما تنجح التربية بأوجهها المختلفة وميادينها المتعددة في جعل هذا الفرد يتبناها ويشعر بها وكأنها تنبع من ذاته . وهي تنجح الى حد كبير في تقديم نفسها كجملة بديهيات لا تساؤل حولها .

يرافق تنظيم الاسرة وتحديد النسل اذن نظام من الافكار والقيم الاجتماعية والانماط الثقافية يعمل على استمرار البنية التنظيمية الاسرية الغربية وعلى تأمين تجددها وعدم المس بها بأي شكل من الاشكال . اي يبررها ويبرر استمرارها في الوجود . وهو يحاول جاهداً تقديم الاسرة الغربية بما تحويه من قواعد سلوكية وكأنها تنظيم اجتماعي عالمي ، طبيعي ، بديهي ، وعقلاني . وتنجح المحاولة عن طريق تقديم البنية التنظيمية الرأسمالية نفسها على صورة مثال او نموذج مجرد او فكرة عامة مجردة .

لهذا السبب ، لا يتطابق مفهوم تنظيم الاسرة في المرحلة الرأسمالية مع وجود مشروع يريد نقل عنصر تنظيمي جديد الى بنية أسرية قائمة ، بل ان هذا العنصر هو جزء لا يتجزأ منها ، رافق نشأتها وكان ركيزة لها . ومن هذه الزاوية ، لا يشكل تنظيم الاسرة قضية نظرية على الصعيد الشمولي العام لانه ينخرط في بنية أسرية لها أوجه أخرى غير تنظيم النسل والحد من الولادات .

وفي هذا الاطار ، لا يكفي ان تفرض موازنة الاسرة وحساب مستقبل الاولاد الدافع كي يدخل تخطيط الولادات في العادات الاجتماعية السائدة ، بل ينبغي ، على سبيل المثال ، ان يُفْرَض ، في الحب ، الانفصال النظري بين مفهومي الجنس والتناسل كحقيقة بديهية لا تتطلب التبرير ايضاً .

ان نظرة تاريخية سريعة على التعابير والمفردات المستخدمة للدلالة على الحب (L'amour) تؤكد على هذا الامر . ففي القرون الوسطى وحتى القرن الثامن عشر ، كان تعبير الحب يتضمن ، في الوقت نفسه ، المشاعر العاطفية والرغبة الجسدية . أما في المجتمعات الحالية ، فان التمييز قائم بين فكرتين واحدة معنوية

وروحية والاخرى جسدية . ففي حين أخذ تعبير الحب يدل على المشاعر ، برز تعبير الجنس كي يشير الى الرغبة الجسدية .

وهكذا ، أدى الانفصال النظري بين الفكرتين الى وعي اللذة الجنسية والى تحريرها . وقد نتج عن هذا التحرير وعي آخر : انه وعي التمييز بين اللذة الجنسية والتناسل . وهذا الوعي الاخير يُعْتَبر الشرط الضروري كي يقوم الحد الارادي من الولادات وكي ينهض وينتشر الى درجة يغير معها البنية الديموغرافية التقليدية .

ومن الدلائل الواضحة على هذا الوعي المزدوج ، طبيعة التقنية المستخدمة للحد من الولادات .ففي وضع رأسمالي غربي لم تكن قد وجدت فيه بعد وسائل منع الحمل الحديثة ، تم اللجوءالى الوسيلة المعروفة منذ القدم اي «القذف في الخارج» (Coitus interruptus) .

لقد خف معدل الولادات ، اذن ، على قاعدة التمييز بين لذة جنسية دون تناسل وتناسل مع ، أو بدون ، لذة جنسية .

ما نريد قوله ان التغير الذي لحق بالاسرة الرأسمالية الغربية لم يقف عند صغر حجمها بل أصاب الاوجه الاسرية جميعها ، من موقع المرأة ودورها الى الطفل وعلاقته بالاهل الى الثورات الجنسية والعلاقة بين الجنسين . . الخ . وهذا التغير الشامل هو القضية النظرية المطروحة بالفعل على الصعيد الشمولي العام .

واذا كان الوضع كذلك بالنسبة لتنظيم الاسرة ، فان وضع المسألة السكانية النظري مماثل الى حد بعيد . فهي ليست مطروحة ، على الصعيد الشمولي العام ، من منظار التزايد او النقصان السكانيين ، بل هما ظواهر ومظاهر خاضعة للتفسير فما الذي يفسرهما؟ انه قانون السكان الرأسمالي وما ينتجه من فائض نسبي في السكان . وحسب هذا القانون ، لا تشكل الزيادة السكانية او النقصان السكاني قضية نظرية قائمة بذاتها .

واذا كان التزايد السكاني وتنظيم الاسرة غير مطروحين كقضيتين نظريتين فالعلاقة بينهما ليست مطروحة ايضاً على المستوى الشمولي العام .

ما هو المطروح اذن؟ وما هي القضية التي تفسر العلاقة بين الاثنين في الملموس؟ . إنها القضية النظرية التالية :

يشكل التنظيم الرأسمالي عالماً واسعاً يسبق الافراد والجماعات ويفرض العيش فيه على كل واحد منهم . ففي بدايات الرأسمالية ، وبمقدار تطوره ، كان التنظيم الاقتصادي الرأسمالي يقدم نفسه كنظام متكامل يقوم على معطى بديهي وطبيعي هو الذهن الحسابي العقلاني وذهن التوقع ، وكان يتطلب ويتوقع من الفرد نمطاً معيناً من السلوك ومن الاتجاهات السلوكية المنمطة .

ولم يكن تحقيق هذا النوع من المتطلبات والتوقعات بالامر العسير لان العقلانية كانت بمثابة الهواء الذي يتنشقه الفرد . وقد ساهمت التربية الضمنية والمعلنة في جعل عملية الاكتساب ممكنة وأكيدة .

ولكن في الحقيقة ، لا ينتج نظام الاتجاهات وأنماط السلوك الجديد من الفراغ . انه يخترق اتجاهات تقليدية عاشت وبقيت بعد تفكك أسسها وقواعدها الاقتصادية . وهنا بالتحديد ، يكمن مغزى ما يلاحظه المؤرخون ، في بداية الرأسمالية ، من تفاوت بين الاتجاهات السلوكية الملموسة والبنى الاقتصادية الرأسمالية الناشئة ، وهذا الواقع يفسر لنا استمرار الارتفاع في معدل المواليد لفترة امتدت على مدى نصف قرن من الزمان وأكثر .

من ناحية أخرى ، ترتبط آليات اشتغال كل نمط انتاجي بوجود نظام محدد من الاتجاهات السلوكية تجاه العالم والوقت والزمن . ويتخذ كل نظام اقتصادي شكل حقل من التوقعات الموضوعية لا يستجيب لها ولا يلبيها سوى الاشخاص والجماعات التي تتمتع بنمط معين من الوعي .

لقد تغيرت غاية النظام الاقتصادي وهدفيته في الوقت نفسه الذي تغيرت معه أساليب ووسائل تحقيق الاهداف والغايات . وهكذا ، ترك الاكتفاء الذاتي محله للسعي الى زيادة الدخل النقدي . وبهذا المعنى يمكن النظر الى الضرورة الاقتصادية كمحرك للدينامية الثقافية . فهي تشجع على تغير الاتجاهات السلوكية

وعلى خلق وابتكار أنماط من السلوك تعتبر الشرط الاساسي للتكيف الناجح مع الاقتصاد الرأسمالي .

ونحن عندما نتكلم على العلاقة بين الضرورة الاقتصادية وأنماط السلوك نكون نشير بشكل خاص الى منطق الحساب والذهن الحسابي كدافع الى تحويل سير الانماط السلوكية باتجاهه . فبعد ان كان الفرد في المرحلة السابقة على الرأسمالية يقوم بمهام ووظائف متعددة غير خاضعة للقياس والتكميم . . . ويعد ان شكل غياب المحاسبة والحساب أحد المظاهر الاساسية المكونة للنظام الاقتصادي الاجتماعي . . . أخذت غاية الربح الرأسمالية تميل الى استتباع الغايات الاخرى والى الحاقها لها .

ولكن ، الا يحول ضغط الضرورة الاقتصادية دون تبني الاتجاه السلوكي العقلاني؟ الا ينبغي ان يخف ضغط الحتميات الاقتصادية كي تتوجد القدرة على اكتساب الانماط السلوكية الرأسمالية؟ وكي تبرز امكانية اخضاع المسالك للضرورات الاقتصادية؟ .

لا شك اننا اذا وضعنا سلم آراء عن كيفية تصور المستقبل لوصلنا الى النتيجة المؤكدة التالية : تميل التوقعات والطموحات المستقبلية الى الواقعية بقدر ما ترتفع الامكانيات الفعلية لتحقيقها ، كما يتجذر الحساب العقلاني في السلوك بقدر ما يسمح تحسن الشروط المادية به . وبرفعها لمستوى المعيشة بشكل عام تكون الرأسمالية قد أمنت الشرط الضروري لنشأة الوعي الخاص بها .

وفي ضوء هذه الخلفية ، يعلن المستقبل عن نفسه في السلوك الحاضر ويتوحد معه في علاقة عقلانية . كما ينتظم الحاضر بالنسبة لمستقبل تم حسابه ، ويعيش مع اليوم الذي يليه على أساس مرجعية حدسية او عقلانية ، وهكذا ، يتخذ الزمن شكل وحدات منسجمة حيث تتم التضحية بأهداف وغايات آنية ، شرط ان تكون من النوع الذي يحتمل التأجيل او صرف النظر ، في سبيل غايات أُنجِزَ وعيها واختيارها بواسطة الحساب العقلاني .

ولانها تفترض على الدوام المستقبل المرتبط بالحاضر عن طريق الحساب ،

تنوجد بين الاشكال الملموسة المختلفة للفعل العقلاني علاقة بنيوية نطلق عليها تعبير الذهن الحسابي . وفي هذه الحالة ، يكون تحديد النسل وتنظيمه هو الشكل الآخر لمنطق الحساب والادخار نفسه . فما دام الفرد لا يملك حداً أدنى من السيطرة على الحاضر ، تتيح له امكانية الحساب الهادف الى السيطرة على المستقبل ، تعتبر الخصوبة الطبيعية الوسيلة الوحيدة لتأمين المستقبل وتجري عنده في مجراها الطبيعي دون تحديد وتنظيم .

وفي المقابل ، يكون تأجيل الولادة بمثابة التضحية بالحاضر لحساب المستقبل ، انه رفض الاستسلام للحاضر ، انه الفعل في الحاضر كما يتطلب التوقع الحسابي . وبهذا المعنى ، لا يقتصر التوقع والحساب في السلوك على ميدان واحد . انه يتخذ شكل التحول الجذري في ممارسة الحياة المجتمعية بمجملها .

وقد يكون من المفيد ، للدلالة على ارتباط تنظيم الاسرة ببنية ذهنية نواجهها في الميادين والقطاعات الحياتية المختلفة ، اقامة المقارنة بين انتشار وسائل الحد من الولادات من ناحية اولى وتطور الطب واتساع خدماته من ناحية ثانية . ولعل في هذه المقارنة التأكيد الاضافي على عدم وجود قضية نظرية خاصة بتنظيم النسل في المجتمع الرأسمالي وعلى ارتباط هذه الظاهرة ، على صعيد شمولي وعام ، بمنطق نظام وبطبيعة نمط انتاج تقوم عليهما بنى ذهنية واتجاهات سلوكية هي في أساس تغير الاسرة وبأوجهها المتعددة .

ان فلسفة الطب ، كما فلسفة تنظيم النسل وتحديده ، تنتمي الى نظرة لا تعتبر الطبيعة او الحياة نظاماً ينبغي احترامه في كليته بل هي معطيات يمكن الفصل بين عناصرها والفعل فيها عن طريق التقنية . ولقد أحدثت الاكتشافات العلمية سلسلة طويلة من التطبيقات الطبية العملية لان البنى الذهنية التي رافقت نشأة الرأسمالية أقامت الانفصال بين صحة الجسم وبين الظواهر السحرية التي رافقتها لآلاف السنين . وكذلك الامر بالنسبة لتنظيم النسل الذي يفترض انتشاره اقامة الانفصال بين الجنس والتناسل . وفي الحالتين كان ينبغي الاعتراف بفعالية التقنية في ميدان التأثير عى الحياة والفعل فيها ، إما بإطالة أمدها (تطور الطب) وإما بتنظيم توسعها (الحد من الولادات) .

ب- الصعيد المجهري الجزئي

على هذا الصعيد ، يشكل تنظيم النسل قضية نظرية قائمة بذاتها . وفي اطارها فقط يمكن التفتيش عن عوامل ومتغيرات من نوع الثقافة والدخل والعمل والملكية . . . الخ . نستخدمها للاجابة على أسئلة من النوع التالي : ما هو السبب في انخفاض معدل الولادات الفرنسي بنسبة اكبر من تلك التي نواجهها في البلدان الاوروبية الاخرى؟ كيف نفسر التفاوت في معدلات الخصوبة حسب الفئات الاجتماعية؟ وحسب المناطق الجغرافية؟ وحسب الانتماءات الدينية؟ وحسب الدخل والثقافة . . الخ؟ .

ونحن حين نقول ، في اجابتنا على هذه الاسئلة ، بان السبب يعود الى انتشار أكثر سعة لتنظيم النسل نكون نجد التفسير في شروط الفئة المجتمعية وفي شروط الوسط المجتمعي المحلي .

وعلى هذا الصعيد ، فقط ، تواجه المجتمعات الرأسمالية المحلية ، ضمن المجتمع الرأسمالي الواحد ، تفاوتاً في أحجام أسرها مما ينتج تفاوتاً في معدل المواليد . وكل ذلك يحصل بالطبع داخل السياق العام والشامل لانخفاض الخصوبة الرأسمالية الغربية في الاوساط المجتمعية المحلية كافة .

ان وعي التمايز بين مستويات المعالجة يجعلنا نفهم واقعة تنظيم الاسرة وكأنها تركيب (Synthèse) لمحددات متنوعة ، كما يجعلنا نفهم افكاراً من نوع : التنظيم في الاسرة هو حصيلة كل المحددات وان الملموس التنظيمي الاسري يشتمل كل المحددات لانه يوحدها وان ظاهرة تنظيم الاسرة هي حصيلة مضمرة لتقاطع كل المحددات في الملموس .

ان كلامنا على تمايز المستويات في معالجة المسألة السكانية وقضية تنظيم الاسرة ، لم يكن اذن ، اكثر من عملية تفكيك ذهني لوحدة الكل . لذا يطرح السؤال حول طبيعة العلاقة بين المحددات التي يؤدي اليها هذا التفكيك . هل هي علاقة تتساوى فيها محددات الصعيد الشمولي العام ومحددات الصعيد المجهري الجزئي وتتماثل؟ .

لقد برزت ، عبر المعالجة على الصعيد الشمولي ، فكرة الروابط الضرورية (Rapports necessaires) كأساس للمحددات المجتمعية الاخرى ، فهي التي تحيط بخصوصية النموذج الرأسمالي الغربي البنيوية . كما بدت مستويات التحديد كلها مُحدَّدة بالروابط الضرورية .

كذلك الامر ، ليست العلاقة بين الوقائع المجتمعية الملموسة (الوسط المجتمعي المحلي والفئة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية . . الخ) والروابط الضرورية (التراكم الرأسمالي والذهنية الرأسمالية) علاقة مباشرة وميكانيكية . انها علاقة تتم عبر محددات عديدة وعلى مستويات متمايزة . وبهذا المعنى ، يمكن لمحددات معينة (determinants) على مستوى من مستويات المعالجة (الثقافة ، الدين ، الدخل ، العمل . . الخ) ان تشكل ظواهر(phénomènes) على مستوى آخر تتطلب التحديد بدورها ، وبهذا المعنى ايضاً ، تخترق روابط الصعيد الشمولي العام الضرورية مستويات الواقع المجتمعي كافة وتوجه الرؤية ، على الصعيد الجهري الجزئي أي على صعيد الملموس المجتمعي المحلي ، باتجاه محددات معينة دون غيرها .

ضمن هذه الشروط فقط ، يتفلت الفهم والتفسير من أسر المنهج المالتوسي كما يتفلت من مواجهات وهمية تتخذ طابع التراشق النظري بين العوامل والمتغيرات في حين انها تدور جميعها في داخل الحقل المنهجي المالتوسي ذاته .

ان الفارق كبير جداً بين معالجة تعي فكرة تمايز مستويات الدراسة وتعي ايضاً تعدد متطلبات الفهم والتفسير وتنوعها ومعالجة أخرى غريبة عن هذا الوعي لا تجد أمامها سوى الاحصاءات والمعدلات والنسب كي تجعل المتغير اوالعامل الذي توصلت اليه يقوم على ركيزة تتوهمها صلبة .

القسم الثاني

حول اعادة إنتاج المسألة السكانية وتنظيم الأسرة في المجتمعات العربية

كيف نعيد إنتاج مفهوم تنظيم الاسرة في دراستنا لمجتمعاتنا المحلية؟ وما هي الإشكاليات النظرية الجديدة الناتجة عن عملية إعادة الانتاج هذه؟ وهل تتماثل الاسرة العربية مع تلك الواردة في المفهوم؟ وكيف ينعكس التمايز والاختلاف في مفهوم تنظيم الاسرة بالذات؟ وما هي حدود وإمكانية نقل قضية تنظيم الاسرة الى بلادنا؟ وما هو موقع مشروع تنظيم الاسرة فيها؟ وأين تكمن فاعليته النسبية؟ ولماذا يجابه المشروع عقبات عديدة ومتنوعة؟ ولماذا المواجهة المحلية الدائرة حوله؟ وما هو الفارق بين القضية والمشروع؟ وهل يمكن التفلت من المزالق العديدة التي يقع أصحاب المشروع فيها؟ وما هي مسؤوليتهم في خلق العقبات التي يواجهها مشروعهم؟ وهل بالامكان تجنبها؟ وكيف؟ .

يسعى القسم الثاني الى بلورة إجابات وافية ومقنعة على أسئلة مهمة من هذا النوع . وهو في سعيه هذا يتنقل بين الفصول التالية :

الفصل الاول : العقبات المعرفية واحتجاب واقع البلدان العربية عن الدراسة الفعلية رغم ادعاء الكلام عليه .

الفصل الثاني : المعالجة المحلية الشائعة للمسألة السكانية وتنظيم الاسرة في البلدان العربية .

الفصل الثالث : اعادة انتاج المسألة السكانية وتنظيم الاسرة في البلدان العربية .

العقبات المعرفية واحتجاب واقع البلدان العربية عن الدراسة الفعلية رغم ادعاء الكلام عليه

انها العقبات المعرفية التي تحول دون إعادة إنتاج المسألة السكانية ومفهوم تنظيم الاسرة في الفكر العربي . واذا كان توضيحها وإلقاء الأضواء عليها يتم ، في البحث ، من منظار موضوع معين بالذات هو القضايا السكانية العربية وقضايا تنظيم الأسرة العربية فان تلك العقبات لا تختص ، بالتأكيد ، بميدان واحد من ميادين اهتمامات الباحثين والمفكرين العرب .

وتدور معالجة هذه العقبات المعرفية على نقاش كتابات تستثير نقاشاً وتفرضه . وفي هذا السياق ، يتم تخطي التنوع والتعدد في النصوص الى النمذجة والتصنيف :

+ اتجاه أول يرتكز على خلفية فكرية محددة ويدعو الى اعتماد تنظيم الاسرة فكرة وتطبيقاً وأسلوب حياة أسرية وينشط في وضع الخطط والبرامج والمشاريع .

+ اتجاه ثان يخوض مواجهة فكرية مع قضية تنظيم الاسرة ويجابهها كمشروع ينطوي على توجهات ضمنية تطمس وتحجب ، في رأيه ، المشكلات الاساسية لمجتمعاتنا العربية .

ونشير منذ البداية الى أن النقاش الوارد في الصفحات التالية ينطلق من

فرضية رئيسة تضع الاتجاهين في سلة نظرية ومنهجية واحدة . ولهذا السبب ، سيتخذ عرضهما طابع التركيز على المزالق المشتركة التي يقعان فيها وذلك على الرغم مما يبدو بينهما ، للوهلة الاولى ، من تناقض ومواجهة ظاهرية .

العقبة المعرفية الاولى

عدم وعي فكرة إعادة انتاج المفهوم

تحت هذا العنوان ، يرتسم سياق محدد في التعاطي مع المفاهيم ، ومن بينها مفهوم تنظيم الاسرة . وينطلق هذا السياق من الوحدة النظرية لكل مفهوم . وتتمثل تلك الوحدة النظرية في استحالة التمييز بين :

أ- ما يتخطى في المفهوم الشروط البنيوية المجتمعية التاريخية الخاصة أي ما يعود فيه الى المعرفة البشرية بشكل عام (ما نسميه النظري في المفهوم) .

يدلنا النظري اذاً على المعنى المبدئي العام للمفهوم ، أي على محتواه الذي يدخل في تكوين المعرفة .

* « للمفاهيم مفاعيل رجعية . لذا يجب الا يُنظر اليها من وجهة تاريخية مجتمعية محض . فهي وان كانت وليدة التاريخ والعلاقات المجتمعية فإن فيها معنى مبدئياً يدخل في تكوين المعرفة . ولم يقتض ظهور مفهوم العمل الاجتماعي تقسيماً دقيقاً للعمل فحسب ، بل ومجتمعاً يملك فيه الفرد التنقل من عمل الى آخر . ولكن ، بعد تركيز هذا المفهوم ، استطعنا ان نكشف بواسطته أسس المجتمعات القديمة وهي تقسيم العمل والآلات والتكنيك وما يرتبط بها من علاقات مجتمعية »[1] .

ب- ما لا يتخطى في المفهوم البنى المجتمعية التي أنتجته والمرحلة التاريخية التي حصل انتاجه خلالها (ما نسميه الاجرائي في المفهوم) .

---

(١) عبدالله ابراهيم - المسألة السكانية وبنية المجال العربي - معهد الانماء العربي - سلسلة دراسات المجال العربي - بيروت - ١٩٩١ - ص ٢٦ .

حسب هذا التحديد ، واذا كان النظري في المفهوم يتخطى الشروط البنيوية التاريخية الخاصة فإن الإجرائي يحمل على الدوام اشكاليات تنبع من البنى المجتمعية الاصلية التي يتم بحثها ومن المرحلة التاريخية التي يتم العمل ضمنها . وبهذا المعنى ، ليس التجريد نتاجاً فكرياً نظرياً محضاً ، بل فيه مضمون تاريخي أي مضمون المعطيات التي جعلت ظهوره ممكناً وضرورياً .

ولكن ، على الرغم من كل المعالجة الاكاديمية التي تميز بين النظري والإجرائي في المفهوم ، إلا انهما يشكلان في الحقيقة وجهاً واحداً ومفهوماً واحداً لا يمكن تجزئته بأي شكل من الاشكال ، فالمفهوم لا يقدم الإجرائي على حدة والنظري على حدة .

واذا كان من المستحيل التمييز والفصل بين ما يعود في المفهوم الى البنى المجتمعية التي أنتجته ، وما يعود فيه الى المعرفة البشرية بشكل عام ، فانه من الضروري ، ومن المطلوب بإلحاح شديد وعي أهمية التمييز من ناحية ووعي استحالة التمييز من ناحية ثانية . والسبب في الحاجة الماسة الى هذا الوعي المزدوج انه هو الذي يرسم وجهة التعاطي مع المفاهيم (ومن بينها مفهوم تنظيم الاسرة) .

* يؤدي وعي أهمية التمييز الى دراسة المفهوم في العمق وفهمه ضمن بناه المجتمعية الاصلية التي أنتجته وذلك كي نقترب قدر الامكان من تمييز بين الوجهين ومن فصلٍ بينهما لا نستطيع بلوغه بالتأكيد لانه مستحيل .

* يؤدي وعي استحالة التمييز الى النزول بالمفهوم الى أرض واقعنا المجتمعي العربي واستخدامه كأداة في انتاج معرفتنا بهذا الواقع . ولا يمكن رفض هذا النزول وهذا الاستخدام أو احاطته بأي علامة استفهام فهو ضروري ولا مفر منه . ولو كان المفهوم يقدم الإجرائي فيه على حدة ، والنظري فيه على حدة ، أي لو كان ممكناً التمييز بين النظري والإجرائي في المفهوم ، لأهملنا الإجرائي وتركناه ووضعناه جانباً ونزلنا الى أرض واقعنا المجتمعي العربي بالنظري فقط .

إن وحدة المفهوم ووعي استحالة التمييز هما اللذان يفرضان هذا النزول وهذا الاستخدام .

وبما ان المفهوم قد أنتج في واقع مجتمعي آخر وبُنى مجتمعية أخرى ومرحلة تاريخية مختلفة فإن واقعنا المجتمعي لا بد وأن يواجه النزول بالمفهوم واستخدامه بسلسلة من الاسئلة النظرية والإشكاليات تتمايز أو تتعارض أو تختلف عن الأسئلة والإشكاليات التي يتضمنها المفهوم بالاصل . وفي مجال التفتيش عن اجابات على هذه الاسئلة وعن الاشكاليات الجديدة تتعدد الاحتمالات وتختلف : تغيير المفهوم – اعطاؤه اسماً جديداً – تغيير مضمونه – التغيير في مضمونه – اغناؤه . . الخ .

ويمكن تلخيص هذا المسار في التعاطي مع المفاهيم عن طريق رفع شعار «إعادة إنتاج المفاهيم» . وينبغي عدم التخوّف من رفع هذا الشعار لأنه يعني ببساطة كلية ان كل مفهوم بدراسته يُعاد إنتاجه ، وأن المفاهيم ليست نهائية أو مطلقة ، بل هي في حالة دائمة من التشكل والتحوّل والبناء .

يُفْتَرَض ان يتحول السؤال المنهجي ، إذن ، من « هل تصلح هذه المفاهيم لدراسة مجتمعاتنا العربية ؟ » الى « كيف نعيد انتاج المفاهيم في دراستنا لمجتمعاتنا العربية؟» . ولكن ، عند محاولتنا تقديم إجابة وافية جديرة ، تتوضح وتبرز استحالة التمييز بين ما يعود في المفهوم الى المعرفة بشكل عام وما يعود فيه الى البنى المجتمعية المحلية التي أنتجته . ولهذا السبب ، نحن نستبدل تعبير «التمييز بين وجهي المفهوم» بتعبير « وعي التمييز بين وجهي المفهوم» بمعنى ان الذي يحدد النجاح في استخدام المسألة هو درجة تشكل الباحث وقدرته على الجمع بين ضرورة التمييز من ناحية واستحالة التمييز من ناحية ثانية . ولا يمكن لهذا الجمع ان يتم الا اذا كان الباحث على درجة عالية من الوعي تتيح له الوصول الى المفاهيم ضمن بناها الأصلية . ولا يعني فهمها ضمن بناها الأصلية اعتبارها مفاهيم غربية وانما المقصود فهمها في العمق كي يكون ممكناً اعادة إنتاجها في مجتمعاتنا العربية .

كيف ينعكس عدم وعي فكرة التمييز بين وجهي المفهوم في واقع الأبحاث العربية؟

* يخلط العديد من الباحثين بين «النظري» و «الإجرائي» فيقتصر استخدام المفاهيم عندهم على حدودها الطبيعية ، أي على هوية البنى المجتمعية التي أنتجتها . وعلى هذا الأساس ، تتم ادانة كل المفاهيم الغربية ، ومن ضمنها مفهوم تنظيم الاسرة ، ويرتفع الصوت بضرورة انتاج مفاهيمنا الخاصة .

* كذلك الأمر ، لعدم وعي التمييز ذاته ، يطبق باحثون آخرون مفهوم تنظيم الاسرة دون وعي الاشكاليات الخاصة التي يحويها والتي تعود الى البنى المجتمعية الرأسمالية الغربية .

ولا تقف مفاعيل هذا الخلط عند حدود عدد من الأبحاث ، بل ان حيّزاً كبيراً من النقاش المحلي الدائر حول المسألة السكانية ومفهوم تنظيم الاسرة يقع أسيراً لنظرة ترى الخيارات المتاحة على الوجه التالي : الإقتراض المفهومي من الغرب او العودة الى الأصول المأثورة . وفي الحالتين ، تتحدد إمكانية أو استحالة استخدام أي مفهوم على أساس هوية البنى المجتمعية التي أنتجته (بالسلب كان هذا التحديد أو بالايجاب) ولا يضيف الى المعالجة شيئاً جديداً كل الكلام السائد بدوره عن ضرورة التوفيق بين المصدرين لأن النظرة المنهجية السابقة نفسها تبقى تحكم هذا الكلام دون تبديل يذكر .

ويستتبع وعي التمييز بين وجهي المفهوم ، الذي تقوم عليه فكرة إعادة انتاج المفاهيم وعي تمييز من نوع مختلف . انه وعي التمييز بين معنيين تتضمنهما فكرة اعادة انتاج المفهوم ذاتها :

المعنى الاول : تُنْجَز عملية إعادة انتاج المفهوم ويتكرر انجازها في كل لحظة من لحظات استخدام المفهوم لانتاج المعرفة بالعالم المجتمعي . ففي كل مرة يُسْتَخْدَم المفهوم فيها ، تتجدد عملية اعادة انتاجه . وفي هذه الحالة ، يؤشر تراكم الدراسات والأبحاث على ان المفاهيم ليست نهائية او مطلقة ، بل هي في حالة دائمة من التشكل والتحول والبناء . وبهذا المعنى ، عندما نشير الى ان مفهوم تنظيم الاسرة ينتمي الى البنى المجتمعية الرأسمالية الغربية نكون نشير في الوقت ذاته الى أن عملية اعادة انتاجه في المجتمعات الرأسمالية الغربية ، التي أنتجته

بالاصل ، مستمرة باستمرار انتمائه هذا . واذا كنا ، في الفصل الأول من البحث ، سعينا الى الاحاطة بمفهوم تنظيم الاسرة في اللحظة التاريخية الرأسمالية الغربية الأولى لانتاجه ، فيمكن ، في فصل آخر أو في كتاب آخر أوبحث آخر ، التفتيش عن عملية اعادة انتاج المفهوم المستمرة في كل لحظة تاريخية رأسمالية غربية لاحقة .

المعنى الثاني : يكون في عملية اعادة انتاج المفهوم المردود النظري لنقل المفهوم واستخدامه في واقع مجتمعي آخر غير الواقع الذي أنتجه . وبهذا المعنى ، يتضمن تعبير اعادة انتاج المفهوم فكرة انتاجه من جديد عن طريق انتاج اشكاليات جديدة وأسئلة وإجابات جديدة تختلف عن الاسئلة والاجابات والاشكاليات التي يتضمنها المفهوم في الاصل . ويتراوح هذا المردود النظري بين تغيير المفهوم واستبداله بمفهوم آخر أو اعطائه اسماً جديداً أو تغيير مضمونه أو التغيير في مضمونه أو اغنائه . . . الخ .

ما هو موقع الفصل الحالي بين المعنيين المتضمنين في فكرة إعادة انتاج المفهوم ؟ وفي أي اتجاه يذهب استخدام تعبير اعادة انتاج المفهوم الوارد في العنوان؟ وكيف تتم اعادة انتاج المسألة السكانية وتنظيم الاسرة في البحث؟ وما هو واقع عملية اعادة انتاج المسألة السكانية وتنظيم الاسرة في الفكرالعربي؟ هل هو واقع يتماثل مع واقع المفهوم الذي ينتمي بالاصل الى البنى الرأسمالية الغربية والذي تمت عملية اعادة انتاجه في المجتمعات العربية ويُعاد إنتاجه ، في اللحظة الفكرية العربية الراهنة ، من جديد؟ .

حسب طبيعة الاجابة على هذه الاسئلة ترتسم وجهة البحث في التعاطي مع العنوان ويتحدد مضمون المعالجة فيه . وللوهلة الأولى ، يَنْتُجُ عن القاء نظرة سريعة على النتاج الفكري العربي حول المسألة السكانية وتنظيم الاسرة في البلدان العربية انطباع أولي بديهي يقف عند حدود الفهم التقني لعملية اعادة انتاج المفهوم ويرتكز على ملاحظة العدد الكبير من الكتب والابحاث والدراسات والمجلات المتخصصة : إن مجرد وجود الكتب باللغة العربية التي تعالج المسألة

السكانية وتنظيم الاسرة يخلق عندنا انطباعاً بأن مفهوم تنظيم الاسرة يَشْهَد ، في اللحظة الفكرية المحلية الراهنة ، عملية اعادة انتاجه الدائمة والمستمرة بعد ان أُنْجِزَتْ ، في السابق التاريخي لمجتمعاتنا العربية ، عملية اعادة انتاجه الأولى وتَوَضَّحَ المردود النظري لهذه العملية وتم انتاج الاشكاليات النظرية الجديدة وقُدِّمَت الاجابات المطلوبة على الاسئلة النظرية التي يطرحها نقل مفهوم تنظيم الاسرة الى واقعنا العربي .

هل هذا الانطباع صحيح؟ واذا كان الانطباع صحيحاً ، فما هي الحدود الممكنة لمشاركتنا في عملية اعادة الانتاج الفكرية للمسألة السكانية وتنظيم الاسرة في مجتمعاتنا العربية؟ .

في حال كان الانطباع صحيحاً فإن أقصى ما يمكن ان تصل اليه مساهمة باحث فرد هو إعادة انتاج تفصيل محدد من المسألة ومن المفهوم . أما ادعاء اعادة انتاج القضية بكاملها فتحمل تعبيراً واضحاً على نوع من العمل الحرفي يتطلب من كل باحث فرد امتلاك مفاتيح معرفية جاهزة (هو لا يمتلكها بالتأكيد ونحن لا ندعي امتلاكها ايضاً) تفتح كل الابواب وتحل كل المشاكل والاشكاليات !! .

ولكن ، عند الاطلاع على المضمون الفعلي للكتب والدراسات والمقالات والابحاث باللغة العربية ، سرعان ما يزول الانطباع السابق ويترك مكانه لانطباعات من نوع آخر تصدر عن تَكَشُّف حقيقة المعالجة السائدة للمسألة السكانية وتنظيم الاسرة في الفكر العربي وتقوم على فرضية ترى في النتاج الفكري العربي حول المسألة السكانية وتنظيم الاسرة احتجاباً مزدوجاً :

* احتجاب مفهوم تنظيم الاسرة عن المعرفة العربية به وبقضاياه .

* احتجاب واقع البلدان العربية عن الدراسة الفعلية رغم ادعاء الكلام عليه .

انه احتجاب مزدوج اذن ، الذي يعاني منه الفكر العربي . واذا كانت هذه الفرضية صحيحة ، فإن عدد الامكانيات المتاحة ، أمامنا ، للمشاركة في عملية اعادة الانتاج ضئيل جداً . فنحن لا نستطيع ان نأخذ على عاتقنا اعادة انتاج

تفصيل محدد لان القضية بكاملها ، التي ينتمي هذا التفصيل اليها ، تقع خارج حقل اعادة انتاجها . ونحن لا نستطيع كذلك ادعاء اعادة انتاج القضية بكاملها لان اعادة انتاج من هذا النمط تقوم على تراكم ضخم من الكتب والأبحاث والدراسات يقدم الأسئلة النظرية العديدة والمتنوعة التي يواجه واقع البلدان العربية الملموس بها كل عملية نزول اليه بمفهوم أُنْتِجَ في واقع ملموس آخر .

ما هي الامكانية المتاحة اذن؟ انها امكانية وحيدة تنتهي الى اعادة انتاج اشكاليات نظرية جديدة تقترب قدر الامكان من منطق البناءات المجتمعية العربية .

ضمن هذه الشروط ، يطرح القسم الثاني على نفسه مهمة انجاز المتطلبات البحثية التالية :

* التوقف مطولاً عند مرحلة تفحص الكتابات والابحاث والدراسات المنجزة ومحاولة الافادة منها الى أقصى حد عن طريق تخطي التنوع والتعدد الى النمذجة والتصنيف .

* وضع النموذج او النماذج التي يتم التوصل اليها عند معالجة كل قضية في مواجهة نوعين من التساؤلات : تساؤلات تدور ضمن النموذج وتساؤلات تدور حول النموذج نفسه .

* الكشف عن العقبات المعرفية التي تحول دون عملية اعادة الانتاج الفكرية العربية للمسألة السكانية وتنظيم الاسرة .

* انتاج الاشكاليات النظرية الجديدة وإعلانها .

* البحث عن مؤشرات واقعية ملموسة تثبت جدارة الاشكالية التي اعيد انتاجها في أن تكون اشكالية .

العقبة المعرفية الثانية

طغيان الايديولوجيا على النظر

يتشكّل الاساس النظري الذي يقوم عليه مفهوم الاسرة كمؤسسة اجتماعية من المعايير العامة ومن الأنماط الثقافية والقيم التابعة لكل معيار على حدة . إن الانتماء الى الاسرة عند هذا المستوى هو انتماء الى صورة أو فكرة عامة مجردة تحوي أنظمة المعايير والقيم المُوَجِّهة لعملية الانخراط والانصهار المجتمعي .

« الاجارة ، الزواج ، التربية ، الطب . . الخ . . . كل هذه المعايير العامة تحمل اسم المؤسسة الاجتماعية ، اضافة الى القيم والأنماط السلوكية المرتبطة بها . وهكذا ، فان الاجارة توحي بأفكار وقيم المهنة ، المصنع ، المكتب ، الاضراب ، النقابة . . . بينما توحي الاسرة بأفكار الزواج ، الملكية الخاصة ، الارث ، الحضانة ، التدبير المنزلي ، التربية . . الخ»[٢] .

تردنا هذه اللحظة النظرية ، اذن ، الى القيم والانماط الثقافية والأشكال الايديولوجية المغروسة في الذهن وفي الممارسة المجتمعية ، والتي تحاول الايديولوجية السائدة ان تصورها عالمية ، عقلانية ، طبيعية ، بديهية ، لا يمكن المس بها بأي شكل من الاشكال .

ما هو دور هذه الافكار والقيم والثقافة الاسرية المؤسسية؟ . إنه الدور التالي :

* تأمين استمرار الاسرة وتجددها وتأمين عدم المس بها بأي شكل من الاشكال ، وتبريرها وتبرير وجودها وتبرير استمرارها في الوجود .

* تحاول هذه الافكار والقيم والأنماط الثقافية ان تقدم الاسرة وكأنها تنظيم مجتمعي عالمي – طبيعي – بديهي .

* تقدم الاسرة نفسها ، عن طريق الافكار والقيم والثقافة الاسرية ، على صورة مثال أو نموذج مجرد أو صورة مجردة أو فكرة عامة مجردة .

---

(٢) LOURAN, R- L'Analyse Institutionnelle - éd, Minuit - Paris, 1970. P. 12.

* تخرج الاسرة ، بواسطة الافكار والقيم الاسرية ، من الشروط المجتمعية المحلية التي تتوجد فيها ، وتقدم نفسها كنموذج عالمي عن طريق تقديم نفسها كتنظيم بديهي لا تساؤلات حوله .

واذا كانت لحظة الايديولوجية موجودة في كل نمط مؤسسي من أنماط الاسرة المنتشرة في العالم ، فان طغيان الايديولوجية على النظر يتخذ ، في الفكر العربي العربي السائد ، وجهتين مختلفتين تجمعهما نظرة مشتركة ذات طبيعة ايديولوجية واحدة .

أ- الوقوع في أسر اللحظة الايديولوجية الاسرية الغربية

لقد أصبح تنظيم الاسرة وتحديد النسل والمباعدة بين حمل وآخر في المجتمعات الرأسمالية الغربية الصناعية من البديهيات فانخرط في بنية أسرية تحوي نظاماً من الأفكار والقيم والأنماط الثقافية المغروسة في الذهن وفي الممارسة المجتمعية ، تعمل جاهدة على تقديم الشكل التنظيمي الأسري الغربي وكأنه تنظيم عالمي ، عقلاني ، طبيعي ، بديهي . وكل ذلك يحصل عن طريق تقديم الأسرة الغربية نفسها على صورة مثال أو نموذج مجرد أو فكرة عامة مجردة تقع خارج الشروط المجتمعية البنيوية التي أنتجتها والتي تتوجد فيها .

واذا كان التنظيم في الاسرة الغربية ، كما التنظيم في كل أسرة غيرها ، هو الذي يسمح باتخاذها موضوعاً للمعرفة والنظر اليها وحدة تنظيمية تقوم باداء وظائف محددة وتشكل عالماً متمايزاً عن عوالم أسرية أخرى ، تملك بدورها تنظيمات مغايرة في مجتمعات مختلفة ، فان استخراج الوجه التنظيمي الاسري من الممارسة الاسرية المجتمعية الغربية والجمود عنده وعزله نظرياً ومنهجياً يؤدي بالضرورة الى اعتباره عقلانياً ، وضعياً ، موضوعياً . وكل ذلك يحصل على حساب حركة الواقع الفعلية . كيف؟ .

يبدأ المضمون الايديولوجي للأسرة الغربية ، كما اللغة الايديولوجية الخاصة بها ، بالتشديد على عالمية مفهوم الاسرة ، أي شمول الحياة الأسرية العالم كله ،

ليعمل فيما بعد على تقديم الشكل التنظيمي الأسري الرأسمالي الغربي على انه شكل تنظيمي عالمي .

وهكذا تحل عالمية تنظيم الاسرة الغربية محل عالمية الاسرة ذاتها . وعلى هذا الاساس يتم الخلط النظري والمنهجي بين قواعد تنظيمية أسرية خاصة (تنظيم الاسرة الغربي) وبين المعايير المجتمعية العامة (الحياة الاسرية وشمولها العالم بأسره) . فتكتسب الاسرة الغربية ، والحالة هذه ، محتوى يقطع مع التاريخ ويتخطى القدرة والمبادرة البشرية .

تغيب اذن ، عبر عقلنة الشكل التنظيمي للأسرة الغربية الرأسمالية في صورة البداهة الوصفية ، الحاجة المنهجية الى تحليل الاسرة الغربية في سياق مسارها التاريخي ، كما يغيب المسار التاريخي الخاص بالأسرة العربية حيث ينبغي البحث في تجدد القواعد التنظيمية الأسرية .

ويقع الفكر العربي السائد في الفخ الايديولوجي المنصوب له .

فهو ينطلق ، من ناحية أولى ، وفي ذهنه صورة وحيدة ممكنة للشكل التنظيمي الأسري هي بالتحديد صورة تنظيم الأسرة كما أنتجت تاريخياً في المجتمعات الرأسمالية الغربية . وعلى أساس وحدانية هذا التصور يتم تفريغ الاسرة في المجتمع الرأسمالي من بناها الاصلية فتتحول الى شكل تنظيمي يمكن ان يتوجد في كل المجتمعات .

وهو يقرر ، من ناحية ثانية ، دون ان يستوقفه الامر ، عدم وجود التنظيم الاسري في مجتمعاتنا . فالاسرة العربية ، بالنسبة اليه ، موجودة ولكن تنظيمها غائب ، في حين لا بد وأن يؤدي التفلت من أسر اللغة الايديولوجية للاسرة الغربية الى تلمّس نمط آخر من التنظيم الاسري في مجتمعاتنا العربية ، أي بنية تنظيمية أسرية عربية خاصة ينبغي دراستها والتركيز عليها .

ومن هذه الزاوية ، وبسبب وقوعه في الفخ الايديولوجي المنصوب له ، نفهم ، في الفكر العربي ، وجود الافكار التالية : (٣)

---

(٢) هذه الافكار مستقاة من التقارير والمنشورات الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية وبجمعيات تنظيم الأسرة العربية .

* «ان دور مشروع جمعية تنظيم الاسرة يتمثل في العمل على إدخال التنظيم الى العديد من الاسر العربية في الاوساط الاجتماعية المختلفة » .

* « اذا لم تسع الاسرة الى التنظيم ، فان التنظيم يسعى الى الأسرة» .

* «تنظيم الاسرة ظاهرة من ظواهر عالمنا المعاصر » .

* « يتعلق مشروع تنظيم الاسرة بالتمهيد لبناء الاسرة بناءً سليماً وبتنظيمها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وصحياً وتنظيم العلاقات الزوجية بين الاولاد والوالدين وبين ذوي القرابة والارحام في كثير من الاحوال » .

* «ان القيود قائمة وشعوب هذه البلدان محرومة من حقها في تنظيم الاسرة إما عمداً وإما إهمالاً » .

* « تحُدّ بعض الحكومات من الحصول على المعلومات الخاصة بتنظيم الاسرة لأسباب سياسية وديموغرافية أو دينية أو مالية» .

* « ان الهدف من تنظيم الاسرة هو عقلنة الانجاب أي وضعه في إطار سيطرة الانسان ووعيه وإرادته وتخطيطه » .

* « ان تنظيم الاسرة هو مجموعة المعالجات الصحية ، الاقتصادية ، التربوية ، المجتمعية الهادفة الى تحقيق التوازن في إطار الاسرة من جوانبها كافة » .

ما هو المنطق في رؤية الامور الذي يحكم هذا النمط من الافكار الشائعة ويوجهه؟

– عندما يتحدد الهدف بإدخال التنظيم الى الاسرة العربية فيعني ذلك ان الاسرة التي يفترض تنظيمها غير منظمة في الأصل .

– وعندما يُعتَبَر تنظيم الاسرة بين ظواهر العالم المعاصر ، فيعني ذلك عدم وجوده من قبل .

– وعندما يتضمن تنظيم الاسرة العربية بناءها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وصحياً يتحول الهدف من مشروع تنظيم الاسرة الى نقل بنية أسرية بكاملها اليها وليس وجهاً تنظيمياً أسرياً محدداً .

- وعندما تكون الشعوب العربية محرومة من حق تنظيم الاسرة فيعني ذلك افتقادها التنظيم الاسري وعدم حضوره فيها .

- وعندما تحد الحكومات من الحصول على المعلومات الضرورية حول تنظيم الاسرة ، يقع التنظيم خارج الاسرة العربية وليس داخلها .

- وعندما يكون الهدف من تنظيم الاسرة العربية عقلنة السلوك ، لا يعود الامر يختص بتغيير وجه تنظيمي محدد منها وانما بتغيير بنية الاسرة ككل .

يتضح من هذه الافكار الشائعة انها تقع في منزلق ايديولوجي يتوهم ادخال التنظيم الى أسرة عربية غير منظمة بالاصل أو نقل بنية تنظيمية أسرية اليها أو نقل بنية أسرية بكاملها . فما هي سلبيات هذا النوع من التوجهات ؟ وما هي مفاعيله في مشروع اعادة انتاج مفهوم تنظيم الاسرة ذاته؟ .

ان القضية ليست شكلية على الاطلاق ، فعلى أساسها تتحدد الوجهة التي يسلكها مشروع تنظيم الاسرة في مجتمعاتنا العربية ، والشرط الضروري لنجاح مشروع كهذا هو التفلت من أسر الخطاب الايديولوجي الخاص بالاسرة الرأسمالية الغربية وضرورة النظر الى التنظيم في الاسرة العربية على الوجه التالي : لا يستقل عدد الاولاد الكبير أو عدم المباعدة بين حمل وآخر أو الانجاب قبل الاوان عن الاوجه التنظيمية الأسرية العربية الاخرى . وهو يكتسب معناه من بنية أسرية عربية خاصة . وفي ضوء هذا الواقع ، يقوم مشروع تنظيم الاسرة على تغيير وجه محدد فقط من أوجه الاسرة العربية التنظيمية ، كما يقوم على استبدال بعض القواعد التنظيمية فقط بقواعد أخرى . وهو لا يقوم ، بأي شكل من الأشكال ، على توهّم نقل التنظيم الى أسرة عربية غير منظمة أو نقل بنية تنظيمية الى الأسرة العربية أو نقل أسرة بكاملها واستبدال الاسرة العربية بها .

وهذه قضية منهجية هامة ينبغي وعيها لان الامور حين تلتبس على مشروع تنظيم الاسرة فيتصور امكان انتقال بنية أسرية من مجتمع الى آخر يكون يواجه الإستحالة التي يخلقها بنفسه .

اما التفلت من المازق الايديولوجي الذي ترسمه الاسرة الغربية الرأسمالية فَيَفْتَرِض تقديم اجابات ملموسة على نوع آخر من الاسئلة :

كيف يحصل نقل القواعد المتعلقة بالحمل والانجاب ؟ وما هي شروط انخراطها وتكيفها وانسجامها البنيوي مع البنية الأسرية التنظيمية العربية القائمة؟ وما هو الشكل التنظيمي المميز الذي ستتخذه في البنية الاسرية لبلداننا؟ . ومن هي الفئات الاجتماعية والجماعات المحضرة أكثر من غيرها لتبنّي هذه القواعد وممارستها؟ وما هي المتغيرات المجتمعية المرتبطة بالوسط المحلي التي ينبغي التركيز عليها؟ والى أي حد في هذا الوسط أو ذاك تندفع الامور؟ وهل تشكل وسائل منع الحمل في هذه المنطقة أو تلك ، المدخل الصالح لتنظيم الاسرة العربية؟ .

في الحقيقة ، يجدر بمشروع تنظيم الاسرة أن يختار ، بوضوح بين أحد التوجهين التاليين :

* الدعوة الى تحديد الولادات وتنظيم النسل والمباعدة بين حمل وآخر مع خلفية فكرية تنتمي الى البنية التنظيمية الرأسمالية الغربية واعتماد كل ما يرافقها من تبريرات نظرية مستقاة من عالم العقلنة والعقلانية والحساب والتوقع . وفي هذه الحالة ، يبقى مشروع نظيم الاسرة أسيراً لطغيان ايديولوجية الاسرة الغربية على نظرته ، ويبقى واقع البلدان العربية محتجباً ، بالتالي ، عن الدراسة الفعلية رغم ادعاء الكلام عليه .

* الدعوة الى تحديد الولادات وتنظيم النسل مع خلفية فكرية تدرس البنية التنظيمية الاسرية العربية وتفتش ضمنها عن نمط من التبريرات النظرية يتكيف مع هذه البنية وينسجم معها ، ومع الوعي الكامل بان هذا الوجه ، الذي تتم الدعوة له ، سيتخذ أشكالاً تنظيمية ملموسة متميزة عن تلك الموجودة في الأسر الغربية .

وتجدر الاشارة أيضاً الى وجه آخر من أوجه الوقوع في أسر اللحظة الايديولوجية الاسرية الغربية . ويتمثل هذا الوجه في سيادة مفهوم «الاسرة العربية الحديثة» أو «الاسرة العربية النواتية» أو «النووية» . كيف يبدو ذلك في الفكر العربي ؟ .

ثمة كتابات تأخذ على عاتقها مهمة التفتيش عن مؤشرات ملموسة تؤكد على التماثل والتشابه بين المجتمعات في عالمنا المعاصر الحديث . فتفتش ، وهي ليست في حاجة الى التفتيش طويلاً ، وتجد مظاهر حديثة مشتركة في كل الامكنة وكل المجتمعات الراهنة . انها تواجه على سبيل المثال انتشاراً للتحضر ونمواً مفرطاً للمدن وتوسعاً في التعليم وامتداداً لشكل الاسرةالصغيرة الحجم واستخداماً أكبر للتكنولوجيا ، كما انها تجد المدرسة أينما كان والمصنع والمصرف والمؤسسات التجارية . . الخ .

كذلك الامر ، ثمة كتابات أخرى تأخذ على عاتقها مهمة التفتيش عن مؤشرات ملموسة تؤكد على الاختلاف بين المجتمعات في عالمنا المعاصر الحديث . فتفتش ، وهي ليست في حاجة ايضاً الى التفتيش طويلاً ، وتجد مظاهر متباينة بين الامكنة والمجتمعات الحالية .

والكتابة ، في الحالتين ، تكون ، منذ البدء ، قد رسمت حدودها ووضعت نفسها في مرتبة التفتيش عن السمات المجتمعية الظاهرة للعيان في الملموس .وهي تكون قد أخْرَجَت موضوعها ، وبوعي منها ، من دائرة الفارق النظري والمنهجي بين مقارنة تقوم على تشابه أو اختلاف الظواهر المجتمعية الملموسة والمقارنة كعملية معرفية واعية تملك بناء نظريا يسمح بالعمل على اشكال مجتمعية مختلفة .

لماذا الفارق بين نوعي المقارنة؟ لان التشابه الخارجي الملموس يُمْكن ان يَعكس اختلافاً بنيوياً كما التباين الخارجي الملموس قد يَعكِس تماثلاً بنيوياً بالَرغم من كل الظواهر .

في الحالتين اذن ، بالامكان التفتيش عن سمات التشابه وعن سمات الاختلاف وايجادها . والسبب في ذلك بسيط جداً ويتمثّل بحضور السمات الملموسة كافة في الوقت نفسه ، وحتى بالنسبة للمجتمع الواحد فان السمات المخالفة ، حين تكون شروط مخالفتها خاصة ، تُشكّل جزءاً من النموذج المجتمعي الواحد ولو بدا ان العكس هو الصحيح . وبهذا المعنى يأتي استخدام تعبير « لكل

قاعدة شواذها » ليشير الى قاعدة آخرى مفترضة تشمل الأصل اضافة الى الشذوذ عنه .

أما ردة الفعل النظرية والمنهجية الوحيدة المُمكنة والمُتاحة في مواجهة هذين النمطين من الكتابات فهي الطلب منهما ، ببساطة شديدة ، تغيير موضوع كتابتهما واستبدال مهمات بحثهما بمهمات بحث أخرى . والسجال ، في حال تقديم هذا الطلب ، لا يكون جدياً ولا مجدياً على الاطلاق ، فبين حقوق الكتابة ان تختار قضاياها وأن ترسم حدودها ، كما بين حقوقنا ان نساجلها في الموضوع الذي اختارته وداخل الحدود التي تكون رسمتها لقضايا هذا الموضوع .

ولكن ، في المقابل ، حين يحل مفهوم «الاسرة العربية الحديثة» أو مفهوم «الاسرة العربية النواتية» او مفهوم «الاسرة العربية النووية» محل «مظاهر الحداثة الاسرية العربية وظواهرها» يتغير موضوع الكتابة ويختلف عن نمط الموضوعات الأوَل ، وترتسم حدود مختلفة لقضايا موضوع آخر . وفي هذه الحالة ، ينتقل موضوع البحث ، من استخراج مظاهر الحياة الاسرية العربية الحديثة (التي يمكن ان تتوجد أينما كان وفي كل المجتمعات) الى التغير الاسري والى مسيرة أو مسار هذا التغير ووجهته ومنحاه والى الآليات والاواليات الدينامية (Processus) المنتجة للمظاهر الاسرية العربية الحديثة . وعند هذه النقطة ، ترتسم في الكتابة العربية وتتجسّم ، مخاطر اختزال «الاسرة العربية الحديثة» أو «الاسرة العربية النواتية» الى «الظواهر الحديثة في الاسرة العربية» والى «تقلص حجم الاسرة العربية» ، حيث يؤدي الخلط النظري والمنهجي ، بين لحظة معينة من الممارسة الأسرية ، هي لحظة اشكال الحياة الاسرية العربية الحديثة (التي تتوجد اينما كان وفي كل المجتمعات) وبين مفهوم «الاسرة العربية الحديثة» أو «الاسرة العربية النواتية» ، الى اتاحة المجال أمام المضمون التاريخي والبنيوي لنمط محدد في الاسر الحديثة هو نمط الاسرة الرأسمالي الغربي كي يقدم نفسه على صورة نموذج مجرد او فكرة عامة مجردة خارج الشروط التاريخية وخارج الاواليات (Processus) البنيوية الدينامية التي أنتجته .كيف ؟ .

يبدأ المحتوى الايديولوجي لمفهوم «الاسرة الغربية الحديثة» في المجتمع الرأسمالي ، كما اللغة الايديولوجية الخاصة به ، بالتشديد على عالمية المظاهر الاسرية الحديثة ، أي شمول هذه المظاهر العالم بأكمله ، ليعمل فيما بعد ، عن طريق الخلط بين «الاسرة الغربية الحديثة» في المجتمع الرأسمالي وبين «المظاهر الاسرية الحديثة» في العالم كله ، على تقديم مسيرة تاريخية بنيوية معينة لأسرة حديثة معينة (هي الاسرة الغربية في المجتمع الرأسمالي) على انها نموذج عالمي بديهي للأسرة الحديثة في العالم فتغيب الحاجة الى تحليل «الاسرة الغربية الحديثة» في سياق مسارها التاريخي الرأسمالي الغربي الاصلي ، كما تغيب «الاسرة العربية الحديثة» عن المسار التاريخي الخاص بالواقع العربي حيث ينبغي البحث في وجود المظاهر الاسرية العربية الحديثة وفي تجددها وطبيعتها الخاصة .

على هذا الاساس ، تجتمع الجهود الايديولوجية لمفهوم «الاسرة العربية الحديثة» او «الاسرة العربية النووية» وتتشارك وتشترك في ممارسة وظيفة حجب تقديم نموذج الاسرة الرأسمالية الغربية لنفسه على أنه نموذج عالمي - بديهي - وضعي - موضوعي - عقلاني .

وتتعدد النصوص والابحاث التي تقع أسيرة لهذا الحجب الايديولوجي :

* « . . . ولكن انتشار التصنيع على مستوى واسع ، أدى الى تقليص دور الاسرة الاقتصادي بحيث وصل الى مرحلة تستهلك ما لا تنتج . ويرتبط بهذا التحول على المستوى الاقتصادي ، تغير على المستوى النفسي . ويصبح مكان العمل أو مكان النشاط الرئيسي بؤرة اهتمام الفرد ، فتضعف علاقات الولاء والانتماء بين افراد الاسرة . ويدخل هؤلاء في علاقات حميمة مع آخرين لا ينتسبون الى نفس جماعة القرابة . ويعني هذا ان الاسرة الممتدة تفقد الكثير من مكانتها وتصير الاسرة النووية الصغيرة الحجم هي الشكل الاكثر انتشاراً للاسرة . . . وبين مؤشرات التحديث العربي انتشار الاسرة النووية كوحدة سكنية حضرية . . . وهذه من المؤشرات التي يمكن ملاحظتها في المجتمع العربي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية»[٤] .

---

(٤) مصطفى التير - مسيرة تحديث المجتمع الليبي - معهد الانماء العربي - بيروت ١٩٩٢ ، ص ٣٩ و٥٠ .

* « وتستمر مسيرة التطور بعد ان دخلت الاقطار العربية في المرحلة الرأسمالية وظهرت بوادر التصنيع في بعضها . . . ان تقلص حجم الاسرة من جديد ، وتكاثر الاعباء المادية عليها ، ودخول معظم افرادها الى سوق العمل ، أحدث خللاً جديداً في بنية الاسرة الواسعة المتحولة . فمهد ذلك الى بروز نمط أسري جديد هو الاسرة الزوجية النواتية . . . وانطلاقاً من هذه المقدمات النظرية ، فان أرض الواقع العربي تقدم واقعات (Faits) حقيقية تثبت وجود الاسرة الزوجية النواتية . . . ظهرت بنية جديدة لشبكة العلاقات التي تنسجها الاسرة . تلك العلاقات لم تعد مفروضة باسم مقتضيات تقليدية كالقرابة او التواصل العائلي ، أو المساعدة المادية ، بل تقوم على الاختيار الحر الذي توجهه الخصائص والميول الذاتية . . . وكذلك فان درجة القرابة لم تعد كافية بمفردها لتحدد وتيرة التفاعل ضمن الوسط العائلي . . ولم يعد الزواج كمفهوم سائد في أوساط هذه الاسر ، مقتصراً على كونه وسيلة للانجاب . . . ونلح على التسجيل ، وللمرة الثانية ، ان أهمية هذه الظاهرات لا تكمن في نسبة انتشارها في المجتمع ، أو تكرارها ، بل في التحول النوعي الذي أدخلته الاسرة الزوجية النواتية على المفاهيم ، وعلى وجهات النظر ، وعلى الروابط التي تجمع فيما بين الزوجين ، وفي نوعية العلاقات التي أخذا يتبادلانها مع محيطهما الاجتماعي . . . »[٥] .

* « تتجه آراء المهتمين بدراسة الاسرة في معظمها بشكل عام ، الى اعتبار ان الاوضاع المجتمعية التي تصاحب البنية الصناعية في اطار الحياة الحضرية تؤدي الى انحسار النمط الاسري التقليدي الذي تتميز به المجتمعات الزراعية والرعوية والذي يتمثل في الاسرة الممتدة . وتظهر الاسرة النووية كنمط سائد في المجتمع الصناعي افرزته ظروف اقتصادية واجتماعية نتيجة للأوضاع الجديدة التي تجعل من استمرار نسق الاسرة الممتدة في شكلها التقليدي أمراً صعباً بل ومستحيلاً أحياناً ، ويتبنّى معظم دارسي الاسرة من علماء الاجتماع العرب أيضاً نفس الرأي ويطبقونه على الاسرة في المجتمع العربي ، فيرون ان الاوضاع الاجتماعية

---

(٥) زهير حطب - تطور بنى الأسرة العربية - معهد الانماء العربي - الدراسات الانسانية ١٩٧٦ - ص ٢٤٤ - ٢٥٠ .

والاقتصادية التي تمر بها المجتمعات العربية قد أدت الى سيادة النمط النووي بها في الحضر »[٦] .

* « . . . . وبما ان المناطق العربية ، لم تحقق بعد المهام الكاملة المطلوبة لتحقيق الانتقال بالمجتمع الى مجتمع عصري ، فان نمط الاسرة النواتية الزوجية العربية لم يصبح بعد نمطاً مهيمناً »[٧] .

وهكذا ، تقع النصوص الواردة أسيرة لخطاب الاسرة الغربية الايديولوجي في تقديمه لنمط بنيوي محدد من الاسر ، هو الاسرة الغربية في المجتمع الرأسمالي على أنه نموذج عالمي ، بديهي ، للاسرة الحديثة في العالم . وعلى هذا الاساس ، ترتسم الصورة التي نراها ماثلة في كل نص من هذه النصوص :

رسملة ←——— تصنيع ←——— تحديث ←——— عصرنة ←——— أسرة نواتية

وكل ذلك يتم عن طريق الخلط النظري بين «مظاهر الحداثة الاسرية العربية وظواهرها» التي نواجهها بالتأكيد في العديد من الاسر العربية وبين «الاسرة العربية الحديثة» . ويتم التعبير عن هذا الخلط عن طريق استخدام مفهوم «الاسرة العربية النواتية» .

وفي مواجهة هذه النصوص تُطرَح الاسئلة التالية التي تجهد للتفلت من أسر المضمون الايديولوجي للاسرة الغربية :

هل التصنيع في البلدان العربية ممكن؟ وهل الرأسمال الصناعي فيها رأسمال مستقل ؟ وهل دخلت البلدان العربية مرحلة الرأسمالية بالفعل؟ وما هي طبيعة الرسملة الموجودة في العالم العربي ؟ وهل تحدث هذه الرسملة تغييراً ؟ الى أي مدى وكيف بأي مضمون ؟ ما هو معنى المجتمع العربي العصري؟ هل هو المجتمع

---

(٦) فهد ثاقب الثاقب – التحضر وأثره على البناء العائلي في العالم العربي – مذكور في : أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية – دراسة استطلاعية – الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٩٩٢ ، ص ٤ .

(٧) زهير حطب – المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

الصناعي؟ ولماذا الربط بين التصنيع من جهة ، والاسرة النواتية من جهة أخرى ؟ وهل هذا الربط قائم في البدان العربية ؟ أليست هذه هي صورة الربط الرأسمالية الغربية؟ أليست هي الاسرة النواتية الغربية ذاتها؟ هل يمكن الكلام عن أسرة نواتية عربية ؟ الا تتضمن الاسرة النواتية العربية المشار اليها مظاهر أسرية «غير حديثة» و «غير عصرية» موجودة في أسر عربية أخرى غير نواتية ؟ ماذا يشتمل تعبير «الاسرة النواتية العربية» من مضمون بنيوي خاص ؟ وما هو الفارق بين الاسرة النواتية العربية والاسرة النواتية الغربية ؟ .

ينبغي تقديم اجابات واضحة على كل هذه الاسئلة كي ترتسم طريق اعادة نتاج مفهوم الاسرة العربية ومفهوم التنظيم فيها . ولا يمكن حل المشكلة عن طريق القول بان «الاسرة النواتية العربية لم تقطع كل صلة لها بجماعة الاهل والاقرباء»[٨] ، بل ينبغي توضيح الطبيعة البنيوية لعدم القطع هذا .

ب- الوقوع في أسر اللحظة الايديولوجية الأسرية العربية

اذا كان هذا هو واقع الطرح الفكري للذين تطغى ايديولوجية الاسرة الغربية على نظرتهم ، فعلى الطرف النقيض منهم ، يقف آخرون ايضاً أسْرى خطاب الاسرة العربية الايديولوجي الذي يقدمها ، بدوره ، على صورة البداهة الوصفية ، كيف ؟ .

ماذا تعني بالنسبة لهؤلاء اضافة صفة «العربية» الى الاسرة ؟ انها تعني الوحدة النظرية البديهية لبنية الاسرة العربية التنظيمية . وهي ترتكز على خصوصية معينة تشكل المرجع الضمني للشكل التنظيمي الاسري العربي في الواقع الملموس .

ما هي طبيعة هذه الخصوصية ؟ انها الوحدة كجوهر كامن مطلق ذو دلالة شاملة ، يبتعد عن كل ما يشده الى النسبي والى الامكان . فتبقى الاسرة العربية ، والحالة هذه ، سابقة على الفرد والجماعة وفي معزل عن كل أنواع التحولات الاجتماعية (خارج التاريخ) .

---

(٨) زهير حطب - المرجع نفسه - ص (٢٤٦)

في اطار هذه الوجهة ، اذن ، تبدو البنية التنظيمية الأسرية العربية وكأنها تقوم على جوهر يتجاوز الواقع الملموس . فيبرز التساؤل ، بالتالي ، حول مبرراستيراد اشكال تنظيمية أسرية غربية لا تتصل ، من قريب أو من بعيد ، مع مجتمعنا العربي المختلف بسمات عديدة عن البلدان التي أُنتِجَ مفهوم تنظيم الاسرة في إطارها .

ويخلص أصحاب هذا الاتجاه ، في نهاية الامر ، الى إطلاق الحكم المبرر التالي : يجهل مشروع تنظيم الاسرة مجتمعاتنا من الداخل ، وليس باستطاعته تطبيق القواعد التنظيمية الاسرية التي يدعو اليها على مجتمعات لم يحدد اقتصاد الصناعة والانتاج بناها العقلية لانه في الاصل غير متطور فيها .

وهكذا ، كما الاتجاه الاول يخرج الاتجاه الثاني من دائرة إعادة انتاج المفاهيم ويبتعد كل البعد عن الفرضية التي تدعو للنزول بمفهوم تنظيم الاسرة الى ارض الواقع العربي الملموس وإعادة انتاجه نظرياً . وإن اقصى ما يمكن ان يصل اليه هذا الاتجاه هو اللجوء للجواهر وتفسير ظواهر التنظيم الاسرية العربية بخصوصية مغروسة في ذات الشعب العربي وبمجموع من الخصائص الداخلية فيه ، بينما نعرف نحن ان جذور المفاهيم ليست في الذات او في الانطباع الذاتي او الشعور . وعندما نقول ان المفاهيم هي افكار نعني أن جذورها موجودة في الممارسة المجتمعية التي يمكن قياسها .

لقد تم اختزال المعرفة ، ضمن هذا الاتجاه الذي يطغى مضمون الأسرة العربية الايديولوجي على نظرته ، الى القول بان مشروع تنظيم الاسرة المنتج في الغرب غير صالح لدراسة مجتمعاتنا العربية ، اما ما هو الذي يصلح ، وما هي المفاهيم التي تسمح بدراسة الواقع العربي فلا نسمع منه اجابة واضحة ، أو نسمع اجابة تشير الى مفاهيم لا تصلح بالتأكيد لدراسة مجتمعنا الحالي بقدر ما هي صالحة للاحاطة بمجتمع معين «لم يتوجد بعد» ويندرج ضمن مشروع سياسي تغييري جذري يعمل هذا الاتجاه او ذاك في سبيل ايجاده .

وكما بالنسبة للاتجاه الايديولوجي الاول ، تتعدد النصوص والكتب التي تَسْتخدم اللغة الايديولوجية الخاصة بالاتجاه الثاني :

* « ثم ان الزعم من ان ارتباط الفرد بعائلته من مقومات التنمية يعد- في نظرنا - مجاراة سطحية لبعض التعميمات التي وردت في أدبيات التنمية الغربية ، والتي ينبغي ان نسقطها من حسابنا تماماً . ذلك ان الرابطة العائلية الوثيقة في الاسرة العربية هي - بأي معيار شئنا - من أبرز السمات الايجابية في الشخصية العربية . ولا نريد هنا ان نتحدث عن انهيار الاسرة كمؤسسة اجتماعية في البلاد الرأسمالية الغربية ، والآثار السلبية التي ترتبت على ذلك »(٩) .

* « ان تحديد النسل هو سلوك غريب على المجتمع التونسي ككل . . فتراث الماضي التليد ، عندما كانت الحضارة العربية الاسلامية عنصراً مسيطراً لم يتراجع امام التطلعات المادية »(١٠) .

* « لا شك انه يصعب القول بان العلاقات في الاسرة العربية قد تفككت ، حتى مع طوفان ثقافة التحديث . . . ويختلف المجتمع العربي عن المجتمع الغربي الصناعي في هذا الصدد »(١١) .

* « على الرغم من ذلك فان الاسرة المصرية في نهاية الامر تتميز ككل ، بطابع خاص يميزها عن باقي المجتمعات الاخرى . . . على الرغم من وجهات النظر التشاؤمية التي ترى الاسرة في سبيلها الى التفكك والانهيار فان الاسرة المصرية ما زالت تتميز بالتكامل والتماسك الى حد كبير . . على الرغم من التغيرات العديدة التي تعرض لها المجتمع المصري نتيجة لعوامل داخلية وخارجية ، فان الاسرة فيه ما زالت قوية الصلة ببقية النسق القرابي ، بل انها تميل الى زيادة هذه الارتباطات »(١٢) .

وهكذا ، يشكل الوقوع في أسر اللحظة الايديولوجية الأسرية الغربية كما الوقوع في أسر اللحظة الايديولوجية الاسرية العربية عقبة معرفية تحول دون إعادة إنتاج المسألة السكانية ومفهوم تنظيم الاسرة في الفكر العربي .

---

(٩) السيد ياسين - الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر - دار التنوير للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٨١ ، ص ٢١٢ .

(١٠) محمد صقلاوي - مذكور في : رودريك وجو ومنجي بشير - الخصوبة في تونس - مكتب مرجع السكان : الشرق الأوسط - الأمم المتحدة - ١٩٨٤ ، ص ٣ .

(١١) أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية - الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - ١٩٩٢ ، ص ٩ .

العقبة المعرفية الثالثة

بنية ذهنية تحكمها الثنائية النظرية

يُطرَح التساؤل حول مبرر التوقف عند هذه القضية ومدى ارتباطها باعادة انتاج مفهوم تنظيم الاسرة . وفي رأينا ، تُقَدّم معالجة قضية الثنائية النظرية الحلول المُقنعة لإشكالات عديدة تتعلق بنمط الوعي الفردي والجماعي في بلادنا ، كما تتعلق بحدود العقلانية وطبيعتها المحلية وبالذهن الحسابي والتوقع ، وبإمكانية انتاج «المشروع» في مواجهة عيش الحلم والخيال . كما تجعلنا نتفهم ظواهر مجتمعية ملموسة كارتفاع درجة التعلم مع استمرار السلوك الديموغرافي تقليدياً أو تغير وضع المرأة في نواحي عديدة وبقاء معدل الخصوبة الزواجية عندها على حاله أوتحسّن المركز والموقع والدور الاجتماعي وجمود القيم الاسرية التقليدية . الخ .

ما هو المضمون النظري والمنهجي لقضية الثنائية ؟ .

الملاحظة الاولى :

الثنائية المقصودة هي قضية نظرية ومنهجية مطروحة على الفكر الخاص بمجتمعنا وبالمجتمعات الشبيهة به ، أي تلك التي يطلق عليها تعبير «المجتمعات المتخلفة» . وهي ليست مطروحة ، كقضية ، على فكر المجتمعات الاخرى الرأسمالية الغربية او الاشتراكية سابقاً أو حالياً . انها قضية مطروحة بالتحديد على الفهم في المجتمعات التي عرفت تاريخياً علاقات خاصة مع المراكز الرأسمالية المتقدمة .

الملاحظة الثانية :

عندما يجري الكلام على الثنائية كقضية نظرية ومنهجية خاصة بمجتمعاتنا تكون في هذا الكلام الاشارة الى عقبة معرفية أساسية في وجه الفهم تتخذ ، بفعل هيمنة الثنائية في الفكر العربي ، شكل احتجاب الواقع الملموس عن الدراسة الفعلية وذلك على الرغم من ادعاء الكلام عليه وعلى الرغم من انجاز الدراسات العديدة حوله .

الملاحظة الثالثة :

حتى الوقت الحاضر ، لم يتمّ وعي قضية الثنائية كعقبة معرفية في الفكر العربي ولم تُطرَحْ بعد كقضية نظرية ومنهجية على حدة . وليس من مقال واحد أو دراسة واحدة أو كتاب واحد باللغة العربية يطرح هذه العقبة بشكل خاص . وما هو موجود بالفعل هو بعض الاشارات النادرة والقليلة حول ضرورة تجنّب منزلق الثنائية ، دون تحديد هذا المنزلق ودون تحديد مصدره ودون تحديد القضية التي يقوم الانزلاق المنهجي عليها .

الملاحظة الرابعة :

تبدأ قضية الثنائية من العلاقات التي أقامتها وتقيمها مجتمعاتنا مع الغرب الرأسمالي ، كما تبدأ من الفكرة الشائعة عن الازدواجية المحلية التكنولوجية والاقتصادية والمجتمعية الناتجة عن تلك العلاقات . ولا تقف هذه الفكرة عند حدود ملاحظة التفاوت في الملموس بل تشكل القاعدة لنظرية تحاول ، على الوجه التالي ، الكشف عن تركيب مجتمعاتنا وعن طبيعة هذا التركيب .

أ- وجود قطاعين اقتصاديين محليين واحد تقليدي والآخر رأسمالي حديث مع قوانين خاصة بكل منهما . فالى جانب القطاع الرأسمالي الحديث يوجد قطاع ما قبل رأسمالي كبير نسبياً . وان الاقتصاد ينطوي على قطاعين متضاربين كلياً .

وان فروع الاقتصاد لم تتطور معاً في آن واحد بحيث ترتبط وتكمل بعضها بعضاً ، بل تطورت بشكل غير متناسب على نحو صارخ بحيث ان بعض الفروع الاقتصادية نمت نمواً مفرطاً كأجسام غريبة معزولة عن الفروع الاخرى .

ب- حصول تضارب وتصادم نظام مجتمعي مستورد مع نظام مجتمعي محلي من طراز آخر . ولما كان المجتمعان متعارضين جملة وتفصيلاً فإن أياً منهما لا يصبح السائد أو المُمَيِّز للمجتمع كله . وهكذا يجري الحديث على المجتمع العربي التقليدي وعلى المجتمع العربي الحديث في قلب المجتمع العربي الواحد . وكل واحد منهما يملك بنى ومقوّمات ونظام قيم ومسالك مختلفة عن الآخر .

الملاحظة الخامسة :

كيف تشكل الثنائية النظرية المهيمنة عقبة أمام المعرفة ؟ وكيف تحول دون دراسة الواقع العربي على الرغم من ادعاء الكلام عليه ؟ .

تجهل وجهة النظر التي تحكمها النظرة الثنائية الى الاقتصاد والى المجتمع بنية النظام الكلي الذي تنتسب الاجزاء اليه أي البنية التي تحدد الازدواجية . واذا ما أبصرت وجهة النظر هذه أو تناولت أية بنية فانها لن تكون في أحسن الاحوال أكثر من بنية بعض الاجزاء في حين تفلت وحدة الاجزاء منها . كما تبقى عاجزة عن الانتقال الى مفهوم الكل الاجتماعي والى مفهوم البناء الاجتماعي الكلي حيث لا معنى للجزء وللأجزاء لا بانخراطها ضمن الكل .

على هذا الاساس ، يمكن طرح الاسئلة التالية : هل يوجد في مجتمعاتنا العربية رسملة حديثة من جهة وتقليدية من جهة ثانية ؟ أم ان الواقع العربي استوعب الرسملة ومكوناتها بقدر ما استوعبته مما أنتج بنية متميزة حيث الحديث في التقليدي وحيث التقليدي في الحديث ؟ أو على الاصحّ ، مما أنتج بنية متميزة حيث لا حديث ولا تقليدي ؟ وهل يجدي وينفع فهم ملموس مجتمعاتنا كسلسلة من الافعال ، يعود بعضها الى الانماط التقليدية ويعود بعضها الآخر الى

الانماط الرأسمالية الحديثة ؟ أم ان كل سلوك عندنا هو مادة لقراءة تحمل في طيّاتها المنطقين معاً ؟ أو على الاصح ، تحمل في طياتها منطقاً واحدا يمكن إعتباره النتيجة التي أدى اليها تصادم المنطقين وتصالحهما في الوقت نفسه ؟ .

ان النماذج السلوكية العربية الحديثة ، المفروضة بواسطة الضرورة الاقتصادية وبواسطة العلاقات السابقة والحالية بين مجتمعاتنا والبلدان الرأسمالية الغربية مختلفة عن النماذج السلوكية الرأسمالية الغربية ذاتها . وبالقدر نفسه ، تختلف الاتجاهات السلوكية العربية التقليدية الراهنة عن تقليدية الاتجاهات السابقة في مجتمعاتنا ذاتها .

ترتكز الاسئلة المطروحة اذن ، على منحى في الفهم والتحليل يفتش عن تميُّز البنية الواحدة خارج مفاهيم وتعابير من نوع التقليدي والحديث ، الرسملة وما قبل الرسملة ، المجتمع المدني والمجتمع التقليدي ، الانتماءات التقليدية والانتماءات الحديثة . . . الخ .

انه حقل نظري ومنهجي مختلف ، حيث لا تقليدي ولا حديث وحيث المطروح هو فهم الواقع العربي الذي لا يقدم تقليداً على حدة وحداثة على حدة .

الملاحظة السادسة :

هل يعني الدخول الى هذا الحقل النظري والمنهجي الغاء كل كلام على الازدواجية وعلى الحداثة والتقليد ، وعلى الرأسمالي وما قبل الرأسمالي ، وعلى الانتماءات التقليدية وغير التقليدية ؟ .

أ- الازدواج في الملموس قائم ومحسوس بالتأكيد أي وجود مسالك وقيم اجتماعية تقليدية وحديثة وتقنيات بدائية ومتطورة .

ب- ولكن ، اذا كان الازدواج قائماً في الملموس فالثلاثية قائمة فيه أيضاً والرباعية والخماسية . . . الخ . بمعنى تعدد أنواع ودرجات المسالك والقيم المجتمعية والتقنيات .

ج- على صعيد الملموس المجتمعي ، اذن ، يمكن الكلام على ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية . . . الخ وكل التصنيفات على هذا الصعيد صحيحة ، ما عدا التصنيف الذي يختزل الملموس المجتمعي الى وجه واحد أو نوع واحد أو درجة واحدة . وهذا الاختزال غير صحيح بالتأكيد لأن الملموس متنوّع الى درجة كبيرة .

د- على هذا الأساس ، يمكن استخراج الازدواجية وانما بعد إلغائها وليس قبل ذلك . اي يمكن استخراج ازدواجية البنية وانما من آحاديتها . وفي الوقت نفسه ، يمكن استخراج ثلاثية البنية (أو رباعيتها أوخماسيتها) من آحاديتها أيضاً. الآحادية البنيوية هي التي نَسْتَخْرِجُ التعدد البنيوي منها .

هناك اذن مرحلة استخراج آحادية البنية قبل استخراج ازدواجيتها (أو ثلاثيتها ورباعيتها وخماسيتها . . الخ) . بمعنى آخر ، اذا كان بالامكان استخراج عناصر الحداثة من البنية او استخراج عناصر التقليد منها ، فينبغي لهذا الاستخراج ان يتم من الواقع المجتمعي الواحد حيث تتقاطع في كل نقطة من الملموس المحددات كافة .

هـ -عندما نتكلم على مرحلة استخراج البنية الواحدة قبل مرحلة استخراج التعدد البنيوي لا نكون نعني بالطبع مراحل زمنية لان إلغاء الازدواجية واستخراجها يمكن ان يحصل في اللحظة النظرية نفسها . اي يمكن لإستخراج الإزدواجية (أو الثلاثية أو الرباعية) ان يحصل على قاعدة وعى آحادية البنية التي يحصل الاستخراج منها وعلى قاعدة تراكم فكري معين حول آحاديتها موجود وحاضر في الذهن . وانما الذي يدعونا الى الكلام على «مراحل» هو سيادة الازدواجية على الفكر المحلي وغياب البنية الواحدة من التحليل .

و- نحن نشدد على استخدام تعبير «استخراج» الازدواجية لان ما يحصل في الفكر المحلي ليس استخراجاً . إن ما يحصل فيه بالفعل هو اعتبار الإزدواجية موجودة منذ بداية الفهم والتحليل ، وحتى ما قبل البداية .

ز- حين تكون الإزدواجية غير مستخرجة من الوحدة البنيوية المحلية ، وحين تكون الإزدواجية البنيوية موجودة منذ البداية ، يبرز احتمالان لا ثالث لهما :

❊ إما ان تكون الإزدواجية البنيوية التي يجري الكلام عليها مستخرجة ، بطرفي ازدواجيتها أي بحداثتها وبتقليديتها ، من وحدة مجتمعية بنيوية يقع على عاتق نظرية الازدواجية ان تدلنا عليها .

❊ واما ان يكون كل طرف من طرفي الإزدواجية ، أي حداثتها من جهة وتقليديتها من جهة أخرى ، قد استُخْرِجَ من آحادية بنيوية مجتمعية مختلفة عن الآحادية البنيوية المجتمعية التي استُخرِجَ الطرف الآخر منها .

ونسارع الى القول بأن الإحتمال الأول مستحيل بالتأكيد لأننا اذا وضعنا المجتمعات الرأسمالية الغربية والاشتراكية سابقاً وحالياً (كونها غير معنية بقضية الازدواجية والثنائية) واذا وضعنا مجتمعاتنا والمجتمعات الشبيهة بها جانباً(كون الازدواجية غير مستخرجة منها) ، أي اننا اذا وضعنا الآحادية البنيوية الرأسمالية الغربية والآحادية البنيوية الاشتراكية والآحادية البنيوية المسماة «متخلفة» جانباً فلا تبقى على الكرة الأرضية كلها آحادية بنيوية تكون الإزدواجية قد استخرجت منها ازدواجيتها البنيوية .

ويبقى الاحتمال الثاني حيث تبرز معالم الآحاديتين المجتمعيتين اللتين استخرجت نظرية الإزدواجية منهما طرفيها : آحادية مجتمعاتنا الماضية وآحادية المجتمعات الرأسمالية الغربية .

بمعنى آخر ، عندما لا تكون الحداثة التي تتكلم الازدواجية عليها مستخرجة من ذلك الخليط البنيوي الواحد المعقد والمتميز الموجود في واقع مجتمعاتنا العربية . . . وعندما لا تكون التقليدية التي تتكلم الازدواجية عليها مستخرجة من ذلك الخليط البنيوي الواحد المعقد والمتميز الموجود في واقع مجتمعاتنا العربية . . . فلايبقى من احتمال ، في هذه الحالة ، الا ان تكون الحداثة التي يجري الكلام عنها هي الحداثة الرأسمالية الغربية ، ولا يبقى أيضاً من احتمال الأ ان تكون التقليدية التي يجري الكلام عنها هي تقليدية مجتمعاتنا العربية الماضية .

عندما يكون الوضع كذلك ، يكون الواقع العربي محتجباً عن الدراسة الفعلية على الرغم من إدعاء الكلام عليه ، لأن الحداثة التي يمكن استخراجها من

الواقع المجتمعي العربي الراهن ليست بالتأكيد هي الحداثة الرأسمالية الغربية ولان التقليدية التي يمكن استخراجها من الواقع المجتمعي العربي الراهن ليست بالتأكيد هي التقليدية المجتمعية العربية الماضية .

الملاحظة السابعة :

إن غياب الوحدة البنيوية والآحادية البنيوية عن الفهم والتحليل والتركيب أدى ، على صعيد الفكر العربي ، الى انتاج بنية ذهنية حاضرة في الدراسات والابحاث تحكمها نظرة ثنائية وتهيمن عليها نظرية الازدواجية الاقتصادية والمجتمعية .

ولا تقف المفاعيل المنهجية السلبية لهيمنة الثنائية النظرية عند حدود اتجاه فكري عربي محدد بل هي تمتد لتشمل الأشكال والصور الفكرية العربية كافة[١٢] .

كيف تنعكس قضية الثنائية النظرية في التعاطي مع المسألة السكانية ومفهوم تنظيم الاسرة؟ .

أ- تنظيم الاسرة : مفهوم غربي غير صالح!!

عندما يقال في الفكر العربي ان مفهوم تنظيم الاسرة هو مفهوم غربي غير صالح لدراسة واقعنا المجتمعي . . . او عندما يؤكد بعض الفكر العربي على عدم

---

(١٢) يندرج البحث في سياق بلورة هذه القضية النظرية والمنهجية في ذهن الباحث وفي سياق اغنائها واعطائها مضمونها النظري والمنهجي اللازم . وقد وصل التراكم حولها ، عند الباحث ، الى الحدود التالية : ثنائيات الفكر القومي (كتاب المسألة السكانية وبنية المجال العربي معهد الانماء العربي ، ١٩٩١ ، ص ١٨٠) - الثنائية النظرية في دراسة الانتاج الصناعي وانتاجية اليد العاملة العربية (مجلة الوحدة المغربية ، عدد ٦٨ ، ١٩٩٠ ، ص ٦٣) - الثنائية النظرية في التعاطي مع المفاهيم (مجلة الفكر العربي ، معهد الانماء العربي ، عدد ٤٢ ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٠) - الثنائية النظرية والتحليل المؤسسي (مجلة الفكر العربي ، عدد ٥٦ ، ١٩٨٩ ، ص ٣٦) - الثنائية النظرية في نموذج دراسات المسألة السكانية (مجلة الوحدة المغربية ، عدد ٥٠ ، ١٩٨٨ ، ص ٥٢) - ثنائيات الفكر الاسلامي ومفهوم الدولة (جريدة النهار ١٩٩٢ - ١١ آذار) . وعندما يصل التراكم حولها ، عند الباحث ايضاً ، الى درجة تسمح بإنتاجها كقضية قائمة بذاتها سوف يتم انتاجها بالتأكيد .

إمكانية تطبيق المفاهيم المنتجة في المجتمعات الصناعية الغربية على مجتمعاتنا العربية ، لان هذه المفاهيم لا يمكن ان تعبر أو ان تكون معبرة عن بنى ذهنية عربية لا يحددها ولم يحددها الاقتصاد . . . أو عندما يدعو الفكر العربي الى انتاج مفاهيمنا الخاصة . . . الخ .

عندما يقول الفكر العربي ذلك يكون يقع في منزلق الثنائية أو تكون الثنائية هي البنية الذهنية التي وجهت وحددت تعاطيه مع المفاهيم ومن بينها مفهوم تنظيم الاسرة . كيف؟ .

عندما يقول الفكر العربي ان هذه المفاهيم غربية يكون في الذهن الطرف الآخر في المعادلة الثنائية أي المفاهيم الشرقية ، وهو عندما يقول غير صالح يكون الصالح في الذهن ايضاً . كذلك الامر ، عندما يرفض الفكرالعربي الإقتراض المفهومي من الغرب يحضر في الذهن الطرف الآخر في المعادلة الثنائية أي العودة الى الأصول المأثورة . وعندما يشير الفكر العربي الى هوية البنى المجتمعيـة التي أنتجت المفهوم تكون فـي الذهن هوية البنى المجتمعية التي لم تُنتجْ المفهوم . وعندما يدعو الفكر المحلي الى انتاج مفاهيمنا الخاصة يكون في الذهن مفاهيمهم الخاصة .

وعندما يقول الفكرالعربي ان هذه المفاهيم لا تصلح ففي هذا القول ، تنوجد معادلة ثنائية هي (لا) و (تصلح) أي (تصلح) و (لا تصلح) ، و عندما يقول الفكر العربي أن واقعنا هو غير ذلك ترتسم معادلة ثنائية هي بين (غير) و(ذلك) أي بين (غير ذلك) و(ذلك) . . .

إذن : غرب – شرق ، مفاهيم غربية– مفاهيم شرقية ، بنانا المجتمعية– بناهم المجتمعية ، مفاهيم صالحة– مفاهيم غير صالحة ، مفاهيمنا الخاصة – مفاهيمهم الخاصة– . . الخ . هذه كلها معادلات ثنائية أنتجتها بنية ذهنية ثنائية في التعاطي مع المفاهيم . ونعود من جديد الى التأكيد على أن المشكلة ليست في الثنائية بحد ذاتها لأن الشرق موجود والغرب كذلك وثنائية الشرق – الغرب موجودة في الملموس . كما يمكن ايضاً ان نقيم معادلات ثلاثية ورباعية وخماسية وليس ثنائية

فقط . ولكن المشكلة بكاملها تكمن في غياب وحدة المفهوم عن هذه البنية الذهنية الثنائية وعن هذه المعادلة الثنائية . تلك الوحدة التي تعي استحالة التمييز بين النظري والاجرائي في كل مفهوم . وتلك الاستحالة التي تفرض النزول بالمفهوم الى أرض كل واقع مجتمعي . انها الثنائية التي تفترض منذ البداية ، وجود طرفي المعادلة الثنائية فتجمد عند طرف منهما ، وهذا الطرف هو في حالة الفكر العربي «الاجرائي» في المفهوم .

ولو كانت وحدة المفهوم هي التي تحكم وجهة النظر لاختفت الثنائية ، ولزال كل كلام على المفاهيم الغربية والمفاهيم الشرقية ولنزلنا بالمفهوم الى واقع مجتمعاتنا ولأنتجنا أو أعدنا انتاج مفهوم يتضمن الاجرائي الخاص بنا أي يتضمن هوية بنانا المجتمعيةالعربية ومرحلتنا التاريخية الخاصة . وفي حال تحقق ذلك ، وبما ان الاجرائي الذي يتضمنه المفهوم الذي أعدنا انتاجه يستحيل فصله عن النظري فيه ، أي يستحيل فصله عن الوجه الذي يتضمنه المفهوم والذي ينتمي الى المعرفة البشرية بشكل عام ، فلا بد للمفاهيم التي أنتجناها أو أعدنا انتاجها من ان تسلك وجهة الغرب نفسه . وبعد ان كانت المفاهيم تسلك اتجاهاً واحداً ، من الغرب الى الشرق تصبح الطريق في الاتجاهين أي من الغرب الى الشرق ومن الشرق الى الغرب .

أما إذا وقع الغرب نفسه تحت هيمنة الثنائية النظرية هذه المرة وأجاب بأن المفاهيم الآتية اليه من الشرق المجتمعي هي مفاهيم شرقية غير صالحة لدراسة مجتمعاته الغربية فنواجهه في هذه الحالة ، بالمنطق نفسه الذي نواجه الفكر العربي به .

أخيراً ، نطرح السؤال التالي : كيف تؤدي هذه الثنائية المهيمنة على الفكر العربي في تعاطيه مع المفاهيم الى احتجاب الواقع العربي عن الدراسة الفعلية على الرغم من إدعاء الكلام عليه؟ .

لقد تم اختزال التعاطي مع المفاهيم الى القول بان المفاهيم الغربية غير صالحة . وفي هذه الحالة تكون غير عارفين بالمفهوم وغير دارسين للواقع الذي ننوجد

ضمنه ، فنقع إما في الفراغ النظري ، واما في نوع من الممارسة السياسية التجريبية اليومية يتم الخلط بينها وبين الممارسة النظرية ذات المضمون السياسي . أي اننا إذا طرحنا ، على مَنْ يُدين المفاهيم الغربية ، السؤال عن المفاهيم التي تصلح والتي تسمح بدراسة الواقع العربي فنسمع إجابة تشير الى مفاهيم تندرج ضمن مشروع سياسي تغييري جذري (المفاهيم الخاصة بالمجتمع الاسلامي أو المفاهيم الخاصة بالمجتمع الشيوعي أو المفاهيم الخاصة بالمجتمع القومي العربي الحديث على سبيل المثال) .

ب- ثنائية العام- الخاص

ان العام بالنسبة لموضوع البحث هو الاسرة أي عدم وجود مجتمع بشري واحد قديم أو حديث الا وكانت الاسرة حاضره فيه . أما الخاص بالنسبة لموضوع البحث فهو تنظيم الاسرة كشكل من الاشكال التنظيمية المؤسسية التي تمارس الاسرة بواسطتها .

واذا كانت الاسرة موجودة منذ بداية تاريخ المجتمعات فان الشكل التنظيمي المؤسسي الذي تمارس الاسرة بواسطته اختلف على مرّ التاريخ والمجتمعات .

العام هو الاسرة ←———— الخاص هو تنظيم الاسرة كشكل مؤسسي تنظيمي .

كيف تبرز الثنائية المهيمنة على الفكرالعربي في تعامله مع الخاص والعام؟ . وكيف يضع الفكرالعربي العام في مواجهة الخاص؟ وكيف ينظر الفكر العربي الى العام والخاص في معادلة ثنائية تؤدي الى حجب واقع الاسرة العربية عن الدراسة الفعلية بالرغم من كلامه عليها ؟ .

نحن نعرف ان الاوجه التنظيمية المختلفة للاسرة (الانجاب عند الاوان ، الفترة الفاصلة بين الولادات ، الانجاب بما ينبغي) تندرج ضمن بنية تنظيمية أسرية هي بطبيعتها كل مختلف عن مجموع الاوجه التي تكونها . ففي البنية التنظيمية

الاسرية شيء يزيد عن حاصل الاوجه التنظيمية لانه يتضمن العلاقات بينها . وان شبكة العلاقات هذه تضيف عنصراً هاماً جديداً له دلالته ومعناه بحد ذاته .

لا تتشكل البنية التنظيمية الاسرية اذن من مجرد العناصر التنظيمية التي تتألف منها . ولكون الوجه التنظيمي لا يستطيع مع ذلك ان يوجد بدونها ، تمنح العلاقات المتشابكة بين الاوجه التنظيمية المختلفة التنظيم وحدته البنائية . وبهذا المعنى ، لا يكتسب أي وجه تنظيمي معناه الا بانخراطه ضمن بنية تنظيمية محددة .

من جهة أخرى ، تندرج البنية التنظيمية الاسرية في نظام من الابنية الاسرية الجزئية كبنية القرابة وبنية السلطة وبنية المواقع والادوار ، تقوم بينها ، على الرغم من تمايزها البنيوي ، روابط متبادلة متشابكة ، ولا معنى لبناء أسري جزئي الا ضمن البناء الاسري العام .

وهكذا ، يمكن الكلام على بنية الاسرة ككل مؤلف من ظواهر مترابطة حيث يتعلق كل واحد منها بالظواهر الاخرى وحيث لا يمكن ان يكون ما هو عليه الا في علاقته مع الظواهر الاسرية الاخرى وعبر علاقته معها . فبنية الاسرة هي مجموع عناصر بنيوية في الكل ، من بينها العنصر التنظيمي البنيوي وتتعلق صفاتها بصفات الكل .

وعلى أساس هذا التحديد ، تملك كل أسرة تنظيمها وبنيتها التنظيمية فلا أسرة دون تنظيم ، وقد يختلف التنظيم الاسري حسب المجتمعات والمراحل التاريخية والفئات الاجتماعية ولكنه حاضر على الدوام . واللحظة التنظيمية قائمة في كل مؤسسة اجتماعية .

اذن :

أوجه تنظيمية أسرية مختلفة ←── بنية أسرية تنظيمية ←── بنية أسرية ←── بنية مجتمع

بنية مجتمع ←──── بنية أسرية ←──── بنية أسرية تنظيمية ←── أوجه تنظيمية أسرية مختلفة .

في هذا السياق ، وفي هذه المعادلة ، تنوجد في الأوجه التنظيمية المختلفة للأسرة البنية التنظيمية وبنية الاسرة وبنية المجتمع .

وبالارتكاز على هذا الفهم للعام الذي يراه في الخاص ، والذي لا يراه سوى في الخاص وعبر الخاص وبواسطة الخاص والذي لا مجال لرؤيته الا في الخاص ، تختفي كل معادلة ثنائية بين العام والخاص وتختفي كل معادلة ثنائية نظرية تضع العام في مقابل الخاص .

بالارتكاز على هذا الفهم ، اذن ، يمكن توضيح الثنائية النظرية التي تحكم بعض الفكر العربي في تعاطيه مع العام والخاص في مفهوم تنظيم الاسرة .

لقد أقام الفكر العربي الثنائية النظرية بين الشكل التنظيمي للاسرة (الخاص) والمضمون البنيوي لهذا الشكل التنظيمي (العام) . لقد عزل الفكر العربي المضمون البنيوي لتنظيم الاسرة عن شكله التنظيمي مما أتاح له القول بامكانية وجود تنظيم الاسرة الغربي في غير المجتمعات الرأسمالية الغربية .

وفي مقابل هذه الوجهة الثنائية في التعاطي مع العام والخاص في موضوع تنظيم الاسرة تقوم الوجهة التي تنطلق من الوحدة النظرية للعام والخاص والتي ترى العام في الخاص والتي لا ترى العام الا في الخاص . فبالنسبة لهذه الوجهة ، لا يمكن ان ينوجد تنظيم الاسرة الحديث على النمط الغربي الا في المجتمع الرأسمالي الغربي كما لا يمكن لتنظيم اسرتنا المحلية ان يكون حديثاً على النمط الغربي .

أما اذا قيل ان الشكل التنظيمي لتنظيم الاسرة العربية هو شكل تنظيمي غربي في حين ان المضمون البنيوي لهذا الشكل هو مضمون بنيوي عربي فنحن نقترح في هذه الحالة ان يُدرس تنظيم الاسرة العربية وان يتم التفتيش عن المضمون البنيوي الموجود في الشكل التنظيمي وسوف تختلف نظرتنا بالتأكيد ، بعد هذه الدراسة ، الى الشكل التنظيمي نفسه وسوف نراه في هذه الحالة بالتأكيد شكلاً عربياً (لا غربياً) وسوف نرى الشكل التنظيمي بنظرة مختلفة ومن منظار مختلف (نرى الشكل التنظيمي بشكل آخر) .

وهكذا ، يحتجب تنظيم الاسرة العربية عن الدراسة الفعلية بالرغم من ادعاء الكلام عليه .

ج- الثنائية النظرية والمسألة السكانية

تقوم السلبية الاولى للوقوع في أسر الثنائية النظرية على اعتبار زيادة السكان وكأنها تتحدد بمؤثرات نابعة من القطاع التقليدي في حين يقتصر دور القطاع الحديث على استيعاب هذه الزيادة . وبما ان حركة القطاعين لا تعمل بانسجام لغياب التكامل الداخلي ، تبرز مشكلة التزايد السكاني .

أما السلبية الثانية فتقوم على تصور القطاع المحلي الحديث وكأنه صورة طبق الاصل عن القطاع الرأسمالي حيث العقلانية والذهن الحسابي والتوقع . وبما ان الامكانية الحقيقية لوجود المجتمع الحديث في بلادنا حاصلة وواقعة ، عبر وجود القطاع المحلي الحديث ذاته ، ينزلق مشروع تنظيم الاسرة الى نظرة تطورية تغيب عنها تناقضات الواقع . فالتشخيص موجود في القطاع الرأسمالي الحديث والحلول جاهزة لا ينقصها سوى التطبيق العملي للارتقاء بالقطاع التقليدي الى مستوى القطاع الحديث . وتتعدد النصوص التي تقع اسيرة للنظرة الثنائية في المسألة السكانية :

* « من المعروف ان الزيادة السكانية السريعة ترجع الى انخفاض معدل الوفيات وعدم تغير المعدل المرتفع للولادة . وينتج انخفاض معدل الوفيات ، عن التأثير الايجابي للقطاع الحديث والتحسينات الجديدة التي تطرأ على الخدمات الصحية والتي يتلقاها القطاع التقليدي من الخارج ، وهي بالمناسبة بعيدة عن ان تكون مرضية . من جهة أخرى ، ما يزال معدل الولادة واقعاً ، بشكل حاسم ، تحت تأثير القوانين الاخلاقية والعادات القديمة المتأصلة في القطاع التقليدي . . . وينبغي التوكيد ان ارتفاع معدل الولادة ليس الا واحداً من عوامل الضغط السكاني وهو ليس عارضاً سلبياً بذاته ، رغم انه يمكن ان يعد ضاراً عندما يقترن بتلكؤ نمو الانتاج وضعف طاقة القطاع الحديث على استيعاب العمل . . . وعلى حين ان زيادة السكان تتحدد ، في التحليل الاخير ، بمؤثرات نابعة من

القطاع التقليدي ، فان معدل النمو الاقتصادي يتوقف بالاساس على تطور وتوسع امكانيات القطاع الحديث . غير ان حركة القطاعين لا تعمل بانسجام بسبب غياب التكامل الداخلي . وهذا يعلل ، في التحليل الاخير ، ظهور قوة العمل الفائضة . . ان التأثير الاجمالي للعوامل الموجزة اعلاه اضافة اى التأثير المتبادل للقطاع التقليدي المُجَهِّز للعمل والقطاع الحديث المهيأ لامتصاصه . يضيف ويشدد الميل التراكمي لفيض عرض العمل»(١٤) .

* « ومنذ منتصف الستينات لم ينتقل الا مجموعة محدودة من السكان بسرعة الى السلوك الحديث للخصوبة . تماشياً مع سياسة الحكومة السكانية التي تعتمد على نظرية مالتوس والتي تحذر من ان النمو السكاني سوف يزيد عن الامكانيات المتاحة ووسائل العيش . وبقيت قطاعات اخرى من السكان ، من التي تحبذ الحجم التقليدي للاسرة الذي يتراوح بين خمسة أو ستة أطفال . . . وهذا التنازع الموجود بين الاتجاهين التقليدي والحديث بالنسبة للخصوبة في تونس يمكن اعتباره جزءاً من النقاش الدائر حول التغريب»(١٥) .

ولكن ، سرعان ما تواجه النظرة التي تضع التقليدي في مواجهة الحديث معضلات من النوع التالي : اذا كانت الخصوبة الزواجية ، بشكل عام ، أقل في القطاع الرأسمالي الحديث ، فهي ما تزال مرتفعة جداً بالمقارنة مع معدل الخصوبة الرأسمالية الغربية . والاهم من ذلك ان ارتفاعها يعيد انتاج نفسه ويتجدد باستمرار . كما تبرز معطيات تثير الحيرة النظرية وتتعلق بارتفاع معدل الولادات عند جماعات كثيرة ، ضمن القطاع الرأسمالي الحديث ، تتوفر عندها كل العوامل والابعاد والمتغيرات التي يفترض ان تدفع به الى الانخفاض .

بمعنى آخر ، اذا كان تفاوت الخصوبة التفصيلي ، في المجتمعات الرأسمالية الغربية ، بين الافراد والجماعات والفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية يحصل في سياق انخفاض معدل الولادات فان التفاوت في مجتمعاتنا العربية يحصل في سياق آخر ينبغي التفتيش عنه وايجاده .

---

(١٤) توماس ستش - الاقتصاد السياسي للتخلف - الجزء الثاني - دار الفارابي - ١٩٧٩ ، ص ٢٥٤ .
(١٥) رودريك بوجو ومنجي بشير - الخصوبة في تونس - مرجع مذكور ، ص ٤ .

العقبة المعرفية الرابعة
السيادة المطلقة للمنهج المالتوسي
على الفكر الديموغرافي العربي

بعد ان توقفنا مطوّلاً ، في القسم الاول من البحث تحت عنوان الاشكالية - الفرضية ، عند قضية المنهج المالتوسي ، وبعد ان أوضحنا طبيعة العقبة المعرفية التي ينصبها هذا المنهج في وجه انتاج المسألة السكانية ومفهوم تنظيم الاسرة وفي وجه اعادة انتاجهما ، يبقى المجال متاحاً هنا لتبيان غلبة المنهج المالتوسي ضمن النتاج الديموغرافي العربي . وفي هذا الاطار ، سنحاول تخطّي التنوع والتعدد في الابحاث والدراسات الى النمذجة والتصنيف :[١٦]

١- اتجاه أول يشمل الغالبية الساحقة من الدراسات والأبحاث ويتم فيه نوعان من العزل : عزل السكان والاقتصاد والمقارنة بينهما - عزل عرض العمل والطلب عليه والمقارنة بينهما . ان ما يقوم به هذا الاتجاه المنتشر هو التبنّي الحرفي لوجهة نظر مالتوس عبر الكلام عن التزايد الديموغرافي وفتوة السكان كمحددات أساسية لعدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه .

٢- اتجاه آخر يعتقد ويظن انه بمجرد كلامه عن العامل الاقتصادي كمُحَدِّد يكون يتبنّى وجهة نظر مناقضة للمالتوسية :

* « . . . ولا شك ان القارئ قد لاحظ بعد قراءته للفصول الماضية ، ان مشكلة النمو الانفجاري للسكان في هذه البلاد يجب ان تفسر على انها الشكل الخاص لمشكلة أكبر عمقاً وشمولية . فهي ليست بالقطع مشكلة عدم التكافؤ بين النمو السكاني المرتفع والموارد الاقتصادية المحدودة كما يقول المالتوسيون . إنها كما توصلنا في التحليل تناقض ناشئ بين النمو السكاني المرتفع ودرجة التطور

---

(١٦) عبدالله ابراهيم - اشكالية المنهج وواقع البحث الاجتماعي في البلدان العربية - نموذج دراسات المسألة السكانية - مجلة الوحدة - المغرب - عدد (٥٠) ١٩٨٨ ، ص ٥٢ .

الاقتصادي الاجتماعي للنظام السائد»[١٧] .

هذه الفقرة المستقاة من كتاب ضخم عنوانه «المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة» تمنحنا فرصة ثمينة لتوضيح ما نشير اليه من مفارقات منهجية تعاني منها الاتجاهات الفكرية في سعيها للاحاطة بواقع البلدان العربية . واذا وضعنا تعبير «درجة التطور» مع كل ما يحويه من فهم تطوري جانباً وعدنا الى الفصول السابقة من الكتاب لتفحص المقصود بالتطور الاقتصادي الاجتماعي للاحظنا الآتي :

* يستعمل الكاتب على الدوام تعبير نمط الانتاج بهدف واحد هو التحقق ما اذا كان هذا النمط يخلق فائضاً اقتصادياً إنتاجياً أم لا .

* ينظر الكاتب الى مشكلة الدول المتخلفة وكأنها مشكلة فوائض ضائعة «لو قدّرت تقديراً سليماً ، فانها تشير الى مقدار هائل من الموارد التي تضيع على هذه البلدان ، وكان من الممكن ان تكون رصيداً ضخماً لدفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي فيها ، من خلال استخدامها في خلق فرص متزايدة للدخول والتوظيف والاعاشة للسكان المتزايدين »[١٨] .

* تحت عنوان « التشكيلات الاجتماعية للانتاج وعلاقتها بالمشكلة السكانية» يلحظ الكاتب تعدد انماط الانتاج وتعايشها جنباً الى جنب في البلد الواحد وينتهي عند معالجة كل نمط الى النتيجة التالية : « اذا شئنا الآن أن نبحث في القانون الاساسي الذي يحكم حركة السكان في هذا النمط الانتاجي ، فلا بد ان نبحث عن الفائض الاقتصادي الذي يحققه هذا النمط وكيفية استخدامه لنخلص ما اذا كان هذا النمط يتناسب مع عدد او حجم معين من السكان[١٩] .

ما الذي تعنيه هذه الملاحظات ، انها تعني الآتي :

---

(١٧) رمزي زكي – المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الحدثة – مرجع مذكور ، ص ٤٢٧ .
(١٨) د . رمزي زكي – المرجع نفسه ، ص ٤٢٦ .
(١٩) المرجع نفسه ، ص ٣٢٠ – ٣٢١ .

- يأتي استخدام مفردات الرأسمال ، نمط الانتاج ، التشكيلة الاجتماعية ، التطور الاقتصادي الاجتماعي ليوحي بانتماء الكاتب الى وجهة نظر غير المالتوسية .

- يقتصر استخدام الكاتب لهذه المفاهيم على الاشارة اليها ، وهي لم تتحول عنده الى أدوات للمعرفة . انها أشبه بمبررات نظرية شكلية تمهّد للانتهاء الى مفهوم واحد يرتكز عليه ويستخدمه بالفعل ، هو مفهوم الفائض الاقتصادي الانتاجي .

- عندما يتم الدمج الخاطئ بين مفهومي الفائض الاقتصادي عند باران وسويزي والفائض الانتاجي يكون الكاتب يستخدم مفردات اللغة النظرية التي ينتمي مفهوم الفائض الاقتصادي اليها على مستوى الشكل فقط .

- ان العزل الذي يقوم به الكاتب لعاملي التزايد السكاني والفائض الانتاجي والبحث في العلاقة بينهما سوف يجعل نظرته تنخرط بالتأكيد ضمن وجهة النظر المالتوسية .

٣- اتجاه ثالث يعتقد ويظن انه بتبنيه لفكرة تبادل التحديد بين العامل الاقتصادي والعامل السكاني يكون يتبنى وجهة نظر مناقضة للمالتوسية :

* « جرت خلال الجيل الماضي اعادة صياغة شبه كاملة للنظريات التي تربط النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية . وبرغم هذه التنقيحات فان العديد من التوصيات التي تطرح بشأن وضع السياسات السكانية تتبع النظريات الأقدم التي أصبحت الآن ، مشكوكاً فيها . ولا يزال المرء يجد ان مقدمي القروض الدولية من البلدان المتقدمة يشيرون على البلدان النامية بحل مشكلتها السكانية أولاً ، قبل توقع حدوث انطلاقات جوهرية في اقتصادياتها . كما ان بعض الخبراء لا يزالون يفترضون ان الجهل ونقص الاستفادة من وسائل تنظيم النسل هما السببان الرئيسيان لما يسمى بالنمو غير المسؤول . كما ان بلدان العالم الثالث ما زالت تتلقى العروض من أجل مساعدتها على توفير أساليب تنظيم النسل . . . ولقد حدثت تغييرات جوهرية في النظرية ، نشأت الى حد ما بسبب وجود معلومات

اضافية ويحد ما آخر بسبب نظرة العالم الثالث وليس بسبب نظرة العالم الاول»[٢٠] .

يبدأ الاتجاه الثالث ، اذن ، بوضع نفسه في مواجهة المالتوسية عن طريق مواجهة من يدعو الى حل للمشكلة السكانية كشرط ضروري يمهد لانطلاقة جوهرية في اقتصاديات «العالم الثالث» . ثم ما يلبث هذا الاتجاه ان يعلن عن معارضته للمالتوسية بصراحة ووضوح :

* « وعلى حين ان المالتوسيين الجدد لم ينقرضوا بالكامل ، وبعضهم ما زال يعيش في وكالة التنمية الدولية الاميركية (USAID) وصندوق النقد الدولي ونادي روما . . لقد كشفت النقاشات التي تمت في اطارها اجتماعات ١٩٧٤ (المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في بوخارست عام ١٩٧٤) عن التحيّز المالتوسي والتحيز الديموغرافي المسيطر في الفكر الغربي»[٢١] .

ولا تقف معارضة مالتوس عند هذا الحد ، بل يرتفع سقف المواجهة النظرية والمنهجية معه عالياً جداً عن طريق وضع المالتوسية مع بعض منتقديها في سلة نظرية ومنهجية واحدة :

* « ان الطريقة التي يتم بها ادراك المشكلة مسألة هامة ، لانها تحدد نوع التفسيرات التي نسعى اليها ونوع الحلول التي نقترحها . . . وقد احتفظت العديد من الحجج المفنّدة لموقف مالتوس ، بنفس الصياغة للمشكلة . فاحدى المدارس تؤكد على ان التنمية هي أيضاً متغير مستقل قوي ومن ثم يوصون بايلاء اهتمام رئيسي الى هذا المتغيّر ، ويرى منتقدون آخرون ان نظرة مالتوس لكل بلد على انه نظام مغلق نسبياً كانت نظرة غير واقعية . ويوضحون ان النظام العالمي للتبادل القائم اليوم ، يجعل من الممكن نقل الغذاء والموارد الاخرى من بلد لآخر . . . ويشددون ايضاً على الهجرة الدولية التي تسمح لبلدان فائض العمالة بتصدير

---

(٢٠) جانيت ابو اللغد – نظريات التنمية والسكان – النشرة السكاني – اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا – الأمم المتحدة – العدد ٢٥ – ١٩٨٤ – بغداد ، ص ١٧ .

(٢١) جانيت أبو اللغد – مرجع مذكور ، ص ١٨ .

السكان في مقابل تحويلات مالية تساعد على إطعام المعالين المتروكين في الوطن . وعلى ذلك فان امكانات التجارة وهجرة العمالة تحرك القيود النهائية على السكان الى المستوى العالمي . . . ويعترف منتقدو مالتس بان انتاج الغذاء على النطاق العالمي لا يزال حتى الآن يزيد بمعدل أسرع من معدل زيادة السكان ولكنهم يخفقون في ايضاح ان التفاوت غير العادل بين البلدان يتزايد بدلاً من ان يتلاشى مما يؤدي الى حدوث نقص حقيقي في الغذاء في كثير من البلدان الفقيرة . . . غير انه حتى مع وجود هذه الحجج المفنّدة لموقف مالتس يبقى الجدال دائراً في حدود الصياغة القديمة المالتسية ذاتها . بمعنى ان السكان والتنمية متغيران مستقلان . واذا ما سلّمنا بهذا الافتراض ، يترتب عليه منطقياً انه يمكن وضع بعض السياسات لتعزيز التنمية على حين ، يجب استنباط سياسات أخرى لضبط او كبح النمو السكاني»[٢٢] .

يبدو هذا الاتجاه ، للوهلة الاولى ، وكأنه يسير في طريق معارضة المالتوسية من خارج حقلها النظري والمنهجي . فهو يقف موقفاً أول من وجهة نظر مالتوس ذاتها التي ترى في التزايد السكاني متغيراً مستقلاً وفي النمو الاقتصادي متغيراً تابعاً كما يقف الموقف نفسه من منتقدي مالتوس الذين يرون في النمو الاقتصادي متغيراً مستقلاً وفي التزايد السكاني متغيراً تابعاً .

للوهلة الاولى اذن ، تبدو الامور وكأنها تسير في طريق الكشف عن الطبيعة المنهجية المالتوسية الواحدة للجدال الدائر بين مالتوس ومنتقديه . واذا كان ما يبدو للوهلة الاولى صحيحاً فهذا يعني ان خرقاً لسيادة المنهج المالتوسي المطلقة على النتاج الديموغرافي العربي يحصل للمرة الاولى !! .

لنتفحّص الحل النظري الذي يتبنّاه هذا الاتجاه ويعتبره متفلتاً من أسر المنهج المالتوسي :

* « ويتمثل التنقيح الرئيسي في النهج النظري للسكان والتنمية في الاعتراف

---

(٢٢) جانيت أبو اللغد – مرجع مذكور ، ص ١٨ .

بان هذين المتغيرين يرتبطان ببعضهما ارتباطاً محكماً بطرق يجب دراستها دراسة امبيريقية بدلاً من معالجتها على أساس نظري . ففي ظل ظروف معينة ، قد يكبح نمو السكان تقدم التنمية ، خاصة حين تكون القاعدة الاقتصادية للمجتمع قاعدة زراعية ، ومساحة الاراضي الصالحة للزراعة فيها محدودة للغاية . بيد انه في ظل ظروف أخرى ، يصبح توفير عمال اضافيين ضرورياً بصورة مطلقة ، اذا شئنا للتنمية ان تتقدم . وفضلاً عن ذلك فانه حين يغدو «الاكتظاظ السكاني» كابحاً للتنمية أحياناً باستنزاف أموال الاستثمارات في سد حاجات الاستهلاك ، فانه اذا لم تتحقق عمليات التنمية فسوف لا يوجد اي دافع لدى الاسر لكبح المزيد من النمو السكاني . وتتطلب الآثار السياسية العملية لهذا التنقيح النظري ايلاء اهتمام مشترك لمتغيري السكان والتنمية وللعلاقات المتبادلة بينهما . وعلى ذلك ، فانه من غير المحتمل ان تتكرر المعارك النظرية (أوالايديولوجية) المريرة التي خاضتها معاً البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، في المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في بوخارست عام ١٩٧٤ ، خلال مؤتمر الامم المتحدة الدولي المعني بالسكان المقرر عقده في مدينة المكسيك عام ١٩٨٤ . . . التركيز على العلاقات المتبادلة بين الاتجاهات السكانية والتنمية الاقتصادية بدلاً من التركيز على العلاقة ذات الاتجاه الواحد بين متغير السكان «المستقل» ومتغير التنمية «غير المستقل» . . . الاعتراف بان التنمية والسكان متغيران مترابطان وليسا مستقلين»(٢٣) .

تدفعنا القراءة الدقيقة للحل النظري المتضمن في الفقرة السابقة الى طرح السؤالين التاليين : ما هو معنى رفع شعارات من نوع «ضرورة الاعتراف بان هذين المتغيرين يرتبطان ببعضهما ارتباطاً محكماً – ضرورة التركيز على تبادل العلاقة بن المتغيرين – المتغيران مترابطان ، وليسا مستقلين» في وجه مالتوس وفي وجه منتقديه ؟ وهل تشكل هذه الشعارات ، بالفعل ، عناوين صالحة لوجهة نظر بديلة؟ .

يبدو ان نظرية المتغيرات نفسها (Théorie des variables) التي تشكل القاعدة

---

(٢٣) جانيت أبو اللغد – مرجع مذكور ، ص ٢٠ .

المنهجية المشتركة لمالتوس ومنتقديه تشكل ايضاً قاعدة الحل النظري الذي يقترحه الاتجاه الثالث .

ويبدو ان الشعارات المرفوعة لا تحيط إحاطة كافية بنظرية المتغيرات ذاتها .

كما يبدو ان الحل النظري المقترح من قبل الاتجاه الثالث قد أصابه ما أصاب منتقدي مالتوس أنفسهم أي الوقوع فيَ الفخ النظري والمنهجي المالتوسي . كيف؟ ولماذا ؟ .

أ- يشير تعبير المتغيرات الى المحددات (detérminants) التي تتغير بتغير الاوضاع الملموسة (ولهذا السبب سميت تلك المحددات بالمتغيرات) . وعلى هذا الاساس ، لا يوجد ، في اطار نظرية المتغيرات ، نوعين في المتغير ، واحد مستقل على الدوام وآخر غير مستقل على الدوام . فيمكن للمتغير المستقل في حالة معينة ان يكون متغيراً تابعاً في حالة أخرى . وذلك حسب طبيعة العلاقة التي نرمي التحقق منها في الملموس وحسب الوجهة التي يتخذها هذا التحقق .

ب- يدمج الحل النظري المقترح ويخلط بين فكرة «المهم والاقل أهمية» وفكرة «المتغير المستقل وغير المستقل» . وما نود الاشارة اليه ، ان منطق نظرية المتغيرات في رؤية الامور هو غير ذلك تماماً . فالمتغيرات جميعها على درجة الاهمية ذاتها وما يميز بينها ان واحداً منها قد يحدد وضعاً ملموساً معيناً في حين قد يحدد الآخر وضعاً ملموساً مختلفاً (ولهذا السبب سميت متغيرات) .

ج- عندما يُسْتَخدَم تعبير المتغير المستقل والمتغير التابع لا يعني ذلك عدم وجود رباط محكم وعلاقة وثيقة بين الاثنين . وعلى العكس من ذلك تماماً ، لا يكتسب المتغير المستقل وجوده الا بوجود المتغير غير المستقل . والعلاقة بين الاثنين وثيقة الى درجة ان الواحد منهما يستمد معناه من علاقته بالآخر .

د- يرى الحل النظري المقترح صورة الوضع على الوجه التالي : مالتوس يقول ان المتغير الديموغرافي هو الاكثر أهمية وهذا خطأ ، ومنتقدو مالتوس يقولون ان متغير التنمية هو الاكثر أهمية وهذا خطأ كذلك ، اما الصحيح فهو رفع الاثنين الى درج الاهمية نفسها .

وهكذا ، بالرغم من كل الظواهر ، لا يتفلت الاتجاه الثالث من أسر نظرية المتغيرات ، وبالتالي لا يتفلت من أسر المنهج المالتوسي . انه يعاني من حيرة نظرية شديدة ناتجة عن ملاحظات واقعية متنوعة ومتناقضة .

– بلدان عربية غنية بالموارد وعدد سكانها قليل .

– بلدان عربية تواجه تزايداً سكانياً كبيراً ومواردها الاقتصادية قليلة .

أما كيف تعالج هذه الحيرة النظرية ؟ فبتبادل دور التحديد والتفسير بين المتغيرين بينما يبقى الاساس المنهجي المالتوسي ذاته ، أي عزل متغيري السكان والموارد والتفتيش عن محددات العلاقة بينهما في كل عامل على حدة .

ويتم التبرير النظري لهذا الاتجاه على أساس تبادل التحديد حسب أوضاع كل بلد عربي على حدة :

– المتغيّر الديموغرافي هو المحدد فيما يتعلق بالظروف السائدة في البلدان التي يقال انها مكتظة بالسكان لا سيما مصر .

– المتغيّر الاقتصادي هو المحدد في بلدان الخليج الغنية بالنفط .

– أما بالنسبة للبلدان التي تعتبر في موقع وسط بين البلدان المكتظة بالسكان والبلدان القليلة السكان كالاردن وسوريا والجزائر فانه ينبغي البحث أولاً ، في كل حالة ، في حسنات النمو السكاني وسيئاته .

٤ – لا بد من الاشارة اخيراً الى نمط من الكتابات الديموغرافية التي تحاول القاء نظرة شاملة على النتاج الديموغرافي العربي وتصنفه حسب اتجاهات فكرية ومدارس وتيارات نظرية . ويتجلّى طغيان المنهج المالتوسي عليها في المعايير المنهجية المالتوسية التي تستخدمها للتمييز بين اتجاه فكري ديموغرافي وآخر ، حيث يعتمد مقياس تبادل التحديد بين المتغير السكاني والمتغير الاقتصادي الانتاجي للتمييز ، في الفكر الديموغرافي العربي ، بين «اتجاهات» و «تيارات» و «مدارس» . وفي كل مرة يحصل الانتقال في التحديد والتفسير من العامل او المتغير الديموغرافي الى العامل الانتاجي او بالعكس ، نكون ، برأي تلك

الكتابات ، نتنقل من حقل نظري ومنهجي الى حقل آخر . ويمكن اعتماد النص التالي كنموذج لهذا النمط من الكتابات :

* « وبشكل عام ، هناك على الاقل ثلاثة اتجاهات فكرية أساسية فيما يتعلق بأثر النمو السكاني والتنمية . وهي تنبع من الظروف الخاصة لبلدان معينة او لمجموعة من البلدان في المنطقة : الاتجاه الاول والنابع من ظروف دول الخليج الغنية بالنفط ، يعتبر انه من المسلم به ، بوجه عام ، ان الموارد المتاحة تبرر مستويات عالية من النمو السكاني . . . والاتجاه الفكري الثاني يتعلق بالظروف السائدة في البلدان التي يقال انها مكتظة بالسكان لا سيما مصر ، ومن المسلم به الآن ، ان معظم مشاكل التنمية الاقتصادية في مصر مردها الى الزيادة السريعة في عدد السكان نتيجة للزيادة الكبيرة في معدل الولادات بالنسبة لمعدل الوفيات . . . و الاتجاه الفكري الثالث هو اتجاه معقد نسبياً ، غالباً ما يمثل ظروف البلدان التي تعتبر في موقع متوسط بين البلدان المكتظة بالسكان والبلدان القليلة السكان ، كالاردن وسوريا والجزائر . وبالنسبة لهذا الاتجاه فانه ينبغي البحث أولاً في كل حالة ، في حسنات النمو السكاني وسيئاته بالنسبة للتنمية » (٢٤) .

بعد هذا العرض الموجز لغلبة المنهج المالتوسي ضمن النتاج الديموغرافي العربي يطرح السؤال حول مفاعيل هذه الغلبة في واقع الابحاث العربية الديموغرافية الملموسة : ما هو النموذج الدراسي المالتوسي الخاص بتحليل المسألة السكانية ؟ والذي يشكل الركيزة الاساسية للغالبية الساحقة من الباحثين العرب في كتاباتهم المتنوعة حول مختلف الموضوعات المرتبطة بعلاقة النمو السكاني والتنمية ؟ وما هي مقومات ومحاور هذا النموذج ؟ .

١- المحور الخاص بالمتغير الديموغرافي

* معدل ولادات مرتفع .

* معدل وفيات منخفض نسبياً .

---

(٢٤) طبارة ، ماميش ، الجميّل - الابحاث السكانية العربية ونواقصها في البلدان العربية ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٧٨ ، عدد ١٥ ، ص ٢٠ .

* تزايد سكاني سريع .

* فتوة السكان .

٢- المحور الخاص بالمتغير الاقتصادي

* الموارد الاقتصادية وتوزيعها .

* معدل النمو الاقتصادي .

* قدرة القطاعات الاقتصادية الانتاجية .

* التمييز بين بلدان عربية غنية وأخرى فقيرة .

٣- المحور الخاص بالمقارنة بين المتغيرين

* عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على مجاراة النمو السكاني .

* البطالة .

* النزوح - الهجرة والتعرية السكانية للمناطق الريفية .

* تضخم الظاهرة المدينية .

* المشكلة الغذائية .

* انخفاض الدخل الفردي .

٤- محور الحلول المطروحة

* خطط للتنمية الاقتصادية .

* الحل القطاعي للبطالة بمعنى ضرورة ووجوب التصنيع السريع وهذا الحل مطروح عملياً لان تدني مستوى الاجور يمكن ان يشكل محركاً لاليات تسمح بتراكم رأس المال الصناعي .

* تشجيع الزراعة وزيادة انتاجيتها ومردودها .

* وضع سياسات سكانية للحد من الزيادة الديموغرافية السريعة .

* تنظيم النسل .

ما رأينا في هذا النموذج الدراسي ؟ وكيف يشكل عقبة معرفية تحجب واقع البلدان العربية عن الدراسة الفعلية ؟ .

في الحقيقة ، وفي غياب التراكم المعرفي حول أنماط الانتاج السائدة في البلدان العربية ، يكون عزل المتغير الديموغرافي والمتغير الاقتصادي عزلاً لهما عن المحددات الضرورية الشمولية التي ترسم سياق التوازن او عدم التوازن بينهما . وفي هذه الحالة ، لا يبقى من المحددات الضرورية سوى تلك الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي الذي قام النموذج الدراسي عليه بالاصل . وبهذا المعنى ، يحل ، في النموذج الدراسي العربي السائد النمط الرأسمالي الخالص محل الواقع العربي الذي يفترض النموذج دراسته فيحتجب هذا الواقع ، بالتالي ، عن الدراسة الفعلية رغم ادعاء الكلام عليه .

ومن هذا المنظار ، يكون الارتفاع في النمط الانتاجي الرأسمالي الخالص انخفاضاً هنا والارتفاع هنا يكون انخفاضاً هناك . وهكذا ، يُنْظر الى الفروقات بين النموذجين على انها فروقات كمية فقط فيجري التفتيش عن أفضل السبل والاساليب التقنية لرفع الانخفاض وخفض الارتفاع . وهنا يقع النموذج الدراسي العربي أيضاً أسيراً لنظرة تطورية تغيب عنها تناقضات الواقع الفعلية ، فالتشخيص موجود ضمن النموذج الرأسمالي الاصلي والحلول جاهزة لا ينقصها سوى التطبيق العملي للارتقاء بالمجتمع المدروس الى مستوى المجتمع الصناعي .

وفي هذا الاطار فقط نفهم حلولاً من نوع التصنيع والخطط الاقتصادية التقنية وتنظيم النسل . . الخ .

العقبة المعرفية الخامسة
عدم وعي التمييز بين المستويات
في الدراسة والتحليل والفهم

تحت هذا العنوان ، ترتسم معالم الطريق المؤدية الى القطع (rupture) مع نظرية «العوالم» في ترتيبها للعلوم الإنسانية المختلفة حسب عوالم متعددة يحوي كل واحد منها عدداً من الظواهر الخاصة التي تتم معالجتها بطرق وتقنيات متخصصة .

كما ترتسم تحت العنوان أيضاً معالم الطريق المؤدية الى الحقل النظري والمنهجي الخاص بمستويات التحليل مع ما يوجهنا اليه من وعي تمييزات تفترض واقعاً مجتمعياً واحداً يمكن النظر اليه ومعالجته ارتكازاً على مقاربات (approches) متنوعة ومتكاملة .

أن ما نقصده بفكرة مستويات التحليل هو التالي : يقدم الواقع المجتمعي نفسه على مستويات متمايزة حيث يرتبط وجود الموضوع عند اي مستوى منها بمتطلبات الفهم والتفسير ومدى دقتهما وفاعليتهما . ولا يعود التمييز بين المستويات الى الميدان او الموضوع المدروس بقدر ما يعود الى نمط من المقاربات يختص كل واحد منها بمستوى من المستويات المتمايزة . وهذا التوجه المنهجي الذي نتبناه يرتكز ، في فهمه لموضوع العلم وميدانه ، الى الأسس التالية :

* «تبني وجهة النظر موضوع العلم وميدانه »(٢٥) .

* « لا تشكل الروابط الواقعية بين الأشياء مبدأ رسم الحدود الفاصلة بين مختلف الميادين العلمية وانما الذي يشكل ذلك المبدأ هو الروابط المفاهيمية بين القضايا»(٢٦) .

---

(٢٥) Saussure, cité in, Bourdieu (P), Le métier de socioloque, Mouton, Bordas, 1968, paris, P.59

(٢٦) WEBER (H), cité in, le métier de sociologue, op. cité. P 59.

* « يبدو الملموس في الفكر عملية تركيب (synthèse) ونتيجة وليس نقطة انطلاق بالرغم من انه نقطة الأنطلاق الحقيقية ، وبالتالي نقطة انطلاق الحدس والتصوّر» [٢٧] .

وقد تكون فكرة مستويات التحليل بديهية وأولية ، وقد تثير ردة فعل حول بساطتها الظاهرية المفرطة وحول مبرر الكتابة عنها ، ولكن في اجابتنا على هذا النوع من ردود الفعل نقول ان الكلام المنهجي لا يكتسب صفته العلمية إلا بمقدار تحوله الى ادوات تتم بلورتها في البحث التطبيقي ، وبمقدار انخراطه ضمن ما يسميه بورديو (L'habitus scientifique)[٢٨] أي المبادىء الأساسية التي ينطلق منها الباحث وتكوّن لديه ما يشبه العادات او المواقف الذهنية التي تُمكّنه من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل وضعية ملموسة او تحديد سلوكه العلمي الخاطىء عند الوقوع فيه .

ومن خلال هذا الفهم ، بامكاننا تلمس الاخطاء المنهجية المميتة التي تقع فيها غالبية الدراسات المنجزة حول المسألة السكانية وقضية تنظيم الاسرة في البلدان العربية .

اولاً : الخلط بين الاحتمالي والضروري في التفسير وتقديم الإحتمالي في التفسيرعلى انه التفسير الضروري

– الملموس ، الواقعي ، المعيوش (le concret) كلها تعابير تشير الى المستوى حيث تتشابك كليات غنية بمحددات متنوعة ، وحيث تتعدد الروابط والصلات بين خصائص الملموس الى درجة يصعب حصرها . وبهذا المعنى يمكن القول ان الواقعة او الظاهرة هي حصيلة مضمرة لتقاطع كل المحددات في الملموس . والتفسير عند هذا المستوي لا يمكن ان يكون إلا احتمالياً (probabiliste) ، فالمحددات متنوعة والتفسيرات مختلفة وكلها صحيحة لأنها موجودة بالفعل بين الواقع المجتمعي الملموس .

---

(٢٧) MARX, Cité in, le métier de socilogue, op. cité, p. 59.

(٢٨) Bourdieu, le métier de sociologue, op. cité. p. 11

على هذا المستوى من الفهم والتفسير ، اذن ، لا توجد محددات او تفسيرات صحيحة واخرى خاطئة فكلها صحيحة .

- يَفْتَرِضُ الضروري في التفسير حسم الاشكالية التالية : هل المجتمع عبارة عن جَمْع مَن الاشخاص الاحرار يتصرفون وفق دوافعهم الداخلية ام ان المجتمع باشكاله وظواهره وتجمعاته وافراده هو نتاج لروابط ضرورية بنيوية مستقلة عن دوافع الافراد؟ (rapports necéssaires)

ويدافع في فكره الروابط الضرورية علماء الاجتماعيات كافة من آدم سميث وريكاردو وماركس في الاقتصاد الى دوركايم وماكس فيبر وبارسونز في علم الاجتماع والى ليفي ستروس والتوسير ولاكان وبورديو . . . الخ) .

وعلى قاعدة وعي التمييز بين التفسير الاحتمالي والتفسير الضروري يقوم وعي تمييز آخر بين العلاقات الاحصائية والمتغيرات (variables) من جهة والمحددات الضرورية (rapports necéssaires) من جهة اخري .

* العلاقات الاحصائية بين خصائص الملموس المختلفة هي علاقات لا متناهية نلاحظها بشكل عفوي في الواقع الملموس . والمتغيرات هي التفسيرات المرتبطة بالحالة الملموسة المدروسة وبالوسط المجتمعي المحلي المدروس .

* المحددات الضرورية هي الروابط النظرية الضرورية . اما عملية البناء النظري لها فتتم بتجريد الواقع وتنظيره بواسطة المفاهيم .

وهكذا ، عندما يحل الخلط محل وعي التمييز بين المستويين تميل الدراسات الى الاعتماد على الاحصاء كوسيلة قفز مباشر الى تفسير سريع يبدو سهلاً جداً في حالات كثيرة .

كيف يتبدى ذلك على صعيد البحث الميداني؟ انه يتخذ الوجهتين المنهجيتين التاليتين :

- نفي المبدأ الضروري في التفسير والتفتيش عن معطيات يمكن التحقق منها احصائياً . فتتحول روابط العالم المجتمعي الضرورية الى علاقات إحصائية غير

كاملة . وضمن هذا الإطار ، تتم ملاحظة الاغراق في التركيز على مسائل القياس الكمي بدل التركيز على المعاني النظرية للمقولات الإحصائية (catégories) المختلفة التي يتم قياسها وعلى التفكير في هذه المقولات وما ينبغي اختياره منها وحسب اية مقاييس .

- الخلط بين المتغيرات كمحددات للمجهري الجزئي ، الملموس ، العيني ، وبين المحددات الضرورية . وفي هذا الاطار ايضاً ، ولمجرد الكلام عن متغير اقتصادي كمقدار الدخل او متغير ثقافي كدرجة التعلم يظن باحثون عديدون انهم يعالجون الموضوع على مستوى المحددات الضرورية . اما الخلط الذي يتم في هذه الحالة فهو الخلط بين المتغيرات كادوات للنزول بالمفاهيم الى ارض الواقع الملموس وبين المفاهيم ذاتها .

وقد اتيح لنا في القسم الاول من البحث ، من خلال معالجه المسألة السكانية وقضية تنظيم الاسرة في المجتمعات الرأسمالية الغربية ، ممارسة وعي التمييز بين المستويين . وقد وجدنا فكرة الروابط الضرورية متمثلة ، على المستوى الشمولي ، في المحددات الضرورية التالية : الرأسمال - التراكم الرأسمالي - قانون السكان الرأسمالي - الفائض السكاني النسبي - الحساب العقلاني في السلوك - الذهن الحسابي - النظرة الخاصة الى العالم والطبيعة والحياة - بنية الاسرة الغربية في تطورها التاريخي . . الخ .

ولكن ، يمكن ان يؤدي التمييز الذي نمارسه الى منزلق توهم المجتمعي وكأنه واقع مجزأ مقسّم ، بينما الحقيقة ان الحياة المجتمعية كلية بمعنى عدم امكانية دراسة المجهري الجزئي الا بانخراطه واندراجه ضمن المجتمع الكلي . واذا كانت الاولوية من وجهة نظر شمولية لا بد وان تعطى للمحددات الضرورية فانه من وجهة نظر منهجية تبرز اولوية الانماط المجهرية الجزئية المترددة في الملموس والضرورية جداً لفهم الشمولي العام .

ان وعي التمايز في مستويات الدراسة يجعلنا نفهم الواقعة او الظاهرة وكأنها تركيب (synthèse) لمحددات متنوعة ، كما تجعلنا نفهم افكاراً من نوع : كل واقعة

هي حصيلة كل المحددات وان الملموس يشتمل كل المحددات لأنه يوحدها وان الظاهرة المجتمعية هي حصيلة مضمرة لتقاطع كل المحددات في الملموس .

ما هو معنى هذا الكلام ؟ معناه ان المحددات المجردة تؤدي الى اعادة توليد الملموس عن طريق الفكر . اما المنهج الذي يقوم على الارتقاء من المجرد الى الملموس فليس بالنسبة للفكر ، الا طريقة إحاطة بالملموس واعادة توليده على شكل ملموس مفكر (concret pensé) .

ان كلامنا عن تمايز المستويات لم يكن اذن اكثر من عملية تفكيك ذهني لوحدة الكل . لذا نطرح السؤال حول طبيعة العلاقة بين المحددات التي يؤدي اليها هذا التفكيك . هل هي علاقة تماثل تتساوى فيها المحددات جميعها؟

تبرز هنا فكرة المحددات والروابط الضرورية(rapports necéssaires) كأساس لمحددات الملموس المجتمعي الاحتمالية الاخرى . ان تحديد هذه الروابط والمحددات الضرورية يختلف باختلاف المدارس والاتجاهات النظرية والفكرية ، كما تبدو محددات الملموس المجتمعي الاحتمالية كلها محددة بالروابط والمحددات الضرورية التي لا يمكن عزلها لتعيين موقعها في الكل المجتمعي الا بتحليل نظري فوجودها ضمن الكل ليس مستقلاً ولا قائماً بذاته .

كذلك الامر ، ليست العلاقة بين محددات الملموس المجتمعي الاحتمالية وبين المحددات والروابط الضرورية علاقة مباشرة او ميكانيكية . إنها علاقة تتم على مستويات متمايزة ضمن محددات الملموس المجتمعي الاحتمالية ذاتها . وبهذا المعنى ، تخترق الروابط والمحددات الضرورية مستويات المحددات المجتمعة الاحتمالية كافة وتوجه الرؤية ، عند كل مستوي منها ، باتجاه محددات مجتمعية احتمالية معينة دون غيرها .

تبرز اذن فكرة وعي التمييز بين مستويات التفسير المجتمعي الاحتمالي ذاته . وعلى هذا الاساس يمكن تحديد الخطأ المنهجي المميت الثاني الذي تقع في الدراسات المنجزة حول المسألة السكانية وتنظيم الاسرة في البلدان العربية . إنه عدم وعي التمييز بين مستويات التفسير الاحتمالي ذاته .

ثانياً : عدم وعي التمييز في مستويات التفسير الاحتمالي ذاته :

تحت هذا العنوان ، تتحدد العقبة المعرفية في اقامة المواجهة والتعارض بين النفسي ، والنفسي الاجتماعي ، والاجتماعي . ولا يقف التركيز على وجه واحد من اوجه الحقيقة المجتمعية عند حدود وعي التمايز بل يتوصل في كلّ مرة ، وبالنسبة لكل وجه ، الى واقع من طبيعة تختلف عن الآخر .

وهذا النوع من الدراسات ، يوصد الابواب والقنوات والمنافذ أمام الانتقال من الفردي الى النفسي الاجتماعي ، ومن النفسي الاجتماعي الى الاجتماعي ، ولا يترك اي حيّز للحديث عن التفاعل .

كذلك الامر ، لا يعي العديد من الباحثين ان المحددات (déterminants) على مستوى معين تكون ظواهر (phénomènes) على مستوى آخر . فالبنية الفيزيولوجية والنفسانية قد تكون مُحَدِّدَة على المستوى الفردي ، ولكنها مُحدَّدَة على مستوى الوسط المحلي ، والشروط المجتمعية المحلية قد تكون مُحدِّدة على المستوى النفسي الاجتماعي ولكنها تكون مُحَدَّدة على المستوى الاجتماعي ، والاشكال الاجتماعية تحدِّد المستوى الاجتماعي ولكنها مُحدَّدة بالروابط الضرورية .

ان الباحث الذي يقف عند أي مستوى من هذه المستويات ويبحث في محدداته ويعتبرها المحددات الفعلية ، الضرورية والمفسّرة ، تبقى نظرته مجتزأة لا تحيط بكل تناقضات وغنى الواقع . وفي هذه الحالة ، تختفي فكرة التفاوت البنيوي في التحديد لتحل محلها علاقة الغاء المحدد للمحددات الاخرى .

أ- المستوى النفسي الفردي :

تتم عند المستوى الفردي دراسة فرد معروف باسمه وشخصيته وتاريخه الخاص . ان ما يدرس عند هذا المستوى لا يملك سمة الخارجية أي لا يملك وجوداً خارجياً بالنسبة للفرد لاننا سندرسه عبر أشخاص معينين .

أما ما يمكن ملاحظته بالنسبة للتفسير عند هذا المستوى فهو ارتكازه على المفاهيم النفسانية وعلى المحددات الشخصية . واذا كان ميدان الدراسة أو مادتها لا يصلحان لتمييز مستوياتها ، فان هذا النمط من التفسير يجعلنا نحدد المستوى النفسي الفردي على الوجه التالي :

« . . . لا تكفي الشروط الاجتماعية أو الانتماء الاجتماعي للاحاطة بالواقعة المدروسة ، ومهما كانت الاولوية الفعلية المعطاة للاطر الاجتماعية في تحديد أنماط السلوك المختلفة ، نستطيع القول ان الشرط لا يعبر بالضرورة عن كنه ما يشرطه أي ان الاطار يمكن ان يكون القالب الذي يعطي شكلاً لعفوية معينة ولكنه ليس العفوية ذاتها»(٢٩) .

ان ما يحدد هذا المستوى هو هامش من عدم التوقع لا يمكن لاي تحليل عام ان يحيط به ، أي وجود طبيعة خاصة عند فرد معين او طبيعة عامة عند الفرد بشكل عام ، وكلتاهما ترتكزان على أطر فيزيولوجية ونفسانية محددة .

تختص المقاربة النفسية الفردية اذن برسم الهامش التفسيري الخاص بالفرد اي المحددات الشخصية التي تفسّر سلوكاً معيناً . وهذا النوع من المحددات موجود في الواقع الملموس ومن الضروري معرفته لفهم الواقعة المدروسة .

وتتعدد النصوص التي تشير الى محددات المستوى النفسي الفردي في المسألة السكانية وقضية تنظيم الإسرة العربية :

* « السلوك الانجابي للأبوين هو ، الى درجة كبيرة ، استجابة لما هو كامن في نفسيهما بشأن انجاب الاولاد . . ان محاولات تطبيق هذه النظرية على مناطق ذات خصوبة مرتفعة لم تكن ناجحة فهي لا تبحث في كيفية الوصول الى القرارات بل في الاثر الظاهر على المجتمع لكل ما أخذ من قرارات . . . ان هذه النظريات المتعلقة بتحول الخصوبة تطرح عدداً من المشاكل ، اذ يفترض معظمها ان السلوك الخاص بالخصوبة هو سلوك عقلاني في العالم الصناعي وغير عقلاني

---

(٢٩) Duchac - sociologie et psychologie P.U.F. P. 43.

في المجتمعات التي ما زالت في مرحلة قبل التصنيع . . . ان الخصوبة المرتفعة تزيد الشعور بالاطمئنان . . .» [٣٠] .

* « بين العوامل المحددة للخصوبة أكلاف ضبطها بما فيها الأكلاف الذاتية أي النفسية . . . وبين العوامل المباشرة المحددة للطلب على الاطفال الرغبات الذاتية . . . اذن ، فقد استند علماء الاجتماع على الرغبات والمفاضلة الذاتية في اعتباراتهم النظرية المتعلقة بمفاهيم حجم الاسرة ونوعية الاطفال . . . ان دوافع ضبط الخصوبة شرط ضروري ولكنه ليس بكاف . وتنظيم الاسرة يفرض على الاسرة نوعين من التكاليف . فهناك أولاً التكاليف النفسية (الانزعاج المرتبط بفكرة الخصوبة وضبطها او ممارستها) . .» [٣١] .

* « الاطفال زينة الحياة ، تعبير شائع ردده المفحصون باستمرار ومعناه ان الاطفال يزيدون الحياة بهجة وجمالاً . والانسان يكون سعيداً لان الاطفال يجلبون السعادة للحياة . . . وقال البعض ان المرأة لا تشعر بالاطمئنان الا بعد ان تنجب طفلها الاول ، وبذلك تفوز بثقة زوجها . .» [٣٢] .

توحي النصوص السابقة بالحيِّز الذي يفترض بالمقاربة النفسية الفردية الاحاطة به أي التفاعلات الذاتية التي تحدد السلوك الديموغرافي وتنتجه على مستوى الفرد . ولكن الجمود عند هذا المستوى وتقديم محدداته على كونها المحددات الفعلية الضرورية يؤدي الى أحد الامور التالية أو اليها مجتمعة :

– تصبح الروابط والعلاقات المجتمعية قائمة على ذاتيات تحركها الرغبات والميول والدوافع .

– يتم اختزال هذه الروابط الى التصور الذي يمتلكه الفرد عنها .

– يترسّخ الظن في امكانية تغييرها بتغيير هذا التصور .

---

(٣٠) جون كالدويل وبات كالدويل – تحول الخصوبة مع اشارة خاصة الى منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٨٥ ، ص١٢٩ .
(٣١) ريتشارد ايسترلين – الخصوبة والتنمية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٩ .
(٣٢) الخصوبة في تونس – مرجع مذكور ، ص ١٦ .

ب- المستوى النفسي - الاجتماعي أو مستوى الوسط المجتمعي المحلي

ان الجديد في الامر عند هذا المستوى هو الربط بين شخصية الفرد وامكانياته الذاتية من جهة ، والمجال المحلي ومدى الفرص التي يتيحها لتحقيق رغباته من جهة أخرى . والخصائص النفسانية ، عند هذا المستوى ، كامنة بالتأكيد خلف جميع مظاهر السلوك ، ولكن التفسيرات الذاتية وحدها غير كافية ، والمتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمهنية والدينية . . . الخ . تساهم مساهمة فعالة في تقديم التفسير الواقعي .

وكل هذه المتغيرات يمكن ان تشكل محددات للسلوك الديموغرافي وتنظيم الاسرة ، بالاضافة الى التكوين النفسي . كل متغير يمكن ان يكون هو المحدد حسب الحالة المدروسة وحسب الوسط المجتمعي المحلي المدروس .

وبهذا المعنى ايضاً ، يطلق تعبير المتغيرات على المحددات النفسية - الاجتماعية فيكون المتغير الديموغرافي هو المحدد في حالة معينة بينما يحدد المتغير الاقتصادي حالة أخرى والمتغير الحقوقي حالة ثالثة . . . كذلك الامر ، قد يجتمع اكثر من متغير واحد لتقديم التفسير المطلوب . تتنوع المحددات عند هذا المستوى اذن بتنوع الملموس وتتعدد بتعدد الاوضاع التي يمكن ان نستقيها منه .

«ان وظيفة المقاربة النفسية الاجتماعية تفترض تخطي المواجهة الوهمية التي يقيمها البعض بين الذاتي والموضوعي . وليس ممكناً للعلم الذي يطمح الى الاحاطة الشاملة بالانسان اختزال المعرفة به الى وصف الروابط الموضوعية لان ممارسة المعاني تشكل جزءاً أساسياً من المعنى الكلي للممارسة » (٣٣)

ويشكل الجمود عند هذا المستوى والخلط بين محدداته ومحددات المستوى الاجتماعي عقبة معرفية تقوم على طبيعة التفسير عند هذا المستوى حيث لا يتوصل تفسير الواقعة المرتكزة على العوامل والمتغيرات الا لتفسيرات مجتمعية محلية جزئية يرتبط كل متغير منها بالوسط المجتمعي المحلي المدروس .

---

(٣٣) Duchac - sociologie et psychologie, op. cité. P 51.

لماذا نقول ذلك ؟ لان المجتمع ليس مجموع الفئات والاوساط المجتمعية بمعنى رصفها مع بعضها البعض او بمعنى تجميعها ، فالمجتمع هو تفاعل الاوساط المجتمعية المحلية فيما بينها ومع الشروط البيئية والاجتماعية العامة ، وكل ذلك ضمن مسار تاريخي محدد .

ج- المستوى الاجتماعي

عندما نقول تنظيم الاسرة على المستوى الاجتماعي نعني ان الواقعة انتقلت من حالات محددة او من وسط مجتمعي محلي الى قواعد عامة للسلوك والاحساس والشعور والتصرف وتضغط باتجاه الانخراط في القاعدة .

تدرس المادة هنا بغض النظر عن فرد معروف ، وعن شخصيات معروفة ، وعن أوساط مجتمعية محددة .

كيف يتحدد التفسير عند هذا المستوى؟ لا نستطيع القول ، عند هذا المستوى ، ان المتغير الاقتصادي او المتغير الديموغرافي أو المتغير الديني أو المتغير الثقافي . . . هي أسباب اللجوء الى تنظيم الاسرة . وينبغي للتحليل ان يستمر حتى يصل الى التركيب الاجتماعي للمجتمع والى وقائعه وظاهراته ومؤسساته وتنظيماته الإجتماعية .

ختاماً ، اذا كان المجال قد أتيح لنا ، في القسم الاول من البحث ، لممارسة وعي التمييز بين المتغيرات (Variables) كمحددات للصعيد المجهري الجزئي والروابط الضرورية (rapports necessaires) كمحددات للصعيد الشمولي العام .

واذا كان المجال سيتاح لنا في الفصلين اللاحقين لتفحّص القضية نفسها في الفكر الديموغرافي العربي فاننا نفضل اغتنام الفرصة الراهنة للاشارة الى الوجه الآخر لهذه العقبة المعرفية في الدراسات والأبحاث المحلية :

أ- عندما تعالج الابحاث الامبيريقية الغربية ظواهر ديموغرافية من نوع

انخفاض معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات . . . الخ تطرح على نفسها مهمة التفتيش عن تفسيرات لها ، وتبرز خلافاتها النظرية مع التيارات الفكرية الغربية الاخرى حول طبيعة التفسير ذاته ، والعزل الذي تتهم به يتحدد بارتكاز فهمها على نظرية العوامل والمتغيرات بدل ارتكازه على فكرة مستويات التحليل .

ما هو الحاصل عندنا ؟ عندما يلاحظ ديموغرافيون عرب الظواهر نفسها لا يطرحون على انفسهم مهمة تفسيرها بل يعتبرونها محددة ومفسّرة بذاتها . فَتُسْتَخدَم تعابير من نوع «فتوة السكان» و «الزيادة السكانية» و «معدل الولادات المرتفع» كمحددات أساسية لتفسير إختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه . وبدل ان تكون فتوة السكان وإرتفاع معد ل الولادات والزيادة السكانية من المؤشرات والإنعكاسات والظواهر المطروحة للتفسير تتحول عند العديد من الباحثين العرب الى محددّات وتفسيرات بذاتها .

ب- يُعتَبَر هؤلاء الديموغرافيون العرب الذين يخلطون بين الظواهر والمحدّدات وكأنهم يمثلون ، في الفكر الديموغرافي العربي ، الامبيريقية كوجهة نظر ومفاهيم ومنحى ومنهج .

ج- يَدْفع هذا الاعتبار بباحثين عرب آخرين يطرحون تلك الظواهر للتفسير ويفتشون ويجدون متغيرات تفسيرية متعددة لها الى تَوَهّم وجهة نظرهم وكأنها ضد التجريبية وضد الوضعية ، ويتناسون او يجهلون ان نظرية العوامل والمتغيرات نفسها هي من نتاج هذه المدرسة .

وهكذا ، تبرز في الفكر الديموغرافي العربي المفارقة التالية اللافتة للنظر :

من يُعْلن عن نفسه انه امبيريقي أصولي لا يكون امبيريقياً ومَنْ يُعلن عن نفسه أنه في مواجهة الامبيريقية يكون أقرب الجميع اليها !! .

سنعمد الى توضيح هذه الفكرة بالاستناد الى تحليل ملموس ومحدد . هو ذاك الذي يقدمه لنا د . عبد الباسط عبد المعطي في دراسته الشهيرة عن التركيب السكاني في مصر .

منذ البداية ، وفي مقدمة الدراسة ، يضع الكاتب دراسته بمواجهة وجهات نظر أخرى ، ترتكز على الامبيريقية وعلى الافكار والنظريات الوافدة من علم الاجتماع الغربي- البورجوازي .

« شغل موضوع السكان ، ولا يزال ، عدداً من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في مصر ، كما المجتمع العربي . وجذب اليه في العقود القليلة الماضية تخصصات عدة . . . واذا كان إسهام المشتغلين بالاحصاء والاقتصاد ، اجمالاً ، أكبر من إسهام المشتغلين بعلم الاجتماع ، فالملاحظة الاهم ان عدداً غير قليل من المتخصصين في هذا النسق العلمي ، حاكوا بطريق أو بآخر أعمال الاحصائيين والاقتصاديين من ناحية ، وحاكوا الافكار والنظريات الوافدة من علم الاجتماع الغربي- البورجوازي من ناحية أخرى . . . وتأثروا في تحليلهم بالنزعة الامبيريقية الجزئية . . . على غرار المشكلات التي طرحها علم الاجتماع البورجوازي» (٣٤) .

واذا كنا لا نميل كثيراً الى استخدام تعبير علم الاجتماع البورجوازي لأن العلاقة بين علم الاجتماع والبورجوازية ليست مباشرة ولا ميكانيكية . اضافة الى ان استخدام تعبير علم الاجتماع ذاته يوحي بالانتماء الى نظرية «غربية بورجوازية» هي نظرية «العوالم» في ترتيبها لمختلف العلوم الانسانية حسب عوالم متعددة يحوي كل واحد منها عدداً من الظواهر الخاصة التي تتم معالجتها بواسطة طرق وتقنيات متخصصة ، فيستقل علم الاجتماع في هذه الحالة عن علم النفس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاقتصاد . . . الخ ، الا أننا سنتجاوز هذه القضية الى الاطلاع على المدخل النظري والمنهجي الصالح ، برأي الكاتب ، لمعالجة المسألة السكانية :

* المقصود في العمق رؤية بنائية تقضي بتناول بنية السكان ككلية اجتماعية نوعية متفاعلة مكوناتها جدلياً في اطار كلية اجتماعية أوسع تتحدد تفاعلاتها بالمرحلة التاريخية التي تعيشها وبثوابت المرحلة التاريخية السابقة وبإطار العلاقات بين المجتمعات – الكليات الاخرى- التي تتفاعل معها هذه الكلية .

---

(٣٤) عبد الباسط عبد المعطي – التركيب السكاني في اطار التطور الاجتماعي – الاقتصادي في الاقطار العربية حالة مصر – جامعة الدول العربية – سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي ، ص ٧ .

* المقصود قراءة واستطلاع العلاقة بين بنية السكان والاطار الاقتصادي الاجتماعي للكلية الاجتماعية بهدف استطلاع العوامل الفاعلة في هذه العلاقة والمحددة لملامحها وخصوصيتها .

* المقصود تحديد البنية الطبقية والخريطة الاجتماعية للسكان وتوظيف مقولة الطبقة كمقولة توجيهية لتحليل وتفسير بعض أبعاد بنية السكان .

* يتحدد الاطار الاجتماعي الاقتصادي بعدد من الابعاد البنيوية منها الثابت نسبياً ومنها المتغير .

يستدعي هذا المدخل النظري والمنهجي الملاحظات التالية :

١- ينتمي مفهوم الكل الاجتماعي الى «علم الاجتماع الغربي البورجوازي» وقد أنتجته المدرسة الفرنسية بواسطة مارسيل موسى الذي اعتبر في بحثه حول العطاء كشكل بدائي للتبادل ان الظاهرات التي يدرسها الباحث في علم الاجتماع هي ظاهرات اجتماعية كلية .

ان مفهوم الكل الاجتماعي او الكلية الاجتماعية كما هو وارد في «علم الاجتماع الغربي البورجوازي» يركز على الترابط والارتباط . وقد تمت مواجهة هذا المفهوم من قبل وجهات نظر أخرى «غربية بورجوازية» بينت الحدود الضيقة التي يرسمها في فهم الواقع المجتمعي وطرحت السوآلين التاليين : هل هذا الترابط والارتباط يتمان بشكل عشوائي؟ وهل الكل الاجتماعي هو كل فوضوي؟ .

ولقد شكل هذان السؤالان حافزاً قوياً لقيام «علم الاجتماع الغربي البورجوازي» باعادة انتاج مفهوم البناء الاجتماعي . وفي هذا الاطار يمكن التمييز بين وجهتي نظر :

وجهة نظر أولى تفتش عن المستوى المحدد ، أي عن القاعدة الاساسية التي يقوم عليها كامل البناء الاجتماعي في شتى ظاهراته (بنية التبادل او بنية القرابة او بنية اللاوعي . .الخ) .

وجهة نظر ثانية لا تتعرض لما هو محدد على الصعيد العام ، والتحديد عندها يختلف بحسب الاوضاع والوحدات المدروسة .

كيف يبرز مفهوم البناء الاجتماعي في دراسة الباحث الميدانية؟

* يبدأ الكاتب بتوضيح الوجهة التي سيتخذها وذلك بالتشديد على المضمون الاجتماعي الانساني للظواهر السكانية .

* يعرض المعطيات الاحصائية الخاصة بها .

* يحاول تفسير الاستخلاصات على أساس عوامل بنائية تاريخية ومعاصرة من نوع : خلل توزيع الموارد الاساسية بين المحافظات ، صراع الفلاحين مع السلطة السياسية وكبار الملاك ، ارتفاع نسبة المعدمين في الريف ، الهوية التاريخية الاجتماعية والانتاجية لكبار الملاك ، تنمية غير متوازنة لصالح المدن الكبرى وضد الريف .

وفي كل مرة يتكلم الباحث عن عامل بنيوي مفسّر يقدمه على الوجه التالي : لقد أثر هذا العامل في موضوع الهجرة الريفية الحضرية .

وهكذا يتم رصف الابعاد البنيوية جنباً الى جنب ، فكلها تؤثر وكلها تحدد وكلها تفسر ، وهي تتدرج جميعها في علاقة تماثل تتساوى فيها هذه العوامل في وحدة تعبيرية فتغيب عنها علاقة التفاوت ضمن الكل الاجتماعي . .

نحن لا نقول ان هذه الابعاد والعوامل غير أساسية فهي هامة جداً وضرورية جداً ، ولكنها تقع جميعها على مستوى الاحتمالي في التفسير أي على مستوى الملموس والظواهر حيث تتابع كليات غنية بمحددات متنوعة وحيث تتحدد الروابط والعلاقات بين خصائص الموضوع الى درجة يصعب حصرها وحيث المحددات متنوعة والتفسيرات مختلفة وكلها صحيحة .

لهذا السبب نقول ان وجهة نظر الكاتب ، في ارتكازها على مفهوم البنية ، تنتمي الى «علم الاجتماع البورجوازي الغربي» بشكل عام والى تيار محدد ضمنه بشكل خاص . ويبرز هذا الامر بوضوح في سلسلة الابعاد البنائية الجزئية التي يرصفها بتتابع وترتيب متناسقين ويقدمها على أنها الاطار الاجتماعي الاقتصادي .

٢- ان الكلام عن علاقة الظاهرة ، أية ظاهرة ، بالاطار الاجتماعي الاقتصادي هو كلام ينتمي الى «علم الاجتماع الغربي البورجوازي» والاعتقاد بان الربط بينهما ينتمي نظرياً ومنهجياً الى وجهة نظر مغايرة هو اعتقاد غير صحيح للسببين التاليين :

* الظاهرة واطارها الاجتماعي الاقتصادي ليسا منفصلين كي يتم الربط بينهما . ولا يكفي القول بان الفصل بين الاثنين هو فصل تعسّفي قصده التميز والتحليل فقط .

* عندما تعمد وجهة نظر مغايرة (نفترض بأنها الوجهة التي أوحى الكاتب بالانتماء اليها بداية) الى التفتيش عن فهم الظاهرة المدروسة في «اطارها الاجتماعي الاقتصادي» فانها تستخدم مفاهيم وتعابير ومفردات مختلفة عن تلك التي يستخدمها الكاتب نكتفي بالاشارة الى الآتي منها : العام في الخاص ، كل واقعة هي محصلة كل المحددات ، الملموس يشتمل كل المحددات لانه يوّحدها ، الظاهرة الاجتماعية هي حصيلة مضمرة لتقاطع كل المحددات في الملموس .

٣- يفترض الكلام عن البنية الطبقية كمقولة توجيهية للفهم والتحليل تحديد المحتوى المقصود بهذا المفهوم . واذا عدنا الى الدراسة وفتّشنا بدقة فلا نجد اكثر من مواقع اجتماعية على الخريطة المجتمعية : مهاجرون وملاك كبار وعمال تراحيل ومعدمون وفقراء وفلاحون وعمال . . . الخ .

ان محتوى الطبقة كما تقدمه الدراسة يتطابق مع مفهوم «علمجتماعي بورجوازي» آخر هو مفهوم «التراتب الاجتماعي» الذي يعتمد معايير ومقاييس متعددة لترتيب الناس الى طبقات وفئات وشرائح .

٤- نأتي أخيراً الى نمط المعالجة التي يضعها الكاتب بمواجهة الامبيريقية و «علم الاجتماع البورجوازي الغربي» . لقد اختلط الامر على الكاتب ، فاعتبر المنهج الذي يقتصر بتفتيشه عن المحددات ضمن الكلية النوعية للنسق السكاني منهجاً امبيريقياً ، فأصبحت معالجته والحالة هذه ضد الامبيريقية وخارج نطاق التأثر بالافكار والنظريات الوافدة من الغرب . وبرأينا ، لم يكن الكاتب بحاجة

الى منح دراسته هوية معينة ، فكما تبين لنا ، قد تكون الدراسة تمثل الامبيريقية أفضل تمثيل . وهذا الواقع لا يشكل بالتأكيد شتيمة نظرية .

ختاماً ، نودّ العودة الى مقدمة الدراسة كي نشير من جديد الى أن اللحظة الفكرية العربية الراهنة تتطلب بإلحاح شديد وعي التمييز بين مستويات الفهم والتحليل ويبقى الأمل معقوداً لدينا على لحظة فكرية عربية مستقبلية تتطلب وعي التفاعل بين مستويات الفهم والتحليل وتضع دراستنا في مرمى النقد المنهجي الذي يفتش عن وعي تفاعل المستويات بدلاً من تفتيشه عن وعي التمايز بينها . وعلى جميع الاحوال يحاول الكلام عن تمايز وتفاعل مستويات دراسة المجتمعي ان يطرح العلاقة بين العام والخاص على أرضية مختلفة تماماً . والقضية كما هي مطروحة عندنا تُحَوِّل هذه العلاقة الى مجرد لعبة للألفاظ : من العام الى الخاص ثم الى العام من جديد ، او من الخاص الى العام ، أو الخاص في العام والعام في الخاص . . .الخ . وفي رأينا ، ليس المهم بم نبدأ ، من العام أو من الخاص ، لان وعي تمايز مستويات دراسة الواقع المجتمعي وتفاعلها يحل اشكالية تلك العلاقة . فالملموس على المستوى النظري هو الملموس المُفكَّرْ (concret pensé) ، وبهذا المعنى يكون مشتملاً على كل المحددات الخاصة والعامة مع التفاوت البنيوي في التحديد .

المعالجة الشائعة للمسألة السكانية
وتنظيم الأسرة في البلدان العربية

تحت هذا العنوان ، تتم معالجة نمو السكان وتوزيعهم وخصائصهم بهدف تعيين موقع البنية السكانية ودلالة هذا الموقع وتشابكاته في اطار كلية أكبر هي المجال العربي . وعلى هذا الأساس ، تتم أيضاً قراءة العلاقة بين بنية السكان الطبيعية والمجال بهدف استطلاع العوامل الفاعلة فيها والمحددة لملامحها وخصوصيتها .

ظاهرة الوفيات العربية في المنظور الشائع

نبدأ أولاً بتحديد بعض المصطلحات :(١)

* معدل الوفيات الخام ، هو أبسط مقاييس الوفيات وأقلها تعقيداً ويمثل العدد السنوي من واقعات الوفاة منسوباً الى ١٠٠٠ من السكان عند منتصف السنة . غير أنه نظراً لتأثر هذا المعدل بالمتغيرات الديموغرافية وخاصة ، التركيب العمري ، فقد لا تصلح دلالته في مقارنة مستويات الوفيات بين المجتمعات ذات الهياكل الديموغرافية

(١) تحديدات قسم السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - السكان والتنمية في الشرق الأوسط - ١٩٨٥ ، ص ٢١١ .

المختلفة . من جهة ثانية ، فان استخلاصه من بيانات غير موثوق بها ، كما هي الحال في الدول النامية ، تبقيه منخفضاً في أغلب الأحيان وغير ممثل للواقع . ومع ذلك ، فقد يكون معدل الوفيات الخام وسيلة مقبولة في التعبير عن اتجاه ظاهرة الوفاة خلال فترة زمنية محددة على المستوى المحلي ، او في التعبير عن الاختلافات القائمة في أجزاء مختلفة من الدولة الواحدة .

* توقع الحياة عند الولادة هو من أدق مقاييس الوفاة ، وذلك لعدم تأثره بصورة مباشرة بالتركيب العمري . حيث يمثل متوسط عدد السنوات المتوقع ان تعيشها مجموعة من المواليد في ظروف معينة . ويعني تعبير «الظروف المعينة» هنا الاحتمالات الكيفية للوفاة عند أعمار محددة ، وغالباً ما تستخلص هذه الاحتمالات من معدلات الوفيات النوعية حسب العمر . هذا ، ولا يحتاج التوصل الى توقع الحياة عند الولادة بيانات دقيقة وشاملة عن واقعات الوفاة فقط ، وإنما يتطلب الامر ايضاً توفر بيانات موثوقة عن اعداد السكان حسب الاعمار المختلفة ، ليمكن من خلال ذلك استخلاص المعدلات الكيفية للوفاة عند أعمار محددة أولاً ، ومن ثم التوصل الى توقع الحياة عند الولادة .

* معدل وفيات الرضّع هو عدد الوفيات بين الاطفال الذين تبلغ أعمارهم سنة فأقل منسوباً الى ١٠٠٠ من الاطفال المولودين أحياء خلال فترة زمنية محددة (غالباً سنة) .

وبالارتكاز على هذه التحديدات ، يقوم النموذج الدراسي المحلي في النظر الى ظاهرة الوفيات العربية وفي فهمها وتحليلها ، كما تقوم الاشكالية الخاصة بهذا النموذج .

١ - الاشكالية السائدة :

في ظل استمرار معدل المواليد العربية مرتفعاً ، يعتبر انخفاض معدل الوفيات هو المسؤول عن التزايد السكاني الذي تعرفه البلدان العربية حالياً . فبعد ان مرت المجتمعات العربية في مرحلة كان كل من معدلي الخصوبة والوفيات فيها مرتفعين بحيث بقي عدد السكان شبه مستقر ، دخلت البلدان العربية مرحلة جديدة بدأت

معها معدلات الوفاة في الانخفاض على حين ظل معدلات الخصوبة مرتفعة ، وقد تصاعدت الهوة الناشئة بين المعدلين مما أدى ويؤدي الى زيادات سريعة في عدد السكان . وعلى هذا الاساس ، يشكل انخفاض معدل الوفيات السمة البنيوية المميزة للنموذج الديموغرافي العربي ، كما يعتبر المحرك الرئيسي لآليات اشتغال هذا النموذج .

وتتعدد النصوص التي تعلن عن هذه الاشكالية بجلاء ووضوح :

* « ويتبين بوضوح ان المفعول الرئيسي للتغيير في معدلات الوفيات انما يتم من خلال التأثير على معدلات النمو السكاني . وهناك دلائل وافرة الآن على ان انخفاض الوفيات لا يقترن حكماً بانخفاض كبير مواز في الخصوبة مما ينتج عنه تسارعاً في النمو السكاني لفترة طويلة»[٢] .

* « ان النمو السكاني السريع لا يرجع الى حدوث زيادة كبيرة في عدد الاطفال لكل امرأة ، وإنما يرجع الى زيادة عدد الاطفال الذين يبقون على قيد الحياة . وكلما أدى مستوى تدخل المجتمع (مثل توفير مياه الشرب النقية او مقاومه الحشرات الناقلة للأمراض) الى تخفيض مستويات الوفيات ، كلما اتسعت الفجوة بين عدد المواليد والوفيات وكلما زاد النمو السكاني . . . ويؤثر انخفاض الوفيات على زيادة السكان بطريقتين . فمن الواضح ان انخفاض عدد الوفيات يترجم بشكل مباشر الى زيادة السكان ، وبشكل غير مباشر يؤدي الى ارتفاع معدلات الخصوبة»[٣]

واذا كانت تلك الاشكالية توجه الغالبية الساحقة من الابحاث والدراسات والكتب ، فان سيادتها على الفكر الديموغرافي العربي وصلت الى درجة خرجت معها من دائرة التساؤل والفهم ودخلت الى عالم البديهيات فتحولت الى لازمة يعود اليها ، كما ينطلق منها ، كل تحليل سكاني ملموس لأوضاع عربية ملموسة . ويمكن التحقق من ذلك على صعيدين : الصعيد العربي وصعيد البلد العربي الواحد .

---

(٢) ساموبل بريستون – الوفاة والمرض والتنمية – بحث قدّم الى ندوة السكان والتنمية في منطقة غربي آسيا – عمان – الاردن – ١٩٧٨ .

(٣) كاري ديفز – النمو السكاني في الشرق الأوسط – سلسلة التقارير الخاصة لمكتب مرجع السكان – الشرق الأوسط – الأمم المتحدة ، ١٩٨٤ ، ص ٨ .

* « ويبين الجدول مجموع السكان وعناصر التغيير في التكاثر في البلدان العربية لسنة ١٩٨٠ بما في ذلك البلدان الرئيسية المصدرة للنفط ، حيث تتراوح معدلات الولادات الخام في هذه الاخيرة بين ٤٥ و ٥٠ بالالف . وهي معدلات مرتفعة جداً . أما معدلات الوفيات الخام الاقل انتظاماً فهي تتراوح بمعظم الاحيان بين ٥ و ١٥ بالالف . . . وحيث ان مستويات الخصوبة لا تشير الى تدن وشيك بينما تشهد معدلات الوفيات انخفاضاً سريعاً ، فيتوقع ان ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بانتظام . . .

جدول عناصر التغيرات السكانية في البلدان العربية (١٩٨٠)

البلد	معدل الوفيات الخام (بالالف)	معدل الولادات الخام (بالالف)	نسبة الزيادة الطبيعية (بالمائة)
الجزائر	١٣	٤٧	٣,٤
البحرين (وطنيون)	٧	٤٠	٣,٣
العراق	١٣	٤٥	٣,٢
الكويت (وطنيون)	٥	٤٣	٣,٨
الجماهرية الليبية	١٢	٤٦	٣,٤
عمان (وطنيون)	١٥	٤٤	٢,٩
قطر (وطنيون)	٧	٣٠	٢,٣
السعودية	١١	٤١	٣
الامارات المتحدة (وطنيون)	٥	٢٦	٢,١
اليمن الديموقراطية	٢١	٤٨	٢,٧
مصر	١١	٣٩	٢,٨
الاردن	١١	٥٠	٣,٩
لبنان	١٠	٢٧	١,٧
المغرب	١٣	٤٥	٣,٢
السودان	١٧	٤٥	٢,٨

البلد	معدل الوفيات الخام (بالألف)	معدل الولادات الخام (بالألف)	نسبة الزيادة الطبيعية (بالمائة)
سوريا	١٠	٤٥	٣,٥
اليمن الشمالي	٢٢	٤٦	٢,٣
دجيبوتي	٢٤	٤٨	٢,٤
موريتانيا	٢٢	٥٠	٢,٨
الصومال	٢٠	٤٨	٢,٨
تونس	١١	٣٦	٢,٥

المصدر : ملفات قسم السكان ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

. . .وفي البلدان العربية التي تقوم بينها وبين البلدان الغنية بالنفط روابط وثيقة ، يمكن تحديد ثلاثة أوضاع بالنظر الى عناصر هذا التغير السكاني . فهناك أولاً مجموعة من البلدان تتألف بالدرجة الاولى من الاردن والجمهورية العربية السورية ، حيث تفوق معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ٣ بالمائة وذلك بسبب الارتفاع الشديد في معدل الولادات الخام والانخفاض النسبي والمتزايد في معدلات الوفيات الخام . . .أما البلدان العربية التي تقل فيها معدلات الزيادة الطبيعية عن ٣ بالمائة فهي ذات وضعين متمايزين : فمعدلات الزيادة الطبيعية في اليمنين ، مثلا ، معتدلة نسبياً (دون ٣ بالمائة) ، والسبب في ذلك هو فقط ان مستويات الخصوبة العالية ما زالت مقترنة بمستويات وفيات مرتفعة . وبالنظر الى عدم وجود ما يشير الى امكانية انخفاض الخصوبة ، فيما بدأت نسبة الوفيات في التدني المعهود الطويل الاجل ، فيُحتمل ان ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في هذه البلدان في المستقبل القريب »[٤] .

ويؤدي التفحص الدقيق لهذا النص الى وضع اليد على المقياس الذي ارتكز عليه للتمييز بين البلدان العربية : انه انخفاض معدل الوفيات العربي . ففي واقع حيث

---

(٤) رياض طبارة – السكان والموارد البشرية في العالم العربي – النشرة السكانية – عدد (٢٠) – ١٩٨١ – ص . (١٣)

يرتفع معدل الولادات في كل البلدان ، يحدد انخفاض معدل الوفيات درجة التزايد السكاني . وبهذا المعنى ، يكون انخفاض معدل الوفيات هو السمة المميزة للنموذج الديموغرافي العربي ، كما تكون الاشكالية قائمة على المسؤولية المباشرة لانخفاض معدل الوفيات العربية في تحديد مقدار الزيادة السكانية .

صعيد البلد العربي الواحد :

ينتقل التفتيش عن مؤشرات واقعية ملموسة تثبت جدارة الاشكالية من الصعيد العربي العام الى صعيد البلد العربي الواحد :

* « ويظهر هذا الجدول ان معدل النمو بعد ١٩٤٧ كان أعلى بكثير منه قبل ذلك . ويرجع هذا الى الفرق بين المواليد والوفيات . . . فالنمو السكاني يتحدد في مصر أساساً بالمواليد والوفيات ، لان الهجرة الخارجية الدائمة - من مصر واليها - لم تشكل عنصراً ذا أهمية في النمو السكاني . ويعود هذا النمو المرتفع الى انخفاض معدل الوفيات الخام في الوقت الذي بقي معدل المواليد الخام على مستواه المرتفع . . .

جدول معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية
في الألف من السكان

	معدل المواليد	معدل الوفيات	الزيادة الطبيعية
١٩٥٢	٥٤,٢	١٧,٨	٢٦,٢
١٩٦٠	٤٣,١	١٦,٩	٢٦,٢
١٩٦٥	٤١,٧	١٤,١	٢٧,٦
١٩٧٠	٥٣	١٥,١	١٩,٩
١٩٧٥	٦٣	١٢,١	٢٣,٩
١٩٨٠	٤٠,٨	١٠,٤	٣٠,٤
١٩٨٢	٣٦,٩	١٠,٣	٢٦,٦

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي

. . . وإذا كان الجدول قد بين ان انخفاض معدل المواليد قد بدأ ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ فان السؤال الذي سبق طرحه في الاطار النظري للدراسة الراهنة : لماذا انخفض معدل الوفيات بنسبة أكبر من انخفاض معدل المواليد ؟ بعبارة أخرى ، لماذا انتشرت الاساليب الطبية والصحية ، التي أفضت الى انخفاض معدل الوفيات ، دون ان يشيع بالمثل استخدام الاساليب المفضية الى خفض معدل المواليد ؟ »[٥] .

* « يعتبر معدل النمو السكاني عالياً ، لان السكان في مصر يجتازون الآن ما يعرف بالمراحل الاولى لعملية الانتقال الديموغرافي . ففي السنوات الخمس التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انخفضت معدلات الوفيات بشكل حاد من حوالي ٢٨ في الالف الى أقل من ٢٠ في الالف ، بينما ظلت معدلات المواليد والخصوبة على ما هي عليه من ارتفاع الامر الذي أسفر عن زيادات سريعة في عدد السكان »[٦] .

* « وبالرغم من انخفاض معدل المواليد الخام في سوريا عام ١٩٧٩ عنه في عام ١٩٦٠ الا ان معدل الزيادة الطبيعية للسكان ، ارتفع بسبب الانخفاض الكبير في معدل الوفيات الخام من عام ١٩٧٩ عنه في عام ١٩٦٠ .

المقياس بالألف	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦ - ١٩٧٩
معدل المواليد الخام	٤٧,٩	٤٧,٨	٤٣
معدل الوفيات الخام	١٧,١	١٥,٩	٨,٢
معدل وفيات الأطفال الرضع	١٤٥,٨	١٢٣,	٦٠

وانعكست هذه التغيرات الكبيرة وخاصة في معدلات الوفيات الخام بشكل تغيرات مماثلة في توقع الحياة عند الولادة سواء لدى الاناث اوالذكور »[٧] .

---

(٥) عبد الباسط عبد المعطي – التركيب السكاني – حالة مصر ، مرجع مذكور ، ص ٢٩ .
(٦) بيركس وستكلر – السكان والهـجرة الدولية في الدول العربية – مكتب العمل الدولي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا – ١٩٨٠ ، ص ٢٢
(٧) محمد جلال مراد – التركيب السكاني في سوريا – وحدة البحوث في جامعة الدول العربية ١٩٨٦ ، ص ٣٩ .

٢- الفرضيات التفسيرية :

تتخذ الفرضيات التفسيرية ، في اطار الاشكالية السائدة ، وجهة إعلان المحددات التي تحكم انخفاض معدل الوفيات العربية . فبعد ان حسمت الاشكالية الموقع النظري لانخفاض معدل الوفيات ورفعته الى مرتبة المحرك للنموذج الديموغرافي العربي من البديهي ان تعيش تلك الفرضيات في عالم انخفاض معدل الوفاة وان تجتمع جهودها وتتساند وتتشارك في التفتيش عن أسبابه . ومن الملاحظ في هذا الاطار ، تركيز الدراسات والابحاث العربية الشديد على الاساليب الصحية وعلى الوسائل الطبية وعلى مستوى التغذية كعوامل ومتغيرات وحيدة تقف وراء انخفاض معدل الوفيات . وحتى في الحالة حين يجد عدد ضئيل من الدراسات علاقة احصائية بين ظاهرة الوفيات العربية وبين متغيرات مجتمعية أخرى من نوع مقدار الدخل الفردي أو درجة التحضّر أو مستوى المعيشة . . . الخ . فان المعالجة المحلية الشائعة تبحث على الدوام في مدى تأثير هذه المتغيرات المجتمعية المتعددة والمتنوعة على فاعلية عوامل التغذية والطب والصحة ذاتها في تخفيض معدل الوفيات العربية . وليس من دراسة واحدة تضع ، مؤقتاً ، متغيرات الصحة والطب والتغذية جانباً لتبحث في العلاقة بين المتغيرات المجتمعية الاخرى وانخفاض معدل الوفيات .

ونحن نبدي هذه الملاحظة لاننا نجد فارقاً هاماً بين « التفتيش عن أسباب ظاهرة معينة» وبين «التفتيش عن أسباب تؤثر على أسباب ظاهرة معينة» .

ما هوهذا الفارق ؟ . انه يرسم الحدود الفاصلة بين وجهتين في الفَهم ، فما دام انخفاض معدل الوفيات قد انتقل في الفكر الديموغرافي العربي الى مرتبة البديهيات فهو ليس مطروحاً على التساؤل وعلى الفهم . وأقصى ما يمكن تقديمه في هذه الحالة من تفسيرات هي تلك التي يُعْتَبر انخفاض معدل الوفيات متضمناً فيها ونتيجة آلية مباشرة لها (الطب ، التغذية ، الصحة) .

وعلى جميع الاحوال ، نحن نستبق بهذه الملاحظة ما هو وارد في الفصل اللاحق تحت عنوان اعادة انتاج المسألة السكانية العربية ، لانه ، في رأينا ، لو اتجهت المعالجة العربية الشائعة باتجاه التفتيش عن الروابط بين الوفيات العربية وبين مختلف

المتغيرات المجتمعية لوصلت ، بالتأكيد ، الى التخلّي عن « انخفاض معدل الوفيات العربية» كسمة مميزة لظاهرة الوفيات العربية ولوصلت أيضاً الى استبدال هذه السمة بسمة بنيوية مميزة من نوع آخر ولكانت أيضاً وصلت الى وعي الفارق بين تعبيري «سمة الوفيات العربية» و «سمة الوفيات العربية المميزة» .

وتتعدد النصوص التي تؤكد صحة هذه الملاحظة :

* « الا انه في الاربعينات من هذا القرن تغير الوضع تغيراً ملحوظاً . وقد ساهمت مجموعة كبيرة من التحسينات الفنية المتنوعة في تعزيز فعالية التدابير الصحية على نطاق واسع وتشمل هذه التحسينات الفنية المتنوعة تطوير الادوية المضادة للجراثيم واللقاحات لتحاشي تفشي بعض الامراض وإجراءات التعقيم والعزل لمنع انتشار العدوى . ولقد شهدت الفترة ما بين الاربعينات والستينات انتشاراً فريداً من نوعه لهذه التقنيات الجديدة نسبياً . وعلى المرء ان يتوقع بان العوامل الصحية قد ساهمت بدور كبير في هبوط معدل الوفيات الذي حدث أثناء هذه الفترة »(٨) .

* « ان تحسن الشروط الصحية أدى الى ارتفاع كبير في توقع الحياة عند الولادة ، وتسبب ذلك في انخفاض كبير في المعدلات الخام للوفيات . . . وتعتبر الكويت أفضل مثال على ذلك . . . وبنتيجة الجهود الضخمة والناجحة التي بذلت في سبيل تحسين الاوضاع الصحية للكويتين ، فقد بلغ توقع الحياة عند الولادة عام ١٩٨٠ / ٧١ سنة ، وهو مستوى لا ينخفض كثيراً عما نجده في أكثر البلدان تقدماً وانخفض معدل الوفيات الخام المرتبط بتوقع الحياة عند الولادة الى حد كبير (٦ بالالف) أي دون المعدل السائد في أكثر البلدان تقدماً (بين ٩ و ١٣ بالالف) التي يبلغ توقع الحياة عند الولادة فيها حداً يفوق بقليل ما هو عليه في الكويت ، سوى ان نسبة المسنين فيها تفوق الى حد كبير نسبتهم في الكويت ونتيجة ذلك بلغ معدل الزيادة الطبيعية للسكان الكويتيين مستوى لم يعرف له مثيل حتى الآن وهو يفوق ٤,٢ بالمائة سنوياً »(٩) .

---

(٨) بريستون – الوفاة والمرض والتنمية – مرجع مذكور ، ص ٧٩ .

(٩) رياض طبارة – السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي – اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، النشرة السكانية ، عدد ٢٠ ، ص ٣٣ .

* «ويتضح من الاتجاه السائد حديثاً ان عدداً أكبر من الكويتيين استمروا على قيد الحياة في فترة الطفولة أكثر من أي وقت مضى . الا ان معدلات وفيات الرضع التي يصل متوسطها الى ٣٥ خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩ تظل عالية قياساً لكثير من البلدان المتقدمة في اوروبا ، بالرغم من كونها معدلات جيدة مقارنة بمتوسط المعدل السائد في منطقة جنوب غرب آسيا الذي يصل الى ١١٠ . ومن المتوقع للكويت اذا ما استمرت في الاستثمار المكثف في مجالات الصحة والتعليم ان تصل الى مستوى من وفيات الرضع يقل عن ٢٠ بالالف وهو المعدل الشائع حالياً في العالم المتقدم»[١٠] .

* « واذا أتينا الى الحالة المصرية نجد ان محاولة دمج مصر في النظام الرأسمالي الغربي ، بمجيء الحملة الفرنسية ، ومن بعدها الاستعمار البريطاني ، ساعد على انتشار الاساليب الصحية والطبية التي ساهمت مع غيرها في انخفاض معدلات الوفيات . . . هذا بالاضافة الى تفاعل مثل هذا مع الطبيعة البشرية المتمثلة في الرغبة المتأججة في الحياة ، لدى البشر»[١١] .

* « تعتبر وفيات الاطفال النتيجة الختامية لتفاعل مستمر بين الطفل وبيئته . . . وتمثل التغذية أساساً الوسيلة للقدرة على البقاء . . . ويؤثر على هذه العملية عدد كبير جداً من عوامل الوسط الاجتماعية . ومن المرجح ان يتحدد مستوى التغذية بالظروف الاقتصادية للاسرة ، وبالعوامل والميول الثقافية ، وبالظروف البيئية في المنطقة . . . ويرتبط التعرض للاصابات على مستوى الاسرة بممارسات النظافة الصحية ومستويات تعليم العاملين في مجال رعاية الطفل وظروف السكن ، مثل امدادات المياه والمرافق الصحية . . . ومن المرجح ان تتأثر المقاومة ومدى الاصابة بمدى حماس القيمين على رعاية الطفل ، وبذلك فهما تتأثران بالتربية الابوية ، ضمن أشياء أخرى »[١٢] .

---

(١٠) كريشان كوهلي ومساعد العصيم - مستويات واتجاهات الوفيات بين الأجنة والرضع والأطفال والعوامل المحددة لها - (دراسة حالة الكويت) - النشرة السكانية - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - عدد ٢٢ - ٢٣ - ١٩٨٢ ، ص ٩٧ .

(١١) عبد الباسط عبد المعطي - مرجع مذكور ، ص ٣٠ .

(١٢) شعبة التنمية الاجتماعية والسكان في الاسكوا - الفوارق الاجتماعية والاقتصادية لوفيات الاطفال - حالة الأردن - النشرة السكانية - العدد ٣٨ - ٣٩ - ١٩٩١ ، ص ٦٦ .

الدولة	١٩٥٠		١٩٥٥		١٩٦٠		١٩٦٥		١٩٧٠		١٩٧٥	
	الوفيات الخام	توقيع الحياة عند الولادة	الوفيات الخام	توقيع الحياة عند الولادة	الوفيات الخام	توقيع الحياة عند الولادة	الوفيات الخام	توقيع الحياة عند الولادة	الوفيات الخام	توقيع الحياة عند الولادة	الوفيات الخام	توقيع الحياة عند الولادة
مصر	١٠٠	١٠٠	٩٢,١	١٠٥,٨	٨٣,٣	١١٢,٥	٧٣,٦	١١٧,٧	٦٤,٨	١٢٣,٦	٥٧,٤	١٢٩,٥
العراق	١٠٠	١٠٠	٩٥,٥	١٠٥,٩	٨٥,٥	١١١,٧	٧٦,٨	١١٧,٦	٦٦,٤	١٢٣,٤	٥٩,١	١٢٩,٣
الاردن	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٥,٨	٩٠,٥	١١١,٦	٧٩,٥	١١٧,٤	٧٠	١٢٣,١	٦١	١٢٨,٩
الكويت	١٠٠	١٠٠	٩٣,٨	١٠٤,٥	٨٠,٤	١٠٩	٦٦,١	١١٥,٤	٤٧,٣	١٢٠,٤	٤٠,٢	١٢٣,٣
لبنان	١٠٠	١٠٠	٨١,٣	١٠٤,٦	٧١,١	١٠٨,٧	٦٣,١	١١٢,٨	٥٢,٩	١١٧	٤٧,١	١٢٠,٧
اليمن الديمقراطية	١٠٠	١٠٠	٩٢,٥	١٠٧,٢	٨٠,٩	١١٤,٤	٧٠,٢	١٢١,٩	٦٤,٦	١٢٩,١	٥٨	١٣٦,٦
السعودية	١٠٠	١٠٠	٩٢,٥	١٠٧,٢	٨١,٨	١١٤,٤	٧١,١	١٢١,٩	٦٣,٣	١٣٠,٥	٥٧,١	١٣٧,٨
سوريا	١٠٠	١٠٠	٨٧,٩	١٠٥,٧	٧٧,٦	١١١,٤	٧٣,٤	١١٧,١	٧٢	١٢٣,٣	٦٢,١	١٢٩
اليمن	١٠٠	١٠٠	٩٢,٥	١٠٧,٢	٨٠,٩	١١٤,٤	٧٠,٢	١٢١,٩	٦٤,٦	١٢٩,١	٥٨	١٣٦,٦

المصدر: U.N. 1975

* « والآن ، قد يكون من المفيد القاء مزيد من الضوء على اتجاهات ظاهرة الوفيات خلال السنوات السابقة والواردة في الجدول ، والمستقاة من المؤشرات التي أعدتها شعبة السكان التابعة للامم المتحدة في نيويورك .

وبغض النظر عن درجة دقة البيانات المتاحة حول الوفيات فلقد تبين من خلال العلاقة بين توقع الحياة عند الولادة في بعض دول منطقة غربي آسيا ، كمؤشر لمستوى الوفيات ، وبين بعض المؤشرات الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج الاجمالي) والاجتماعية (متوسط عدد الاطباء لكل مئة الف من السكان) والبيئية (نسبة السكان الحضريين) ، ان متوسط عدد الاطباء لكل مئة ألف من السكان يقع في المقدمة ، من حيث ارتباطه بمستوى الوفيات ، يلي ذلك نصيب الفرد من الناتج الاجمالي ، ومن ثم نسبة السكان الحضريين .

الدولـة	توقع الحياة للإناث (سنة)	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (دولار)	عدد الاطباء لكل مئة ألف من السكان	النسبة المئوية للسكان الحضريين
العراق	٥٦, ٩	١٢٢٢	٢٢	٦٣, ٧
الاردن	٥٧, ٤	٤١٤	٢٧	٥٥, ٢٨
الكويت	٧٠, ٨	١١٧٢٦	١٠٩	٨٨, ٤٤
لبنان	٦٧, ٢	١٠١٣	٨٤	٦٤, ٩٨
اليمن الديمقراطية	٤٨, ٢	١١٩	٩	٣٥, ٣١
السعودية	١و٤٩	٤٢٨١	٢٧	٤٩, ٤٣
سوريا	٥٨, ٣	٧٤٣	٣٣	٤٦, ١٩
اليمن	٤٨, ٦	١٧٢	٦	٨, ٩

المصدر :١- توقع الحياة عند الولادة U.N. 1975 .
٢- نصيب الفرد من الناتج الاجمالي U.N. 1976 .
٣- عدد الاطباء والنسبة المئوية للسكان الحضريين . اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

هذا ، وتجدر الاشارة الى ان ارتباط مستوى الوفيات مع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المذكورة لا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية بينها . حيث من الصعب

جداً حصر العوامل المؤثرة بمستوى الوفيات »[13] .

ظاهرة الولادات العربية في المنظور الشائع

تسير الدراسات والابحاث العربية المتعلقة بظاهرة الولادات في طريق يتطلب سلوكها على الدوام التوقف عند محطتين متتاليتين : ملاحظة ارتفاع معدل الولادات العربية ثم التفتيش عن أسباب تبرر هذا الارتفاع وتشرحه .

وفي سياق عرض وتوضيح النظرة الشائعة الى ظاهرة الولادات في البلدان العربية تقدم الصفحات الآتية مجموعة من النصوص التي استقيناها من اهم الدراسات السكانية العربية :

١ - ظاهرة الولادات على الصعيد العربي العام :

* « ان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هي احدى المنطقتين الكبيرتين المتبقيتين في العالم واللتين توجد فيهما خصوبة مرتفعة شبه متجانسة . ففي بلدين فقط من بلدان المنطقة (لبنان ومصر) يقل معدل الولادات الخام عن أربعين بالألف ، أي معدل خصوبة اجمالي يبلغ خمسة اطفال فقط ، بينما يبلغ معدل الولادات حوالي خمسين بالألف ومعدل الخصوبة الإجمالي حوالي سبعة وذلك في حوالي نصف بلدان منطقة اللجنة وهذا يشكل ، على ما يبدو ، حدوداً قصوى من الخصوبة في معظم المجتمعات وفي معظم حقبات التاريخ البشري»[14] .

* « ان فتوة السكان في أقطار الوطن العربي هي في الواقع نتيجة حتمية لارتفاع مستويات الخصب فيها . ويقدر معدل الولادة الخام في الوطن العربي بحوالي ٤٣ بالألف سنوياً . والمعدل على هذا النحو يعتبر مرتفع نسبياً . وهو أعلى من نظيره المقدر لجملة سكان العالم والذي لا يتجاوز ٣٨ بالألف سنوياً . وعلى الصعيد القاري فإن معدل المواليد الخام في العالم العربي لا يزيد عنه ارتفاعاً الا ذلك المقدر

---

(١٣) قسم السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - الوفيات واختلافاتها في بلدان منطقة غربي آسيا - السكان والتنمية في الشرق الأوسط - ١٩٨٥ ، ص ٢٠٩ .

(١٤) جون كالدويل وبات كالدويل - مرجع مذكور ، ص ١٣٧ .

لمجموع سكان القارة الافريقية والذي يصل الى حوالي ٤٦ بالألف . ويبلغ معدل المواليد الخام حده الأدنى لدى سكان القارة الاوروبية كما يتضح من الجدول التالي المتعلق بسنة ١٩٨٥ .

جدول تقديرات معدلات الولادة في العالم

البلاد العربية	٤٣,١
العالم	٣٨,٥
افريقيا (بما في ذلك الأقطار العربية)	٤٦
امريكا اللاتينية	٣٣,٦
افريقيا الشمالية	١٦,٣
شرق اسيا	٢١
جنوب آسيا (بما في ذلك الأقطار العربية)	٣٧,١
أوروبا	١٤,٤
اقيانوسيا	٢١,٨
الاتحاد السوفياتي	١٨,٣

المصدر : U.N. 1982 .

جدول تقديريات معدلات الولادة والخصب الكلي
في الاقطار العربية ١٩٨٥

القطر	معدل الولادة الخام	معدل الخصب الكلي
الاردن	٤٥,٣	٧,٧
الامارات المتحدة	٣٨,٨	٦,٨
البحرين	٣٣,٤	٤,٦
تونس	٣٣,٩	٤,٩
الجزائر	٤٧,٧	٧,٣
السعودية	٤٣,٧	٧,١
السودان	٤٥,٣	٦,٦
سوريا	٤٦,٤	٧,٣

القطر	معدل الولادة الخام	معدل الخصب الكلي
العراق	٤٥,١	٧,٦
الكويت	٤٠,٩	٦,٣
لبنان	٢٩,٦	٣,٨
ليبيا	٤٦	٧,٣
مصر	٣٥	٤,٧
المغرب	٤٤,١	٦,٤
اليمن	٤٨,٥	٦,٨
اليمن الديمقراطية	٤٧,٦	٦,٩

المصدر : U.N. 1982 .

. . . ويبيّن الجدول بان معدل المواليد الخام يتجاوز ٤٥ بالألف في ١٣ قطراً عربياً . ويبلغ حده الاقصى في الجمهورية العربية اليمنية . ويقل عن ٣٥ بالألف في ستة اقطار اخرى هي اقطار الخليج العربي بسبب الهجرة ، او اقطار تأخذ بسياسة تنظيم الاسرة كما هي الحال في تونس ومصر . والحقيقة ان معدل الولادة الخام لا يعتبر مقياساً معبراً عن المستويات الحقيقية للخصب بسبب اغفال التركيب السكاني عند حسابه . وثمة مقياس افضل لتلك المستويات وهو ما اصطلح على تسميته بمعدل الخصب الكلي ، أي متوسط عدد الاطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة طيلة حقبة الانسال لديها ، وقد تجاوز هذا المعدل حدود ٦ مواليد في العالم العربي . ويبلغ حده الاقصى في الاردن ٧ ,٧ وحده الادنى في لبنان ٨ ,٣ ، وهو معدل مرتفع عموماً قياساً بالمستويات العالمية حيث يقف هذا المتوسط عند ٤ مواليد ، بينما لا يتجاوز ٣ في العديد من دول اوروبا وامريكا الشمالية .»[١٥] .

* « يقصد بمعدل المواليد الخام معدل المواليد الاحياء ، ويمكن الوصول الى هذا المعدل بقسمة عدد المواليد الاحياء خلال العام على عدد السكاني في منتصف السنة مع الضرب في ١٠٠٠ ، أي ان المعدل يحسب على اساس عدد المواليد الأحياء بالنسبة لكل الف من السكان .

---

(١٥) محمد نادر الحلاق – التركيب السكاني في الوطن العربي – النشرة السكانية – الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا – عدد ٢٩ ، ١٩٨٦ – ص ٦٤ .

جدول معدل الولادات والنمو السكاني
في الدول العربية ١٩٨٥

الدولة	معدل الولادات (بالألف)	معدل النمو (بالمئة)
الكويت	٣٧	٥,٨
اليمن الشمالية	٤٨	٢,٨
اليمن الديمقراطية	٤٧	٢,٣
السودان	٤٥	٢,٩
عمان	٤٦	٤,٥
مصر	٣٥	٢,٦
ليبيا	٤٥	٤,١
المغرب	٣٤	٢,٤
الجزائر	٤١	٣,١
تونس	٣٢	٢,٤
السعودية	٤١	٤,٩
العراق	٤٣	٣,٦
سوريا	٤٦	٣,٤
الاردن	٤٦	٢,٨
الامارات	٢٩	٠٠٠
فرنسا	١٤	٠,٥
بريطانيا	١٣	٠,١
الولايات المتحدة الاميركية	١٦	١
بولندة	١٧	٠,٩
اليابان	١٣	٠,٩

المصدر : وضع الاطفال في العالم – اليونسف ١٩٨٧ – ص ١٣٢ - ١٣٣ .

يعطينا الجدول فكرة عن معدل الولادات في الدول العربية وبعض الدول الأخرى من دول العالم . فمعدل الولادات في الدول العربية يتراوح بين ٢٧ بالألف و ٤٨ بالألف . ويمكن اعتبار هذه المعدلات مرتفعة جداً مقارنة بما هي عليه في دول العالم الثالث والعالم المتقدم»(١٦) .

* « بلغ متوسط معدلات المواليد الخام في الوطن العربي نحو ٠٤٣/ ٠٠ كما بلغ متوسط الخصوبة الكلية نحو ٦,٣١ ، وذلك عام ١٩٧٩ . على انه من المفيد الإشارة إلى أن هذه الصورة لم تكن كذلك في الماضي . وفي عام ١٩٦٠ كانت معدلات المواليد الخام نحو ٠٤٨/ ٠٠ ومعدل الوفيات ٠٢١/ ٠٠ . وعموماً ، فإن الوطن العربي يحظى بمعدل نمو سكاني نحو ٣٪ خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩ ويشابه الوطن العربي الدول النامية في هذا المجال كما تشير البيانات المتاحة في كل من تركيا وإيران » (١٧) .

* « لعل ما يميز الاسرة العربية بصورة عامة هو كبر حجمها حتى مع وجود الاتجاه في بعض المجتمعات الى تقليل الاطفال . ولكن السمة الغالبة للأسرة العربية مع ذلك هو ارتفاع معدل الانجاب . ولا تختلف أسرة الحضر عن أسرة الريف بالنسبة لمعدل الإنجاب في معظم المجتمعات العربية . ويظل حجم الأسرة كبيراً في المتوسط . فنجد أن متوسط حجم الأسرة التي فيها خمسة أفراد لا يختلف فيها الريف عن الحضر . اما في المجتمعات الخليجية فيرتفع فيها حجم الأسرة بشكل واضح بل انه يتجه إلى الإرتفاع . ففي الكويت ، كان متوسط حجم الاسرة عام ١٩٥٧ يبلغ ٦,٨ أفراد ثم إرتفع ليصل الى ٧,٣ أفراد عام ١٩٦٥ ، وواصل الإرتفاع الى ٧,٦ عام ١٩٧٠ . اما في الامارت العربية المتحدة فنجد أن ١٦٪ من الأسر يزيد عدد أفرادها عن ٩ أفراد ، بينما يتراوح متوسط عدد الأفراد في ٧٠٪ من الأسرة بين خمسة وثمانية أفراد» (١٨) .

---

(١٦) عبد الهادي يموت - النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربي - معهد الانماء العربي - ١٩٨٨ ص ١٨ .

(١٧) محمد السماك - الوزن الجيوبوليتيكي للانماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي - مجلة المستقبل - عدد ٦٧ - ١٩٨٤ ص ١٠٦ ،.

(١٨) فهد ثاقب الثاقب - التحضر واثره على البناء العائلي - مرجع مذكور ص ٧١ .

٢- ظاهرة الولادات على صعيد البلد العربي الواحد

* « يتضح من مسح الخصوبة في الجمهورية العربية السورية الذي جرى في عام ١٩٧٨ كجزء من مسح الخصوبة العالمي ، أن معدل الخصوبة في الجمهورية العربية السورية مرتفع ، وهذا يتفق مع النمط السائد في البلدان العربية بصفة عامة . كما يتضح من المسح ان الأسر الكبيرة هو النمط المفضل . . . إذ أن معدل الولادات الخام يبلغ حوالي ٤٦ بالألف . . . ولقد كانت الخصوبة في الماضي القريب عالية بشكل منتظم ، يتضح ذلك من متوسط عدد المولودين أحياء للنساء اللائي سبق لهن الزواج واللائي يتراوح عمرهن بين ٤٥ سنة و٤٩ سنة وشملهن المسح ، وهو ٨ ,٧ . بل أن المتوسط في القطاع الحضري أعلى مما هو في القطاع الريفي(٨٨ ,٧ و ٧٩ ,٧) . . . وإذا نظرنا الى هذه الصورة على انها ساكنة فإن مستقبل تحقيق خفض مبكر للخصوبة سيبدو لأول وهلة غير مشجع . . .»[١٩] .

* « وتعتبر الكويت مثالاً جلياً على ذلك ، لكونها من البلدان العربية الرئيسية المصدرة للنفط . فهي على درجة متقدمة نسبياً من التطور الديموغرافي . ويمكن اعتبارها في هذه الحالة قدوة لسائر البلدان العربية الغنية . ولقد ارتفع معدل الولادات الخام في الكويت ، خلال العقدين الماضيين حتى بلغ ٥٢ بالألف سنة ١٩٨٠ للسكان الكويتيين . وهو مستوى نادراً ما يبلغه مستوى آخر في العالم اليوم . . .

. . . ويبين الجدول عناصر التغيير في التكاثر في البلدان العربية لسنة ١٩٨٠ بما في ذلك البلدان الرئيسية المصدرة للنفط حيث تتراوح معدلات الولادة الخام في هذه الاخيرة بين ٤٥ و ٥٢ بالالف . وهي معدلات مرتفعة»[٢٠] .

---

(١٩) جورج امروهر وانطوني ماير - حجم الأسرة المفضل ومنع الحمل في الجمهورية العربية السورية - النشرة السكانية - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - عدد ٢٨ - ١٩٨٦ ص (٧٥) .

(٢٠) رياض طبارة - السكان والموارد البشرية والتنمية - مرجع مذكور ص ٣٤ .

جدول عناصر التغييرات السكانية في البلدان العربية ١٩٨٠

البلد	معدل الولادات الخام	البلد	معدل الولادات الخام
الجزائر	٤٧	اليمن	٤٦
البحرين (وطنيون)	٤٠	مصر	٣٩
العراق	٤٥	الاردن	٢٧
الكويت (وطنيون)	٥٢	لبنان	٤٧
ليبيا	٤٦	موريتانيا	٥٠
عمان (وطنيون)	٤٨	المغرب	٤٥
قطر (وطنيون)	٥١	الصومال	٤٨
الامارات العربية	٤٧	السودان	٤٥
السعودية (وطنيون) (وطنيون)	٤٥	سوريا	٤٦
اليمن الديمقراطية	٤٨	تونس	٣٦

المصدر : ملفات قسم السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

* « من الناحية التاريخية نلاحظ ان الخصوبة ظلت مرتفعة في مصر لفترة طويلة وبدأت تنخفض قليلاً في السنوات الاخيرة . ونلاحظ انه بعد انخفاض طفيف في معدلات المواليد المسجلة خلال فترة الحرب العالمية الثانية فانها عادت الى مستواها العالي السابق وظلت عند مستواها العالي حتى بداية الستينات . وبعد ذلك انخفض معدل المواليد الاجمالي من مستواه العالي السابق ثم عاد الى الارتفاع مرة أخرى في السبعينات . وتشير مقاييس الخصوبة الأخرى الى ان الخصوبة ظلت على مستواها العالي قبل الحرب العالمية الثانية حتى بداية الستينات بل انها قد ارتفعت قليلاً» (٢١) .

* « طالما ان تسجيل المواليد والوفيات يكتنفه النقص في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لذا يصعب التأكد من الاتجاهات الحديثة للخصوبة . مع ذلك يبدو واضحاً من

(٢١) السكان وتنظيم الأسرة في الريف المصري ، مكتب مرجع السكان - الشرق الاوسط ١٩٨٤ ، ص ٦ .

بيانات تعداد ١٩٦١ (الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ١٩٦٢) ان الخصوبة في الضفة الغربية كانت عالية اثناء الفترة السابقة للتعداد . وقد بلغ متوسط مرتبة الامومة المبلغ عنها بالنسبة لجميع النساء في الضفة الغربية ٤٧ ,٧ . وينعكس هذا المعدل الاجمالي للخصوبة في معدل عام للولادات يبلغ ٥١ بالالف . . .

جدول المعدلات الإجمالية الأولية للمواليد

غزة والضفة الغربية)١٩٦٨ - ١٩٧٩)

السنة	غزة	الضفة الغربية
١٩٦٨	٤٣	٤٤,٣
١٩٧٠	٤٣,٤	٤٣,٧
١٩٧١	٤، ٤٦	٤٥,٧
١٩٧٥	٧، ٥٠	٤٤,٩
١٩٧٦	٥٢,٦	٤٧,٢
١٩٧٧	٥٠,٤	٤٥,٩
١٩٧٨	٥٠,٩	٤٤
١٩٧٩	٥٢,٨	٤٤

المصدر :الأمم المتحدة ،اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا .

. . .ويبدو انه لم يطرأ أي تغيير بعد عام ١٩٦٧ من حيث خصوبة العرب في الضفة الغربية وغزة حتى عام ١٩٧٦ على الاقل . كما ان مراتب الأمومة ، وفقاً للعمر وفترة الزواج في مسح عام ١٩٧٥ للخصوبة ، لاتبين اي تغيير اطلاقاً في السنوات الثلاثين او الاربعين السابقة . وتبين الإحصاءات الحيوية في الضفة الغربية وغزة أن الخصوبة عالية في كلا المنطقتين ولم تتغير حتى عام ١٩٧٩ طبقاً لأحدث الأرقام المتوفرة» (٢٢) .

(٢٢) الن هيل - مستويات الخصوبة عند الفلسطينيين - النشرة السكانية - عدد ٢٢ - ١٩٨٢ ، ص ٥٢

٣- الفرضيات التفسيرية

* « ان ما تم نشره عن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية المحددة للخصوبة في البلدان العربية هو قليل نسبياً وحديث العهد ، وقسم كبير منه يعتبر وصفياً وليس تفسيرياً . وكان النهج العام المتبع في هذه المنشورات هو دراسة العلاقة الترابطية بين عدد من المتغيرات (كالعمر عند الزواج ووفيات الاطفال والزواجية) وبين الخصوبة دون ان يبذل جهد لتحديد العلاقات السببية . الا أن عدداً من الافكار الهامة أخذت تظهر بصدد العلاقة بين الخصوبة وعدد من الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية للسكان الذين هم في سن الخصوبة ، لا سيما الدين ونوع الاستيطان (ريفي ، حضري ، بدوي) والحالة البيولوجية والصحية والمستويات الثقافية . بيد ان تقصي هذه العلاقات الجزئية ، نادراً ما يستكمل بالنماذج الشاملة والمتعددة المتغيرات التي تبين الترابط بين العوامل المحددة للخصوبة » (٢٣) .

تحاول هذه الفقرة المستقاة من دراسة هامة تحمل عنوان «الابحاث السكانية العربية ونواقصها في البلدان العربية» ان تلقي الاضواء على واقع الفرضيات السائدة ، في ما يتعلق بالخصوبة ومحدداتها ، في الفكر الديموغرافي العربي . وهي تميز بين نمطين من الفرضيات السائدة :

* فرضيات تسميها «وصفية» وليست «تفسيرية» . وهذا النمط من الفرضيات يمثل القسم الاكبر من دراسات الخصوبة ومحدداتها في البلدان العربية .

* فرضيات تفسيرية أخذت بالظهور حديثاً . وهي تبحث في العلاقة بين الخصوبة وعدد من الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية للسكان .

كيف نرى هذا التقويم لواقع معالجة الخصوبة في الدراسات والابحاث العربية ؟ نحن لا نوافق عليه لعدم امكانية الفصل بين فرضيات وصفية وأخرى تفسيرية فالوصف والتفسير ثنائية جدلية و «من المستحيل مطلقاً ان نصف بصورة حيادية ، ففي الواقع ، ما هو محسوس متنوع الى درجة كبيرة . وعندما يراد بناؤه وتقديمه على

---

(٢٣) رياض طبارة ، يحي الدين ماميش ، يوسف الجميّل - مرجع مذكور ، ص ٢١ .

شكل معلومات (كلام ، احصاءات ، أو رسوم) نكون مجبرين على القيام بخيارات . نختار «ما هو مهم» أي ضمناً ، ما يظن انه يحدد . نلتزم اذن بنظرية ضمنية عندما نمارس تجريباً ما . وعلى العكس ، هل نستطيع التفسير دون الاعتماد على الوصف؟ . الوصف ، يعني وصف شيء ما ، قطاع ما من الواقع (الواقع يساوي المحسوس زائد محدداته) . فمن المستحيل (حسب تصورنا) الفصل كلياً ما بين الوصف والتفسير»[٢٤] .

من الصعوبة بمكان ، اذن ، الكلام على فرضيات وصفية وأخرى تفسيرية . فالتفسير موجود في نمطي الفرضيات . واذا كنا نوافق على مبدأ التمييز فنحن ، في المقابل ، نقترح معياراً آخر هو معيار هوية التفسير الموجود في كل فرضية تفسيرية . وعلى هذا الاساس نقدم فهمنا التالي لواقع معالجة الخصوصية في الدراسات والابحاث العربية :

أ- ينتمي ارتفاع معدل الولادات العربية ، في الغالبية الساحقة من الدراسات والابحاث الديموغرافية العربية ، الى عالم من البديهيات غير المطروحة على الفهم والتساؤل . وإن أقصى ما يمكن تقديمه في هذه الحالة هو التفسيرات التي يُعْتَبَر ارتفاع معدل الولادات نتيجة آلية لها ومتضمناً فيها ، بمعنى ان النتيجة (معدل الولادات) متضمنة في الفعل (الزواج ، العمر عند الزواج) ، وبمعنى ان تحليل الفعل (ارتفاع معدل الزواج ، انخفاض العمر عند الزواج الاول) يوصل مباشرة وبشكل آلي بديهي الى النتيجة (ارتفاع معدل الولادات) .

ب- يحكم التفتيش عن محددات الخصوبة العربية ، مهما اختلفت الفرضيات التفسيرية ، وجهة واحدة ترتكز على نظرية المتغيرات (théorie des variables) وتتمثل في السعي الى تحديد العلاقة الاحصائية بين المتغيرات . ومن هذا المنظار ، لا يمكن التمييز ، في الفكر الديموغرافي العربي ، بين أنماط تفسيرية متعددة . أما التمييز الوحيد المتاح فيقوم على الهوية التي يحملها المتغير ذاته . وهذا ما نواجهه في العديد من النصوص :

---

(٢٤) دانيال برتو – المنهجية في العلوم الاجتماعية – مرجع مذكور ، ص ١٦ .

أ- متغير السن عند الزواج الأول :

* « لا شك ان السن عند الزواج الأول هو أحد مؤشرات الخصوبة الزواجية ، حيث نجد أثر العمر عند الزواج على الخصوبة كما يلي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٧٩) . وقد تبين ان المرأة التي تتزوج في العمر (١٥) سنة تنجب (٢ ,١٠) مولوداً ، أما المرأة التي تتزوج في العمر (٢٠) سنة وتنجب (٩ ,٧) مولوداً ، في حين ان المرأة التي تتزوج في العمر (٢٥) سنة تنجب (٦ ,٥) مولوداً ، وفي العمر (٣٠) سنة تنجب (٥ ,٣) مولودا ، وفي العمر ٣٥ سنة تنجب (٩ ,١) مولوداً»[٢٥] .

* « تتزوج النساء الريفيات في سن مبكرة جداً حيث نجد ان حوالي ٤٠٪ من إجمالي نساء الريف يتزوجن قبل سن ١٦ سنة بالاضافة الى ٤٠٪ أخرى تتزوج قبل سن ١٨ سنة . ويؤثر ذلك تأثيراً كبيراً على معدلات الخصوبة حيث تكون النساء في هذه الحالة عرضة للحمل تقريباً طوال سنوات الانجاب»[٢٦] .

* « يعود الانخفاض في الخصوبة الذي حدث في السنوات الأخيرة الى الزيادة التي حدثت في سن الزواج . ما زالت بعض الزيجات تحدث في اعمار مبكرة عن الحد القانوني للزواج وهو ١٧ سنة للمرأة و٢٠ سنة للرجل الذي تقرر عام ١٩٦٤ ، ولكن الشائع الآن ، ان يتأخر الزواج الى ما بعد ذلك . وقد أدى انتشار التعليم وزيادة رقعة التحضر الى تشجيع الزواج في سن متأخّرة . . . وقد كشف تعداد السكان بتونس عام ١٩٨٠ أن الزواج المتأخر يقلل نسبة الخصوبة . ففي فئة النساء في سن ٤٠-٤٤ سنة كان معدل الخصوبة للنساء اللائي تزوجن عندما بلغن ٢٠ سنة من العمر ٦ من المواليد الاحياء ، في المتوسط ، في مقابل ٤ ,٧ للنساء اللائي تزوجن قبل سن السابعة عشرة»[٢٧] .

---

(٢٥) التركيب السكاني في اطار التطور الاجتماعي لسورية - مرجع مذكور ص ٤٢ .
(٢٦) السكان وتنظيم الأسرة في الريف المصري - مرجع مذكور ، ص ٩ .
(٢٧) الخصوبة في تونس - مرجع مذكور - ص ، ١٣ .

ب- المتغير الصحي والفيزيولوجي :

* « ان تحسن الشروط الصحية أدى الى الزيادة في قدرة الزوجين على التكاثر (الخصب) مما أتاح لها ترجمة الطلب المرتفع للأطفال زيادة فعلية في مستويات الخصوبة، والى ارتفاع كبير في المعدلات الخام للولادة »[٢٨] .

* « ان القوة الدافعة على الخصوبة الطبيعية ليست الطلب على الاطفال بل الشهوة الجنسية التي تؤثر في الخصوبة بواسطة تكرر الجماع . وتكرر الجماع يتأثر أيضاً بالامتناع غير الارادي الذي يعود الى عوامل مختلفة كالعجز الجنسي أو المرض، كما يتعلق بالوفيات الجنينية والتي تعود لأسباب غير إرادية »[٢٩] .

* « ان تحسن الصحة العامة والعناية الطبية يؤثر على وضع الاسرة التناسلي باتجاه زيادة ما يمكن نتاجه من الاطفال . فالارجح، ان هذا التحسن يزيد الخصوبة الطبيعية عند المرأة، لأن المرأة المتمتعة بصحة جيدة مثلاً، تصبح أكثر قابلية على حمل الجنين حتى اكتمال نموه »[٣٠] .

* « وبيَّن عدد من الدراسات ان عملية تحضير البدو وتوطينهم تتميز بارتفاع في الخصوبة، يسبق الانخفاض الذي يصاحب دائماً عملية التحديث على المدى البعيد . ومن بين الدراسات الهامة في هذا المجال، دراسة تستند الى مسح لفئة من البدو الرحّل في السودان استوطن جزء منهم في مجتمع زراعي . وقد ظهر ان فارق الخصوبة هذا كان كبيراً، اذ ان النساء في المجتمعات الزراعية المستقرة يحملن من الاطفال ضعفي ما يحملنه أولئك اللواتي ما زلن في المجتمع البدوي . وأسفر البحث عن تحديد فئتين رئيسيتين من الاسباب : الاسباب الناشئة عن الاختلاف في أنماط الزواج . والاسباب التي تصنف على انها طبية وفيزيولوجية . وتعود الاسباب الرئيسية في الفئة الاولى الى انخفاض معدلات الزواج بين النساء البدويات والزواج في سن متأخرة، بالاضافة الى المعدلات العالية للطلاق والترمّل . وقد تكون العوامل الطبية والفيزيولوجية اكثر أهمية . ومن أهمها، ارتفاع معدلات الاجهاض

---

(٢٨) ارياض طبارة - السكان والموارد البشرية والتنمية في العالم العربي - مرجع مذكور، ص ١٢ .
(٢٩) جانيت ابو اللغد - مرجع مذكور - ص ١٦٤ .
(٣٠) المرجع نفسه - ص١٦٧ .

بين النساء البدويات بسبب «القساوة البالغة في نمط معيشتهن وارتفاع نسبة الاصابة بالامراض التناسلية والملاريا وتدني مستويات التغذية . ويخلص المؤلف الى الاستنتاج بان الاهمية الحاسمة كانت للعوامل الطبية والفيزيولوجية»[٣١] .

ج- متغير الدخل :

* « عند الفئة العليا حيث يرتفع نصيب الفرد من اجمالي الناتج ، نجد ان دخول الاسر تفوق التكاليف الحدية للأطفال الاضافيين ، وبالتالي تكبح أي دافع للحد من النمو السكاني . وعند الفئة الاخيرة حيث يقل نصيب الفرد من اجمالي الناتج تبرز الاسر الفقيرة التي تعتبر ان ثروتها الوحيدة تأتيها من الاطفال ، مما يكبح ايضاً الدافع للحد من النمو السكاني . وفي كلتا الحالتين تضغط الخصوبة في اتجاه تحقيق الحد الاقصى البيولوجي»[٣٢] .

* « لقد نتج عن هذا الارتفاع الهائل والمفاجئ في الدخل زيادة ملحوظة على طلب الاطفال ، مع الاشارة الى ان هذا الطلب كان مرتفعاً في الاساس . أما السبب في ذلك فيعود الى أن هذا الارتفاع في الدخل لم يقترن بارتفاع مماثل ومعقول في المستويات العلمية والمستويات الاجتماعية العامة»[٣٣] .

د -متغير التعليم :

* « ان ارتفاع مستوى تعليم المرأة يؤدي الى انخفاض معدلات الخصوبة الكلية والعمرية لدى المرأة : فقد أعطت نتائج بحث العينة الديموغرافية المستمرة خلال سبع دورات متتالية في السنوات (١٩٧٦-١٩٧٩) برهاناً أكيداً على تأثير التطور التعليمي للمرأة على مستوى خصوبتها ، حيث نشاهد ان معدل الخصوبة الكلية

---

(٣١) مذكور في : الابحاث السكانية ، مواطن ضعفها ونواقصها في البلدان العربية - رياض طبارة - مرجع مذكور - ص ٢٢ .
(٣٢) جانيت ابو اللغد - مرجع مذكور ، ص ٣٣ .
(٣٣) ارياض طبارة - الابحاث السكانية العربية . . . مرجع مذكور ، ص ٢١ .

للمرأة خلال هـذه الفترة ينخفض كلما ارتفع مستواها العلمي ، كما هو مبين في الجدول :

معدل الخصوبة الكلّية ١٩٧٦ - ١٩٧٩

المكان	أميّة	ملمة	ابتدائية وأكثر	المجموع
حضر	٧, ٩	٥, ٨	٤, ٧	٦
ريف	٨, ٨	٧, ٨	٥, ٨	٨, ٤
القطر	٨, ٤	٦, ٣	٤, ٩	٧, ١

أما معدلات الخصوبة العمرية للمرأة حسب الحالة التعليمية فتشير ايضاً الى تناقص هذه المعدلات مع ارتفاع المستوى التعليمي»(٣٤) .

* « ان نمو التعليم الرسمي يحتوي على أحد العوامل الاكثر تأثيراً في حجم الاسرة المكتملة . فالتعليم الرسمي يحسن من الشروط الصحية . كذلك بامكانه تحطيم الاعتقادات والعادات التقليدية ويؤدي الى تخفيض الطلب على الاطفال . أما الرغبات المتعلقة بانجاب الاطفال ، فهي تتأثر سلباً بعملية التعليم لان الاطفال وطراز الحياة المرتبطة بهم هم أساساً سلعة قديمة ، في حين ان التعليم يقدم صوراً عن أنماط حياة جديدة تتنافس ووجود الاطفال»(٣٥) .

* « ولعل الوقفات الاساسية في الجدول حول بدء انخفاض معدل المواليد في الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٦٠ تشير الى حدوث تغيير ، وتحريك في عدد من الابعاد البنائية الاساسية في المجتمع المصري ، في الحقبة الناصرية . منها ازدياد عدد المدارس والارتفاع في أعداد المتعلمين ، خاصة تعليم الاناث . ومسألة التعليم هذه كما تشهد بعض البحوث ذات تأثير ايجابي في استخدام أساليب ممارسة تنظيم الاسرة . . . واذا جئنا الى التعليم وتنظيم الاسرة نجد أن التعليم أولاً ، يؤثر في الوجود الاجتماعي للشخص ، وفي اساليبه في تحقيق مصالحه ، وفي بعض فرصه الاجتماعية فضلاً عن انه يؤخر في سن الزواج ، لدى الذكور ، والاناث بدرجة أوضح . أما الامي فوعيه

---

(٣٤) التركيب السكاني في سوريا - مرجع مذكور . ص ٤٣ .
(٣٥) ريتشارد ايسترلين - الخصوبة والتنمية - مرجع مذكور - ص ١٧٠ .

الاجتماعي ومصالحه ، تجعله يرى الانجاب خاصة ، انجاب الذكور ، أسلوباً من أساليب تحقيق مصالحه وتدعيم وجوده»[٣٦] .

هـ -متغير الدين :

* « أما بالنسبة للدين ، وخلافاً للاعتقاد السائد ، فان الاسلام لا يحرّم تنظيم الاسرة كما يتضح ذلك من مناقشات المؤتمر الاسلامي حول الاسلام وتنظيم الاسرة الذي عقد في الرباط عام ١٩٧١ . فقد تبين بالفعل ان تنظيم الاسرة يتوافق مع روح التعاليم الاسلامية بقدر ما يتصل ذلك بالظروف العائلية الفردية ولا يشكل قاعدة الزامية للجميع . ومن الظاهر ان ممثلي المذاهب الاسلامية الرئيسية موافقون على هذا الرأي ، ودعموا مواقفهم بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية والاجتهاد وأقوال العلماء في العصور الماضية . . . وقد طلبت حركة تنظيم الاسرة في مصر ، في عام ١٩٣٧ ، الى مفتي مصر اصدار فتوى جواز تنظيم الاسرة ، فأوضح المفتي ، انه وفقاً للمذهب الحنفي ، يمكن ان يتم تنظيم الاسرة بموافقة الطرفين . . . وقد أعيد هذا التفسير مراراً عديدة ، وفي مناسبات حديثة العهد بالرغم من بعض أصوات الاحتجاج»[٣٧] .

* « ويقدم لبنان ، بتعدد طوائفه ، أفضل مختبر للحصول على أجوبة على هذا السؤال . وأحدث دراسة في هذا المجال هي تلك التي قام بها مؤخراً جوزيف الشامي والتي استندت الى نتائج مسح الخصوبة الذي قامت به جمعية تنظيم الاسرة في لبنان في عام ١٩٧١ . فقد توصل الباحث الى ثلاثة استنتاجات رئيسية هي انه «خلافاً للنتائج السابقة . . . هناك فروق هامة بين المسلمين أنفسهم وبين المسيحيين أنفسهم . . . وان الترتيب التسلسلي للطوائف الدينية بالنسبة لدرجة ارتفاع معدلات الخصوبة يبدأ بالشيعة ثم السنة ثم الدروز ثم الكاثوليك وينتهي بالمسيحيين غير الكاثوليك»[٣٨] .

---

(٣٦) اعبد الباسط عبد المعطي - التركيب السكاني . . . مرجع مذكور - ص ٣١ .
(٣٧) رياض طبارة - الابحاث العربية . . . مرجع مذكور - ص ٢١ .
(٣٨) المرجع نفسه - ص ، ٢٢ .

* « كما تساهم القوانين الاسلامية الخاصة بالطلاق ووجود نسبة صغيرة من تعدد الزوجات في زيادة معدل الخصوبة . ونظراً للاهتمام بانجاب الذكور فان عدم انجاب طفل ذكر قد يدفع الزوج للتفكير في الزواج من امرأة أخرى . وعلى الرغم من ان تعدد الزوجات ليس شائعاً ، ومن ثم فليس له الا تأثيراً محدوداً على عدد الاطفال المولودين ، الا ان خطره يمنع المرأة بشكل غير مباشر من الحد من خصوبتها . ومن أقوى الاسباب الدفاعية لدى المرأة ضد تعدد الزوجات انجاب الكثير من الاطفال . وتختلف آراء العلماء حول مسألة ما اذا كان الاسلام يدعو لكثرة الانجاب والتناسل . فالعلماء الذين يؤمنون بالاسر الكبيرة يستشهدون بالحديث الشريف «تناكحوا وتكاثروا حتى أباهي بكم الامم يوم القيامة» . ولكن يوجد من هم يؤمنون بان كثرة الانجاب ليس مطلباً يمليه الدين ، ويبيحون تحديد النسل»[٣٩] .

و - متغير التحضر :

* « كان للتحضر الكبير الذي حصل في القطر خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٢ آثاراً كبيرة على الانماط الديموغرافية للمراكز الحضرية وهيكلها الاجتماعي والاقتصادي . وقد انعكست آثار المعدل السريع للتحضر بشكل اختلافات واسعة في هيكل الخصوبة بين مناطق الحضر والريف وان كان معدل الخصوبة الكلية ظل ثابتاً تقريباً . . . فبالنسبة لتأثير التحضر على مستوى الخصوبة فقد بلغ معدل الخصوبة العام في الحضر خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ حوالي ١٨٣ بالالف مقابل معدل مقداره ٢٤٤ بالالف في الريف»[٤٠] .

* « التحضر ، أسوة بالتعليم ، يخفض الطلب على الاطفال . ان تأثير التحضر على السكان هو بجعلهم ينخرطون في بيئة تصبح السلع أقل كلفة من كلفة الاطفال مما يجعل هذه السلع أكثر جاذبية»[٤١] .

---

(٣٩) النمو السكاني في الشرق الأوسط - التقارير الخاصة بمكتب مرجع السكان - الشرق الاوسط - ص ٨ .
(٤٠) رالتركيب السكاني في سوريا - مرجع مذكور - ص ٦١ .
(٤١) ايسترلين - الخصوبة والتنمية - مرجع مذكور - ص ١٧٣ .

الخارطة الديموغرافية العربية

تميّز المعالجة الشائعة للمسألة السكانية بين عدد من الوحدات المجالية العربية الديموغرافية :[42]

١- البلدان العربية النفطية ذات القلة السكانية حيث ينتج عن الارتفاع الهائل في مستويات الدخل مؤشرات ديموغرافية هامة :

* مستوى مرتفع جداً من الولادات .

* تحسن الشروط الصحية الى حد كبير ، ووصول الامور الى حد شراء مستشفيات كاملة مجهزة بأحدث الاساليب التقنية والى استيراد أطقم أجنبية على درجة عالية من الخبرة في مجال مكافحة الامراض المستوطنة في هذه البلدان .

* معدل زيادة طبيعية للسكان الوطنيين يفوق الزيادة الطبيعية في معظم البلدان .

٢- البلدان العربية الخمسة الاقل نمواً (الصومال ، اليمن ، اليمن الجنوبي ، موريتانيا ، السودان) . ان هذه البلدان تقع بمجملها دون النموذج الديموغرافي «المتخلف» ذاته ، وتتضاعف فيها الآثار المألوفة للحلقة الديموغرافية المفرغة «للتخلف» .

يبين الجدول ان الاعتدال النسبي في معدلات الزيادة الطبيعية يعود أساساً الى مستويات الوفيات المرتفعة .

---

(٤٢) عبدالله ابراهيم – المسألة السكانية . . . مرجع مذكور – ص ٣٧ .

البلد	الولادات الخام	الوفيات الخام	معدل الزيادة الطبيعية
السودان	٤٧, ٨	١٧, ٥	٣٠, ٢
الصومال	٤٧, ٢	٢١, ٧	٢٥, ٥
اليمن	٤٩, ٦	٢٠, ٦	٢٩
اليمن الجنوبي	٤٩, ٦	٢٠, ٦	٢٩
موريتانيا	٤٤, ٨	٢٠, ٨	٢٤

المصدر : جداول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٣- البلدان العربية التي يطابق وضعها الديموغرافي النموذج «المتخلف» والتي تشترك معه في الخصائص السكانية الاساسية . ويمكن التمييز في هذه البلدان بين مجموعتين :

أ- مجموعة أولى تعرف معدلات نمو سكاني هي الاكثر انخفاضاً بين مجموع البلدان العربية ، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى انخفاض نسبي ملموس لمعدل الولادات . وتتمثل هذه المجموعة في مصر وتونس ولبنان .

* « تظهر التقديرات الاحصائية ان معدل النمو السنوي لمجموع البلدان العربية للفترة ما بين ١٩٧٠- ١٩٧٥ يقترب او يتعدى ٣٪ . وبالرغم من ذلك ، يمكن ملاحظة بعض التمايزات والاختلافات . وهكذا ، فان معدل النمو الطبيعي هو الاكثر انخفاضاً في تونس وفي مصر ولبنان»(٤٣) .

ب- مجموعة ثانية من البلدان العربية تفوق معدلات الزيادة السنوية فيها ٣٪ ، وذلك نتيجة للارتفاع الشديد في معدلات الولادات الخام .

* « وفي الاردن مثلاً ، ارتفع معدل الولادات الخام بين السنوات ١٩٥٠-١٩٥٤ و ١٩٨٠ من ٠٤١/ ٠٠ ، الى ٠٤٦,٢/ ٠٠ ، بينما انخفض

---

(٤٣) BEROUTI, LUCIEN: Les Probliennes de promotion de l'emploi dans les pays arabes. R.I.W.Sept. Oct. 1976, P. 178.

معدل الوفيات الخام من ٠١٨/ ٠٠ الى ٠١١/ ٠٠ . وبنتيجة ذلك ، ارتفع معدل الزيادة الطبيعية من ٣ ,٢٪ الى ٩ ,٣٪»(٤٤) .

وهكذا ، يمكن الكلام على السمات الرئيسية التالية للخارطة المجالية الديموغرافية العربية :

١- يقع المجال العربي ضمن مجالات البلدان المسماة «متخلفة» أي تلك التي تتسم بارتفاع معدلات المواليد الخام وانخفاض معدلات الوفيات .

٢- بالمقارنة مع باقي البلدان «المتخلفة» يتمتع المجال العربي بخصوصية ديموغرافية مميزة يمكن رسم معالمها على الوجه التالي : لقد ارتفع عدد سكان المجال العربي من ٢٩٢ ,١٢٨ مليوناً عام ١٩٧٠ الى ٣٦٣ ,١٦٩ مليوناً عام ١٩٨٠ مع معدل نمو سنوي يساوي ٨٢ ,٢٪ مقابل ٨ ,١٪ في العالم كله خلال الفترة الزمنية ذاتها ، و ٣١ ,٢٪ في مجالات العالم «المتخلف» بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ .

كما تؤدي إقامة المقارنة التفصيلية بين المجال العربي ومختلف البلدان المسماة «متخلفة» الى ملاحظة هامش اضافي في الزيادة في معدل النمو السنوي يتجاوز غالبية بلدان «العالم الثالث» .

إن أخذ معدل النمو السنوي ككل بتحديد متغير الانتقال بين البلدان العربية ليركز على الزيادة الطبيعية ، حيث يمكن القول ان المجال العربي يتمتع بمعدل زيادة طبيعية تفوق متوسط الزيادة في أية منطقة أخرى من العالم .

---

(٤٤) حالة المستوطنات البشرية في المملكة الأردنية الهاشمية ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا - الامم المتحدة - ١٩٨٥ .

جدول معدلات النمو السكاني
في المناطق «المختلفة»

جميع البلدان	٢, ٣	
جنوب آسيا	٢, ٥	
أفريقيا	٢, ٦	
أمريكا اللاتينية	٢, ٧	
المجال العربي	٢, ٨	
	معدل المواليد	معدل الوفيات
البلدان «المتخلفة»	٤١	١٨
المجال العربي	٤٢	١٤, ٢

المصدر :أطلس البنك الدولي ١٩٨٣ .

وعندما نقول زيادة طبيعية نعني العلاقة المباشرة بين الولادات والوفيات . واذا كانت المنطقة العربية تشترك في خصائص النمو الانفجاري لسكان «العالم المتخلف» المتمثل في عدم اقتران الانخفاض الواضح الذي طرأ على معدل الوفيات بانخفاض مماثل في معدل المواليد ، فان الذي يفسّر الهامش الاضافي من الزيادة الطبيعية يتمثّل بدوره ، كما يشير الجدول ، في انخفاض أكثر سرعة ووضوحاً لمعدل الوفيات العربي .

ان نظرة أكثر دقة على الجدول تبين أن معدل الولادات العربية يرتفع قليلاً عن معدل المواليد الخاص بالبلدان «المتخلفة» ، في حين ينخفض كثيراً معدل الوفيات العربية عن معدل الوفيات الخاص بالبلدان المتخلفة .

حسب الجدول ، إذن ، يشكل انخفاض معدل الوفيات ، في رأي المعالجة المحلية الشائعة ، السمة البنيوية المميزة للنموذج الديموغرافي العربي بالمقارنة مع نموذج بلدان العالم الثالث الديموغرافي .

٣- تتمتع بعض وحدات المجال العربي بمعدلات حيوية أكثر انخفاضاً من باقي البلدان المسماة «متخلفة» ، ويعود هذا الامر الى انفتاح أكبر لهذه الوحدات على التعليم وعلى برامج تنظيم الاسرة .

٤- تعاني بعض وحدات المجال العربي وضعاً يجعل الاحصاءات تخرطها ضمن الـ ٢٥ بلداً الاكثر فقراً في العالم . وهي لم تدخل حتى الوقت الحاضر ، على الصعيد الديموغرافي ، عصر «العالم التخلف» ذاته .

مفهوم تنظيم الإسرة في المنظور الشائع

إذا كان الفكر الديموغرافي العربي لا يعرف ، بفعل السيادة المطلقة للمنهج المالتوسي عليه ، اتجاهات نظرية ومنهجية متعددة فإن مفهوم تنظيم الاسرة يشهد مواجهات حامية تتخذ في غالبية الاحيان طابع «التراشق النظري الايديولوجي» وتنتمي الى عالم الممارسة التجريبية اليومية اكثر من انتمائها الى عالم الممارسة النظرية . وما يثير الدهشة ، بالنسبة للمسألة السكانية العربية في علاقتها مع تنظيم الاسرة ، هو استمرار المواجهة ، على هذا الصعيد ، بين اصحاب مشروع التنظيم في الاسرة العربية ومناوئيهم ، وذلك على الرغم من الفهم المشترك للقضية ومن التشخيص الواحد لها .

لماذا يبقى معدل الولادات مرتفعاً في البلدان العربية؟ .

يعتمد الاتجاهان الوجهة ذاتها في الإجابة ، ويقدمان المبررات النظرية نفسها . ولكن اذا كانت التفسيرات واحدة في الاتجاهين فإن الاستنتاجات تختلف وتتناقض عندهما وهي التي تشكل ركيزة المواجهة الدائرة بينهما .

الإتجاه المناهض :

ينطلق هذا الاتجاه من ملاحظة استمرار الزيادة السكانية الكبيرة الى درجة لا تنفع معها برامج تنظيم النسل . ويخلص الى ان مفهوم تنظيم الاسرة ينظر الى النمو السكاني على انه متغير مستقل مهملاً في ذلك الاصول الحقيقية الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية لهذا النمو .

بالاضافة الى ذلك ، وفي رأي هذا الاتجاه أيضاً ، يعجز مفهوم تنظيم الاسرة تماماً عن الاحاطة الجذرية بمشكلة السكان في الدول المتخلفة وتأكيد ذلك ان مناهج الحلول التي بنيت على اساسه مثل البرامج القومية لتنظيم الاسرة ، لم تنجح في غالبية الدول التي طبقتها ، رغم ما تكبدته من مبالغ في هذا الخصوص .

وفي مقابل هذا العجز ، تتم الدعوة الى التسلح بمنهج سليم وموضوعي لفهم المشكلة السكانية قبل التفكير في الحلول . ويقوم هذا الفهم من ايمان راسخ بان السكان هم متغير تابع لظروف المحيط الاجتماعي الذي ينوجدون فيه ، وانه لا توجد قوانين عامة ، خالدة وابدية ، تخضع لها الحركات السكانية في كل مراحل التطور ، بل توجد لكل مرحلة معينة ، او بعبارة اكثردقة ، لكل نظام اجتماعي قوانينه الموضوعية التي تحكم التغيرات السكانية فيه . لذلك ، يكتسب فهم المشكلة السكانية معناه ومضمونه حين يدخل النمو السكاني في اطار الحركة الاقتصادية للمجتمع والظروف المحيطة به . والمشكلة السكانية في بلادنا ظاهرة تاريخية برزت تحت تأثير ظروف وعوامل معينة من تاريخ هذه البلاد وستختفي ، ايضاً بزوال هذه الظروف والعوامل .

وقد يكون من الضروري افساح المجال امام هذا الاتجاه كي يتكلم بلغته الخاصة ، ونحن على يقين بأن «الشحنة الايديولوجية» التي يحملها كلامه ستظهر من خلال التعابير والمفردات المستخدمة :

* «ومهما يكن من أمر ، فإننا سنورد فيما يلي بعضاً من نماذج القبح في التوصيات التي يروجها الآن المالتوسيون الجدد في صدد رؤيتهم لعلاج المشكلة السكانية وبخاصة في دول العالم الثالث . ورغم أن تلك النماذج هي ، في الحقيقة والاصل ، من نتاج المفكرين بالدول الرأسمالية الغربية ، إلا أنه من المشاهد ، أن تلك التوصيات قد تغلغلت الآن في كثير من دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، بعد أن نجح المالتوسيون الجدد في «بيع» هذه التوصيات وترويجها لدى عدد كبير من الاجتماعيين والأطباء والاقتصاديين في هذه الدول . . .

. . .وبادئ ذي بدء تنبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من أن حق الانجاب ، وتعيين وقت هذا الانجاب ، وتحديد عدد الأطفال ، تعد من الحقوق الإنسانية لكل أسرة ، إلا أن المالتوسيين الجدد ، يرون أن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذا الحق . إن كاتباً مثل : هال هلمان يرى أنه «من الجلي أن تحديد النسل إجباريا هي

فكرة غير مستحبة . ولكن من المحتمل أن البدائل عنها ستكون في المستقبل أسوأ منها حاليا . ولذا فقد نجد ، إذا استفحلت الظروف والأحوال ، أننا من تلقاء أنفسنا نطالب بهذه القيود ، بل إن نفس هذا الكاتب يرى أن عملية «غسيل المخ» هي أمر ضروري في هذا الصدد . . .

. . .من ذلك يتضح ، أن المالتوسيين الجدد لا يتورعون عن استخدام أساليب القسر والاجبار في تنفيذ توصياتهم ، مهما تعارض ذلك مع أبسط قواعد الحرية الفردية ، أو تناقض مع القيم الاجتماعية والدينية والحضارية للناس . بل إن التعسف يصل مداه ، حينما يذكر الدكتور هاردين أنه «إذا كانت الجماعة مسؤولة عن الحفاظ على حياة الأطفال ، فلا بد من أن يكون لها كذلك سلطة تقرير متى يمكن إنجابهم» . . .

. . .على أن المالتوسيين الجدد لا يكتفون ببرامج تنظيم الأسرة والسكان . فتلك الوسيلة لم تعد كافية ، وينبغي ولوج طرق أخرى أكثر فاعلية . وفي هذا الخصوص يقول الدكتور هاردين : «إن أسلوب تنظيم الأسرة الاختياري لن يكون مجدياً . إذ أنه أقل مما يجب . كما أن فرصة الركون إليه قد فاتت» . . .

. . . ولكن ما العمل حتى يمكن تحقيق نتائج ايجابية في مجال تخفيض معدل النمو السكاني بالبلاد المتخلفة ، من خلال استخدام أساليب القسر والاجبار وغسيل المخ؟ إليك الآن بعض النماذج القبيحة واللاإنسانية : يرى بعض المالتوسيين الجدد ضرورة تعقيم الرجال والنساء لإفساد قدراتهم الجنسية على الانجاب . ويمكن لمهنة الطب الحديث أن تقدم خدمات «جليلة» في هذا الصدد من خلال ابتكار «حقن اجبارية ضد الخصوبة» مع توفير أدوية لإلغاء مفعولها . أي أن يتم نوع من التعقيم غير الدائم بالحقن أو بوسيلة اخرى ، «بدلاً من الجراحة الدائمة التي يتطلبها التعقيم الآن» . ويرى البعض الآخر ، أن التعقيم هنا مناسب جداً للأمهات اللائي أوتين أكثر من طفل أو اثنين . وهناك الآن «اقراص يتم تعاطيها مرة في العام ، أو مرة في الشهر للرجال والنساء ، وهناك حقن تزرع الآن تحت الجلد . ولا مانع طبعاً من تقرير مكافأة لمن يقدمون على التعقيم (كما حدث بالهند) .

كانت تلك مجرد نماذج فقط من فكر المالتوسيين الجدد في صدد رؤيتهم للحد من «الانفجار السكاني» بالدول المتخلفة . وليس من المستحيل على القارئ ، بعد أن أحاط بهذه النماذج ، أن يدرك ، لماذا تحظى المالتوسية الجديدة بتأييد الأوساط المحافظة التي يهمها صرف الأنظار عن حقيقة جذور المشكلة السكانية ، ولتمييع حقيقة التخلف ، ولتبرير مشكلات الفقر والجوع والبطالة التي ترسف في أغلالها شعوب هذه الدول» (٤٥) . . .

الاتجاه المؤيد :

يستغرب اصحاب مشروع تنظيم الاسرة هذا التقييم السلبي ويشددون ، في مجال نفيهم الاتهامات ، على امرين اساسيين :

* ليست القضية بالسهولة التي يتصورها البعض ، والمطلوب فقط هو ازالة العقبات والعراقيل التي تقف في وجه المشروع ولا تسمح لفاعيله بالحضور في الارقام والنسب السكانية .

* نحن كذلك لا نفهم مشروع تنظيم الاسرة على انه تحديد نسل لا غير ، فالتنمية وتنظيم الاسرة وجهان لعملة واحدة . ولا تتوقف المشكلة السكانية ، في رأينا ايضاً ، على عقبات لا تذلل وانما على عوامل اجتماعية اقتصادية سياسية يمكن للبشر تعديلها . ولا بد لمن يدقق في نشاطاتنا من ملاحظة التنوع الكبير فيها .

وكما بالنسبة للاتجاه المناهض ، لا يتفلت الاتجاه المؤيد من أسْر اللغة الايديولوجية في المواجهة التي يخوضها . وقد وصلت به تلك اللغة الى حد إنكار كل وجه ديموغرافي لمفهوم تنظيم الاسرة ، والى نفي كل علاقة له بالمسألة السكانية والى درجة انكار «تحديد النسل» كهدف من اهداف جمعيات تنظيم الاسرة العربية !!

---

(٤٥) رمزي زكي – المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة – مرجع مذكور ص (٢٢١) .

وعلى جميع الأحوال ، مهما أشرنا الى طغيان الايديولوجيا على نظر الاتجاه المؤيد لتنظيم الاسرة ، يبقى وقع كلامنا أقل بكثير من وقع كلام اصحاب المشروع انفسهم :

«من خلال الممارسة الواعية لتنظيم الاسرة خلال ربع قرن تقريباً ، ازدادت قناعتنا رسوخاً بأن «تنظيم الاسرة» يختلف كلياً عن «تحديد النسل» . . . ففي المضمون ، فاننا نفهم ونمارس تنظيم الاسرة انطلاقاً من كونه حقاً انسانياً للزوجين في المباعدة بين ولد وآخر من أجل صحة الام والطفل معاً ، وانطلاقاً من معايير صحية كثيرة متعلقة بالأمومة الآمنة والانجاب الصحيح وسواهما من المنطلقات الصحية الرئيسية الهامة . فلم نقرأ في أهداف اي جمعية من جمعيات العالم العربي او في ادبياتها ونسمع في مؤتمراتها ووسائل التثقيف الجماهيرية التي تلتزم بها اشارة الى ان تنظيم الأسرة هو وسيلة اصلاح للخلل الديموغرافي سواء على صعيد القطر ، ام على صعيد العالم العربي كله ، بل ان بعض جمعيات الدول العربية ، حددت تنظيم الاسرة كوسيلة للحد من وفيات الاطفال وبالتالي زيادة النمو السكاني . . . وبالاطلاع على الجهود المحققة على صعيد جمعيات تنظيم الاسرة في العالم العربي نجد ان ليس لدى معظم الجمعيات اهدافاً محددة لخفض معدل الولادة بنسب معينة ومعنى ذلك ، ان غالبية الجمعيات لم تتدخل في عملية «الحد من الولادات» بل تعمل من اجل تنظيم الولادات وتحقيق المباعدة بينها استدراكاً للإنجاب في السنوات التي قد تسبب حالات إعاقة للأطفال ووفيات الامهات . وقد يكون هذا كله إضافة الى جوانب أخرى كثيرة ، كافية للتأكيد بان تنظيم الاسرة بمضمونه وممارسته ونتائجه لا يعني تحديداً للنسل من قريب أو بعيد في سلوك معظم جمعيات تنظيم الاسرة في العالم العربي » (٤٦) .

وكما نرى ونشهد ، يشارك الاتجاهان في القاعدة النظرية نفسها ويعانيان من

---

(٤٦) توفيق عسيران – تنظيم الاسرة في العالم العربي – منشورات اقليم العالم العربي بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة – ص (٩٨) .

مأزق مشترك يتوهمان الخروج منه عن طريق مواجهة بينهما تملك وظيفة حجب واخفاء إجابة خاطئة يقدمها كل واحد منهما على سؤال خاطئ .

ما هي طبيعة هذا المأزق المشترك؟ انها من طبيعة نظرية بالنسبة للاتجاه المناهض ومن طبيعة عملية بالنسبة للاتجاه المؤيد . كيف؟ .

اولاً : يتمثل المأزق الذي يواجهه الاتجاه المناهض في استمرار معدل الولادات العربي مرتفعاً وذلك على الرغم من التحولات الطارئة في البلدان العربية على الأبعاد البنائية للمجتمع كارتفاع درجة التحضر وتغير نمط المعيشة وتصاعد درجة التعلم واختلاف وضع المرأة . . . الخ .

وحتى الوقت الحاضر ، لم يكتشف الاتجاه المناهض ان نقل المتغير السكاني من متغير مستقل الى متغير تابع لظروف المحيط المجتمعي لا يقدم التفسير المطلوب فهو يجهد على سبيل المثال في الكشف عن العلاقة بين متغير التعلم ومعدل الولادات ويقدم المعطيات الاحصائية اللازمة التي تثبت أن انخفاض معدل الولادات يسير بموازاة ارتفاع درجة التعلم . وما أن تُنْجَز هذه المهمة حتى تتم ملاحظة عدم انخفاض معدل الولادات في البلدان العربية بالرغم من ارتفاع درجة التعلم !! . وتتكرر العملية ذاتها مع متغيرات التحضر والدخل الفردي والدين . . .الخ .

ومما يفاقم المأزق الذي يعيشه الاتجاه المناهض اكتشافه ، متأخراً ، ان اللجوء الى حجج من نوع : انخفاض معدل الولادات عند الفئات المتعلمة اكثر من غيرها أو انخفاض معدل الولادات عند الفئات الحضرية اكثر من غيرها أو انخفاض الولادات في «الوجه القبلي» اكثر من «الوجه البحري» . . . الخ لا تجدي شيئاً يذكر وذلك لعدة أسباب :

* تبقى الفروقات الاحصائية ضئيلة جداً ، فلا معنى للكلام على انخفاض معدل الولادات عند فئة اجتماعية معينة في حال انتقل المعدل من ٤٨/ . . الى ٤٦/ . . او ٤٤/ . . على سبيل المثال .

* لا تتجاوز الفروقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة حدود «هامش الخطأ الاحصائي» الملازم لكل عملية احصائية . وعلى الاخص في وضع تعاني احصاءاته في الاصل من هوامش اخطاء واسعة جداً باعتراف واضعيها أنفسهم .

* تطرح المقولات الإحصائية (Catégories) التي تتجمع الأرقام والنسب حولها اسئلة متعددة على الفهم اكثر مما تقدم إجابات يطلبها الفهم ذاته ، كما تخلق اشكالات نظرية اكثر مما تقدم حلولا لاشكالات نظرية .

بتعابير أخرى ، ما يعاني منه الاتجاه المناهض ، في سعيه الى تقديم إجابة ملائمة على السؤال المتعلق بارتفاع معدل الولادات العربية ، يعاني اكثر بكثير منه اتجاه آخر يسعى بدوره الى تقديم اجابة ملائمة ايضاً على اسئلة تتعلق بمعنى الفئة الاجتماعية-الاقتصادية في البلدان العربية وبحدود التمايز والاختلاف بين الحياة الحضرية والحياة الريفية وبمضمون التعلم والتعليم . .الخ .

وهكذا ، بدل ان تؤدي ملاحظة استمرار معدل الولادات العربية مرتفعاً الى رسم علامات الاستفهام حول مدى صلاحية اللجوء لنظرية العوامل والمتغيرات لتقديم الإجابة المطلوبة وحول مدى صحة الإجابة أو ، حتى ، مدى صحة السؤال الاصلي نفسه ، تُخاض ، مع الاتجاه المؤيد لتنظيم الاسرة ، مواجهة ايديولوجية تنتمي ، بلغتها ومفرداتها وتعابيرها ومضمونها ، الى عالم الممارسة اليومية العادية الملموسة . وكل ذلك يحصل في سبيل ان يبقى الفهم مكتفياً بذاته وان يكون مرتاحاً في حدوده الضيقة وكي يتجنب الحيرة النظرية والقلق والتوتر العلمي .

ثانياً : يتمثل المأزق الذي يواجهه الاتجاه المؤيد في الواقع الملموس الذي يعيشه اصحاب مشروع تنظيم الاسرة . فما هو هذا الواقع الذي يصل عيشه الى درجة يضطر الاتجاه المؤيد معها الى «التخلي اللفظي» عن اهداف «تنظيم للنسل» و«الحد من الولادات» و«معالجة الزيادة السكانية»؟ . والى من يتوجه اصحاب المشروع في تخليهم اللفظي هذا؟ ومن يصدق هذا التخلي؟ ولماذا التخلي بالأصل؟ وما هي المشكلة في وجود مشروع يأخذ هذه الأمور على عاتقه؟ .

يمكن تلخيص المشكلة التي تتم معاناتها على الوجه التالي : يقوم الاتجاه

المؤيد لتنظيم الاسرة بالعديد من الابحاث والدراسات التي تتوصل الى موافقة غالبية النساء على استخدام طرق تنظيم الاسرة والى معرفتهن بها والى عدم رغبتهن في المزيد من الأطفال . وفي مقابل هذه الموافقة وتلك الرغبة تصل الابحاث والدراسات نفسها إلى ضآلة نسبة ممارسة طرق تنظيم الاسرة من قبل النساء انفسهن !! . والامثلة على ذلك عديدة ومتنوعة :

* «تشير بحوث ممارسة طرق تنظيم الاسرة الذي أجري في عام ١٩٨٠ والخصوبة في الريف المصري الذي اجري في عام ١٩٨٢ الى ان تسع نساء من بين كل عشر نساء في الريف المصري يعرفن على الأقل احدى طرق تنظيم الاسرة . ويوافق حوالي ٧٠٪ الى ٨٠٪ من اجمالي النساء الريفيات على استخدام طرق تنظيم الاسرة .

بالإضافة الى ذلك فان حوالي ٦٨٪ يعرفن مكان الحصول عليها . ومن المتوقع كنتيجة لهذه البيانات والاحصاءات ان تستغل نسبة كبيرة من النساء المعرفة بطرق تنظيم الاسرة وسهولة الحصول عليها في الحد من حجم الاسرة . وتوضح النتائج الخاصة بالاستعمال الحالي لطرق تنظيم الاسرة بناء على بيانات اربعة من البحوث التي اجريت اخيراً ان أقل من ١٨٪ من اجمالي النساء المتزوجات حالياً او السابق لهن الزواج في الريف المصري يستعملن حالياً احدى طرق تنظيم الاسرة . وتختلف الأسباب التي تعطيها النساء لعدم استخدام طرق تنظيم الاسرة حيث يشير البعض الى المشاكل والصعوبات الصحية او الخوف من الآثار الجانبية ويذكر البعض الآخر انهن لا يستعملن طرق تنظيم الحمل لانهن يرغبن في عدد أضافي من الأطفال»(٤٧) .

* «نضيف ، اننا لو عدنا الى تحليل التقارير الرقمية – قياساً الى عدد النساء في سن الخصوبة ، لوجدنا ان افضل جمعية لم تبلغ بعد اكثر من ١٠٪ من مجموع الزوجات في سن الخصوبة»(٤٨) .

---

(٤٧) السكان وتنظيم الاسرة في الريف المصري – مرجع مذكور – ص ١٢ .

(٤٨) اتوفيق عسيران – المرجع نفسه ص ، ١٠١ .

* « ان المنشورات التي تتناول تنظيم الاسرة في البلدان العربية هي الى حد بعيد منشورات وصفية للبرامج القائمة ، وهي لذلك صادرة في بلدان لديها برامج متطورة مثل مصر وتونس والمغرب . بيد ان المؤلفين ، حتى من هذه البلدان ، بدأوا يتساءلون مؤخراً عن فعالية برامج تنظيم الاسرة في خفض الخصوبة »(٤٩) .

* « ترتب على هذا التشخيص حصر علاج المشكلة تقريباً في ضرورة خفض معدل المواليد بزيادة ممارسات ضبط الحمل وجعل وسائله الطبية متاحة بجانب التركيز على الاقناع لتعديل اتجاهات الناس نحو الانجاب . ومع ان مثل هذا الطرح ، قد يبدو للوهلة الاولى منطقياً ، خاصة على مستوى حساب مصادر الزيادة الطبيعية الا ان من يدقق يجد انه رغم جهود تنظيم الاسرة التي بُذلت في مصر منذ أواخر الستينات وحتى الآن ، لم تُحدث أثراً جذرياً في خفض معدل المواليد . . . وكل الأمثلة تؤكد عدم جدوى تنظيم الاسرة كمدخل لمواجهة زيادة المواليد . . .(٥٠) .

* « تؤيد الحكومة القومية تنظيم الاسرة تأييداً قوياً . قد اجابت الغالبية العظمى من الاشخاص الذين شملهم المسح (٩٥٪) بنعم عندما سألناهم عما اذا كان برنامج تنظيم الاسرة يساهم في خدمة الأسر . ولم يؤد الاستقصاء الذي احتوى على تلك الاسئلة الى اجابات محددة بالنسبة لتلك الموضوعات . ولكن المعلومات المستمدة من المسح الذي اجريناه تأتي من القائمين بالمسح حيث ذكروا ان المبحوثين تكلموا عن مشاكل تنظيم الاسرة بعد انتهاء المقابلة وليس اثناءها . . واقوى معارضة لتنظيم الاسرة تعتمد على المخاوف من الآثار الصحية لمنع الحمل . وفي المسح الذي أجري لمحافظة جندوبة كان الخوف من حدوث مضاعفات ثانوية السبب الشائع الذي أدى الى عدم استخدام وسائل منع الحمل او التوقف عن استخدامها»(٥١) .

---

(٤٩) رياض طبارة – الابحاث العربية ونواقصها . . مرجع مذكور ٤٩ .
(٥٠) عبدالباسط عبد المعطي – التركيب السكاني في مصر – مرجع مذكور – ص ، ٣٥ .
(٥١) الخصوبة في تونس – مرجع مذكور ص ، ٢١ .

وبالإرتكاز على هذا الواقع الملموس ، طرح الاتجاه المؤيد على نفسه ، وعلى الآخرين ، اسباب وجود عدد قليل من النساء العربيات يمارسن طرق تنظيم الحمل بالرغم من معرفتهن بها وبمصادر الحصول عليها . وقد اتى الجواب على الشكل التالي :

* « بدأ دعاة تنظيم الاسرة في المدة الأخيرة فقط يتنبهون الى انه الى جانب توافر المعلومات والخدمات والادوات المتعلقة بمنع الحمل هناك عوامل عائلية واجتماعية واقتصادية وثقافية تمنع العديد من الازواج ، لا سيما في المناطق الريفية من تنظيم أسرهم»(٥٢) .

وعلى أساس إجابات عديدة من هذا النوع وضعت البرامج التي تأخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار :

* « في العودة الى النشاطات الرئيسية لجمعيات تنظيم الاسرة على صعيد الاقليم العربي نجد انها تتركز حول العناصر التالية : المرأة ، الاطفال ، الشباب ، الرجال . وان الاسلوب هو اسلوب «تنموي» هادف لتحقيق التغيير وتعزيز اوضاع كل فئة في الاسرة من خلال مفاهيم واساليب محددة . فالبرامج الثقافية والمهنية والخدمات الموجهة للمرأة . . . وبرامج الاطفال والبرامج الترفيهية فالهدف منها تأكيد احتياجات الطفل الأساسية في هذا المجال إضافة الى الاهتمام بالصحة والتغذية وبالتربية وإفساح المجال امام الشباب للإسهام في مشروعات تنموية . . . وتأتي برامج مكافحة المخدرات والتنبيه الى مخاطر «الإيدز» للتأكيد على المنحى الاخلاقي لمفهوم تنظيم الاسرة بابعاده كلها»(٥٣) .

ولكن ، سرعان ما أخذ الاتجاه المؤيد لتنظيم الاسرة يتلمس ان عدم فعالية هذا النوع من البرامج هو من طبيعة عدم فاعلية برامج تنظيم النسل ذاتها .

وهكذا ، يعيش الاتجاه المؤيد لتنظيم الاسرة في المرحلة الحالية مأزقاً يتخذ وجهتين اساسيتين :

---

(٥٢) رياض طبارة – الابحاث العربية ونواقصها . . مرجع مذكور ٤٩ .
(٥٣) عبدالباسط عبد المعطي – التركيب السكاني في مصر – مرجع مذكور – ص ، ٣٥ .

* الاستمرار في ممارسة الدعوة الى الحد من الولادات وتنظيم النسل بالرغم من الحدود الضيقة التي تدور فيها .

* الاستمرار في بعض البرامج التي تتعدى تنظيم النسل بالرغم من الحدود الضيقة التي تدور فيها .

وكما بالنسبة للاتجاه الناهض ، بدل ان يؤدي وعي المأزق الى الكشف عن الصعيد النظري والمنهجي الحقيقي الذي ينبغي لتنظيم النسل ان يطرح عنده ، يتم اللجوء للحل الأكثر سهولة المتمثّل في التخلي اللفظي عن أهداف «تنظيم النسل» و«الحد من الولادات» و«معالجة الزيادة السكانية»

إعادة إنتاج المسألة السكانية
ومفهوم تنظيم الأسرة في البلدان العربية

يشير عنوان الفصل الى طبيعة المهمة الملقاة على عاتق الدراسة ، كما يتضمن حدودها الضيقة الى أقصى الدرجات ، والواسعة الى أبعد مدى .

فهي حدود ضيقة جداً لأن المسألة السكانية العربية لم تعرف عملية إعادة انتاجها بعد . وقد سعى فصل من الفصول السابقة للكشف عن العقبات المعرفية التي تحول دون تحقيق ذلك . وهكذا ، بدل ان تكون الاشكاليات الجديدة ، الناتجة عن عملية اعادة الإنتاج ، حاضرة امامنا ، يقف الفكر الديموغرافي العربي عند عتبة إعادة إنتاج اشكاليات المسألة لا اعادة انتاج المسألة ذاتها .

وهي أيضاً حدود واسعة جداً لأن الإشكاليات موجودة على مستويات من المعالجة متعددة ومتنوعة ، كما تفترض مقاربات تقوم على تراكم ضخم من الأبحاث والدراسات يتجاوز ، بالتأكيد ، العمل البحثي الحرفي وينتمي إلى عالم من الاتجاهات الفكرية المختلفة تتعارض فيه الاشكاليات نفسها التي يعاد إنتاجها وتتضارب وتتناقض .

وعلى جميع الأحوال ، سيحاول الفصل الحالي انجاز المهمة وهو يعي تماماً الصعوبة المضاعفة التي يصطدم بها :

* تنهض الاشكالية المنتجة ، في العادة ، على إسس ثلاثة من حدس الباحث الفرد وطبيعة التراكم الفكري لديه والوجهة التي تتخذها معرفته بالواقع المجتمعي الملموس . ولهذا السبب ، ستبقى اشكاليات عديدة غير منتجة لأنها تتطلب حدساً يملكه باحث آخر وتراكما فكرياً مختلفاً عنده ومعرفة بالواقع الملموس مغايرة .

* تواجه اعادة انتاج إشكاليات محددة إستحالة لا تترك مجالاً إلا لأسئلة ترسم معالم الطريق المؤدية إلى اعادة انتاجها وليس اكثر من ذلك .

إعادة انتاج الاشكالية المتعلقة بظاهرة الولادات العربية والسلوك الإنجابي في الأسرة

عندما تضاف صفة «العربية» إلى ظاهرة الولادات فتصبح «ظاهرة الولادات العربية» ، ينبغي أن يتضمن الكلام عليها تمييزاً لها . وعلى هذا الأساس ، تفترض معالجة ظاهرة الولادات العربية الكشف عن مضمونها البنيوي وعن سماتها البنيوية المميِّزة لها . ولا تهم النتيجة التي يتوصل التفتيش عن التميّز البنيوي اليها . فقد تصل إلى حد اعلان التماثل بين ظاهرة الولادة العربية وظاهرة ولادة أخرى تملك هوية مغايرة . وإنما المهم ان تكون تلك النتيجة مندرجة في سياق تحديد مضمون ظاهرة الولادات العربية البنيوي المميّز لها .

من هذا المنظار ، قدم لنا الفصل السابق المتعلق بالمعالجة الديموغرافية العربية الشائعة فرصةً ثمينة لوضع اليد على ما يعتبره الفكر الديموغرافي العربي سمة بنيوية مميزة لظاهرة الولادة العربية . وقد وجدناها متمثلة في فكرة «ارتفاع معدل الولادات العربية» . واكثر من ذلك ، لقد وجدنا ان هذه الفكرة تشكل أساساً تبنى عليها الإشكاليات والفرضيات كافة . وقد ظهر في النصوص التي اوردناها ان الفكر الديموغرافي العربي وصل في تعامله معها إلى درجة اعتبار «ارتفاع

معدل الولادات العربية» محركاً بنيوياً لآليات اشتغال النموذج الديموغرافي والى درجة اعتباره لازمة بديهية غير مطروحة بذاتها على التساؤل ، وبالتالي على الفهم . ومن الملاحظ في هذا المجال عدم وجود دراسة واحدة باللغة العربية تتساءل عن صحة هذا الارتفاع أو تطرح تساؤلات حوله .

هذا هو واقع الفكر العربي السائد فما هو موقفنا إزاءه ؟ .

١ : إشكالية سائدة عاجزة عن تقديم المضمون المميِّز لظاهرة الولادات العربية

لا معنى للإشارة إلى ارتفاع معدل ما أو الى إنخفاضه في المطلق . ولا يمكن للحكم بارتفاع معدل الولادات العربي ان يحصل لا بالنسبة لوحدة قياس . فما هي المقاييس المتاحة في هذا المجال؟ إنها اربعة مقاييس ممكنة يؤدي استخدامها الى جعل الكلام على ارتفاع معدل الولادات العربية ، أو انخفاضه ، مبرراً ومفهوماً وواقعياً : نقطة توازن نظرية مفترضة بين معدل الولادات العربية الراهنة ومعدل الولادات العربية الذي كان سائداً من قبل – نقطة توازن نظرية مفترضة بين معدل الولادات العربية ومعدل الولادات الغربية – نقطة توازن نظرية مفترضة بين معدل الولادات العربية ومعدل الولادات الخاص بالبلدان المسماة «متخلفة» – نقطة توازن نظرية مفترضة بين معدلي الوفاة والولادة العربيين .

في هذه الحالات الأربع فقط يمكن الكلام على ارتفاع معدل الولادات او انخفاضه وهذه هي المقاييس الوحيدة الممكنة ، ولا يوجد مقاييس غيرها . وخارج نطاق استخدامها لا معنى للكلام على ارتفاع معدل الولادات ولا امكانية لهذا الكلام بالأصل .

الإرتفاع في معدل الولادات ⟵⟶ المقياس المطبّق

إنها المعادلة المنطقية الأولى التي يتضمنها الكلام على ارتفاع معدل الولادات العربية . وتقوم عليها معادلة منطقية ثانية هي التالية : تنتمي ملاحظة ارتفاع معدل الولادات على الدوام الى المقارنة (Comparaison-analogie) كعملية

معرفية . وهي لا تملك وجوداً معرفياً خارجها . فبمجرد الكلام على ارتفاع معدل الولادات العربية يكون في هذا الكلام ، بالضرورة ، مقارنة معينة ولا يكون فيه الا المقارنة . وعلى هذا الأساس ، اذا تبين لنا ان المقارنة المقصودة التي يقوم عليها الكلام على ارتفاع معدل الولادات العربية تقع ، بطبيعتها المعرفية ، خارج الكشف عن المضمون البنيوي المميز لظاهرة الولادات العربية فلا مبرر ، في هذه الحالة ، لاعتبار «ارتفاع معدل الولادات العربية» سمة بنيوية مميزة لظاهرة الولادات العربية .

وبالإرتكاز على المعادلة المنطقية الثانية نطرح السؤال التالي : هل تقع المقارنة التي يقوم بها الفكر الديموغرافي العربي ، في كلامه على ارتفاع معدل الولادات كسمة بنيوية مميزة ، خارج الكشف عن المضمون البنيوي المميّز لِظاهرة الولادات العربية ام تقع في داخله؟ . وللإجابة عن هذا السؤال نبدأ بالتحديد المنهجي التالي للمقارنة : «يعني التفكير بالمقارنة تشكل منطق مبني على التماثل او التباين أي على الروابط بين موضوع وآخر»[١] . ويؤدي بنا هذا التحديد الى وعي الفارق النظري بين نوعي المقارنة :

* المقارنة القائمة على تشابه واختلاف السمات الظاهرة للعيان في الملموس .

* المقارنة كعملية معرفية واعية تقوم على الإحاطة بالمضامين البنيوية المميزة للمواضيع الخاضعة للمقارنة ، وفي اساس هذا النوع من المقارنة يوجد بناء نظري يسمح بالعمل على اشكال مجتمعية مختلفة .

ومن البديهي ان يقع نوع المقارنة الأول خارج الكشف عن المضمون البنيوي المميز لظاهرة الولادات العربية لأن التشابه الخارجي يمكن ان يعكس اختلافاً بنيوياً كما التباين الخارجي قد يعكس تماثلاً بنيوياً بالرغم من كل الظواهر . فعلى سبيل المثال إذا وجدنا ان معدلي الولادات في النموذج الرأسمالي الغربي وفي النموذج الديموغرافي العربي يقفان عند درجة الارتفاع نفسها فلا يعني ذلك ان المضمون

---

(١) BACHELARD, S. Similitude et Analogie-in, le Métier de Sociologue, Mouton, Bordas-Paris 1968 - P. 296.

البنيوي المميز هو واحد في الحالتين . كذلك الامر ، اذا وجدنا ان معدل الولادات العربي منخفض اكثر من معدل الولادات الخاص بالبلدان المسماة «متخلفة» فلا يعني ذلك ايضاً ان المضمون البنيوي المميز لظاهرة الولادات العربية يختلف عن المضمون البنيوي المميز لظاهرة الولادات في البلدان «المتخلفة» نفسها .

واذا كان هذا هو واقع نمط المقارنة الأول فماذا بالنسبة لنمط المقارنة الثاني؟ وهل بإمكان مقارنة من هذا النمط الكشف عن المضمون البنيوي المميز لظاهرة الولادات العربية؟ إنّ الجواب هو بالنفي ايضاً لأن المقارنة التي تقوم على الإحاطة بالمضامين البنيوية المميزة للمواضيع الخاضعة للمقارنة تفترض منذ بداية المقارنة ، وحتى قبل بدايتها ، تحديداً للمضامين البنيوية المميزة وكشفاً لها .

وهكذا تبرز ، فيما يتعلق بالكلام على ارتفاع معدل الولادات العربية ، المفارقة التالية :

* يتم ، عن طريق المقارنة وبواسطتها ، وضع ارتفاع معدل الولادات العربية في مرتبة السمة البنيوية المميزة لظاهرة الولادات العربية .

* لا يمكن ، عن طريق المقارنة وبواسطتها ، تحديد السمة البنيوية المميزة لواحد من المواضيع المطروحة على المقارنة . والسبب في ذلك ان تحديد السمة البنيوية المميزة لظاهرة الولادات العربية يشكل بالضرورة نقطة انطلاق المقارنة ونقطة بدايتها .

كيف يجدر بنا فهم هذه المفارقة؟ وفي اي إطار نضعها؟

يبدو ان الفكر الديموغرافي العربي ، بوضعه ارتفاع معدل الولادات في مرتبة بنيوية مميزة ، يكون يخلط بين نوعي المقارنة ، كما يبدو انه ينتقل من مقارنة تحفظ لما تقارن استقلاله (النمط الثاني من المقارنة) إلى الاستدلال الذي ينسخ النموذج-المرجع ، أي الذي ينسخ المضمون البنيوي المميز لواحد من المواضيع المطروحة على المقارنة . وهذا المضمون البنيوي المميز هو ، في حالة المقارنة التي يقوم بها الفكر الديموغرافي العربي ، المضمون البنيوي المميز لظاهرة الوفيات الغربية ذاتها .

٢ : إشكالية تنسخ النموذج- المرجع

نبدأ بعرض بعض التفسيرات الشائعة في اطار الاشكالية السائدة :

* يفترض ان المجتمعات تتأقلم بمرور الوقت مع المعدل المنخفض للوفيات ثم ينخفض عدد الأطفال . وقد حدث هذا الإنتقال في كل الدول المتقدمة . ومن المحتم ان تقل معدلات الخصوبة في البلدان العربية وان كان التغير في هذه المعدلات يحدث ببطء .

* توجد رغبة في انجاب الاطفال ، وخاصة الذكور ، تكمن في صلب المؤسسات والعادات الاجتماعية المختلفة (الزواج المبكر السائد ، سهولة زواج الارامل والمطلقين ، مركز اجتماعي ثانوي للمرأة) مما يمكن النظر اليه كعامل يسهل تحقيق ذلك الهدف الاجتماعي .

* ان القيمة الاقتصادية للاطفال تحددها اولاً البنية الاجتماعية للعائلة ، ويتكون هذا الواقع ويستمر بتأثير مجموعة من الضوابط . ويتفق الدين والثقافة الى حد كبير في اعتبار القديم افضل من الجديد وفي التركيز بشدة على الاحتفاظ بالنظام القائم .

* تشغيل الاطفال الذي ما يزال يلعب دوراً هاماً في تنظيم تقسيم عمل القطاعات التقليدية .

* توجد عدة عوامل لارتفاع الخصوبة في البلدان العربي ، فسيادة الرجل في المجتمع معناها ان النساء اقل تعرضاً للمؤثرات التعليمية والاجتماعية وللمؤثرات في محيط العمل ، وهي المؤثرات التي ادت في اجزاء اخرى من العالم الى وجود اسر صغيرة العدد .

* ان تأسيس العائلة الواسعة كوحدة اساسية في المجتمع (بدلاً من الاسرة الصغيرة) تخفف نفقات الإعالة عند الأبوين وتجعل بذلك قرارهما بالإنجاب مستقلاً عن اخذ هذه النفقات بعين الاعتبار ، وتحرمهما حرية التخطيط العائلي .

* ان استمرار العائلة التقليدية المتصفة بخصوبة مرتفعة متعلق على الاغلب

بما اذا كانت مستويات تعلم المرأة المتدنية جداً في الوقت الحاضر ستبقى ام لا . إن هذه المستويات وحدها تستطيع ، على الارجح ، الابقاء على خضوع المرأة لزوجها ولعائلته .

كيف نرى هذه التفسيرات؟ إنها صحيحة ولكنها لا تقدم الجواب المطلوب للسببين التاليين :

السبب الاول : إنها تصلح للبدان العربية وللبلدان الرأسمالية الغربية على حد سواء . ففي حالة البلدان الاخيرة ايضاً لم ينخفض معدل المواليد بصورة آلية ولم يتحقق هذا الامر إلا بعد تحريك عدد من أبعاد المجتمع البنائية كتغير نمط المعيشة وارتفاع درجة التعلم واختلاف وضع المرأة . . . الخ . وكذلك الامر ، يتحدد الوعي الفردي في النموذج الرأسمالي الغربي بأوضاع ومواقع وادوار مجتمعية نسبية ترتبط بالعمل والملكية والتعلم . والدليل على هذا الامر اننا اذا القينا نظرة فاحصة على تطور بنية الولادات في البلدان الرأسمالية الغربية نجد ان انخفاض المعدل عند فئات اجتماعية معينة كان اسرع من انخفاضه عند فئات اخرى .

السبب الثاني : هل يعني كون التفسيرات صحيحة في الحالتين ان البلدان العربية تسير في طريق النموذج الرأسمالي الغربي وان العوامل والمتغيرات الأكثر عمقاً ستتبلور مع مرور الزمن ، أي مع ارتفاع درجة التعلم ووضوح الوعي الفردي وتغير نمط المعيشة؟ .

إن سؤالاً من طبيعة هذا السؤال ليس حيادياً على الإطلاق ، فهو يتضمن إجابة محددة ، ولو كان يقدمها على شكل سؤال وعلامة استفهام ، تؤكد على الفارق البنيوي بين النموذج الديموغرافي الرأسمالي الغربي والنموذج العربي . فما هو هذا الفارق البنيوي؟ وإذا كانت التفسيرات السابقة تصلح للنموذجين فما هي تلك التي تتقاطع عندها خصوصية النموذج الديموغرافي العربي البنيوية؟ وأين نجدها؟ وعلى اي صعيد نظري؟ وهل هناك تفسيرات تصلح في النموذجين وأخرى لا تصلح؟ .

إن مجرد طرح هذه الاسئلة يوحي بالحكم التالي الذي نطلقه على المعالجة

الشائعة لظاهرة الولادات العربية : تجهل الإشكالية السائدة خصوصية النموذج الديموغرافي العربي . فما هي مبررات اطلاق هذا الحكم؟ .

أ- عندما نقول «ارتفاع معدل الولادات العربية» يعني ذلك ان معدل الولادات كان منخفضاً ثم ارتفع ، فهل هذا هو واقع الولادات العربية بين الماضي والحاضر؟ لا بالتأكيد لأن كل الوقائع تشير الى استمرار معدل الولادات ، منذ الماضي وحتى الحاضر ، مرتفعاً .

ب- تكون ملاحظة الارتفاع في معدل الولادات العربي مرتكزة اذن على ملاحظة انخفاض معدل الولادات في بلدان اخري .

ج- يستتبع ذلك ، بالضرورة ، ان تحل ضمناً فكرة «عدم انخفاض معدل الولادات» محل فكرة «ارتفاع معدل الولادات» .

د- يهيمن مفهوم «العقبة في وجه الانخفاض» ويحل محل مفهوم «العامل المحدد للارتفاع» فيتجه التفسير باتجاه التفتيش عن العقبات التي تحول دون انخفاض معدل الولادات العربي .

ولكن ، كيف يتم التوصل إلى وعي العقبة؟ وكيف يتم تحديدها؟ ولماذا هذه العقبة وليس عقبة اخرى؟ . وللإجابة على هذه الاسئلة يوجد احتمالان لا ثالث لهما :

الاحتمال الاول : يعرف الواقع المجتمعي الذي نفتش عن العقبة فيه ارتفاعاً حاضراً في معدل الولادات بعد ان عرف انخفاضاً في الماضي . وفي هذه الحالة ، يُنْظَرُ الى العوامل التي ادت الى الارتفاع على انها العقبات التي تقف في وجه الانخفاض .

الاحتمال الثاني : يتم تحديد العوامل التي أدت ، في واقع مجتمعي آخر ، الى انخفاض معدل الولادات . وتتم المقارنة بينها وبين العوامل التي تحمل الهوية نفسها في الواقع المجتمعي الذي نبحث عن اسباب عدم انخفاض معدل ولاداته . وهكذا ، يحل الفهم الخاص بالواقع المجتمعي الذي يعرف هذا الإنخفاض محل الفَهْم الخاص بالواقع المجتمعي الذي يعرف الارتفاع .

ولسنا بحاجة للتوقف طويلاً عند الإشارة الى ان الاحتمال الثاني هو الذي يشكل القاعدة التي تقوم عليها اشكالية الولادات العربية السائدة . كما لسنا بحاجة للإشارة إلى أن النموذج-المرجع الذي يتم نسخه هو النموذج لرأسمالي الغربي .

٣ : الاشكالية البديلة المقترحة

نعود الى الفارق البنيوي بين النموذج العربي والنموذج الرأسمالي الغربي لنؤكد على ان الانفجار السكاني في البلدان العربية ليس ظرفاً ولا مرحلة انتقالية مؤقتة ، انه جزء لا يتجزأ من البنى العربية ذاتها . هذه فرضيتنا الخاصة وهذا ما نطرح على انفسنا مهمة التفتيش عن فهم له . وفي هذا الإطار ، نحن نجد في الاشكالية التالية نقطة انطلاق ضرورية للبحث حول ظاهرة الولادات في البلدان العربية :

أ- كسرت فجائية المواجهة بين رأسمالية متطورة وانظمة تقليدية التوازن الديموغرافي السابق . ولم تعرف الاقتصاديات الغربية صدمات كهذه لان الرأسمال وسع سيطرته فيها بالتدريج .

ب- اذا كان مستوى تطور القوى المنتجة متقدماً في فروع ونشاطات عربية عديدة (القطاع الرأسمالي الحديث) فهو متخلف الى اقصى الدرجات في باقي فروع الاقتصاد . وهذا الركود الذي يتخذ شكل التدمير التدريجي المتجدد للنشاطات الانتاجية قبل الرأسمالية يعتبر الشرط الضروري الموضوعي لتأمين يد عاملة شديدة الانخفاض يتم استخدامها في القطاع الحديث .

اننا نشير هنا الى استمرار جزء كبير من الاقتصاد العربي متخلفاً كشرط ضروري لوجود القطاع الحديث . ولا يعني هذا الكلام الوقوع في النظرة الثنائية ، تقليدي – حديث ، لان نظرة كهذه تنكر بنية النظام الكلي الذي تنتسب اليه الاجزاء ، اي البنية التي تحدد الازدواجية .

وبالإرتكاز على هاتين الملاحظتين يكمن الاساس الموضوعي لاستمرار القيم الاجتماعية المرافقة للسلوك الديموغرافي التقليدي ، كيف؟ .

ما تزال هذه القيم تملك دورها في اعادة انتاج الوضع القائم عبر اعادة انتاج تقليدية القطاع التقليدي كشرط لاستمرارية القطاع الحديث . ونحن عندما نقول ذلك لا نعني اقتصار فكرة الاساس الموضوعي لاستمرار السلوك الديموغرافي ، من الماضي وحتى الحاضر ، على القطاع التقليدي للسبب البسيط التالي : يكون استمرار القيم التقليدية اقوى بكثير ، بفعل تحويلها السابق الى عادات جماعية للتفكير والسلوك ، من احلال قيم اجتماعية جديدة مكانها . وهذه الملاحظة لا تفقد مصداقيتها حتى لو تغير الاساس الموضوعي للقيم الاجتماعية السابقة (تستمر لفترة زمنية قد تطول وقد تقصر) فكيف اذا كان هذا الاساس ما يزال حاضراً في البنية ذاتها؟ .

وفي هذا السياق ، لا يعتبر التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الحالي للبلدان العربية نهاية تطور مستقل لمجتمع يتحول حسب منطقة الداخلي ، فهو في جانب كبير منه تغير سريع مفروض . وبما ان النظام الجديد من الانماط السلوكية لا ينتج في الفراغ بل يتشكل عبر اتجاهات سلوكية تقليدية ، وبما ان تلك الاتجاهات تبقى لفترة ، قد تطول وقد تقصر ، بعد تفكك اساسها الاقتصادي ، وبما ان تحول المسالك والاتجاهات لا يتم ، بفعل تحولها السابق الى عادات اجتماعية ، بوتيرة تغير البنى الإقتصادية نفسها ، وبما ان التغير السريع المفروض على مجتمعنا يبقي ويجدد العديد من نشاطات وفروع نمط الانتاج السابق مع ما يرافقها من قواعد سلوكية تقليدية . . . لهذه الاسباب مجتمعة ، تتعايش وتتداخل وتتمفصل ، في المجتمع الكلي وفي الوعي الفردي والجماعي ، اتجاهات وايديولوجيات تعود الى بنى مجتمعبة متنوعة .

وعلى هذا الاساس ، يبدو السعي الى تحسين الوضـــع المعيشي وتلبيـــة الحاجـات ، لعدم امكانية تطبيق الاساليب والطرق العقلانية على جيش من الاشخاص لا يملكون مؤهلات خاصة ، وكأنه ، بالنسبة لكثيرين ، نتيجة للصدفة او للحظ ، فيندرج الوجود المعيشي كله ، بالتالي ، في خانة العشوائية .

ولمواجهة وضع غير عادل في الاصل ، لا يبقي في متناول الافراد والجماعات سوى العلاقات التقليدية كي تحل محل الطرق العقلانية في السيطرة على هذا الوضع وفي تخفيف الشعور بالعشوائية . ويحصل كل ذلك ضمن تقليد ثقافي يشجع على المساعدة . فتتحول العلاقات البيروقراطية الشكلية الى علاقات شخصية مباشرة .

ولا تفرض شخصنة العلاقات نفسها في القطاع التقليدي فقط وانما تشمل القطاع الحديث ايضاً الذي يتفلت ، بدوره ، من القواعد العقلانية فيحتفظ في عالم العمل الخاص به بشبكة من الجماعات الصغرى تحافظ على العلاقات المميزة للتقاليد الثقافية السابقة .

ويقوم كل ذلك على نظرة توحيدية للنظام الاقتصادي والاجتماعي تنتمي الى عالم الشعور وليس الى عالم العقلانية ، حيث يتشكل الوعي من تصور واقع محكوم بارادة قوية جداً تتجاوز امكانية الحكم عليها وتتخطاه ، وحيث تعجز الاذهان المستغرقة في مصاعب حياتها المباشرة اليومية عن الالمام بالقاعدة الموضوعية للنظام القائم وبالاسباب العامة الموضوعية المفسرة للتدهور . وفي هذه الحالة ، لا تُنتِج العذابات التي يفرضها الوضع الدوافع السلوكية اللازمة لتصور السعي الى وضع آخر ، اي ان القدرة على تغيير الواقع لا تظهر كامكانية الا مع انعقاد الامل المعقول على التفلت منه ، ومع شروط مادية تسمح بتصور وضع مختلف .

نحن بعيدون ، اذن ، البعد كله عن المستقبل الذي يعلن عن نفسه في الحاضر ويتحد معه في علاقة عقلانية . وعلى العكس من ذلك ، يمضي عيش اليوم الحاضر ، بالنسبة لليوم الذي يليه ، بدون مرجعية حدسية او عقلانية . كما يتخذ الزمن شكل وحدات غير منسجمة تفرض على الفرد تلبية حاجات مباشرة لا يمكن تأجيلها او صرف النظر عنها او التضحية بها في سبيل غايات واهداف تم وعيها واختيارها بواسطة الحساب العقلاني . ولهذا السبب ، تغيب امكانية التدرج العقلاني للغايات ، تلك الامكانية المعتبرة في اساس الحساب المنفعي اي

شرط السلوك حسب المنطق الرأسمالي ، ولا يبقى في متناول الوعي سوى تصور المستقبل عن طريق الحلم .

وفي مواجهة الوعي الحالم يقوم المشروع الذي يفترض قابلية الغاية المستهدفة للتحقق شرط تخطي بعض العقبات المحسوبة بدقة . اما الاختيار بين نمطي الوعي فليس حراً على الاطلاق ولا يحصل عن طريق الاقناع او بالنقل والانتقال ، فهو نتيجة لوضع اقتصادي اجتماعي يتطلب العقلنة في السلوك ويحول بينها ويمنعها في الوقت نفسه .

وبالنتيجة ، من غير المجدي ، كما يفعل انصار نظرية الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية ، فهم ملموس مجتمعاتنا العربية كسلسلة من الافعال يعود بعضها الى الانماط التقليدية ويعود البعض الآخر الى الانماط الرأسمالية الحديثة . ففي الحقيقة ، يشكل كل سلوك ، عندنا ، مادة لقراءة تحمل في طياتها المنطقين معاً . واكثر من ذلك ، تصل الامور الى درجة تبدو معها النماذج السلوكية الرأسمالية المحلية ، المفروضة بواسطة الضرورة الاقتصادية ، مختلفة تمام الاختلاف عن تلك المنخرطة في نمط حياة المجتمعات الصناعية الغربية . وبالقدر نفسه ، تختلف الاتجاهات السلوكية التقليدية الحاضرة عن تقليدية الاتجاهات السابقة بسبب الهوة التي يخلقها وعي التحول المحسوس في البيئة او المجال او الاطار او الوسط .

على هذا المستوى الشمولي ، اذن ، لا يمكن ان نفتش ونجد قضية نظرية خاصة بارتفاع معدل الولادات العربي او بانخفاضه . وهذا المستوى هو الذي يفسر الوضع الحالي لمعدل الولادات والخصوبة على الرغم مما يبدو في الواقع الملموس من تغيرات في الابعاد البنائية للمجتمع كتزايد عدد المتعلمين ودخول المرأة الى سوق العمل . . . وبمعنى آخر ، لا نستطيع القول ، عند هذا المستوى ، ان التعليم او انخفاض معدل الوفيات او تحسن مستوى المعيشة . . . الخ هي اسباب ارتفاع الخصوبة والولادات .

وإذا كانت الخصوبة والولادات لا ترتبط ، عند هذا المستوى الشمولي (macro) ، بعوامل ومتغيرات مجتمعية (Facteurs et Variables) فإنها تقوم ، في المقابل ،

على تداخل وتعايش وتمفصل بنى اقتصادية متنوعة . أما بالنسبة للإختلاف التفصيلي في معدل الولادات بين الفروع والنشاطات ، وهذا التفصيل موجود في واقع البلدان العربية الملموس ويظهر بتغير الخصوبة والولادات حسب المناطق والاوساط المجتمعية ، فيجد تفسيره في الوعي الفردي وفي نمط المعيشة او التعليم او وضع المرأة . . . . الخ . وعند هذا المستوى المجهري الجزئي (micro) ، تساهم المتغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية والمهنية والدينية مساهمة فعالة في تقديم التغير المطلوب : درجة التعلم -ارتفاع مستوى المعيشة او انخفاضه - نمط الملكية - الدين - الريف والمدينة - الوعي - خروج المرأة الى سوق العمل . .الخ .

إعادة انتاج الاشكالية المتعلقة
بظاهرة الوفيات العربية

أولاً : الاشكالية السائدة : «انخفاض معدل الوفيات العربية»

تلك هي الاشكالية السائدة في الأبحاث والدراسات حو ظاهرة الوفيات العربية . وهي تحولت ، كما الاشكالية المتعلقة بظاهرة الولادات العربية ، الى لازمة بديهية نصطدم بها اينما كان وفي كل دراسة . واذا كان العديد من الحجج التي وردت في الصفحات السابقة يبقى صالحاً لتمهيد الطريق امام اعلان اشكالية الوفيات العربية الخاصة بنا ، الا اننا ، هذه المرة ، سنتبع طريقاً مختلفة وحججاً مغايرة .

وفي هذا السياق ، نبدأ بالإشارة الى عدد من الأسئلة التي تبدو ، للوهلة الأولى ، وكأنها تغرِّد خارج سرب الباحثين العرب الديموغرافيين : هل يشكل انخفاض معدل الوفيات السمة البنيوية المميزة لظاهرة الوفيات العربية؟ الا يلعب كل الكلام على انخفاض معدل الوفيات دور حجب واخفاء سمة بنيوية أخرى مميزة بالفعل لظاهرة الوفيات العربية؟ هل معدل الوفيات في البلدان العربية منخفض بالأصل؟ وما هو المقياس المستخدم للدلالة على انخفاضه؟ ألا يوجد مقياس آخر يظهر ارتفاع معدل الوفيات العربية بدل ان يظهر انخفاضه؟ .

نحن نطرح هذه الأسئلة لأننا ننطلق من فرضية تفسيرية ترى ان انخفاض معدل الوفيات العربية لا يشكل سمة بنيوية مميزة كما ترى أنه يحجب سمة الوفيات العربية البنيوية المميزة لها بالفعل . فما هي المبررات التي تدفعنا لاطلاق حكم يبدو غريباً ومستغرباً ويقع على الطرف النقيض مما هو سائد ومتعارف عليه في الدراسات والأبحاث المختلفة؟ .

إن إلقاء نظرة على جدول الوفيات العربية الذي اوردناه تحت عنوان «ظاهرة الوفيات العربية في المنظور الشائع» يدفعنا إلى طرح الأسئلة التالية : هل يعتبر

معدل الوفيات في اليمن الشمالية واليمن الجنوبية والسودان والصومال وموريتانيا ودجيبوتي منخفضاً؟ وهل بإمكاننا اعتبار معدل وفيات يرتفع إلى اكثر من ٢٤ ./ . . منخفضاً؟ وهل بإمكاننا ، حسب المقاييس العالمية ، اعتبار معدل وفيات يتجاوز ١٥ ./ . . منخفضاً ؟ . إن اكثر من سبعة بلدان عربية تتجاوز الوفيات فيها هذا المعدل ، فما هو معنى الكلام إذن على انخفاض معدل الوفيات العربية؟ .

وينجح عدد ضئيل جداً من الأبحاث في ملاحظة ارتفاع معدل الوفيات بدل ملاحظة انخفاضه . ولكن ملاحظة على هذه الشاكلة لا تدفع بمن يقدمها إلى الكشف عن التناقض بين ما يلاحظه من جهة وما تلاحظه الغالبية الساحقة من الدراسات من جهة اخرى . انه لا يجد دافعاً لتبرير ملاحظته عن طريق مواجهة ملاحظة الآخرين . وهو لا يعير ادنى اهتمام لتناقض أساسي في الملاحظات يمكن ان يشكل محركاً لعملية تفكير وحدس واستدلال واستنتاج قد تدفعه في نهاية الامر إلى التساؤل حول مدى صحة ملاحظته نفسها ومدى صحة ملاحظة الآخرين ومدى صحة الملاحظات جميعها .

* «لقد جاء معدل الوفاة الخام مرتفعاً على الرغم من فتوة السكان في الوطن العربي»(٢) .

* «أما اسباب ارتفاع نسب الوفيات في معظم الدول العربية فيعود الى . . .»(٣) .

وهكذا ، ترتسم صورة الوضع على الشكل التالي : اكثرية ساحقة من الدراسات والأبحاث تنطلق من بديهة انخفاض معدل الوفيات العربية واقلية ضئيلة تنطلق من بديهة ارتفاع معدل الوفيات العربية . وما يجمع بين الاثنين ويشكل قاسمهما المشترك الواحد فهو نمط من التفكير مكتفي بذاته ، مطمئن الى قناعاته الراسخة ، غير قلق علمياً ، يرتكز على البديهيات ، يعرف أن يجيب ولا يعرف كيف يسأل .

---

(٢) محمد نادر الحلاق – مرجع مذكور ، ص ٦٦ .
(٣) عبد الهادي يموت – مرجع مذكور ، ص ٣٠ .

٢ : الاشكالية البديلة المقترحة : «الاختلاف في معدل الوفيات العربية» .

نشير بادئ ذي بدء الى ان الإشكالية التي نعرضها تقع في خارج حقل المقارنة بين ظاهرة الوفيات العربية وأية ظاهرة وفيات أخرى . ولهذا السبب ، لن يكون لانخفاض معدل الوفيات ، أو لارتفاعه ، أي موقع نظري في هذه الاشكالية .

كذلك الامر ، نحن نعرف ان الاشكالية تُبنى ، وهي ليست جاهزة تنتظر من يجدها . واذا كانت الصفحات السابقة قدمت المبررات النظرية الكافية لبناء اشكالية وفيات عربية بديلة فيبقى ان نستعرض مراحل عملية البناء نفسها :

أ- تبدأ المرحلة الاولى من عملية بناء الاشكالية مع أول ردة فعل تواجه تركيزنا على فكرة ارتفاع معدل الوفيات في بعض البلدان العربية ووضعنا إياها في وجه الفكرة الشائعة حول إنخفاض معدل الوفيات العربية . ونحن نتصور ردة الفعل هذه على الشكل التالي : لا ينفي الكلام على انخفاض معدل الوفيات وجود تفاوتات في هذا المعدل . ومن الصحيح ان بعض البلدان العربية ما زالت تعرف معدلات وفيات مرتفعة نسبياً . إن هذه الفكرة ليست جديدة على الفكر الديموغرافي العربي . . .

ب- تنتقل عملية بناء الإشكالية الى مرحلة بناء أخرى ، وذلك مع الفكرة التالية التي نقدمها في مواجهة ردة الفعل السابقة : عندما تصل الدراسات ولأبحاث المحلية إلى القول بأن بعض البلدان العربية يعرف معدل وفيات منخفض وبعضها الآخر يعرف معدل وفيات مرتفع نسبياً فإن كلامها هذا يقوم على افتراض معدل الوفيات الواحد في البلد العربي الواحد . ونحن لا نرى ذلك لأن البلد العربي الواحد لا يعرف معدل وفيات واحد .

ج- في مواجهة الفكرة التي لا ترى معدل وفيات واحد للبلد العربي الواحد تقوم ردة فعل مشابهة لردة الفعل الأولى . ونحن نتصورها ايضاً على الوجه التالي :لا ينفي الكلام على معدل وفيات واحد للبلد العربي الواحد وجود تفاوتات محلية فيه . ومن الصحيح ان بعض المناطق وبعض الاوساط ،

ضمن البلد العربي الواحد ، تعرف معدل وفيات يختلف عن معدل الوفيات الذي تعرفه مناطق أخرى وأوساط مجتمعية مختلفة . وهذه الفكرة ليست جديدة ايضاً على الفكر الديموغرافي العربي . . .

د- عند هذا الحد ، يبدأ بناء اشكاليتنا باتخاذ معالم واضحة ومحددة . فنحن نعرف ، بالتأكيد ، معنى المعدل والمعدلات الاحصائية ، كما نعرف ان فكرة المعدل تتضمن ، بالضرورة ، فروقات تفصيلية ترتفع فوق المعدل او تنخفض تحته . ولكن ، إذا كنا نعرف ذلك فنحن نعرف ايضاً ان المعدل يعني سقفاً مشتركاً تعيش الفروقات تحته ، او فوقه ، وتتجدد . فهل هذا هو واقع الكلام على الفروقات في معدل الوفيات بين البلدان العربية؟ وهل هذا هو واقع الكلام على الفروقات في معدل الوفيات ضمن البلد العربي الواحد؟ لنحاول القاء نظرة خاطفة على الجدول التالي :

جدول تقديرات معدلات الوفاة وتقديرات توقعات الحياة
في الأقطار العربية ١٩٨٥

القطر	معدل الوفاة الخام	توقع الحياة عند الولادة	معدل وفيات الأطفال (دون الخامسة)
الأردن	٩, ١	٦٢, ٢	٦٥
الإمارات العربية المتحدة	٧, ١	٦٣, ٥	٤٣
البحرين	٥, ٨	٦٧, ٧	٣٥
تونس	١٠, ٢	٥٩, ٥	١١٠
الجزائر	١٣, ٤	٥٧, ٦	١١٧
السعودية	١٢, ٦	٥٥, ٤	١٠٩
السودان	١٦, ٦	٤٩, ٠	١٨٧
سوريا	٧, ٧	٦٦, ٢	٧١
الصومال	٢٠, ٨	٤٣, ٥	٢٥٧
العراق	١١, ٥	٥٧, ٤	١٠١

القطر	معدل الوفاة الخام	توقع الحياة عند الولادة	معدل وفيات الأطفال (دون الخامسة)
عمان	١٦, ٧	٤٩, ٨	١٧٢
قطر	٩, ٢	٥٨, ٧	٤٣
لبنان	٧, ٩	٦٦, ٩	٥٦
ليبيا	١١, ٢	٥٧, ٧	١٣٠
مصر	١١, ٤	٥٧, ١	١٣٦
المغرب	١١, ٧	٥٧, ٧	١٣٠
موريتانيا	٢١, ٣	٤٣, ٤	٢٢٣
اليمن	٢٠, ٨	٤٣, ٨	٢١٠
اليمن الديمقراطية	١٨, ٩	٤٦, ٥	٢١٠

المصدر : وفيات الأطفال ، اليونيسيف ١٩٨٧ .

حسب الجدول ، يتنقل معدل الوفاة العربي بين حد ادنى يبلغ ٨ ,٥ ./ . . وحد اقصى يبلغ ٣ ,٢١ ./ . . أي ان الحد الاقصى يتجاوز خمسة اضعاف الحد الادنى . في حين تتوزع البلدان العربية الباقية على معدلات نجد فيها تقريباً الارقام كافة الموجودة بين ٨ ,٥ و٣ ,٢١ . وكذلك الامر في ما يتعلق بتوقع الحياة عند الولادة فهو يتنقل من حد أدنى يبلغ ٤ ,٤٣ سنة فقط الى حد اقصى يتجاوز ٦٧, ٧ سنة . وتتوزع البلدان العربية الباقية أيضاً على أرقام مبعثرة بين الحدين . اما بالنسبة لوفيات الاطفال العرب دون الخامسة فإن المعدلات تتدرج من ٣٥ ./ . . الى ٢٢٣ ./ . .

وفي ضوء هذا الواقع ، هل يمكن الكلام على معدل وفيات تضاف صفة «العربية» اليه؟ وهل هناك سقف وفيات عربي واحد؟ وهل الفروقات بين البلدان العربية هي فروقات تفصيلية؟ من الواضح ، حسب الجدول ، عدم وجود سقف وفيات عربي واحد ، وفي هذه الحالة تفقد كل اشارة الى انخفاض معدل الوفيات العربي مغزاها . بل ان الكلام على معدل وفيات عربي بالأصل يفقد

معناه . وكذلك الامر بالنسبة للفروقات بين البلدان العربية ، فهي ليست فروقات ، انها اسقف وفيات عربية متعددة .

يبدو ، إذن ، ان فكرة انخفاض معدل الوفيات العربي تحجب وتغطي الاختلافات الكبيرة بين وفيات البلدان العربية وتخلق الوهم بوجود تماثل وفيات بنيوي عربي . واذا لم يكن انخفاض معدل الوفيات العربي موجوداً . . واذا لم يكن معدل الوفيات العربي ذاته موجوداً ، فكيف يمكن اعتبار إنخفاض المعدل ، في الفكر الديموغرافي العربي ، سمة بنيوية مميزة لظاهرة الوفيات العربية؟ .

ولا تختلف الصورة كثيراً عند الانتقال إلى صعيد البلد العربي الواحد .

جدول معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة عند الولادة
في كلٍ من الحضر والريف في سوريا (١٩٧٦)

القطر	الحضر	ريف
وفيات الرضع (بالالف)	٧٢, ٦	٩٥
توقع الحياة عند الولادة	٦٦, ٤	٦١, ٢

المصدر : الجمهورية العربية السورية ، المكتب المركزي للإحصاء (١٩٧٦)

جدول بعض مؤشرات الوفاة في مدينة دمشق حسب
الطبقات الاجتماعية لعام ١٩٧٦ م .

الطبقة	توقع الحياة عند الولادة (سنة)	معدل وفيات الرضع (بالالف)	معدل الوفيات الخام (بالالف)
الدنيا	٦٢, ٦	٨٣, ٧	١١, ٧
الوسطى	٦٥, ٤	٧٢, ٨	٦, ٧
العليا	٦٩, ٨	٥٥, ٥	٤, ٧
الصغرى	٧٥, ٥	٣٤, ٤	٢, ٧

المصدر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - مؤشر ١٩٧٨ م .

جدول معدل وفيات الاطفال الرضع وتوقع الحياة
عند الولادة للمتعلمات والأميّات في العراق (١٩٦٥)

الحالة التعليمية	معدل وفيات الرضع (بالالف)	توقع الحياة عند الولادة (سنة)
المتعلمات	٥٩, ٣	٥٨, ١
الإميّات	١١٧, ٨	٦٨, ٩

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

من الملاحظ بالنسبة لهذه الجداول انها قديمة العهد نسبياً ولا تغطي البلدان العربية جميعها ولا المتغيرات المجتمعية المتعددة. اما السبب المباشر فيعود الى غياب هم التفتيش عن التفاوت في معدلات الوفيات ضمن البلد العربي الواحد وقد تكون مسلمة «انخفاض معدل الوفيات العربية» البديهية هي المسؤولة عن هذا الواقع.

بالرغم من ذلك، توحي الجداول الثلاثة السابقة بالفكرة نفسها التي توصلنا اليها عند تحليلنا لجدول الصعيد العربي ككل. فعندما يكون الفارق في معدل وفيات الاطفال اكثر من ٢٠ ٪ . . بين الحضر والريف . . . وعندما يرتفع الفارق بين الطبقة الدنيا والطبقة في رأس السلم الإجتماعي الى اكثر من ١٣ سنة في المدينة الواحدة (توقع الحياة عند الولادة) والى اكثر من ٤٩ ٪ . . في المدينة الواحدة (معدل وفيات الرضع) . . . وعندما يتجاوز هذا الفارق ٦٠ ٪ . . بين فئة المتعلمات وفئة الاميات . . الخ. عندما تكون تلك المؤشرات الاحصائية موجودة اذن في الواقع الملموس يصعب كثيراً الكلام على انخفاض معدل الوفيات وعلى معدل وفيات واحد لكل الفئات والمناطق ضمن البلد الواحد.

وهكذا، تكون عملية بناء الاشكالية البديلة قد انتهت واتخذت شكلها النهائي. إنها «الاختلاف في معدلات الوفيات العربية» ونحن نقترح استبدال إشكالية «انخفاض معدل الوفيات العربية» بها. كما نقترح اعتبارها السمة البنيوية المميزة لظاهرة الوفيات العربية.

ويبقى ان نعلن عن المضمون البنيوي المتضمن في الاشكالية المقترحة . وفي هذا السياق ، سنلجأ الى المقارنة مع المضمون البنيوي لظاهرة الوفيات الرأسمالية الغربية . والمقارنة في هذه الحالة لن تعرف بالتأكيد السلبيات التي يمكن ان تنتج عن مقارنة السمات الظاهرة للعيان في الملموس . فهي ستكون مقارنة بين مضمونين بنيويين : المضمون البنيوي المميز لظاهرة الوفيات في البلدان الرأسمالية الغربية والمضمون البنيوي المميز لظاهرة الوفيات العربية .

لقد كنا وضعنا اليد في القسم الاول من البحث على المضمون البنيوي المميز لظاهرة الوفيات الرأسمالية ، ووجدنا ، في السقف المشترك الذي ترسمه الظاهرة لانخفاض معدل الوفيات ، سعي الرأسمال إلى توحيد المجال(L'espace) والى بناء المجال الرأسمالي الواحد المتصف بالتكامل والانسجام الوظيفي . كما اعتبرنا ان انخفاض معدل الوفيات الغربية هو مؤشر بنيوي لوجهة خاصة في عملية بناء وحدة المجال الرأسمالية . ولم نكتف بذلك ، بل توقعنا ، منذ البداية ، ان تؤدي دراسة تفاصيل الانخفاض في بلادنا الى اعتباره المؤشر على بناء وحدة مجالية ومجتمعية تتصف بالتخلع وبالتفتت . وها قد صح توقعنا الآن ، فالاختلاف في معدلات الوفيات العربية هو مؤشر بنيوي مميّز لبناء وحدة مجالية ومجتمعية عربية خاصة تقوم على التفكك وعلى التفاوت . وينبغي الا يثير كلامنا عن «الوحدة القائمة على التفكك» اي استغراب او استهجان لأننا ننتمي الى وجهة نظر تتخذ من تعابير «بناء الوحدة» أو «انتاج الوحدة» او «الوحدة المنتجة» عناوين رئيسية لها . وهي تبتعد كثيراً عن النظرة التي تعتبر الوحدة معطى محدداً في الفكر بشكل مسبق ، وتتجنب ، بالتالي ، المنزلقات التالية :

* القياس على نموذج مجرد مفترض للوحدة يتصف بالغيبية ويرتكز على «أمر ما خفي» تكون في التاريخ وشكل المرجع الضمني للوحدة .

* القياس على الجوهر وتفسير الوحدة المجالية والوحدة المجتمعية بخصوصية مغروسة في ذات الشعب .

* القياس على نموذج مجرد مفترض للوحدة هو في الحقيقة نموذج الوحدة الرأسمالية الصناعية المنسجمة ، ذات الوظائف المتمايزة والمتكاملة .

وعلى هذا الاساس ، يتحول السؤال عندنا من : هل هناك وحدة مجالية عربية؟ وهل هناك وحدة بلد عربي؟ إلى : كيف تُنْتَجْ الوحدة المجالية العربية؟ وكيف تُنْتَجْ وحدة البلد العربي؟ وفي اطار الإجابة على هذا السؤال نجد ، على الصعيد النظري ، الوحدة وتفتتها في آن واحد ، كما نجد في ظاهرة الوفيات العربية مؤشراً بنيوياً مميّزاً للتفتت في الوحدة .

ختاماً ، نود العودة إلى فكرة «انخفاض معدل الوفيات العربية» فهل هي فكرة صحيحة في ذاتها؟ إنها صحيحة بالتأكيد ، وينبغي الا يُسْتَخْرَج من الصفحات السابقة عكس هدفها فهي لا تنفي حدوث انخفاض محسوس في معدل وفيات البلدان العربية جميعها ، ولكنها تعي ايضاً الفارق بين صعيد الملموس العيني وصعيد التميز البنيوي . وإذا كان انخفاض معدل الوفاة يشكل ، على صعيد الملموس العيني ، سمة اساسية فإن السؤال المطروح منذ البداية كان حول الحدود البنيوية المميزة لظاهرة الوفيات العربية عن غيرها . إنه باختصار ، الفارق بين سمة الملموس العيني والسمة البنيوية المميزة . وكما تحققنا من ذلك ، لا يمكن حل القضية عن طريق القول : إن معدل الوفيات العربية يفوق معدل الوفيات الغربية لأنه ، من هذا القول ، يكون التماثل البنيوي بين الوفيات الرأسمالية الغربية والوفيات العربية وتكون الفروقات بينها كمية فقط .

إعادة انتاج مفهوم الفائض السكاني النسبي
في البلدان العربية (مفهوم البطالة)

عندما يشير العنوان الى مفهوم الفائض السكاني النسبي يكون في هذه الإشارة الإعلان الصريح عن انتقال التعاطي مع المسألة السكانية من وجهة يحكمها عزل عاملي الولادات والوفيات والمقارنة بينهما على اساس علاقة ذاتية مستقلة الى حقل نظري ومنهجي آخر تبرز فيه أهمية الرأسمال والتراكم الرأسمالي في تقليص او تضخيم الفائض السكاني .

ولا يعني هذا الانتقال ، بأي شكل من الاشكال ، رفع شعار «طالما كان التراكم الرأسمالي هو المحدد هناك فينبغي ان يكون هو المحدد هنا» ، كما لا يعني ايضاً الخروج من دائرة وعي انتماء الاشكاليات المتضمنة في المفهوم الى البنى الرأسمالية الغربية ، وهو لا يعني كذلك تطبيق تلك الاشكاليات دون تساؤلات تذكر .

على العكس من ذلك تماما ، تأتي فكرة «إعادة انتاج» الواردة في العنوان لتعبر عن الهم الذي يتملكه للتفتيش عن الاسئلة النظرية والتساؤلات التي يصطدم بها استخدام مفهوم الفائض السكاني النسبي في واقع البلدان العربية : هل تتماثل آليات تكوين الفائض السكاني في البلدان العربية مع الآليات الواردة في المفهوم؟ وكيف ينعكس تداخل وتمفصل بنى اقتصادية متنوعة على الآليات ذاتها؟ وما هو موقع واهمية كل من الرسملة والتركز الرأسمالي وتجميع الملكيات من جهة والتداعي الدائم ، المستمر ، والمتجدد لاقتصاد الكفاف وللنشاطات قبل الرأسمالية من جهة أخرى في تحديد الآليات؟ وما هو دور وأهمية التفاوت البنيوي الحاصل ما بين تدمير النشاطات المنتجة قبل الرأسمالية ، المتجدد على الدوام ، وإحلال النشاطات الرأسمالية الحديثة؟ .

تلك بعض الاسئلة المطروحة . ويساهم تقديم الاجابات الوافية عنها في الكشف عن آليات تكوين الفائض السكاني في البلدان العربية .

١ - تحديد الاشكالية الواردة في مفهوم الفائض السكاني النسبي

تطلق صفة النسبية على الفائض السكاني لأنه لا يوجد إلا بالنسبة للحاجات المؤقتة للإستثمار الرأسمالي ، فهو يتضخم او يتقلص او يختفي على نحو مفاجئ حسب الظرف أي حسب الحاجات المؤقتة للإستثمار الرأسمالي . واذا كان من غير الضروري ، عندما يتطلب نمو الرأسمال تشغيل كل الناس ، ان يتخذ الفائض السكاني النسبي شكل اشخاص بدون عمل ، فإن هذا التشغيل الكامل لا ينفي القانون اي لا ينفي وجود الفائض السكاني النسبي .

حسب قانون السكان الرأسمالي اذن ، الفائض السكاني النسبي هو البنية (structure) اما البطالة فهي الظرف (conjoncture) .

٢ : إعادة انتاج الاشكالية

اذا حمل الباحث الاشكالية التي يتضمنها مفهوم الفائض السكاني النسبي وانتقل بها الى واقع البلدان العربية ، فسرعان ما يجره هذا الواقع إلى التساؤل حول طبيعة الرأسمال وطبيعة التراكم الرأسمالي وحول نسبية الفائض السكاني والقانون البنيوي الكامن ذاته . واذا كنا اشرنا ، في مقدمة الفصل ، إلى استحالة قد تواجه اعادة انتاج إشكاليات محددة ، فها نحن نصطدم بها لأن إعادة انتاج قضايا كالرأسمال والتراكم الرأسمالي في البلدان العربية تتجاوزنا بالتأكيد ، كما تتجاوز كل باحث فرد ، وعلى الأخص في واقع لم تكتب قضاياه الرئيسة بعد . أو ، على الأصح ، هي تكتب باتجاهات ينبغي تجنب المنزلقات المنهجية التالية التي تقع فيها :

- اعتبار نمط الانتاج في البلدان العربية على انه نمط انتاج رأسمالي خالص .

- الثنائية النظرية المهيمنة التي تدفع للكلام عن نمطين إنتاجيين ، واحد تقليدي والآخر رأسمالي حديث ، وليس عن نمط انتاجي واحد .

- الكلام عن تعايش وتجاور وتراصف عدة انماط انتاجية .

على جميع الأحوال ، نحن نقترح ، في مواجهة حدود ضيقة على هذا الوجه ، الاشكالية التالية التي نضعها في الطريق المؤدية لإعادة انتاج مفهوم الفائض السكاني : « لقد انتقلت البطالة في البلدان العربية من الظرف (conjoncture) إلى البنية (structure) . ولقد تحول الفائض السكاني ، في البلدان المذكورة ، من فائض سكاني نسبي إلى فائض مطلق باقٍ على الدوام ويرتبط بقاؤه ببقاء نمط الإنتاج نفسه » .

تلك إشكالية نقترح استخدامها في الدراسات والأبحاث حول واقع البلدان العربية . إنها تطرح قضية إعادة انتاج مفهوم الفائض السكاني النسبي عن طريق اعادة انتاج مفهوم البطالة . وهي ، بطرح قضيتها هذه ، تدعو إلى تجنّب الوقوع في أسْر مفهوم «البطالة الرأسمالية الغربية واشكال الفائض السكاني الرأسمالية الغربية» وتقدم فكرة محددة في هذا المجال هي التالية : لقد دخلت البطالة في البلدان العربية إلى بنية الإنتاج نفسها واصبحت جزءاً لا يتجزأ منها ولم تعد في الظرف . من هنا الحاجة إلى اعادة النظر الشاملة بمفهوم البطالة وبمعنى البطالة ذاته . ولا يمكن حل المشكلة بواسطة مفاهيم «البطالة المقنعة» و «البطالة الهامشية» و«البطالة الجزئية» و «البطالة البنيوية» . . . الخ ، لأن هذا النوع من المفاهيم يستمد معناه ومغزاه ومضمونه من مفهوم البطالة الرأسمالية ذاتها .

٣ : نماذج عن استخدام الاشكالية في البحث

تحت هذا العنوان ، نعرض لاستخدام الاشكالية المقترحة في واقع البحث التطبيقي وذلك بهدف التثبت من استحقاقها لتوليد قضايا جديدة بالدراسة من قبل الباحثين .

أ- نموذج قطاع الخدمات في البلدان العربية :

نبدأ بملاحظة حصة الخدمات الكبيرة في مجال توزيع اليد العاملة العربية حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية :

البلد	الزراعة والمناجم ١٩٦٠	١٩٧٧	الصناعة ١٩٦٠	١٩٧٧	الخدمات ١٩٦٠	١٩٧٧
الصومال	٨٨	٨٣	٤	٧	٨	١٠
موريتانيا	٩١	٨٤	٣	٥	٦	١١
السودان	٨٦	٧٩	٦	١١	٨	١١
مصر	٥٨	٥١	١٢	٢٦	٣٠	٢٣
اليمن الديمقراطي	٧٠	٦٢	١٥	٢٠	١٥	١٨
اليمن الشمالي	٨٣	٧٦	٧	١١	١٠	١٣
المغرب	٦٢	٥٣	١٤	١٩	٢٤	٢٨
الأردن	٤٤	٢٨	٢٦	٢٩	٣٠	٣٣
تونس	٥٦	٤٣	١٨	٢٣	٢٦	٣٤
سوريا	٥٤	٤٩	١٩	٢٣	٢٧	٢٨
الجزائر	٦٧	٣٥	١٢	١٨	٢١	٤٧
لبنان	٣٨	١٣	٢٣	٢٧	٣٩	٦٠
العراق	٥٣	٤٣	١٨	٢٥	٢٩	٣٢
السعودية	٧١	٦٣	١٠	١٤	١٩	٢٣
ليبيا	٥٣	٢٢	١٦	٢٧	٣١	٥١
الكويت	١	٢	٣٤	٣٤	٦٥	٦٤

المصدر : تقرير التنمية في العالم ، البنك الدولي ، ١٩٧٩ .

حسب الجدول ، يؤدي تتبع القوى العاملة غير الزراعية الى تلمس استقطاب الخدمات لقوة العمل والى كشف ابعاده وتوضيح معالمه . فبينما التوزيع متعادل تقريباً في الرأس ماليات الصناعية الغربية ، تتعدى نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات إلى درجة كبيرة تلك التي تعمل في القطاع الثانوي . وقد جعَلْنا هذا الوجه المحدد من أوجه استيعاب الفائض السكاني في البلدان العربية نطرح على

انفسنا مهمة التفتيش عن محددات الاستيعاب التضخم فوجدناها مبعثرة في الدراسات المحلية المختلفة :

* لطبيعة الخدمات ذاتها ، يسود البطء الشديد في ارتفاع انتاجية القطاع الثالث التقنية . وعلى رغم ان بعض النشاطات الثالثية ، كالنقل والتجارة ، تمتاز بانتاجية بالغة السرعة ، الا ان تفوق القطاع الثانوي ، على هذا الصعيد ، امر غير خاضع للنقاش ولا يثير علامات استفهام محددة .

* تتفق الأبحاث على اعتماد قانون انجل لتوضيح كون الطلب على منتجات القطاعين الأولى والثانوي يحده سقف ، في حين انه غير محدد بالنسبة الى خدمات التعليم والصحة والسياحة والترفيه . .الخ .

* يساهم توسع اجهزة الدول العربية الادارية والمسلحة في زيادة الطلب على قوى العمل في الخدمات .

كيف نرى هذه التفسيرات؟ . هي صحيحة بالتأكيد ولكنها لا تقود بالضرورة ، في شكل آلي ، إلى الإجابة المطلوبة للسببين التاليين :

- انها تصلح للبلدان العربية والبلدان الرأس مالية المتقدمة على السواء . ففي حالة البلدان الأخيرة تعتبر الإنتاجية وقانون انجل وتوسع اجهزة الدولة وتضخم نشاطات دائرة التوزيع من العناصر الحاسمة في تحديد قطاع الخدمات الرأس مالي .

- هل يعني كون التفسيرات صحيحة في الحالين ان آليات تكوين الفائض السكاني واستيعابه في قطاع خدمات البلدان العربية تسير في طريق النموذج الرأس مالي .

إن الفارق البنيوي ، في ما يتعلق باستيعاب الفائض السكاني العربي ، يكمن في الوجهة التي تتخذها الإجابة على هذا السؤال . وفي رأينا ، لا يعكس تضخم حصة الخدمات من استيعاب الفائض السكاني تصاعداً مطرداً لفاعلية العوامل السابقة بمقدار ما يتضمن اشكالية خاصة ينبغي التفتيش عنها وابرازها .

مدخل الخصوصية البنيوي الأول :

وجود حيّز واسع من العمالة يتصف بغياب العلاقة المباشرة مع الطلب الفعال على العمل ، الى درجة نستطيع القول معها ان العرض ، في هذه الحال ، يخلق امكانيات عمله الخاصة . والمقصود هنا الإشارة الى تلك النشاطات الواسعة والاعمال التي تتطلب توظيفاً يكاد لا يذكر ، والتي لا تحتاج الى معرفة تقنية او تنظيم للإنتاج والتسويق . ولهذا السبب ، يعجز عامل الطلب عن تفسير ظاهرة مهمة من ظواهر تضخم العمالة العربية في الخدمات . ويفترض في اي تحليل اقتصادي اولي ان يميّز ، ضمن العمالة الكلية للخدمات في البلدان العربية ، بين عنصرين احدهما مُحَدَّد بالطلب الفعلي والآخر بالعرض .

ونحن نتبنّى هذا الطرح لأننا نعي عدم كفاية مقولة كولن كلارك التي يحصل بموجبها توزيع اليد العاملة لمصلحة قطاع الخدمات عندما يرتفع الطلب عليه بفعل ارتفاع الدخل الفردي . وليس في هذا التمييز ، بين عمالة الطلب وعمالة العرض ، انتقاص من أهمية المقولة بل محاولة لتجنب خروج مرونة الدخل – الطلب من دائرة الفهم عند دراسة القسم المهم من النشاطات الثالثية للبلدان العربية التي تشكل بطالة خاصة تعبر عن الافقار الاجتماعي الذي يجعل فئات اجتماعية واسعة تعرض خدماتها بأبخس الأثمان مما يشجع الطلب عليها .

وهذه آلية اولى تتمتع بالخصوصية البنيوية من آليات استيعاب الفائض السكاني وتكوينه في البلدان العربية . فعندما يتم التمييز ، ضمن العمالة الكلية ، بين عمالة الطلب وعمالة العرض ، وعندما تكون عمالة العرض شكلاً من اشكال البطالة لا يعود مفهوم البطالة في الظرف (conjoncture) بل ينتقل الى البنية (Structure)ويصبح جزءاً لا يتجزأ من طبيعة انتاج الخدمات فيها .

مدخل الخصوصية البنيوي الثاني :

يساهم تفشي العمل الجزئي في تفسير وجه مهم من اوجه استيعاب الفائض السكاني . واذا كنا لا نجد في قطاع الخدمات تعريفاً واحداً لعدد ساعات العمل

اليومي يمكن اعتماده للتفريق بين العمل الجزئي والعمل بدوام كامل ، فلا بد من التركيز على أهمية هذا المعيار لأنه يتيح لنا كشف السمة المشتركة لعمل الشباب ممن هم دون العشرين سنة والنساء وكبار السن نسبياً . وتتحدد هذه السمة بوجودهم ضمن حدود النشاطية وانما على وجه خاص جداً . والقضية هنا ليست قضية جذب وطرد تقليدية لليد العاملة . فبالنسبة الى الذين هم دون العشرين سنة والنساء والكبار في السن ، لا يشكل اجرهم مصدر الدخل الاساسي للاسرة . إن دوافعهم وسلوكهم كعاملين وكعاطلين عن العمل ، تتميز عن غيرهم من الأجراء ، فهم غير مستقرين ومشاركتهم في النشاطية متقطعة . وهم يعيشون وضع البطالة في الغالب .

بمعنى آخر ، يعتبر العمل الجزئي ، في الخدمات من المؤشرات الملموسة على الواقع الآتي : تبدو آليات تكوين الفائض السكاني كأنها تستبعد من الدائرة الانتاجية كل من يمكن استبعادهم ، وتحديداً كل الذين ، تحت تأثير الافكار والقيم الاجتماعية السائدة ، يتقبلون هذا الاستبعاد ، او يستبعدون انفسهم جزئياً . وعلى هذا الأساس ، يؤدي ارتفاع نسبة الاعالة الى الضغط على النمو الاقتصادي ، والى جعل المجتمع يتكيف مع هذا الوضع بتكثيف اكبر لتوزيع الدخل . ولا يمكن فهم هذا التكثيف اذا لم تضع على المحك مفهوم البطالة المقنعة فبدلا من ان يرتكز ، كما في الفهم السائد ، على وجود أشكال عمل ذات انتاجية ومردود ضعيفين يستند هنا على مستوى مرتفع جداً من توزيع الدخل . وبتوسيعها لتوزيع المداخيل العائلية ، تلعب القرابة دوراً في مواجهة احتمال البطالة . وعلى هذه القاعدة ، يمكن فهم التضامن الاسري ووجود فئات عدة لا تشعر بأنها مجبرة ، على درجات متفاوتة ، بالبحث عن عمل ، او تتجه في بحثها الى العمل الجزئي او الهامشي : النساء المتزوجات ، النساء عموماً ، من هم دون العشرين سنة ، كبار السن نسبياً .

وهذه آلية ثانية من آليات استيعاب الفائض السكاني ومن آليات تكوينه . فالبطالة المرتكزة على المستوى المرتفع جداً من توزيع الدخل لا ترسم حدوداً واضحة بين الظرف (عيش البطالة) والبنية (المشاركة في النشاطية) .

مدخل الخصوصية البنيوي الثالث :

يعبر تضخم اجهزة الدول العربية ، في ما يتعلق بالتوسع الكبير لقطاع الموظفين والاداريين ، عن واقع يتميز بالآتي : عندما يتخطى العرض الطلب إلى حد كبير ، يبرز الميل الى تفضيل الاستخدام غير الفعال لحجم كبير من اليد العاملة على الاستخدام الفعال لجزء بسيط منها . وهنا ايضاً ، من الصعوبة بمكان التمييز بين ما يعود الى الظرف (البطالة) وما يعود الى البنية (النشاطية) .

وهكذا ، تجتمع خيوط المداخل السابقة عند تضخم حصة استيعاب الفائض السكاني في النشاطات الثالثية . وعلى الرغم من همّ الخصوصية الطاغي على تلك المداخل البنيوية الا ان ما توصلت اليه سوف ينعكس بالتأكيد في كل دراسة لآليات تكوين الفائض السكاني في البلدان العربية ولآليات استيعاب هذا الفائض :

* انها تطرح الأسئلة حول آليات تكوين الفائض السكاني واشكاله المختلفة . فإذا كانت الحدود الاحصائية الضيقة هي السبب في جعل الإستقصاءات لا ترى بين أشكال الفائض المتعددة سوى البطالة . فهذا الامر لا يعني ضرورة الدمج الخاطئ والشائع بين تعبيري الفائض السكاني النسبي والبطالة .

* انها تطرح الأسئلة حول حدود التفاوت الحاصل بين وتيرة تدمير القطاعات المنتجة ما قبل الرأسمالية واهمية هذا التفاوت ، ووتيرة احلال القطاعات الرأسمالية ، وما يؤدي اليه من نشاطات عاجزة بنيوياً عن استيعاب الفائض الحاصل .

* يحدد التعريف الاحصائي العالمي ثلاثة شروط لاعتبار الانسان عاطلاً عن العمل : الا يكون لديه اي عمل ، ان يكون في صدد البحث عن عمل في مقابل اجر ، ان يكون جاهزاً للالتحاق بالعمل على الفور . وبحسب هذا التعريف ، تتشكل البطالة من احتياط معين جاهز على الفور للالتحاق بالعمل . ولكن هل هذا هو الواقع في البلدان العربية؟ .

لقد اوصلتنا المعالجة السابقة الى النتيجة الآتية : اذا اعتمدنا الشكل الصناعي الغربي للبطالة ، اي وجود اشخاص في السوق يفتشون عن العمل ولا يجدونه ، فإن المعدلات التي يتم التوصل اليها لن تكون بالتأكيد مرتفعة الى درجة تبرر الكلام على تضخم البطالة . وتشير هذه النتيجة الى الحاجة الملحة الى إعادة نظر شاملة في مفهوم البطالة وفي معنى البطالة ذاته .

ب- نموذج الفائض السكاني في الزراعة :

يدور كلام كثير في الأبحاث والدراسات العربية المحلية حول افتراض تفشي العمالة الناقصة والبطالة المقنعة في الزراعة . ومن الملاحظ أنه بمقدار ما ترتفع وتيرة الكلام وتتسارع ، تغيب المعالجات المكرسة للتحقق الكمي من هذه الظاهرة . ولا يعكس هذا الواقع الدراسي قصوراً ذاتياً عند الباحثين العرب بقدر ما يعبر عن وجود مشكلة نظرية تحجب الواقع العربي الملموس عن الدراسة التطبيقية وتمنع تحوُّل الكلام النظري الى معايير كمية يمكن استخدامها لاستقصاء العوامل الكامنة خلف هذه الظاهرة .

وجهة النظر السائدة :

تنطلق الوجهة الشائعة من محافظة بعض الفروع الاقتصادية على نشاط عدد من العمال أعلى من العدد الذي تستوعبه حالة التقنية لتأمين الكمية نفسها من الإنتاج . وفي هذه الحالة ، لا يؤدي انسحاب جزء من العمال الى انخفاض في الإنتاج . ويكمن الحل في إعادة تنظيم هذا الإنتاج بحيث تقبل اليد العاملة العمل بشكل اكثر كثافة في الفروع التي تنسحب منها اليد العاملة الفائضة .

وإذا نقلنا هذا الفهم الى الزراعة فهو يعني أنه «حتى بدون إجراء تغيير في الطرق الفنية الزراعية فإن بالإمكان سحب قسم كبير من السكان العاملين في الزراعة دون أن يؤدي ذلك الى انخفاض الناتج . . . وبلغة فنية فإن ذلك يعني أن الإنتاجية الحديّة لليد العاملة على نطاق واسع تساوي صفراً . وهناك إجماع بين

مؤيدي هذا المفهوم على ضرورة إعادة تنظيم الزراعة إذا كنا نريد التخلص من البطالة المقنعة فيها»[٤] .

- تفترض هذه الوجهة إذن وجود كمية عمل أكثر مما ينبغي تستخدم في عملية الانتاج ، كما تفترض وجود إسراف في تشغيل اليد العاملة يفوق حاجة مستوى الناتج القائم .

- تركز هذه الوجهة على وجود أشكال ظاهرة ذات إنتاجية ومقابل عمل متدنية جداً . وبهذا المعنى يجري الكلام على استخدام العمل إلى درجة ينخفض معها إنتاجه الحدي الى الصفر وتبرز الحاجة إلى ترشيد اليد العاملة ووضع الخطط والبرامج .

التساؤلات والأسئلة النظرية :

* يرتكز التساؤل الأول على التمييز بين النظري والإجرائي في مفهوم البطالة المقنَّعة . فهذا المفهوم ينتمي ، في وجهه الإجرائي ، الى البنى الرأسمالية الصناعية الغربية حيث تتم ملاحظة بطالة مقنَّعة في بعض الفروع والنشاطات تبرز عبر واقع استهلاك كمية من العمل أكثر مما ينبغي في عملية الإنتاج . وإذا تساءلنا عن أسباب وجود هذه الظاهرة غير المتطابقة مع منطق التراكم الرأسمالي ذاته فلا بد من أن نواجه عوامل غير اقتصادية كوجود حركة نقابية قوية وفاعلة ، كما في صناعة الصلب الفرنسية على سبيل المثال ، تقف عقبة امام صرف الكمية من اليد العاملة التي تفيض عما يتطلبه المستوى التقني للإنتاج .

وإذا كان هذا هو الواقع في بعض الفروع الرأسمالية الصناعية الغربية فمن المستحيل تعريف العمالة الناقصة العربية عن طريق «عزلها كظاهرة مستقلة لها ملامحها الخاصة والواضحة أو إرجاعها إلى اسباب قائمة بذاتها . فمشكلة العمالة العربية الناقصة عنصر مكمل لإطار تنظيمي اجتماعي واقتصادي شامل

---

(٤) د . عمرو محي الدين – العمالة الناقصة في الزراعة المصرية – الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا – ١٩٧٩ – ص(١٤٥) .

يتسم بعدم المرونة والخلل البنيوي وتقلبات السوق والافتقار الى الموارد المكملة للعمل وضعف وسائل تنظيم العمل واستغلاله كما يتسم - في كثير من الاحيان- بالفقر الواسع الانتشار(٥) .

*.هل المسألة في البلدان العربية أن عملاً اكثر مما ينبغي يستخدم في عملية الإنتاج؟ وهل أن الشروط المحيطة بعملية الإنتاج الزراعي في المجال العربي تسمح بالاستغناء عن كمية من العمل؟ وهل يسمح مستوى الإنتاج التقني بذلك؟ .

نحن نطرح هذه الأسئلة على قاعدة وعي التمييز بين العمل والعامل من جهة وعلى قاعدة معرفتنا الأكيدة بسيادة المزارع العائلية من جهة أخرى حيث «لا تُدْفَع أجور وحيث يكون العمل مجاناً داخل العائلة ، فإن العمال من أهل البيت لا يُقَيِّمون ما يقدمونه من عمل على أساس قيمته السوقية نظراً لعدم وجود فرص عمل بديلة . وهكذا فإن العمل يستخدم إلى أن يصل إنتاجه الحدي الى الصفر . وأنه لمن قبيل الهدر فعلاً أن لا تتم الإفادة الى أبعد حد ممكن من العامل النادر أي الأرض ، إلى أن يصل الإنتاج الحدي للعامل الوافر الى الصفر . ونتيجة لذلك ، فإن العائلات الفلاّحية في محاولتها لجعل مردود قطعة محدودة من الأرض يبلغ حده الأقصى ، تحاول الإفادة من العامل النادر أي الارض من خلال الاستخدام المكثف للعامل الوافر أي العمل .

إن الهدر الوحيد الذي ينتج عن وضع كهذا لا يعود إلى هبوط الإنتاج الحدّي الى درجة الصفر ، بل إن توزيع مجموع أيام العمل على أفراد العائلة بصورة تجعل كل فرد يعمل ساعات قليلة في اليوم أو أياماً قليلة في الشهر أي أقل مما هو قادر على تقديمه»(٦) .

وبالنتيجة ، لا يعبر استخدام العمل إلى الدرجة التي يهبط فيها إنتاجه الحدي إلى الصفر عن فقدان العقل والمنطق الاقتصادي في العمليات الإنتاجية الزراعية . فما نحن بصدد تبيانه هو «تكيّف هذا النوع من التصرفات الاقتصادية مع طبيعة

---

(٥) ر . ي . مابرو - معالجة منهجية لبعض قضايا العمالة ، الزمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢١ .

(٦) د . عمرو محي الدين - مرجع مذكور ، ص ١٤٦ .

التنظيم السائد في البلدان العربية حيث ينبغي اعتبار العمالة الناقصة نتيجة للعوامل المادية التي تتحكم بسير العمليات الزراعية وللعوامل الاجتماعية ، أي الترتيبات التنظيمية التي تتحكم بتنظيم الإنتاج في قطاع المزارع ككل»[7] .

---

(٧) المرجع نفسه ، ص ١٤٧ .

إعادة إنتاج مفهوم تنظيم الأسرة
في البلدان العربية

لا تبدأ عملية إعادة إنتاج مفهوم تنظيم الإسرة مع هذا العنوان ، وهي لا تنتهي بانتهائه . ففي الحقيقة ، يمكن النظر الى العناوين السابقة على انها محطات نظرية في عملية إعادة الإنتاج هذه . ولهذا السبب ، تقتصر المعالجة الراهنة على الاعلان عن المردود النظري لما تم التوقف عنده من محطات .

١- تنظيم أسرة أم تنظيم نسل؟

يعني تنظيم الإسرة ، بالضرورة ، تنظيماً للنسل ولا معنى له خارج تنظيم النسل . كذلك الامر ، ان تنظيم الاسرة يقابل ويساوي ، في المجتمعات العربية ، تنظيماً للنسل ولا يساوي غير ذلك .

هذا هو المردود النظري الأول لعملية إعادة إنتاج مفهوم تنظيم الاسرة في البلدان العربية . وتلك هي النتيجة النظرية الأول المتضمنة في مفهوم تنظيم الأسرة كما أعيد إنتاجه . ويستتبع ذلك ، منطقياً ، منح مفهوم تنظيم الأسرة هوية جديدة هي مفهوم «تنظيم النسل» والتوقف ، بالتالي ، عن الكلام على مفهوم «تنظيم الاسرة» في البلدان العربية . واذا كانت المبررات النظرية لإطلاق حكم من هذا النوع موجودة ومتضمنة وضمنية في الفصول السابقة فيبقى ان نكشفها ونعلن عنها ونلقي الاضواء عليها :

أ- تنخرط القواعد التنظيمية التي يتضمنها مفهوم تنظيم الاسرة كما أنتج تاريخياً في بنية اسرية غربية تطورت في اوجهها وجوانبها المختلفة . وعلى هذا الأساس ، يحل «تنظيم الاسرة» محل «تنظيم النسل» . كما يأتي مفهوم تنظيم الاسرة ليؤكد على ان مغزى تحديد النسل في المجتمعات الغربية لا يقف عند حدود تطبيق اساليب منع حمل معينة بل هو يتضمن بنية تنظيمية اسرية غربية وبنية أسرة غربية بكاملها وبنية مجتمع غربي بأسره .

ب- يُفتَرَض ، كي يصبح الكلام على مفهوم تنظيم الاسرة في البلدان العربية ممكنا ، ان تكون الاسرة العربية قد وصلت ، في سياق تطورها التاريخي ، الى بنية اسرية ذات أوجه تنظيمية متعددة من بينها الوجه التنظيمي المتضمن في مفهوم تنظيم الاسرة بالاصل والمرتبط بتحديد النسل والحد من الولادات والمباعدة بين حمل وآخر . فهل هذا هو واقع «الاسرة العربية»؟ لا بالتأكيد . ولسنا في حاجة ماسة ، كي نثبت صحة هذا النفي ، لتخصيص حيّز اضافي في المعالجة نعرض فيه لبنية الاسرة العربية .

ج- لا يعني هذا الاستنتاج بالطبع عدم وجود أسر عربية أو اوساط اسرية عربية او مظاهر أسرية عربية تمارس تحديد النسل وانما هو يطرح القضية على الصعيد الشمولي اي على صعيد بنية الاسرة العربية ككل .

د- يعي هذا الاستنتاج تماماً ان مفهوم الاسرة النواتية العربية يبقى عاجزاً عن تبيان وجود تنظيم النسل والحد من الولادات كعنصر بنيوي في بنية أسرية عربية متميزة على حدة :

* « ان نتائج هذه التعديلات تؤكد أنها لا تصيب سوى القشرة الخارجية للأسرة ، وانها ما زالت عاجزة عن النفاذ إلى اعماق المفاهيم السلفية للزواج والاسرة والعلاقات الزوجية»(٨) .

* « . . . مع ذلك ، يبقى وضع الاسرة العربية في المجتمع وقيمتها على ما هو عليه بالنسبة للافراد ، فهي سواء كانت نووية او ممتدة ، ورغم ما تتعرض له من مؤثرات خارجية ، ما زالت تلعب دوراً أساسياً في حياة الافراد وما زال كيانها وأهميتها كإطار مرجعي لهم ، ذلك ان العلاقات الاسرية في المجتمعات العربية بقيت وثيقة مترابطة حتى مع تغير شكلها في كثير من الأحيان وحتى مع ظهور اوضاع جديدة نتيجة لظروف مستحدثة خلقتها علاقات الاتصال بالعالم الخارجي . . كما ان قيم الاسرة الممتدة ما زالت تسود العلاقات في الاسرة النووية وتحددها»(٩) .

---

(٨) زهير حطب - تطور بُنى الأسرة العربية ، مرجع مذكور ص ، ٢٦٠ .
(٩) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية دراسة استطلاعية ، مرجع مذكور ، ص ٨ .

هـ - يكفينا ، للتدليل على صحة الاستنتاج الذي توصلنا اليه ، الاشارة الى النسبة الضئيلة جداً من ممارسة تحديد النسل بين المتزوجات والتي لا تتجاوز ١٠٪ فقط حسب اصحاب مشروع تنظيم الاسرة انفسهم . وحتى في ما يتعلق بالبلدين العربيين اللذين يملكان سياسة رسمية للحد من الولادات (مصر ، تونس) . فإن صورة الوضع تسير في عكس اتجاه القول بأن تحديد النسل ينتمي الى بنية الاسرة العربية . كما يكفينا في هذا المجال أيضاً الاطلاع على الاسباب التي تُقَدَّمْ في العادة على انها العقبة في وجه تحديد النسل . وتأتي بنية الاسرة العربية في مقدمة هذه الأسباب .

وهكذا ، اذا كنا لا نجد القواعد التنظيمية المتعلقة باستخدام اساليب منع الحمل والحد من الولادات والمباعدة بين حمل وآخر في بنية الاسرة العربية فلا يعود من مبرر نظري للإشارة ، في المفهوم ، الى المضمون البنيوي لتلك القواعد (بنية تنظيمية أسرية ، بنية أسرة ، بنية مجتمع) ولا يعود ، بالتالي ، من مبرر نظري لاستخدام تعبير «تنظيم الاسرة» . وفي هذه الحالة لا يبقى من المفهوم سوى «النظري» فيه اي الوجه الذي ينتمي الى المعرفة البشرية بشكل عام . وهذا الوجه هو بالتحديد المباعدة بين حمل وآخر والانجاب بما ينبغي .

تتحول القضية اذن ، على الصعيد النظري ، من اعادة انتاج مفهوم تنظيم الاسرة إلى اعادة انتاج مفهوم تنظيم النسل . اي تتحول القضية باتجاه التفتيش في المفهوم عن القنوات الاسرية البنيوية التي تعمل على إدخال تحديد النسل الى داخل بنية الاسرة العربية ، والى جعله جزءاً لا يتجزأ منها . وفي حال تحقق هذا الامر ، في سياق تطور الاسرة العربية التاريخي ، يصبح استخدام مفهوم «تنظيم الاسرة» مكان «تنظيم النسل» في البلدان العربية ممكنا !!

ويقوم التحليل الذي نقدمه بالطبع على قاعدة اعتبار ان مفهوم تنظيم الاسرة يتضمن نقل عنصر تنظيمي محدد الى الاسرة العربية ولا يهدف بأي شكل من الاشكال الى عملية نقل مستحيلة لبنية أسرة او بنية مجتمع .

٢- صعيد شمولي ام صعيد الوحدة المجتمعية المحلية؟

اذا كانت الخصوبة والولادات لا ترتبط ، عند المستوى الشمولي ، بمتغيرات وعوامل مجتمعية فهي لا ترتبط بالقدر نفسه ، من قريب او من بعيد ، بمدى انتشار او عدم انتشار تنظيم النسل والحد من الولادات . انها تقوم ، كما تحققنا سابقاً ، على تداخل وتعايش وتمفصل بنى اقتصادية متنوعة . اما بالنسبة للإختلاف التفصيلي في معدل الولادات والخصوبة بين الفروع والنشاطات ، وهذا التفصيل موجود في واقع البلدان العربية الملموس ويظهر بتغير الخصوبة والولادات حسب المناطق والاوساط المجتمعية ، فيجد تفسيره في الوعي الفردي او التعليم او نمط المعيشة او وضع المرأة . . الخ . وعند هذا المستوى المجهري الجزئي تساهم المتغيرات الاقتصادية والثقافية والسياسية والمهنية والدينية مساهمة فعالة في تقديم التفسير المطلوب .

يجب البحث إذن عن الظروف الاجتماعية المباشرة والمحلية للفرد او لمجموعة الافراد الذين يمارسون ، او لا يمارسون ، تنظيم النسل والحد منه : درجة التعلم–ارتفاع مستوى المعيشة او انخفاضه – نمط الملكية – الدين – الريف والمدينة – الوعي – خروج المرأة الى سوق العمل . . الخ . وكل هذه النقاط يمكن ان تحدد السلوك الانجابي في الاسرة . كل سبب يمكن ان يكون هو السبب في الحالة او الوسط المحلي المدروس . وبهذا المعنى ، يطلق تعبير المتغيرات على هذا النوع من المحددات ، فيكون المتغير الاقتصادي هو المحدد في حالة معينة بينما يحدد المتغير الثقافي حالة اخرى ، والمتغير المهني حالة ثالثة ، كذلك الامر ، قد يجتمع اكثر من متغير واحد لتقديم التفسير .

تتنوع المحددات اذن ، بتنوع الملموس وبتعدد الاوضاع المحسوسة التي نستقيها منه . وعند هذا المستوى فقط يمكن ان نفتش ونجد تنظيم النسل ، في البلدان العربية ، كقضية قائمة بذاتها وكمشروع مطروح للتنفيذ . وفي هذه الحالة فقط تصبح كل الاسئلة التي يطرحها مفهوم تنظيم النسل مبررة نظرياً . ولا يعود بالامكان احاطتها بعلامات استفهام من اية جهة أتت ، ويكون المفهوم قد انتقل ،

بالتالي ، الى حقل نظري ومنهجي يمتلك المبادرة فيه . فهو لا يطرح على نفسه حل مشكلة المجتمع السكانية او المساهمة في حلها ، وهو لا يطرح على نفسه ايضاً مهمة الموازنة بين موارد المجتمع وسكانه او المشاركة فيها ، وهو كذلك لا يضع على كتفيه هم انجاز عملية التنمية او المشاركة في ادارتها ، وهو اخيراً ، لا يسعى للحد من خطورة النمو السكاني الانفجاري .

واذا كان مفهوم تنظيم النسل لا يطرح على نفسه كل هذه المهام فإنه ، في المقابل يتجه الى وسط مجتمعي محلي والى أسر معينة معروفة ويحاول العمل بوسائل متعددة ، تحددها طبيعة الوسط وشروط الاسر المعنية ، على التوصل الى موازنة امكانياتها وعدد افرادها ، والاحتمالات النظرية كثيرة جداً في هذا المجال وتنتقل من تشجيع النسل الى الحد منه . ومن هذه الزاوية النظرية ، يتمتع تشجيع النسل ، بالاهمية ذاتها التي يتمتع الحد من الولادات بها .

ولا يمكن لاي كان ان يثير تحفظات حول مشروع من هذا النوع فالقضية خاصة وليست شمولية . ومن يحق له الرفض او القبول هو الوسط المحلي المحدد والاسر المعنية . وضمن هذه الوجهة فقط يصبح النجاح النسبي هو رفيق مشروع تنظيم النسل الدائم .

أ- نجاح يبرز عبر الفاعلية النسبية اي حين ينجح المشروع عبر قنواته وبرامجه العملية في تغيير وجه تنظيمي محدد في العديد من الاسر حيث وصل تفاعل العوامل والمتغيرات الى تمهيد الطريق لانتقال الرغبة في تنظيم الانجاب والحد منه من حيِّز الامكان الى حيز الفعل .

ب- نجاح يبرز عبر الفاعلية النسبية في انضاج العوامل والمتغيرات المؤدية الى انتقال الرغبة في تنظيم الانجاب من حيز الامكان الى حيز الفعل : برامج محو الامية ، برامج التدريب المهني- حملات التوعية والتثقيف- دورات التربية السكانية . . الخ .

ج- نجاح نسبي ايضاً عندما يواجه مشروع تنظيم النسل المعارضة والرفض من افراد واوساط محلية عديدة . ويرتبط النجاح النسبي هنا بكون الرفض

والمواجهة هما من مؤشرات الفاعلية النسبية . فالرفض في هذه الحالة يعني ببساطة كلية عدم وصول تفاعل المتغيرات والابعاد المحلية والافراد والجماعات الى وضع يسمح بايجاد الرغبة في تنظيم الانجاب ، ويبقى امام المشروع الانخراط في الوضع ومواصلة محاولات الفعل فيه وانضاجه .

باختصار كلي ، ان المنطق الذي يوجه ممارسة مشروع من هذا النوع هو منطق صحيح على مستوى الوسط المحلي ودراسة متغيراته ووضع خطط للعمل تأخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار . وهو بتمييزه بين مستويين في طرح المشكلة ومعالجتها يكون تفلت من المأزق ووصل الى كون مشروع تنظيم النسل هو بالدرجة الاولى مشروع عملي لا تخضع فاعليته النسبية المرتبطة بالوسط المحلي الى اي نقاش .

واذا كانت القضية مطروحة ، في رأينا ، على هذا الوجه فماذا نجد في المقابل؟ يهيمن عند اصحاب المشروع عدم وعي التمييز ، في طرح المسألة السكانية ، بين المستويين ، فيقوم الربط المباشر بين تنظيم الاسرة ومشكلة التزايد السكاني في مجتمعاتنا العربية . ولا تقف الامور عند هذا الحد ، ففي احيان كثيرة يقوم الربط المباشر ايضاً بين فكرة تنظيم الاسرة والبشرية جمعاء او بينها وبين البلدان النامية او بين التنظيم والاسرة كخلية اساسية في المجتمع وتتعدد الافكار التي تقع اسيرة لعدم وعي التمييز بين المستويين :

«ان تنظيم الاسرة هو احد الحلول الحاسمة لمشكلة تزايد السكان في البلدان النامية ، والخطوة الاولى في علاج ايجابي سريع نحو حل هذه المشكلة»(١٠) .

«على الرغم من وجود فرق حقيقي بين فلسفة تنظيم الاسرة والسياسة السكانية ، فإن استعمال وسائل منع الحمل تشترك بينها . ويعتبر تنظيم الاسرة عادة الخطوة الاولى لتنفيذ السياسة السكانية» .

---

(١٠) هذه الأفكار مستقاة من أدبيات الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية ومن منشورات ومؤتمرات جمعيات تنظيم الأسرة .

«يهتم تنظيم الاسرة بتوفير الحلول الايجابية لبعض المشكلات الصعبة التي تواجهها خطط التنمية نتيجة التزايد السكاني المرتقب وغير المرغوب» .

«الدعوة الى تنظيم الاسرة هي قضية قومية بكل المعاني باعتبارها واحدة من الحلول الممكنة للمشكلة السكانية . وقد اصبحت قضية تنظيم الاسرة امراً ملحاً ازاء الزيادة الرهيبة في عدد المواليد الوافدين» .

«تنظيم الاسرة ووسائل تنظيم الاسرة وجدا باعتبارهما وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما» .

«التنمية وخدمات تنظيم الاسرة وجهان لعملة واحدة في مواجهة المشكلة السكانية» .

«من اهداف تنظيم الاسرة زيادة قدرة المجتمع على مواجهة المشكلة السكانية التي تهدد حاضره ومستقبله» .

«يهدف تنظيم الاسرة الى ايجاد توازن بين الموارد والثروات الممكن توفيرها وبين عدد السكان الذي يتقاسمون هذه الثروات» .

«ان زيادة عدد الاطفال والاولاد اي ضخامة شريحة الشباب في البلدان النامية يعيق خطط التنمية . ومن هنا اهمية تنظيم الاسرة في التوجه اليهم واكسابهم نوعاً من المعارف والسلوك يساعد على عدم الوقوف في وجه التقدم الاقتصادي» .

وهكذا ، يقع مشروع تنظيم النسل في الفخ النظري والمنهجي المالتوسي . وهو يساهم في ادخال نفسه فيه حين يحدد اهدافه وبرامجه على مستوى لا معنى لها عنده . وقد جعله هذا المنطق في رؤية الامور ينخرط في مواجهة مع التيارات السياسية المختلفة على صعيد المجتمع ككل . وهي مواجهة تستنفد الكثير من وقته وجهده وتضعه في موقع الاختيار الدائم بين الحلول النظرية التي تطرحها الاحزاب السياسية المختلفة لمشاكل مجتمعاتنا . ولن يساعد تنظيم النسل في شيء ، ان يذهب الاتجاه المؤيد له ، تحت وطأة المواجهة الحاصلة ، الى حد

القول بان قضية التنمية وتنظيم النسل قضية واحدة ، ففي هذه الحالة تختفي خصوصية المشروع وتحل التنمية محلها ، ولا يعود تنظيم النسل هو المطروح بالفعل وانما الوجهة التي يتصورها للسير في التنمية . وما ان يتم اعلانه عنها حتى ينخرط في المواجهة السياسية التي نشير اليها .

ثالثاً : برامج قومية أم برامج مجتمعية محلية؟

هل تغيب أهمية الوسط المجتمعي المحلي بالكامل عن الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية وجمعيات تنظيم الاسرة؟ . من الملاحظ انه يجري استخدام تعبير المجتمع المحلي بتكرار متزايد في أدبيات ومشاريع الاتحاد الدولي ، فما هو المقصود بهذا التعبير؟ إن الاتحاد يقدم فهمه الخاص على الوجه التالي؟[(١١)] :

١- حتى وقت قريب ، كانت البرامج والمشاريع التي يضعها تنظيم الاسرة تميل لان تكون المبادرة بها وتصميمها وتنفيذها صادرة من القمة الى القاعدة بحيث تقوم بها الوكالات والمؤسسات دونما استشارة نظرية ومشاركة من المتفعين المستهدفين . ونتيجة لذلك كان يجري رفض الخدمات المقدمة للناس او لا يجري استخدامها على الوجه الامثل لانها لا تلبي حاجاتهم ولا تحترم حساسياتهم . وهي مكلفة ولا توزع بالتساوي بين الناس . ويكون هذا الامر ملحوظاً بشكل خاص عندما تكون معدلات القبول عادة دون الاهداف المخططة .

٢- ان العلاقات الجنسية والتناسل البشري هي من معالم الحياة التي تنظمها المعايير والقيم الشخصية والاجتماعية في كل المجتمعات . وسوف يواجه اي تدخل خارجي في هذه المجالات من السلوك معارضة قوية الا اذا كان مقبولاً بما فيه الكفاية من حيث القيم الاجتماعية والثقافة ، وتؤدي مشاركة المجتمع المحلي الى زيادة قبول التدخل .

٣- لا يستلزم تنظيم الاسرة ، بالضرورة ، التكنولوجيا المعقدة . وإن مشاركة

---

(١١) الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية والمشاريع المدمجة في المجتمع المحلي - كتيب من منشورات الاتحاد .

المجتمع المحلي في اقتراح الطرق الملائمة للتحكم في الولادات قد يساعد في ضمان عدم النظر اليها باعتبارها تتطلب سلوكاً جديداً بشكل كامل . اي ان مشاركة المجتمع الكي قد تزيد من تقبل الناس للخدمات في تنظيم الاسرة .

٤- تؤدي مشاركة المجتمع المحلي إلى الاستفادة من قدرته وطاقته في التأثير على برامج تقديم الخدمات من خلال الاشتراك الفعال والنشط في التخطيط والتسيير الاداري والتمويل .

ترتسم في هذه المبررات النظرية وجهة نظر يكون المجتمع المحلي بالنسبة لها بمثابة الأداة والوسيلة المستخدمة لزيادة فعالية الخدمات المقدمة للناس . وهكذا يتحول المجتمع المحلي إلى اسلوب عمل (ضمن أساليب عمل أخرى مختلفة) يدور النقاش حول مدى ملاءمته . وعلى هذا الاساس يصبح ممكناً فهم التمييز القائم في الاتحاد الدولي بين «تنظيم الاسرة في المحيط الاوسع الذي يستلزم برامج وطنية ونشاطات مستمرة وتوظيف استثمارات كبيرة» ومشاريع تنظيم الاسرة في المجتمع المحلي المتصفة بمداها الزمني القصير وبتكاليفها القليلة .

إنها النظرة الوظائفية التي ترى في وظيفة المجتمع المحلي (زيادة عدد المستفيدات) السبب والنتيجة لموقعه النظري ضمن تنظيم الاسرة . وهكذا يدخل المجتمع المحلي ضمن الاحتمالات النظرية المتعددة التي يمكن لتنظيم الاسرة أن يلجأ اليها (أو لا يلجأ اليها) .

وهكذا أيضاً يكون في متناولنا ، على الصعيد النظري والمنهجي ، موضوعان يتمتعان باستقلال نظري الواحد منهما تجاه الآخر : المجتمع المحلي من ناحية وتنظيم الاسرة من ناحية ثانية . وحتى عندما يتم الربط بين التنمية من ناحية وتنظيم الاسرة من ناحية ثانية يكون الاتحاد الدولي يرى التنمية ذاتها على أنها الأداة أو أسلوب العمل ، فيندرج تنظيم الاسرة ضمن لائحة أو قائمة بأعمال التنمية الخاصة بذلك المجتمع المحلي . وتتحول المشاريع الأخرى ، بالتالي ، إلى مجرد حلول لمشكلة تتمثل في كون المجتمع المحلي الذي ترغب جمعية تنظيم الاسرة في العمل معه لا يضع الحاجة إلى الاستفادة من خدماتها عالية بشكل خاص في قائمة إعمال التنمية المتعلقة به .

ولأن المضمون الوظائفي يطغى على نظرة الاتحاد الدولي للمجتمع المحلي وللتنمية على السواء . فهو يميز بين نوعين من النشاطات ومن المشاريع حيث يقف موقفاً ايجابياً من النوع الأول وموقفاً حذراً من النوع الثاني . ففي رأي الاتحاد الدولي يمكن تصنيف المشاريع الى صنفين عريضين : أولهما يشمل تلك التي تجمع تنظيم الاسرة مع المشاريع الصحية الاخرى (وبخاصة تلك المعنية بصحة النساء والاطفال) ويستند التبرير بالنسبة لهذا الصنف من النشاطات بحزم على الصلات القوية والوثيقة بين استخدام خدمات تنظيم الاسرة وفرص البقاء على قيد الحياة وصحة الاطفال والامهات . وعلى هذا الاساس ، يرى الاتحاد الدولي ان تحقيق هذا النوع من المشاريع يقوم على أن كسب الناس واشراكهم في نشاطاته يؤدي الى زيادة استعدادهم لقبول خدمات تنظيم الاسرة وللاستمرار في استخدامها . أما النشاطات والمشاريع الأخرى غير المتعلقة بالصحة مباشرة ، فإن تساؤلات عديدة ترتسم حول جدوى تبنيها وتمويلها . والحالة الوحيدة التي يمكن للجمعية ان تشارك فيها فهي التنسيق والقياس على ما تقوم به جمعية تنظيم الاسرة في الهند على سبيل المثال . ففي مشروعها للتنمية الريفية في مالور ، تنسق جمعية تنظيم الاسرة الهندية مساعدة العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تنفيذ مشاريع مدمجة تشمل نشاطات الخدمات الصحية ونشاطات تتضمن برامج تربوية للشباب الصغار في السن وللنساء . كما تتضمن استغلال الغابات والتغذية وتربية الاغنام وصناعة الحصير . إن مشروع مالور يعتبر بالنسبة للاتحاد الدولي مشروعاً ناجحاً من خلال تنسيق نشاطات العديد من الوكالات الاخرى ودمج مساعدات للتنمية مع خدمات تنظيم الاسرة .

وفي مقابل هذا التمييز الذي يقوم على النظرة الوظائفية للمجتمع المحلي ، نحن نقترح ، ببساطة شديدة ، صرف النظر عن البرامج الوطنية والقومية وتغيير وجهة التعامل الوظائفية مع المجتمع المحلي ، واستبدال الشعارات من نوع «تنظيم الاسرة والتنمية قضية واحدة» وتنظيم الاسرة والتزايد السكاني وجهان لعملة واحدة بشعارات اخرى يأتي في مقدمها : «تنظيم النسل والمجتمع المحلي قضية نظرية واحدة» او «تنظيم النسل هو المجتمع المحلي ، والمجتمع المحلي هو تنظيم

النسل» او «تنظيم النسل والمجتمع المحلي وجهان لعملة واحدة» او «المجتمع المحلي ليس اداة ووسيلة لزيادة فاعلية تنظيم النسل ، انه تنظيم النسل نفسه» .

اخيراً ، اذا كان الخلط في المستويات يشكل ، في رأينا ، المنزلق الاصلي الحاضر باستمرار في وجه مفهوم تنظيم النسل «فان سؤالاً بديهياً لا بد وان يطرح في هذا المجال : لماذا لم تؤد ، ولا تؤدي ، معالجة العلاقة بين التزايد السكاني وتنظيم النسل على غير مستواها النظري والمنهجي الحقيقي الى اكتشاف عدم وجودها عنده؟ بمعنى آخر ، ما الذي يحول دون اكتشاف عدم وجودها على المستوى الشمولي العام؟ وذلك على الرغم من توهم معالجتها عنده؟ .

في الحقيقة ، نحن نجد في سيادة المنهج المالتوسي على الفكر العربي بشكل عام ، وعلى فكر تنظيم الاسرة بشكل خاص ، السبب المباشر الذي يحول دون تلمس الضرورة الملحة في نقل المعالجة الى صعيد منهجي آخر يختص بالوسط المحلي وبالمجتمع المحلي؟ .

خاتمة

بعد هذه الممارسة البحثية للمسألة السكانية وتنظيم الاسرة في البلدان العربية يمكن لنا رصد بعض الملاحظات التي نرى انها ذات أهمية ومن ثم يتوجب تسجيلها في الخاتمة .

١- ترتسم في البحث معالم وجهة نظر منهجية تملك عناوين وقضايا تتجاوز موضوع المسألة السكانية وتنظيم الاسرة ذاته . ومن هذه الزاوية يمكن النظر الى البحث على انه بحث في المنهج يسعى للكشف عن القضايا المنهجية الخاصة بدراسة واقع البلدان العربية الملموس . وما يجمع مختلف هذه القضايا ويشكل قاسمها المشترك الواحد هو التفلت من التعامل مع المنهج على انه مجموعة من المحطات والتقنيات والاستمارات والجداول والمعدلات والنسب والتركيز على ما يقوم عليه المنهج من منطق في رؤية الأمور ومن عادات ذهنية تحدد وجهة التعاطي مع المحطات والتقنيات المنهجية نفسها .

٢- توصل البحث إلى ضرورة التميز بين مستويين في فهم المسألة السكانية : الصعيد الشمولي والصعيد المجهري الجزئي . فعلى الصعيد الشمولي تهدف المعالجة الى الكشف عن خصوصية النموذج الديموغرافي العربي البنيوية ، في

حين تشترك محددات الصعيد المجهري بين اكثر من نموذج ديموغرافي . ولا يعني هذا الكلام عدم وجود تلك الخصوصية البنيوية في قلب المحددات المجهرية إلا ان واقع الفكر الديموغرافي العربي في مرحلته التاريخية الراهنة يتطلب هذا التمييز بالحاح شديد . ويبقى الأمل معقوداً على مرحلة معرفية تاريخية لاحقة يكون عنوانها نقد التمييز بين المستويات باتجاه التفتيش عن التفاعل بينها .

٣- لا ضرورة كي يعيش الاتجاه المؤيد لتنظيم الاسرة مأزقاً يدفع به الى تبنّي الحل النظري الأكثر سهولة المتمثل في التخلي اللفظي عن تنظيم النسل كهدف رئيسي وحيد من اهداف المشروع في البلدان العربية . بل ينبغي ان يؤدي وعي المأزق الى الكشف عن الصعيد النظري الحقيقي الذي يجدر بتنظيم النسل ان يطرح عنده . إنه الوحدة المجتمعية المحلية الملموسة حيث تصبح كل الاسئلة التي يطرحها مفهوم تنظيم النسل مبررة نظرياً ، ولا يعود بالإمكان احاطتها بعلامات استفهام من اية جهة اتت . ويكون المفهوم قد انتقل الى حقل نظري ومنهجي يمتلك المبادرة فيه . وعلى هذا الأساس ، ينبغي صرف النظر عن البرامج الوطنية والقومية لتنظيم النسل وتغيير وجهة التعامل مع المجتمع المحلي وعدم النظر اليه نظرة وظائفية تقف في اعتبارها له عند حدود الأداة والوسيلة التقنية لزيادة المردودية .

المراجع والمصادر

١- الأمم المتحدة ، أثر التحولات الإجتماعية والإقتصادية على الأسرة العربية ، دراسة استطلاعية ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩٢ .

٢- الأمم المتحدة ، السكان وتنظيم الاسرة في الريف المصري ، مكتب مرجع السكان : الشرق الأوسط ، ١٩٨٤ .

٣- الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية ، كتيبات ، منشورات خاصة ، تقارير .

٤- أبو اللغد (جانيت) ، نظريات التنمية والسكان ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عدد ٢٥ ، ١٩٧٤ .

٥- أمروهر (جورج) وماير (انطوني) ، حجم الاسرة المفضّل ومنع الحمل في الجمهورية العربية السورية ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عدد ٢٨ ، ١٩٨٦ .

٦- ايسترلين (ريتشارد) ، الخصوبة والتنمية ، اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٨٥ .

٧- ابراهيم (عبد الله) ، المسألة السكانية وبنية المجال العربي ، معهد الإنماء العربي ، سلسلة دراسات المجال العربي ، بيروت ، ١٩٩١ .

٨- ابراهيم (عبد الله) ، اشكالية المنهج وواقع البحث الاجتماعي في البلدان العربية ، نموذج دراسات المسألة السكانية ، مجلة الوحدة ،عدد ٥٠ ، المغرب ، ١٩٨٨ .

٩- ابراهيم (عبد الله) ، المجتمعي ومستويات تحليله ، دراسة في المنهج ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي ، عدد ٤٢ ، ١٩٨٦ .

١٠- بوجو (رودريك) وبشير (المنجي) ، الخصوبة في تونس ، مكتب مرجع السكان : الشرق الأوسط ، الامم المتحدة ، ١٩٨٤ .

١١- بيترسون (ساموبل) ، الوفاة والمرض والتنمية ، بحث قدم الى ندوة السكان والتنمية في منطقة غربي آسيا ، عمان ، ١٩٧٨ .

١٢- بيركس وسنكلير ، السكان والهجرة الدولية في الدول العربية ، مكتب العمل الدولي ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٨٠ .

١٣- برتو (دانيال) ، المنهجية في العلوم الاجتماعية ، ترجمة د . زهير حطب ، مجلة الفكر العربي ، عدد ٦ ، ١٩٧٨ .

١٤- التير (مصطفى) ، مسيرة تحديث المجتمع الليبي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الإنسانية ، ١٩٩٢ .

١٥- حطب (زهير) ، تطور بنى الاسرة العربية ، معهد الإنماء العربي ، الدراسات الإنسانية ، ١٩٧٦ .

١٦- الحلاق (محمد نادر) ، التركيب السكاني في الوطن العربي ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عدد ٢٩ ، ١٩٨٦ .

١٧- الخولي (سناء) ، الزواج والعلاقات الأسرية ، دار النهضة العربية ، بيروت .

١٨- ديفز (كاري) ، النمو السكاني في الشرق الأوسط ، سلسلة التقارير الخاصة لمكتب مرجع السكان ، الشرق الأوسط ، الامم المتحدة ١٩٨٤ .

١٩- رمزي (زكي) ، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٤ .

٢٠- ستنش (توماس) ، الاقتصاد السياسي للتخلف ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٢١- السماك (محمد) ، الوزن الجيوبوليتيكي للأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي ، مجلة المستقبل ، عدد ٦٧ ، ١٩٨٤ .

٢٢- شعبة التنمية الاجتماعية والسكان في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الفوارق الاجتماعية والاقتصادية لوفيات الأطفال ، حالة الاردن ، النشرة السكانية ، عدد ٣٨ - ٣٩ ، ١٩٩١ .

٢٣- طبارة (رياض) ، السكان والموارد البشرية في العالم العربي ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عدد ٢٠ ، ١٩٨٠ .

٢٤- طبارة (رياض) وماميش (محي الدين) والجميل (يوسف) ، الأبحاث السكانية العربية ونواقصها في البلدان العربية ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عدد ١٥ ، ١٩٧٨ .

٢٥- عبد المعطي (عبد الباسط) ، التركيب السكاني في اطار التطور الاجتماعي- الاقتصادي في الأقطار العربية ، حالة مصر ، جامعة الدول العربية ، سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي .

٢٦- عسيران (توفيق) ، تنظيم الاسرة في العالم العربي ، اقليم العالم العربي بالاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية .

٢٧- فريمن (كول) ، جاهودة ، بافيت ، الرد على مالتوس ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ١٩٧٨ ، ترجمة ابراهيم خوري .

٢٨- فخري (ماجد) ، اشكالية المنهج : منهج واحد ام مناهج متعددة ، مجلة الفكر العربي ، بيروت ، عدد ٤٢ ، ١٩٨٦ .

٢٩- قسم السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الوفيات واختلافاتها في بلدان منطقة غربي آسيا ، السكان والتنمية في الشرق الاوسط ، ١٩٨٥ .

٣٠- كالدويل (جون وبات) ، تحول الخصوبة مع اشارة خاصة الى منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الامم المتحدة ، ١٩٨٥ .

٣١- كوهلي (كريشان) ، العميم (مساعد) ، مستويات واتجاهات الوفيات بين الاجنة والرضع والاطفال والعوامل المحددة لها ، دراسة حالة الكويت ، النشرة السكانية ، عدد ٢٢ - ٢٣ ، ١٩٨٢ .

٣٢- اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، حالة المستوطنات البشرية في المملكة الاردنية الهاشمية ، ١٩٨٥ .

٣٣- مراد (محمد جلال) ، التركيب السكاني في سوريا ، وحدة البحوث في جامعة الدول العربية ، ١٩٨٦ .

٣٤- محي الدين (عمرو) ، العمالة الناقصة في الزراعة المصرية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٧٩ .

٣٥- مابرو (ري) ، معالجة منهجية لبعض قضايا العمالة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٧٩ .

٣٦- منشورات جمعية تنظيم الاسرة اللبنانية .

٣٧- مدوّر (بيتر) ، الإستقراء والحدس في البحث العلمي ، ترجمة د . محمد شيا ، ١٩٩٢ .

٣٨- هيل (الن) ، مستويات الخصوبة عند الفلسطينين ، النشرة السكانية ، عدد ٢٢ ، ١٩٨٢ .

٣٩- يموت (عبد الهادي) ، النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٨ .

٤٠- ياسين (السيد) ، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ .

1 - **ANANIEV et autres**, les Fondements de la Théorie de la Population. Editions du Progrés, Moscou, 1980.

2 - **ARMENGAUD (A)** , Démogrophie et Sociétés , Stock, Paris 1966.

3 - **BEROUTI (L),** les Problèmes de Promotion de l'emploi dans les Pays Arabes, R.I.W, 1976.

4 - **BACHELARD (S)**, Similitude et Analogie, in le Metier de Sociologue, Mouton, Bordas, Paris 1968.

5 - **BERGUES (H)** et autres, la Prévention des Naissances dans la Famille. Traveaux et Documents, Cahier no. 35, P.U.F., Paris 1960.

6 - **BOUDRIEU** le métier de sociologue, Mouton Bordas , Paris 1968.

7 - **DUCHAC** , Sociologie et Psychologie, P.U.F., Paris.

8 - **FROMONT** (P), Démographie Economique, Payot, Paris 1947.

9 - **GANIAG** (J), trois Villages de l'Ile de France, Paris, 1963, I.N.E.P.

10 - **GUILLAUM (P)** et Poussou (J), Démographie Historique, Armand Colin, Paris , 1970.

11 - **HIMES** (N), Mmédical History of Contraception, Baltimore, the Williams Company , 1936 VOL I.

12 - **HELIN** (E), HARSEN (P), Actes deu Colloque International de Démographie Historique, liège, 1963 , Editions Gensin, Paris 1963.

13 - **LESTARIS** (S), la Limitation des Naissances, SPES, Paris 1960.

14 - **LOURAN** (R), l'Analyse Institutionnelle, Editions Mimuit, Paris, 1970.

15 - **MATTELART (A),** Géopolitique du Contrôle des Naissances, Editions Universitaires, 1967, Paris.

16 - **MACFARLANE (A),** The Family Life of Ralph Josslin, an Essay in Historical Anthropology, New York, C.U.P. 1970.

17 - **OHLIN (Coran),** Régulation Demographique et Developpement Economique (C.O.O.C.D.E), Paris, 1967.

18 - **REINHARD (M),** ARMENGAUD (A), DUPAQUIER (J), Histoire Générale de la Population Mondiale, Paris, Mont-Chrestien, 1968.

19 - **SHORTER (E),** Naissance de la Famille Moderne, Editions Seuil, 1981.

20 - **SCHOFIEL (R),** Annales de Demographie Historique, Paris, 1970.

21 - **SAUVY (A),** la Population de l'Union Sovietique, in Population, 1956 , No. 3.

22 - **WRIGLEY (E.A.),** Ppopulation et Histoire, Hachette, Paris 1969.

الفهرس

صفحة

صفحة

القسم الثاني

اعادة انتاج المسألة السكانية وتنظيم الاسرة في البلدان العربية

صفحة

صفحة

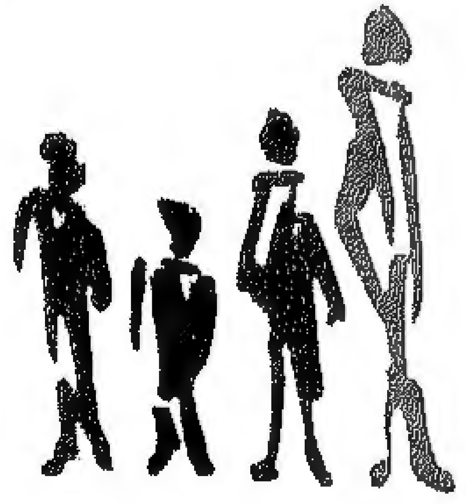
المسألة السكانية
وقضية تنظيم الأسرة
في البلدان العربية

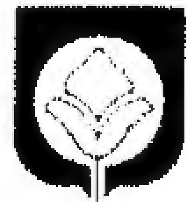
هذه الدراسة هي أولاً وأخيراً ، دراسة في المنهج أخذت على عاتقها مهمة وعي منهجها عن طريق استخراج القضايا المنهجية الخاصة بدراسة الواقع المجتمعي العربي . وتقوم عملية استخراج القضايا المنهجية فيها وتنهض على نظرة ترى في المنهج نظاماً من المواقف والعادات الذهنية والروابط المنطقية .

وما يدفع الى النظر للمنهج من منظار المنحى أو المنطق في رؤية الأمور هو جمود الفكرة الشائعة عن المنهج عند حدود السبيل المنهجي والمحطات المنهجية ، والتقنيات المنهجية ، والمعالم المنهجية مما أدى ويؤدي إلى التبني اللاواعي للمنطق في رؤية الأمور الكامن في السبيل المنهجي والمحطات المنهجية والتقنيات المنهجية ، ومما أدى ويؤدي ، بالتالي إلى التبني اللاواعي لمنطق البناءات المجتمعية التي كانت في أساس انتاج التقنيات المستخدمة وفي اساس رسم معالم السبيل المنهجي المتبع .

كما أن نظرة تاريخية على المناهج المتعددة تبين لنا أنها لم تأت نتيجة أفكار أضيفت من خارج البحث ، بل شقت طريقها في البحث العلمي الملموس أي أن المناهج نبعت من داخل طبيعتها هي . ومن هذا المنظار ، تمثل المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة في البلدان العربية ميداناً لممارسة المنهج المتضمن في الدراسة .

الدراسة ، اذاً ، ليست حول المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة في البلدان العربية . إنها أطروحة في المنهج يتم الإعلان عنها عن طريق دراسة المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة في البلدان العربية .




المركز الثقافي العربي
ص.ب ١١٣/٥١٥٨ بيروت - لبنان
ص.ب 4006 - الدار البيضاء - المغرب